جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

توجهات السياسة الخارجية لروسيا بعد 2001 وتأثيرها على بُنية النظام الدولي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي

إعداد الباحث:

بن يوسف زين العابدين

تحت إشراف الدكتور:

علي بلعربي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د بلغيث عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيس اللجنة
د. بلعربي علي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم	مشرفاً ومقرراً
د. بوغازي عبد القادر	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم	عضواً مناقشاً
د.مناعي ليديا	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة مستغانم	عضواً مناقشاً
أ.د.جعبوب محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	عضواً مناقشاً
أ.د. منير موسى أبورحمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2025\2024

الإهداء

إلى من علَّمني كيف أقف بكل ثبات في الحياة الى رمز التفاني والاخلاص

أبي المحترم

إلى نبع المحبة والإيثار والكرم.

أمي الموقَّرة

الى من كان لهم الاثر البالغ في تجاوز العقبات والصعاب

اخواني وأخواتي

إلى أقرب الناس إلى نفسي.

زوجتي المخلصة

إلى روحي وقُرَّة عيني ونبض فؤادي.

ابنتي الغالية

إلى جميع من تلقَّيتُ منهم النصح والدعم والمساندة ولوبالكلمة الطيبة

أهديكم خلاصة جُهدي العلمي

شكر وتقدير

الحمد لله على فضله ونعمه، الحمد لله على ما أنا فيه، والحمد لله على ما سأكون عليه، الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة، والحمد لله الذي أعانني على أداء الواجب بإخلاص، والحمد لله الذي وفقني في انجاز هذا العمل المتواضع

بعد الله سبحانه وتعالى أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الكريم المشرف على الرسالة الأستاذ " بلعربي على " الذي تتلمذت على يده واستقيت من فيض علمه فكان خير قدوة لي في مساري العلمي والعملي،

أشكره جزيل الشكر على تأطيره السديد وتوجيهاته المميزة ونصائحه القيمة التي كانت عونا وسندا لي من أجل انجاز هذه الرسالة

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه، على قبولهم مناقشة رسالتي المتواضعة وتكبدهم عناء قراءتها واثرائها بملاحظاتهم وانتقاداتهم القيمة.

فجزاكم الله عنا كل خير

مقدمة

مقدمة:

شهدت روسيا الاتحادية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مرحلة من التدهور الشديد على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك نتيجة لطبيعة السياسات المعتمدة من جانب القيادة السياسية آنذاك، حيث انعكست هذه السياسات سلباً على دور الدولة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكانت بمثابة بداية سياسات الانفتاح داخلياً، وتبني سياسات التبعية تجاه دول الغرب خارجياً، وفي هذه الفترة دخل الاقتصاد الروسي في أزمة اقتصادية حادة، كما فشلت روسيا في تطبيق سياسات التقارب الاقتصادي مع الغرب التي كانت تعد في مضمونها استمراراً لسياسات الاصلاح التي تم تبنيها من جانب رئيس الاتحاد السوفييتي "ميخائيل غورباتشوف"في فترة حكمه التي دامت بين عامي 1990 و1991،فكانت نتائج خليفةالرئيس "غورباتشوف" "بوريس يلتسن" سلبية على الاقتصاد الروسي، إذ لم تتمكن روسيا من الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولم تستطع الحصول على الحجم الكافي من الاستثمارات الخارجية، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على السياسة الخارجية حينها،وبدأت روسيا في فقدان مكانتها الدولية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي كأحد أقطاب السياسة العالمية سابقاً.

إن تناول موضوع السياسة الخارجية لدولة روسيا الاتحادية، يثير العديد من الأبعاد والقضايا النظرية والتحليلية، في مقدمتها، التغير المتسارع في التوجهات الخارجية لروسيا منذ سنة 2001، ومدى ارتباط هذه التوجهات بالتحولات التي يشهدها العالم، وكذا تأثير متغير القيادة السياسية الذي يلعب دوراً كبيراً في صنع وتوجيه السياسة الخارجية وتحديد طبيعتها التي عرفت تطورا كبيراً، حيث انتقل صانع القرار الروسي من تبني سياسة خارجية خاضعة وتابعة للغرب إلى سياسة خارجية نابعة من الذات الروسية ومستقلة تماما عن الغرب،تستهدف بالدرجة الأولى استرجاع مكانة روسيا الدولية كفاعل قوي في السياسة العالمية .وهوما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال فهم أهم أسباب التحول في توجهات السياسة الخارجية الروسية، وإبراز الدور الذي لعبه الرئيس "فلاديمير بوتين" في رسم هذه السياسة وتحديد معالمهما بداية من سنة 2001 التي كانت بداية لعودة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على النظام الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،وهو الأمر الذي تطلب إعادة بعث السياسة الخارجية الروسية بما يتماشى وهذا التطور الدولي الجديد.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة أولاً في معالجتها لواحد من أهم المواضيع في العلاقات الدولية وهو بروز القوى الناشئة وتأثيرها على بُنية النظام الدولي وتوزيع القوة فيه، فهذه الدراسة تثير النقاش النظري بين أهم المقاربات النظرية في العلاقات الدولية،ويتعلق الأمر بتلك المقاربات التي حاولت تفسير أو تحليل السياسة الخارجية للدول الكبرى التي تعتبر دولة روسيا الاتحادية واحدة منها،إذ سنحاول تقديم فهم لأبعاد السلوك الخارجي الروسي من خلال الاستفادة من التاريخ الطويل لهذه الدولة إلى يومنا هذا من خلال التركيز على متغيرات البيئة الداخلية والخارجية في نفس الوقت من خلال الارتكاز على المنطلقات النظرية للنظرية الواقعية النيوكلاسيكية.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في مناقشتها لمستقبل النظام الدولي، فطرح الموضوع بالصيغة المقترحة يسمح بإثراء النقاش حول هذه المسألة، وتقديم فهم حول العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل النظام الدولي.

- أهداف الدراسة:

هدفنا من القيام بهذه الدراسة يتمثل في إظهار عدة جوانب هامة منها:

- إبراز دور صانع القرار الروسي في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية.

- تسليط الضوء على السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001 وإبراز التوجهات الجديدة فيها، وأهم التحديات التي تواجهها.

- إبراز العلاقة الموجودة بين البُنية الداخلية في روسيا وعملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية وفقاً للنظرية الواقعية النيوكلاسيكية.

-التعرف على تداعيات السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001 على بُنية النظام الدولي واستشراف مستقبل هذا النظام.

- الدراسات السابقة:

من خلال دراسة للموضوع وتجميع المادة العلمية وجدنا العديد من الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية بعد 2001 وتأثيرها على بُنية النظام الدولي، كما تم الاعتماد في دراستنا على عدد من الدراسات التي تتقاطع في جانب منها مع موضوع تحليلنا، ويمكن رصدها على النحوالتالي:

- **كتاب :كرار حيدر سالم السعيدي، بعنوان روسيا الاتحادية واستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي، الورشة للطباعة والنشر، سنة النشر2023 م، بغداد، العراق.**

يشرح فيه الكاتب دور روسيا في استعادة مكانتها الدولية حيث أنها لم تكن على نسق واحد في سياستها الخارجية ودورها في النظام الدولي؛ فهي ومنذُ تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية كانت إحدى الدول التي تدور في الفلك الأمريكي نسبياً، وما إن وصل رجل المخابرات الروسية "فلاديمير وفيتش بوتين" إلى رأس السلطة في روسيا الاتحادية دخلت البلاد في مرحلة "الانتشال"، وهي المرحلة التي كانت تحاول فيها روسيا التخلص من نتائج حكم "بوريس يلتسن" على الصعيد الداخلي. وإن وصول روسيا الاتحادية إلى ما هو عليه اليوم وحصولها على دور مؤثر في العلاقات الدولية لم يأتي في مرحلة ثورية (راديكالية) واحدة وإنما جاءَ في مراحل انتقالية متعددة جسدت مراحل البناء في السياسة الخارجية الروسية، واستعادة أدوارها في النظام الدولي . وصولا الى سيناريوهات مستقبلية محتملة حول تغيير النظام الدولي.

لدى روسيا العديد من متطلبات القطبية في النظام الدولي، متمثلة في عناصر القوة العسكرية والسياسية والجغرافية والموارد الطبيعية، لكن هذه العناصر تواجه اليوم العديد من التحديات والتي من الممكن في النهاية ستنعكس على مستقبل مكانة روسيا في النظام الدولي، وهذا ما يتضمنه الكتاب بصورة أكثر تفصيلاً.

هذا الكتاب يحتوي على اربعة فصول كهيكل عام،والتي تشمل أبرز محاولات روسيا لاستعادة احدى ادوارها في النظام الدولي في فترة حكم فلاديمير بوتين. يتضمن الفصل الاول محاولات اعادة بناءالصعود الروسي لفترة ما بعد الحرب الباردة،والخروج نسبياً من الآثار السلبية جراء تفكك الاتحاد السوفياتي، والخروج من اهم تداعيات الفترة اليلتسنية. كما يتضمن ايضا عدة محاور اساسية: وهي مرحلة البناء الداخلي، واستراتيجية التوازن الاقليمي لروسيا الاتحادية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، بالإضافة الى التكتلات الاقتصادية ودورها في بناء الصعود الروسي. اما الفصل الثاني فيشير من خلاله الكاتب الى أبرز توجهات روسيا الجيوسياسية، والتي كان لها دوراً محورياً في جعل روسيا دولة كبرى في النظام العالمي

ضمن الفصل الثالث، دور روسيا في التوازنات الاستراتيجية في سوريا ووكرانيا. فبالنسبة لسوريا، تمثل الدعم الروسي للحكومة السورية عاملاً مهماً في السياسة الخارجية لموسكو، والتوازن الاقليمي في الشرق الوسط. اما بخصوص وكرانيا، فإن التوترات بين حكومتي موسكووكييف تؤثر على العديد من الجوانب الاستراتيجية والامنية في المنطقة، مما يجعل العلاقات بين الدولتين جزءاً هاماً من توازنات القوى الاقليمية والدولية. وتم التطرق الى ذلك بشكل مفصل في هذا الفصل.

اما الفصل الرابع والأخير، تضمن رؤية مستقبلية لمكانة روسيا في النظام الدولي، وذلك من خلال التطرق إلى: دور روسيا في بناء التحالفات والشراكات الاستراتيجية ومستقبل الصعود الروسي والسيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي.

- **كتاب: حسني عماد حسني العوضي بعنوان-السياسة الخارجية زمن الرئيس فلاديمير بوتين - المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين المانيا- 2017**

يتناول فيه الكاتب السياسة الخارجية بعد تولي فلاديمير بوتين الحكم وكيف اتبع سياسة جديدة تهدف إلى تقوية مؤسسات الدولة، وقام بإعادة توجيه السياسة الروسية من جديد بشكل يتوافق مع المصالح الخارجية الروسية كما انعكس هذا بوضوح حينما أعلن أن سنوات الضعف والمهانة قد انتهت، وطالب الولايات المتحدة وأوروبا بمعاملة روسيا باحترام، وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي. وبما أن السياسة الخارجية مجموعة من المحددات التي تشكلها وتصيغها في اتجاه معين يخدم مصلحة الدولة بشكل عام، وتتأثر السياسة الخارجية للدولة بعدد من المحددات التي تؤثر في صنعها، ما بين المحددات الداخلية التي تشمل الرأي العام والأحزاب والقيادة والمحددات الخارجية التي تشمل العامل الإقليمي والدولي.

يسعي الكاتب إلى توضيح الدور الذي تلعبه المحددات الداخلية والخارجية في إعادة صياغة وتشكيل السياسة الخارجية الروسية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، مع دراسة العديد من الحالات لتوضيح هذه المحددات والعوامل المؤثرة في صنع القرار الروسي على أرض الواقع.

- **كتاب : محمود خليفة جودة تحت عنوان "البحث عن مكانة روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد. الصادرة عن دار الكتاب بيروت، لبنان. طبعته الأولى سنة 2016.**

يؤكد الكاتب أن السياسة الخارجية الروسية تجاه النظام العالمي اعتمدت على النهج البراغماتي، ونتيجة قناعة القادة الروس بالضعف الذي تعاني منه بلدهم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فإنهم اتجهوا إلى دعم الفهم التقليدي للسيادة والاختصاص المحلي بهدف التخفيف من وطأة مفاهيم أخرى شائعة عالميا كحقوق الإنسان والحوكمة، والرغبة في الحفاظ واستعادة دور الأمم المتحدة كمؤسسة أمنية عالمية رئيسية متعددة الأطراف، مبررين ذلك بأن روسيا تتمتع بقدر من النفوذ والمكانة فيها.

فركز الكاتب على تحليل توجهات السياسة الخارجية الروسية في إطار رهانات وتحديات المستوى الدولي، وحاول من خلال دراسته توضيح توجهاتها على مستوى الإقليم العربي باختبارها على حالتي ليبيا وسوريا،

تتقاطع هاته الدراسة مع التحليل الذي أشار إلى اعتماد صناع قرار السياسة الخارجية الروسية على مبادي وقواعد العلاقات الدولية لضبط توجهاتهم إزاء الأحداث الجارية في المنطقة العربية، ورفضهم المتكرر للتدخل الخارجي في الأزمة السورية باستخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن إحدى عشرة مرة، وجاء ذلك بعد ما شهدته الأزمة الليبية من استغلال - حسب الروس لقرار مجلس الأمن من أجل اسقاط نظام "معمر القذافي".

- **كتاب:حنان علي إبراهيم الطائي تحت عنوان "السياسة الروسية اتجاه سوريا 1992-2014، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع , طبعته الأولى سنة 2016.**

تؤكد فيه الكاتبة على أن القادة الروس حاولوا توجيه سياستهم الخارجية من خلال البوابة السورية، وذلك بتوثيق علاقاتهما السياسية والعسكرية والدبلوماسية وتحويلها كنقطة ارتكاز في المنطقة ومحطة للانطلاق نحوغيرها من الدول، ولكي تكفل بقاء وجودها في سوريا خاصة والمنطقة عامة مسجلة عودة جديدة على الساحة الدولية اعتمادا على شركائها الإقليميين لاسيما إيران وسوريا.

فدراستها انطلقت من فرضية مفادها أن تداعيات الأحداث والمجريات السياسية في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة القطبية الأمريكية كانت هي الموجه الأساس للسياسة الخارجية الروسية خاصة بعد إدراك صناع القرار الروس بالإهانة الذي لحقت بروسيا وموقعها كقوة عالمية لها مكانتها ونفوذها. وتتقاطع هاته الدراسة مع الطرح الذي تم اعتماده في تفسير جانب من جوانب السياسة الخارجية الروسية اتجاه المنطقة العربية، ويرتبط ذلك بالحاجة الملحة لروسيا في إطار طموحاتها للعب الأدوار الدولية الفاعلة بالاعتماد على حليف استراتيجي إقليمي مهم في لعبة التوازنات الإقليمية والدولية، فسوريا ركيزة مهمة لاستمرار إيران كفاعل إقليمي تتعارض مصالحها مع اللاعب المهيمن ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الإقليميين،وسقوط سوريا يستلزم تفكك أحد أهم الأوراق الإيرانية الضاغطة وستمتد تداعياته لتشمل روسيا الاتحادية خاصة أن محور موسكوطهران كما يسميه "ألكسندر دوجين" قطعة مهمة في استراتيجية تعدد الأقطاب التي ترمي إليها موسكوكمنطلق لعودة نفوذها الدولي.

- **كتاب : ليليا شيفتسوفا بعنوان "روسيا بوتين" دار الكتاب العربي. بيروت، لبنان، تاريخ نشر01/07/2016**

يبين هذا الكتاب كيف تحاول روسيا تحت حكم فلاديمير بوتين تعريف هويتها الجديدة دولياً ومحلياً، متأرجحة في سعيها هذا بين التفاؤل والأمل تارة والقلق والاستياء تارة أخرى. يتحدث الكتاب عن غموض انتقالي. فمن جهة،يساعد هذا الغموض في المحافظة على استمرارية عهد يلتسين وما قبل يلتسين،ويلعب دور المسترضي

للغرب، فعلى هذا الأساس أصبح عاملاً أساسياً في المحافظة على التوازن. أما من جهة أخرى، فهو يمنع روسيا من القيام بعملية تحول أكثر قوة، مع كل ما يرافقها من توترات حتمية. إن كل بلد يعيش طوراً انتقالياً يواجه معضلته الخاصة ما بين الاستقرار والتقدم .وبالنسبة لروسيا، فهذه المعضلة أكثر تعقيداً من أي مكان آخر، لأن التحول الجذري يساعد على بروز تطورات لا طالما كانت روسيا قادرة على السيطرة عليها تحت حكم الرئيس بوتين.

عرضت الباحثة في كتابها السياسة الخارجية الروسية في المرحلة التي أعقبت رئاسة "بوريس يلتسين" لروسيا، وحاولت معالجة إشكالية أسباب التناقض الذي عرفه المشهد السياسي الروسي الذي انقسم بين مؤيدين لليبرالية والديمقراطية، وبين مدافع عن الديكتاتورية وانعكاساتها على السياسة الروسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

خلصت الباحثة إلى أن القيادة الجديدة لـ "فلاديمير بوتين"، ساعدت على إعادة الحيوية للسياسة الروسية على الصعيد الدولي، لكن اعتبرتها من بين معيقات تحول روسيا نحوالديمقراطية الليبرالية نظرا لنمط الحكم المتبع من طرف الرئيس فلاديمير بوتين.

- كتاب : نورهان الشيخ بعنوان" صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، العدد 6712، الصفحات 132، بيروت لبنان، 1998 م

ركزت الباحثة في دراستها على عملية صنع القرار في روسيا، مع التركيز على طبيعة هذه العملية فيما يتعلق بالقضايا العربية.

ما زالت روسيا - على رغم الأزمات التي تعتصرها - إحدى الدول الفاعلة في النظام الدولي الراهن ذات المقعد الدائم في مجلس الأمن، فهي الدولة الوريثة للاتحاد السوفياتي، والقوة العظمى الثانية على المستوى العسكري إذ إن لديها أكبر قوة تقليدية في أوروبا وآسيا، فضلاً عن كونها أكبر دول العالم. فموضوع هذا الكتاب هو عملية صنع القرار في روسيا مع التركيز على طبيعة هذه العملية في ما يتعلق بالقضايا العربية، وتجدر الإشارة إلى أن الضوابط العامة التي تحكم معالجة هذا الموضوع تتمثل في طبيعة المرحلة التي يختلط فيها القديم بالجديد، وفي طبيعة الأزمة التي تحول روسيا من قوة عظمى إلى دولة عادية، ومن دولة ذات اقتصاد مخطط قائم على المركزية إلى دولة تعتمد على اقتصاد السوق، وتجابه بخطر التفكك والانهيار الذي يهددها في ظل سعي بعض الجمهوريات إلى الاستقلال الاقتصادي عن السلطة المركزية في موسكو.انطلقا من

اشكالية من هو محور عملية صنع القرار في روسيا؟ وما هي السيناريوهات المتوقعة لمرحلة ما بعد يلتسين؟ ما دور القوى الداخلية الروسية في هذه العملية؟ وما مدى التأثير الخارجي فيها؟

- **دراسة Andrew RadinأندرورادينClint Reach كلنيت ريتش وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي نشرت هده الدراسة لمؤسسة RAND ,كاليفورنيا , الولايات المتحدة الامريكية , عام 2019**

تصف هذه الدراسة وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي الحالي، استنادا إلى تحليل المصالح الروسية ووجهات النظر الروسية بشأن تاريخ فترة ما بعد الحرب الباردة. ظلت مصالح روسيا للسياسة الخارجية الأساسية متسقة نسبيًا منذ نهاية الحرب الباردة. وتتضمن هذه المصالح الحفاظ على السلامة الإقليمية لروسيا، والحفاظ على نظام الحكم، وممارسة الهيمنة الروسية على البلدان المجاورة" أي مجال نفوذ روسيا المتصور،الذي يصفه المحللون الروس بأنه الإتحاد السوفياتي السابق ما عدا دول البلطيق، وضمان عدم التدخل في الشؤون الداخلية باعتباره مبدأ أساسيًا للحوكمة العالمية، ومواصلة التعاون السياسي والاقتصادي بوصفها شريكا مساويًا للقوى العظمى الأخرى. أكد القادة والمحللون الروس أن روسيا قد سعت إلى الاندماج في المؤسسات الغربية في التسعينيات. ومع ذلك، باءت جهود روسيا الرامية إلى الانضمام على نحو أوثق إلى النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية بالفشل.

كما يستعرض في هذا التقرير، موجزًا عن فئتين من وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي الحالي منطقه الأساسي ومكوناته. ينظر محللوالاتجاه السائد والقادة الروس إلى منطق النظام الحالي باعتباره سيطرة وهيمنة أمريكية. يرون أن توسع نطاق السيطرة الأمريكية قد تحقق عبر تغيير النظام والدعم الخادع للديمقراطية الليبرالية." ومن وجهة نظر روسية، لم تعد الولايات المتحدة لديها القدرة على دعم هذا النهج الأحادي، وبالتالي فإن النظام الدولي الحالي ليس مستداما.

يتناول الفصل الاول من هذا التقرير المعلومات الأساسية عن سياسة روسيا الخارجية. ويبدأ بهذا الموضوع لثلاثة أسباب أولاً، قد يميل القادة أو المفكرون الروس إلى استخدام مصطلح النظام بوجه عام أو بشكل استراتيجي بغية تبرير نهج سياستهم الخارجية أو تعزيزه بدلاً من الإشارة إلى وجهات النظر الروسية عن قواعد البيئة الدولية الحالية ومعاييرها وأعرافها الأساسية. ولا شك في أن تحديد المصالح الأساسية لسياسة روسيا الخارجية كما يمكن من معرفة طريقة تفكير روسيا بوضوح بشأن هذه القضايا وإدراج وجهات النظر الروسية عن النظام في ظل سياستها الخارجية العامة.

ثانيا،والأكثر أهمية هو توضيح وجهات النظر الروسية عن مكونات النظام، من الأهمية بمكان فهم وجهات النظر الروسية عن التاريخ؛ لأن المحللين والقادة الروس يشيرون بانتظام إلى تاريخ سياسة روسيا الخارجية لتوضيح وجهات نظرهم عن النظام الحالي.

اما الفصل الثالث فيحدد منظور روسيا الحالي بشأن النظام الدولي وسياستها وسلوكها تجاه مكونات النظام المتنوعة ويبحث الفصل الرابع وجهات النظر البديلة في داخل روسيا.

- دراسة لمى مضر الأمارة بعنوان: الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية" مركزدراسات الوحدة العربية,بيروت لبنان،2009

سلّطت الباحثة الضوء على التوجهات الروسية بعد الحرب الباردة وهواجسها الأمنية التي دعتها إلى تبني هذه الإستراتيجيات والتوجهات، وكيف تنعكس هذه الإستراتيجيات المتبناة على المنطقة العربية في ظل تضارب المصالح الدولية. حيث ركزت في دراستها على التطورات التي مرت بها روسيا منذ انهيار الإتحاد السوفياتي والتدهور والاضطراب الذي عرفته ثم كيفية إعادة بناء هياكل الدولة بعد عام 2000 بشكل أعاد هيبة روسيا ومكانتها على الصعيد الدولي.

انطلقا من تساؤلات عدة، من بينها ما يصب في صلب اهتمامنا، والذي يتمحور حول رؤية روسيا لإقامة علاقات متعددة ومتنوعة مع مختلف القوى الدولية والفوائد المنتظرة منها.خلصت دراستها في هذا السياق إلى أن روسيا تسعى إلى تقديم نفسها كبديل عن الغرب في المنطقة العربية.

- نردين حسن الميمي: الإستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية الثوابت والمتغيرات دراسة لاستكمال درجة الماجيستر في الدراسات الدولية 2010

لقد تناولت هذه الدراسة الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية، حيث أنّه وبعد انهيار الإتحاد السوفييتي عانت روسيا من مشاكل عدة، وقد سعت روسيا في العقد الأخير إلى استعادة شيء من التوازن على الساحة الدولية، وأصبحت روسيا أكثر حزما وتصميما على إعادة إحياء ماضيها، وإعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها، وقد تبنت روسيا استراتيجيات متعددة للنهوض وإعادة البناء .

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سمات الاستراتيجية التي اتبعتها روسيا في ظل نظام أحادي القطبية، ودراسة إمكانية وقدرة روسيا على لعب دور كبير في النظام الدولي في المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وحاولت الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن لروسيا أن تلعب دورا

مستقبليا في النظام الدولي؟ وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أن روسيا خلاك الفترة القادمة ستكون قادرة على اللعب في النظام الدولي وستكون منافس رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، وستتمكن من القيام بأدوار أكبر لا سيما في حالة تحول النظام العالمي إلى نظام متعدد الأقطاب، خاصة مع توفر مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور حاليا ومستقبلا، هذا برغم حجم التحديات الكبيرة المفروضة عليها داخليا وإقليميا ودوليا، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الصعيد السياسي أو الصعيد الاستراتيجي. استعانت الباحثة بالمنهج التقليدي والمعاصرة للوصول إلى النتائج المرادة، وذلك في محاولة للاستفادة من خصائص كل منهج في وقت واحد، ولعل أبرز المناهج المستخدمة، بمنهج النقد التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن في محاولة لمقاربة الأوضاع والتغيرات التي طرأت على النظام الروسي في ظل التحولات السياسية في الفترة 1991-2010، واستلام ثلاثة رؤساء الحكم في روسيا.

-إشكالية الدراسة:

توجهات السياسة الخارجية لروسيا بعد 2001 هي الاستراتيجية المعبرة عن الاتحاد الروسي، والمحددات والتي تساعد على فهم الأبعاد المختلفة في المجال الدولي التي تسعى روسيا إلى ترويجها وتثبيتها، من أجل التأثير بها على بنية النظام الدولي واستعادة مكانتها الدولية. انطلاقا مما سبق نطرح الاشكالية التالية:

- كيف أثرت توجهات السياسة الخارجية لروسيا منذ سنة 2001م على بُنية النظام الدولي؟

التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الأطر النظرية المفسرة للسلوك الخارجي الروسي بعد سنة 2001؟
- فيما تمثلت أهم التوجهات الجديدة لروسيا بعد سنة 2001؟ وما هي أهم أهدافها؟
- ماهي أهم الفرص التي وفرتها البيئة الدولية لروسيا لإعادة بعث دورها على المستوى الدولي؟
- ما هي أهم مظاهر انعكاس السلوك الخارجي الروسي على المستوى الدولي؟
- ما هي أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه روسيا لاسترجاع مكانتها الدولية؟
- ما مستقبل النظام الدولي في ظل التوجهات الجديدة لروسيا؟

-فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من اختبار الفرضيات التالية:

- أدّت التحولات الداخلية التي شهدتها روسيا بداية سنة 2000 وتحولات البيئة الدولية بعد سنة 2001 إلى إعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية الروسية بما يتماشى ومصالحها الاستراتيجية في النظام الدولي.

- ترتبط التوجهات الخارجية لروسيا بعد سنة 2001 بالتفكير الاستراتيجي لصانع القرار الروسي.

- ترتبط توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001 ارتباطا وثيقا بمواجهة الهيمنة والتفرد الأمريكي بالنظام الدولي..

-حدود الدراسة:

حدود المشكلة البحثية :تتحدد الدراسة كالآتي:

- **زمانيا**:الحدود الزمنية للدراسة منذ 2001 م بداية مرحلة جديدة في حكم روسيا تحت قيادة الرئيس فلاديمير بوتين من خلال رسم معالم استراتيجية وتوجهات سياسة خارجية جديدة لاستعادة مكانتها الدولية التي اختفت منذ الحرب الباردة ومع بداية الهيمنة الامريكية على النظام الدولي وتعزيز التغلغل الغربي "الأمريكي خاصة" في ملفات العالم من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب وتجلي سيطرة القطب الواحد من خلال احدث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كمرحلة زمنية مفصلية أفرزتها هذه المرحلة على مستوى بنية النظام الدولي وتفاعلاته الى وقتنا الراهن .

- **مكانيا** :دولة روسيا الاتحادية " السياسة الخارجية الروسية" ارتبطت الدراسة بروسيا الاتحادية كدولة مهمة جدا في التفاعلات الدولية، على اعتبار أن روسيا هي دولة محورية في هذا اقليميا ودوليا، تربط سياستها الخارجية به وبمختلف قضاياه الداخلية والخارجية باعتباره الإطار والحيز الذي تريد من خلاله التأثير على بنية النظام الدولي واستعادة مكانتها دوليا وتوسيع مجالها الحيوي لأقاليم أخرى، كالشرق الاوسط وشرق آسيا وإفريقيا خاصة والعالم بشكل عام وباعتبارها تملك من المحددات الطبيعية والعسكرية ذات التأثير الكبير وحماية امنها القومي واسترجاع امجاد ماضيها القديم .

- المناهج والاقترابات المستخدمة في الدراسة:

إن أي بحث أو دراسة علمية ولتبلغ مبتغاها وهدفها، لابد من أن تركز على منهج علمي محكم ولطبيعة الموضوع اعتمدت على نوع من التكامل المنهجي وظفت فيه:

-المنهج التاريخي:

يساهم في تحليل وتناول الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث كالأزمات التي مرة بها روسيا والتي يمكن من خلالها فهم معالم السياسة الخارجية الروسية، ومراحل تطورها بعد 2001 بما فيها محطات وقرارات صانع القرار وتوجهاته والبدائل المقترحة في قضايا عالمية وإقليمية.

لا يكاد يخلوبحث علمي من المنهج التاريخي، لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان، خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على هدف التنبؤ بمستقبل الظاهرة، الذي لا يمكن أن يتم دون معرفة تاريخها لذلك كان لزاما علينا الاستعانة بهذا المنهج لاقتضاء الضرورة العلمية ذلك.

-منهج دراسة الحالة:

باعتبار أن الدراسة هدفها الوصول إلى نتائج تفيد إما إثبات أو نفي أهمية العامل الشخصي الممثل في الرئيس فلاديمير بوتين في رسم السياسة الخارجية لدولته ومبادئها الجديدة والمعاصرة إلى الوقت الحاضر، هذا التحقيق لن يبنى إلا من خلال توظيف حالة قائد سياسي محدد وإخضاع مرحلة ما بعد 2001 لدراسة، حيث وقع اختيار دراستنا على حالة الرئيس الروسي بوتين ومنذ تقلد الحكم والرئاسة في الاتحاد الروسي .

- اقتراب صنع القرار:

تعتبر عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة. ولم يعدتحليل عملية صنع القرار السياسي قاصراً على القرارات الداخلية فى الدولة بل امتد الى القرارت التى تتخذها الدولة على المجال الخارجى ..

أعتمدنا على منهج صنع القرار، في التعرف على محددات السياسة الخارجية الروسية و توجهاتها وسمات هذه السياسة و ملامحها، والنتائج المترتبة على تنفيذها لأن عملية صنع القرار الروسي، مسألة متشابكة وشديدة التعقيد. إذ أنه من الصعب الجزم بوضوح حول حقيقة التفاعلات ومساحة التأثير والتأثر التي تفصل ما بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من جهة، وأطراف داخلية على غرار طبقة رجال الأعمال، وطبقة كبار مسؤولو الدولة، وطبيعة الدور الذي تلعبه كلاً من مراكز الفكر ووسائل الإعلام في المشهد السياسي الخارجي الروسي من جهة أخرى.

اقتراب صنع القرار وكيفية تطبيقه على توجهات السياسة الخارجية لروسيا حيث تشتمل عملية صنع واتخاذ القرار على عدة مراحل، أولها إدراك صانع القرار للمشكلة، كيفية تعريفه للموقف بأبعاده ومدى تأثيره على

بنية النظام الدولي، مرحلة تحديد البدائل واتخاذ القرار، وصولًا لتنفيذ القرار وعوامل نجاح هذه التنفيذ، وأخيرًا التغذية العكسية حول نتائج القرار ومدى تحقيقه لأهداف روسيا القومية .

- نظرية الدور:

نظرية الدور تقدم إطارًا يمكن من خلاله فهم و تحليل طبيعة تأثير القائد على السياسة الخارجية بناءًا على اعتقاداته وتوجهاته، وأيضًا التغيرات التى قد تطرأ على السياسة الخارجية نتيجة تغير القائد، وتستند هذه النظرية على مجموعة من العوامل تشكل فى مجملها الإطار العام الذى يحدد مدى قوة تأثير القائد السياسى فى صنع السياسة الخارجية، وهذه العوامل هى، مدى اهتمام القائد بالسياسة الخارجية، آلية وصوله للسلطة، كاريزميته، طبيعة النظام السياسى وصلاحيات القائد، الخبرة بالشؤون الخارجية وأخيرًا مرونة القائد السياسي مجموعة المحددات الشخصية.

- الاقتراب النسقي:

يقوم اقتراب تحليل النظم على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، حيث يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام على اعتبار أن التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظام للسلوك، فوجود النظام السياسي يعتمد على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، إذ يفترض في النظام السياسي الحفاظ على ذاته من خلال مؤسسات يبنيها وقواعد يقررها وممارسات يلتزم بها وعلاقات يدخل فيها ووظائف يؤديها ويمكن تحديد الافتراضات التي يقوم عليها التحليل النظمي لدى "ديفيد" استون" من خلال النقاط التالية:

اعتبار النظام وحدة للتحليل، فالنظام هو مصدر للتشكيل السياسي والاجتماعي على حد سواء، من خلال عملية تفاعل المدخلات ومصدر انتاج المخرجات، وكذا تلقي التغذية الرجعية.

إن النظام السياسي باعتباره شبكة من التفاعلات السياسية لا يحيا في فراغ، بل إنه يعيش في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء أي يؤثر فيها ويتأثر بها.

إن التفاعل سواء فيما بين الوحدات المكونة للنظام، أو بين النظام ومحيطه يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل، بمعنى أن أفعال وحدة ما تؤثر على باقي الوحدات، وأن التأثير في البيئة يؤثر على النظام كما أن أفعال النظام تؤثر في البيئة.

إن الغاية النهائية للنظام السياسي في جميع مستوياته هي الاستقرار، إلا أن هذا الاستقرار لا ينفي التكيف أي قدرة النظام على الاستجابة للتغيرات البينية بإجراء تعديلات جزئية في الأبنية السياسية أو السلوك السياسي أو كليهما وعامل الاستقرار يكون ناتجا بالدرجة الأولى عن الاعتماد المتبادل والتوازن.

من أكثر تجليات عمليات التفاعل بين النظام والبيئة الخارجية تكون في آلية المدخلات والمخرجات، ومفادها أن النظام يستقبل مدخلات ويعبر عن استجابته لهذه المدخلات عن طريق المخرجات والتي تتمثل في مجموعة القرارات التي يتخذها النظام إزاء مطالب المحيط.

التغذية الرجعية هي عملية تربط بين ثلاث مكونات المدخلات والمخرجات والبيئة كما أنها تساهم في بقاء واستمرار النظام.

يساهم الاقتراب النسقي في بحثنا هذا من خلال ما تقدم في فهم ودراسة السياسة الخارجية لروسيا ومدى تأثيرها على بنية النظام الدولي.

اعتمادنا في دراستنا على التحليل النسقي يمكن البحث في السلوك السياسي الخارجي لروسيا نسقيا من خلال النظر الى وحدة اتخاذ القرار كنظام ينجز وظيفة اساسية هي اتخاذ القرار وترجمتها الى واقع ملموس خدمة للأهداف والمصالح والتوجهات التي يحددها صناع القرار وذلك عبر ثلاثة مراحل:

مرحلة المدخلات وتشمل المعلومات والملاحظات عن الوسط الدولي والداخلي لبنية النظام الدولي لفهم السياسة الخارجية.

عملية التحويل: تعبر عنها القرارات عبر استعمال المعلومات وعمليات التخطيط والتحليل التي تركز على الاهداف والاستراتيجيات.

مخرجات وتشمل الخيارات السياسية والتنفيذ والمتابعة والإعلام والمفاوضة والتعلم الخبرات السابقة والمراجعة او الاستمرار هو ما يعبر عن التغذية الراجعة.

-تقسيمات الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة، سيتم تناول الدراسة وفقا للخطة البحث التالية:

في الفصل الاول والذي نقسمه الى المبحث الأول حول تطور السياسة الخارجية لروسيا قبل وبعد سنة2001م، والنظريات المفسرة لهذه السياسة الخارجية، اما في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى بنية النظام الدولي، والمقاربات النظرية المفسرة له، والعوامل المساهمة في تحديد بنيته وكذا مراحل تطوره.

أما في الفصل الثاني سنشرح أهم توجهات وأهداف السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001 بعدما نهجت روسيا سياسية خارجية جديدة ومستقلة أملتها مصالحها الوطنية وإدراك صانع القرار الروسي لمسؤوليات روسيا على الصعيدين العالمي والإقليمي، ففي المبحث الأول نتناول طبيعة توجهات السياسة الخارجية الروسية، المحددات الجديدة والاستراتيجية المعتمدة، أما المبحث الثاني فنحدد فيه الأهداف الأساسية لهذه التوجهات، وكذا أهم مستويات التنفيذ الإقليمية منها والعالمية.

في الفصل الثالث سنحاول شرح أهم الفرص التي وفرتها البيئة الدولية لروسيا لتجسيد توجهاتها الرامية إلى تغيير بنية النظام الدولي، في المبحث الأول أهم هذه الفرص المتمثلة في تراجع مكانة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بالقوى الناشئة التي تصنف من الدول غير القانعة التي تستهدف تغيير الوضع القائم بما يخدم مصالحها القومية، أما المبحث الثاني فخصصناه إلى انعكاسات السلوك الخارجي الروسي على النظام الدولي المتمثلة أساساً في ظهور المواجهة السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الغرب واهمية محدد الطاقة بالإضافة إلى بناء تحالفات مع الدول الصاعدة، وإنشاء منظمات وتكتلات مناهضة للهيمنة الغربية على النظام الدولي.

في الفصل الرابع من خلال دراستنا للسلوك الخارجي الروسي وتوجهاته الاستراتيجية الجديدة بعد 2001 ودور صانع القرار في صياغتها وفق متطلبات الوضع الداخلي والدولي ومجموعة المحددات الأساسية والمؤثرة التي تتميز بها روسيا عن باقي دول العالم وبالتطرق أيضا إلى أهم الانعكاسات والفرص لهذه التوجهات كان لا بد من الاشارة بإسهاب أيضا الى اهم التحديات والصعوبات التي تواجه السياسة الخارجية لروسيا في جميع المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية الداخلية منها والخارجية وفي الاخير إبراز كيفية ومدى تأثير هذه التوجهات الجديدة السلوك الخارجي الروسي في بنية النظام الدولي وفي المبحث الأخير التطرق إلى أهم السيناريوهات المستقبلية الممكنة تحققها بين نظام متعدد الاقطاب أم ثنائي القطبية أم بقاء الهيمنة والقطبية الأحادية للولايات المتحدة الامريكية.

الفصل الأول:

بيئة السياسة الخارجية الروسية

وبنية النظام الدولي

الفصل الأول: بيئة السياسة الخارجية وبنية النظام الدولي

نتناول في هذا الفصل الذي جاء في مبحثين الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، حيث نتناول في المبحث الأول تطور السياسة الخارجية لروسيا قبل وبعد سنة2001م، والنظريات المفسرة لهذه السياسة، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى بنية النظام الدولي، والمقاربات النظرية المفسرة له، والعوامل المساهمة في تحديد بنيته.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الروسية: التطور التاريخي والنظريات المفسرة لها

سنتطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي للسياسة الخارجية الروسية من الإمبراطورية الروسية إلى غاية فترة ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي أي عند انتهاء فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسن" سنة 1999، لما لهذا التطور التاريخي من أهمية في فهم وتفسير السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين"، كما سنتطرق أيضاً إلى النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول تطور السياسة الخارجية الروسية

أولا: تطور السياسة الخارجية في حقبة الإمبراطورية الروسية (1721-1917):

كانت الإمبراطورية الروسية إمبراطورية تاريخية امتدت عبر أوراسيا وأمريكا الشمالية منذ عام 1721، منذ نهاية حرب الشمال الكبرى، وحتى إعلان الجمهورية من قبل الحكومة المؤقتة التي تولت السلطة بعد ثورة فيفري عام1917امتد عبر ثلاث قارات، أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية، لم يتم تجاوز الإمبراطورية الروسية في الحجم إلا من قبل الإمبراطوريتين البريطانية والمغولية. حيث تزامن صعود الإمبراطورية الروسية مع تراجع القوى المتنافسة المجاورة: الإمبراطورية السويدية، والكومنولث البولندي الليتواني، وبلاد فارس، والإمبراطورية العثمانية، ولعبت دورا بارزا "1812-1814" في هزيمة طموحات نابليون للسيطرة على أوروبا وتوسعت إلى الغرب والجنوب، لتصبح واحدة من أقوى الإمبراطوريات على الإطلاق ومن أكبر القوى العظمى في العالم وأحد أهم اللاعبين الاساسيين، فقد كان لسياسات الامبراطورية الخارجية تأثير كبير على الخريطة السياسية العالمية[1].

[1] Thomas Parland ،The Extreme Nationalist Threat in Russia The Growing Influence of Western Rightist Ideas ،Routledg curzon 2004،p93 .

وجّه القياصرة السياسة الخارجية لروسيا بشكل كامل لدرجة أي تحول أو تغيير في سياسة القيصر قد تتبعه تحول جذري في سياسة الامبراطورية بين عشية وضحاها، وكمثال على ذلك ما حدث في حروب السنوات السبع سنة 1762 عندما هزمت الإمبراطورة "إليزابيث "جيوش فريدريك العظيم ملك روسيا [1].

لقد حدثت عدة حروب خلال العصور الوسطى بين السويد وروسيا يقدر عددها 11 حربا منذ القرن الخامس عشر، حيث كان عدد الجيش الروسي في أغلب هذه الحروب أكبر بكثير من نظيره السويدي؛ لكن الجيش السويدي تفوق في عدد من المعارك الهامة مثل نارفا سنة 1700 وسفينسسوند سنة 1769 بسبب التنظيم العسكري الدقيق، فقد كانت قضية النزاع الرئيسي بين السويد وروسيا خلال فترة"1600-1725 "هو السيطرة على بحر البلطيق والمناطق المحيطة به[2].

هذا ما حدث حين وصل الجيش السويدي إلى موسكوفي سنة1610 تحت قيادة "جاكوب ديلا غاردي"،وفي الفترة الممتدة من سنة1623 إلى سنة1709 شجعت السياسة السويدية خاصة في عهد "غوستاف أدولفوس" "1611–1632" و"تشارلز الثاني عشر" "1697–1718" المعارضة الأوكرانية ودعمتها عسكريا لمواجهة النفوذ الروسي، فقد خاض "غوستاف أدولفوس" حرب إنغريان ضد روسيا التي انتهت في سنة 1617 "بمعاهدة ستولوف" التي أبعدت روسيا عن بحر البلطيق مرة أخرى، وحدثت هزيمة السويد الأكثر دراماتيكية سنة 1709 في "معركة بولتافا" عندما كانت تدعم التمرد الأوكراني [3].

نواصل حديثنا حول الإمبراطورية الروسية من خلال تسليط الضوء على أبرز القياصرة بداية "ببطرس الأكبر" الذي وصل إلى سدة الحكم في روسيا في عام1695، فوسع من مساحة روسيا بشكل كبير من خلال الوصول إلى موانى بحر البلطيق والبحر الأسود وبحر قزوين؛ فقد كانت روسيا قبل عصر بطرس الأكبر معزولة إلى حد كبير عن الشؤون الأوروبية العسكرية والاقتصادية والثقافية، رأى أن الحاجة ملحة للوصول إلى بحر البلطيق، فشكل تحالفات لتحدي الهيمنة السويدية،وقد صنعت نجاحاته من روسيا لاعبا أساسيا في الشؤون الأوروبية [4].

أيضا هاجم القوات التركية التي سيطرت على نهر دون في سنة1695، لكنه فشل بسبب افتقار جيشه للقوات البحرية والمهندسين ذوي الخبرة لإجراء الحصار، لكنه سرعان ما تلاقي هذه العيوب وسيطر على

[1] David Fraser، Frederick the Great. King of Prussia،Université du Wisconsin - Madison, United States، 2000، p 453.

[2] David Kirby، Northern Europe in the Early Modern Period: The Baltic World 1492–1772، United States, Routledge Taylor and francise group، 1990، p243.

[3] Robert. Frost، The Northern Wars: War، State and Society in Northeastern Europe، 1558–1721، 2000،p193.

[4] Lindsey Hughes، Russia in the Age of Peter the Great، Yale Université Press London, 1998، pp 21-62.

أزوف في سنة 1696 بعدها سافر في سنة1697 إلى أوروبا الغربية لدراسة أحدث أساليب الحرب، وعند عودته في سنة 1698 بدأ في إصلاح البلاد وتحويل القيصرية الروسية إلى إمبراطورية حديثة عن طريق تقليد نماذج أوروبا الغربية بهدف إنشاء جيش وبحرية قوية، بالإضافة إلى قاعدة اقتصادية متينة،واعتمد في البداية على الضباط المستأجرين خاصة الألمان،ما ساعده في بناء شبكة من المدارس العسكرية في روسيا لتأهيل قيادة عسكرية جديدة، بعد بنائه للأسطول الحديث أكبر إنجازاته والذي لم تعرفه روسيا من قبل[1].

تليها مرحلة القيصر"بيتر" الذي أعاد تنظيم حكومته على أحدث النماذج الغربية،ونصب روسيا إلى دولة استبدادية وحل محل دوما للبويار القديم "مجلس النبلاء" مجلس شيوخ بتسعة أعضاء، في الواقع كان مجلس أعلى للدولة وتم تقسيم الريف إلى مقاطعات ومناطق جديدة،وقال بيتر لمجلس الشيوخ إن مهمته هي جمع العائدات الضريبية، بمقابل ذلك تضاعفت عائدات الضرائب ثلاث مرات على مدار حكمه وكجزء من عملية إصلاح الحكومة،والكنيسة الأرثوذكسية تم جزئيا دمجها في الهيكل الإداري للدولة، مما جعلها أداة للدولة وألغى البطريركية واستعاض عنها بهيئة جماعية، المجمع المقدس، بقيادة مسؤول حكومي وفي الوقت نفسه، كل ما تبقى من الحكم الذاتي المحلي قد أزيل،واستمر بتكثيف شرط خدمة الدولة لجميع النبلاء حتى توفي في سنة 1725،مما أسفر عن خلاف في عالم غير مستقر الذي أثار حكمه تساؤلات حول تخلف روسيا،وعلاقتها بالغرب ومدى ملاءمة الإصلاح، وغيرها من المشاكل الأساسية التي واجهت العديد من حكام روسيا لاحقا، ومع ذلك كان قد أرسى أسس الدولة الحديثة في روسيا ما يقرب عن أربعين عاما كانت لتمر من أمام حاكم طموح نسبيا ظهر على العرش الروسي[2].

الإمبراطورة"كاترين العظمى"[3]التي مددت السيطرة الروسية على الكومنولث البولندي اللتواني بإجراءات بما في ذلك دعم كونفدرالية تارغوويكا، على الرغم من تكلفة حملاتها، على رأس هذا النظام القمعي الاجتماعي، حينها كانت كاترين تخوض بنجاح حربا ضد الدولة العثمانية وتوسعت روسيا في

---

[1] Erik McKay and Hamish M. Scott،The Rise of the Great Powers 1648–1815،Yale Université Press London، 1983، p80.

[2] Saunders David ،Régional Diversité in the Later Russian Empire ،Transactions of the Royal Historial Society،2000،p149.

[3] الإمبراطورة كاثرين العظمى (5 أبريل 1684 - 6 مايو1727) إمبراطورة روسيا السادسة منذ 8 فبراير 1725 حتى وفاتها، أي أنها حكمت سنتين و98 يوما خلفا لزوجها القيصر بطرس الأكبر أو(بيتر الأول). ولدت باسم مارتا هيلينا سكورونسكا. وهي ثاني زوجات بيتر الأول خلال فترة حكمها، أشرفت كاثرين العظمى على توسع الإمبراطورية الروسية – بالإضافة إلى النزاعات التي نشأت مع الاستيلاء على أراضي جديدة، مثل الحرب الروسية التركية بين عامي 1768-1774.وامتدت امبراطوريتها حوالي 520،000 كيلومتر مربع من حدود الإمبراطورية الروسية، لتستوعب روسيا الجديدة والقرم وشمال القوقاز وشرق أوكرانيا وروسيا البيضاء وليتوانيا، إلى جانب منافسة الإمبراطورية العثمانية.

الحدود الجنوبية لمنطقة البحر الأسود، بالتآمر مع حكام النمسا وبيلاروسيا،أخذت أراضي الكومنولث البولندي اللتواني خلال تقسيم بولندا، ودفعت الحدود الروسية غربا إلى أوروبا الوسطى في وقت وفاتها في عام 1796، فقد صنعت سياسة كاترين التوسعية روسيا كقوة أوروبية كبرى من جديد[1].

مع فترة القيصر"ألكسندر الأول"وانتزاع فنلندا من مملكة السويد الأضعف في سنة1809 وبيسارابيا من العثمانيين في سنة 1812، قام نابليون بزلة قدم كبيرة عندما شن هجوما على أرض القيصر، بعد خلاف مع ألكسندر الأول ومع أن جيش نابليون الكبير وجد طريقه إلى موسكو، اعتمد الروس استراتيجية الأرض المحروقة التي منعت الغزاة العيش من الغنائم بسبب الطقس الشديد في شتاء روسيا، آلاف الجنود الفرنسيين إما قتلوا أو أسروا على أيدي مقاتلين وفلاحين في حرب العصابات حين تراجعت قوات نابليون وطاردتهم القوات الروسية في وسط وغرب أوروبا، إلى أبواب باريس عند هزيمة نابليون على أيدي روسيا وحلفائها، أصبح القيصر يعرف باسم ألكسندر "منقذ أوروبا"، وترأس إعادة رسم خريطة أوروبا في مؤتمر فيينا سنة1815،الأمر الذي جعل ألكسندر عاهل بولندا على الرغم من أن الإمبراطورية الروسية من شأنها أن تلعب دورا قياديا، إلا أن الاحتفاظ بالاستعباد يحول دون تقدمها الاقتصادي بدرجة كبيرة مع النموالاقتصادي المتسارع في أوروبا الغربية خلال الثورة الصناعية التي كانت قد بدأت في النصف الثاني من القرن 18، صارت روسيا تتخلف أبعد من أي وقت مضى وخلقت مشاكل جديدة بالنسبة للإمبراطورية كقوة عظمى،حينها كان ألكسندر على استعداد لمناقشة الإصلاحات الدستورية؛ ولكن على الرغم من ذلك، لم تحصل تغيرات شاملة[2].

فقد ساهمت جهود روسيا في هزيمة نابليون وفي صياغة الاتفاقيات التي أعادت النظام الأرستقراطي لأوروبا، والتي من خلاله جاء التوسع الجغرافي عبر الحروب والمعاهدات الإستراتيجية المحورية لسياسة روسيا الخارجية منذ عهد دولة موسكوالصغرى في القرن السادس عشر حتى الحرب العالمية الأولى في سنة1914[3].

فأهدافها كانت تتمثل في الأرض،وموانئ المياه الدافئة وحماية المسيحية الأرثوذكسية، كما كان السلاح الرئيسي هو الجيش الإمبراطوري الروسي بالغ الضخامة والمدرب تدريبًا جيدًا، بالرغم من تعرض اقتصاده المحلي لضغوط شديدة وقلت الدعم الكافي ووجود هزائم ونكسات عرضية، إلاّ أنّ سجله كان ناجحًا حتى

[1] Thomas Parland ،The Extreme Nationalist Threat in Russia The Growing Influence of Western Rightist Ideas،Thomas Parland Copyright، 2004 ، p97.

[2] Warnes David. Chronicle of the Russian Tsars: The Reign-by-Reign Record of the Rulers of Imperial Russia،Thames & Hudson، 1999، p224

[3] lena Jonson ، Central Asia: The Shaping of Russian Foreign Policy، (2004) ،Taur ،p52

العقد الأول من القرن العشرين[1] وفيما يلي نستعرض أهم التطورات الجيوسياسية للسياسة الخارجية الروسية في فترة القيصر ألكسندر الأول.

- باتجاه الشمال الغربي انخرطت روسيا في حرب دامت قرنًا مع السويد؛ من أجل السيطرة على بحر البلطيق ولم تنجح الإمبراطورية في عشرينيات القرن الثامن عشر بتحصيل منفذ على البحر وحسب، بل الاستيلاء على كل من فنلندا ودول البلطيق لاتفيا وليتوانيا وإستونيا باتجاه الغرب، فقد قامت سلسلة من الحروب مع بولندا وليتوانيا أعقبتها تسويات وليدة مفاوضات مع روسيا والنمسا والتي منحت روسيا السيطرة على معظم أوكرانيا، وقسمًا كبيرًا من بولندا كما احتلت أراض أكثر وصارت قوة عظمى، والاستعانة بها في شؤون أوروبا منذ سنة 1814 حتى أربعينيات القرن التاسع عشر[2].

-باتجاه الجنوب، استمر النزاع مع الإمبراطورية العثمانية قرونا اقتطعت فيها روسيا أراض كانت بيد العثمانيين سابقًا، مثل القرم،وصارت حاميًا سياسيًا قويًا للمسيحيين الأرثوذكس في البلقان، وللمسيحيين في جنوب القوقاز، حدثت الهزيمة الكبيرة في تاريخ التوسع الروسي في حرب القرم عندما دافعت بريطانيا وفرنسا عن وحدة الإمبراطورية العثمانية أمام العملاء،ومع ذلك استرد القياصرة معظم خسائرهم بحلول عام 1870[3].

-الجنوب الشرقي، فرضت روسيا سلطتها في مساحات واسعة من الأراضي في آسيا الوسطى التي يسكنها مسلمون من إثنية تركية، من خلال إرسال المستوطنين الروس إلى كازاخستان، إبقاء بعض النخب المحلية البارزة في السلطة في ظل سيطرتها العسكرية وعلى السياسات الخارجية[4].

وصل التيار الرئيسي للتوسع في أفغانستان منتصف القرن التاسع عشر، ما أدى إلى اللعبة الكبرى بحروب متكررة ضد القبائل الأفغانية، واشتمل بصورة متزايدة على التهديدات والتهديدات المعاكسة مع البريطانيين، الذين كانوا مصممين على حماية ممتلكاتهم الكبيرة في شبه القارة الهندية.

فقد توسعت روسيا نحو400.000 ميل مربع من الأراضي غير المسكونة تقريبًا من الصين في عهد سلالة تشينغ في1858–1860؛ حيث أرسلت المستوطنين والسجناء، فوصلت حدودها من فلاديفوستوك شمالًا على بحر اليابان إلى 310.000 ميل سنة 1879[5].

---

[1] Lindsey Hughes ،Op.cit.p23

2 Richard Brezinski، Lützen 1632: Climax of the Thirty Years' War،Osprey Publishing، 2001، P29

[3]G. Kirby، Northern Europe in the Early Modern Period:The Baltic World 1492–1772، Routledge Publishing،Septembre 1990،p231.

[4] Edward D، op cit،p19

[5] Thomas Parland ،The Extreme Nationalist Threat in Russia The Growing Influence of Western Rightist Ideas(2004) ،Routledge . P97

كما وطدت دورًا اقتصاديًا شرقًا إلى منطقتي "سنجان ومنشوريا" الصينيتين بصورة سلمية، مستخدمة معاهدة سان بطرسبرغ سنة 1881،وأقرضت الحكومة الصينية وشبكات التجار وبنت السكك الحديدية الصينية الشرقية،وهي فرع من خط السكك الحديدية العابر لسيبيريا، عبر منشوريا إلى المحيط، في هذه الأثناء في نهاية القرن التاسع عشر كانت الإمبراطورية اليابانية تتوسع إلى منشوريا ولا سيما كوريا والتي عرضت صفقة يتمتع الروس بموجبها بالدور السيادي في منشوريا واليابان وكوريا[1] ورفض القيصر بوضوح لازدرائه اليابانيين في الحرب الروسية اليابانية [2].

احتلت الجيوش الإمبراطورية جورجيا الحليفة سنة1812 اشتبكت مع بلاد فارس من أجل السيطرة على أذربيجان، وانخرطت في حرب القوقاز ضد مسلمي القوقاز الجبليين على مدى نصف قرن اضطر القياصرة الروس أيضا إلى التعامل مع انتفاضتين في أراضيهم المكتسبة حديثا في الكومنولث البولندي ثورة نوفمبر1830وجانفي1863 الرد القاسي على الثورة ففي "14 ديسمبر" كانت روسيا في اتجاه اكتساب قوة أكبر من أي وقت مضى منذ برنامج بطرس الأكبر؛ لكن فضل البعض تقاليد أوروبا الغربية بينما كان آخرون ضدها ودعوا إلى العودة لتقاليد الماضي كفترة النهضة بين التيار السلافي والتيار العلماني؛ حيث أنَّ المسار الأخير الذي يتبناه السلافيون، الذين انتقدوا بشدة "الانحلال الغربي" فهم من مؤيدي الرق ومعارضي البيروقراطية،ويفضلون الجماعية الروسية في العصور الوسطى،أو مجتمع القرية،على فردانية الغرب[3]. أما في أواخر سنة 1870 غزت روسيا الإمبراطورية العثمانية مرة أخرى في منطقة البلقان وتصاعدت بعدها الازمة مع التمرد ضد الحكم العثماني من قبل القوميات السلافية[4].

إنّ الرأي القومي الروسي كان يشكل عاملا استراتيجيا خطيرا لدعمه للمسيحيين في منطقة البلقان للتحرر من الحكم العثماني،وجعل بلغاريا وصربيا مستقلتين في سنة 1877، فتدخلت روسيا نيابة عن القوات الصربية والروسية المتطوعة عندما ذهبت إلى الحرب مع الإمبراطورية العثمانية، في غضون سنة واحدة كانت القوات الروسية تقترب من القسطنطينية،واستسلم العثمانيون وأقنع الدبلوماسيون

[1] Martin Gilbert، Atlas of Russian history، Routledge London،2002، v 166،p 62–63.

[2] James R Gibson، Why the Russians Sold Alaska، Wilson Quarterly،p 33.

[3] لوديفيد أ، الحضارة الروسية ترجمة المتحمسين ميديا جامعة ميسوري ,دار النشر أرنوبراس،نيويورك،الولايات المتحدة الأمريكية، 1975،ص183.

[4] Scafes Cornel، Armata Romania in Razvoiul de Independenta 1877–1878، The Romanian Army in the War of Independence،Editor Sigma، romaine 2002، p149.

القوميون وجنرالات روسيا ألكسندر الثاني بإجبار الدولة العثمانية على توقي" معاهدة سان ستيفانو[1]"في مارس 1878، والتي صنعت بلغاريا المستقلة التي امتدت إلى جنوب غرب البلقان، وعندما هددت بريطانيا بإعلان الحرب على بنود معاهدة سان ستيفانو، تراجعت روسيا في مؤتمر برلين في أوت 1878[2].

في أعقاب اغتيال ألكسندر من قبل "نارودنايا فوليا"، وهي منظمة إرهابية مجهولة سنة 1881، مرر العرش لابنه ألكسندر الثالث سنة1881-1894، اعتقد هذا الأخير إمكانية إنقاذ روسيا من الفوضى بإبعاد نفسه عن التأثيرات الهدامة في أوروبا الغربية اختتمت في عهده توجه روسيا باتحاد مع جمهورية فرنسا لاحتواء القوة المتنامية لألمانيا، والانتهاء من الاستيلاء على آسيا الوسطى وفرض تنازلات إقليمية وتجارية هامة مع الصين،والذي اعتمد أيضا سياسة إضفاء الطابع الروسي في جميع أنحاء الإمبراطورية مرورا بمرحلة "نيقولا الثاني" ابن ألكسندر الثالث سنة 1894حين بدأت الثورة الصناعية،والذي مارس تأثيرا كبيرا في روسيا،حيث أعلنت القوى الليبرالية بين أصحاب الرأسمالية الصناعية والنبلاء بضرورة إصلاح اجتماعي سلمي،وملكية دستورية، وتشكيل الحزب الدستوري الديمقراطي[3].

كما اعتقد المناشفة حينها بأن الاشتراكية الروسية سوف تنموتدريجيا وسلميا، وذلك أن نظام القيصر ينبغي أن يتحول إلى جمهورية حيث سوف يتعاون الاشتراكيون مع الأحزاب الليبرالية البورجوازية البلاشفة، تحت زعامة فلاديمير لينين،فدعوا إلى تشكيل نخبة صغيرة من الثوريين المهنيين، تخضع لانضباط الحزب القوي، لتكون بمثابة طليعة "البروليتاريا"[4] من أجل الاستيلاء على السلطة بالقوة[5] .

---

[1] معاهدة سان ستيفانو: كانت معاهدة بين روسيا والإمبراطورية العثمانية .تم توقيعها في 3مارس 1878 في سان ستيفانو، ضاحية غرب إسطنبول، بتركيا .المعاهدة جاءت لتتزامن مع مناسبة تذكارية، حين أصبح الإسكندر الثاني إمبراطوراً على روسيا في 2 مارس1855وبين العديد من الترتيبات الجيوسياسية المتعلقة بالبلقان التي نصت عليها المعاهدة. تعد معاهدة "سان إستيفانو" من المعاهدات المهمة في تاريخ الدولة العثمانية، حيث فرضت هذه المعاهدة على العثمانيين المهزومين أمام روسيا إدخال إصلاحات جوهرية على أوضاع المسيحيين في الدولة العثمانية، خاصة في أوربا؛ وهوما عني حقوقا وامتيازات للأقلية لا تتمتع بها الأغلبية المسلمة، وكان ذلك يشير إلى رغبة الدول الأوربية في تفجير الدولة العثمانية من الداخل بعد إضعافها للغاية في المحيط الدولي، بحيث تمثل" رجل أوربا المريض "الذي ينتظر الجميع موته لتقسيم تركته الكبيرة .

[2] G. Kirby، op cit. P231.

[3]Library of Congress،Country Studies-Russia War and Peace،7Apr 2022-http://lcweb2.loc.gov/cgi-bin/query/r?frd/cstdy:@field(DOCID+ru0022.

[4]البروليتاريا أوالبروليتاريا باللاتينية Proletarius :هومصطلح ظهر في القرن التاسع عشر ضمن كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك أنجلز يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، ويقصد كارل ماركس بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها الفكري.

[5] لوديفيد، مرجع سبق ذكره، ص200.

وصولا الى فترة نيقولا الثاني حيث قام الروس باتخاذ موطئ قدم من خلال إقامة عاصمتهم عند مصب نهر نيفا خليج ريغا والبلطيق، تابعتين أيضا إلى الأراضي الروسية والتي لم تكن مأهولة من قبل السلاف، ولكن مع تواجد شعوب ودول البلطيق والفنلنديين والألمان ومن جنوب القوقاز من جانب آخر،لكن سلسلة كبيرة من الجبال تفصله عن روسيا، هذه المياه الداخلية كانت المتنفس الوحيد منها، على البوسفور، غير أنه كان في أيدي أجنبية في حين أن بحر قزوين، البحيرة الضحلة الهائلة، معظمها تحدها الصحراء، تمتلك أهمية هي الأخرى أكثر كحلقة وصل بين روسيا والمستوطنات الآسيوية[1].

في نهاية القرن التاسع عشر بلغت مساحة الإمبراطورية ما يقارب الـ 22,400,000 كلم مربع، وهو ما يعادل 6/1 من مساحة الكرة الأرضية؛ كان غالبية السكان في الإمبراطورية يعيشون في الجزء الأوروبي من روسيا؛ فقد ضمت أكثر من100 مجموعة عرقية، فيما شكل الروس حوالي 45 ٪ من إجمالي عدد السكان وفي(1744-1867) سيطرت الإمبراطورية أيضا على ما يسمى أمريكا الروسية "ألاسكا"، فكانت الإمبراطورية الروسية متجاورة على اليابسة تمتد من أوروبا إلى آسيا[2].

ثانيا: تطور السياسة الخارجية في فترة الاتحاد السوفياتي:

تطور السياسة الخارجية السوفياتية في الفترة الأولى (1917- 1947):

تأسس الاتحاد السوفياتي إثر نجاح ثورة البلاشفة[3] في "حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي" بقيادة فلاديمير لينين 25 أكتوبر1917 في السيطرة على الحكم القيصري في روسيا، الذي أدخل البلاد في أزمات طاحنة بسبب انخراطه في الحرب العالمية الأولى، طبق البلاشفة إصلاحات أبرزها الفصل بين الكنيسة والدولة وتأميم المصانع،ورقابة العمال على المنشآت الصناعية، وهو ما أثار معارضة قوية في البلاد حتى من زملائهم الاشتراكيين؛ فدخلت البلاد في حرب أهلية دامت خمس سنوات(1917-1922)،حسمها البلاشفة لصالحهم عبر أجهزة الأمن السياسي وكتائب "الجيش الأحمر".

---

[1] هاردي هنري، روسيا 1928-1946، مطبعة جامعة كامبريدج،2004، ص463.

[2] لو، ديفيد أ، مرجع سبق ذكره، ص201.

[3] البلشفية أوالبلاشفة: التي تعني الكثرة أوالأكثرية وقد أطلقت جماعة الجناح اليساري من أنصار لينين في حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي هذا التعبير على نفسها عام .1903 كانوا يشكلون الأكثرية في الحزب، وكانت الأكثرية تسعى للحل الثوري بينما الأقلية تسعى للتغيير السلمي إلى جانب هذا كون البلاشفة جيش يسمى بالجيش الأحمر الذي حينها سيطر على الحكم في روسيا في ظل الحكم الاشتراكي وقد ظلت تلك الجماعة تعرف بهذا الاسم حتى بعد نجاح ثورة أكتوبر عام 1917 التي عرفت باسم الثورة البلشفية .

في 30 ديسمبر 1922 أعلن عن قيام "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية" بقرار من مجالس السوفيات في كل من: جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، وجمهورية أوكرانيا، وجمهورية بيلاروسيا، وجمهورية ما وراء القوقاز. في نفس السنة اختيرت موسكو عاصمة للاتحاد بدلا من "بتروغراد" التي سميت لاحقا "لينينغراد"، ثم أصبحت منذعام1991تدعى"سان بطرسبورغ"، وتبنت الجمهوريات الأربع دستورا موحدا عام 1924[1].

في سبتمبر1934 انضم الاتحاد إلى هيئة "عصبة الأمم" التي حلت محلها في1945 منظمة الأمم المتحدة، وأصبح الاتحاد إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للمنظمة، مع امتلاك الاتحاد لحق النقض "الفيتو"[2].

حاول لينين إحداث هيكلة كبرى في اقتصاد البلاد، فوضع منهجية الخطط الاقتصادية الخماسية التي أصبحت سياسة متبعة في كافة مراحل تطور الدولة السوفياتية.

بعد وفاة لينين عام1924 أصبح "جوزيف ستالين" الذي صار أمينا عاما للحزب الشيوعي في 1922خليفته في السلطة،ودخل في صراع شرس للتفرّد بها مع مناوئيه من الرفقاء،واستطاع حسم الصراع لصالحه بدءا من 1927 بالقضاء على خصومه عبر ما عُرف بـ"المحاكمات الكبرى".[3]

أصدر ستالين دستورا جديدا أعلن من خلاله دكتاتورية مطلقة في الحكم، واتسمت سياسته في هذه المرحلة بترسيخ "منهج الخطط الخماسية"[4]، التي وضعها لينين والتركيز أكثر على "التخطيط الاقتصادي"، وإلغاء القطاع الخاص بالكامل، وفرض الشيوعية في مختلف أقاليم الاتحاد[5].

---

[1] هوسكي يوجين، السلطة التنفيذية والسياسة السوفياتية: صعود وانحدار الدولة السوفياتية، ترجمة محمد بدر الدين خليل، الكويت، منشورات ذات السلاسل،1992، ص199.

[2] Donald Barry-George Gingsburgs، Soviet Law after Stalin،Netherlands،sijthoff international Publishing Compagny،1977 ،p179.

[3] Warnes David، op cit،p225

[4]الخطط الخماسية للاقتصاد القومي للاتحاد السوفيتي: مجموعة من الخطط المركزية التي نفذت على نطاق الدولة للتنمية الاقتصادية السريعة في الاتحاد السوفيتي. وضعت الخطط من قبل لجنة تخطيط الدول متأسس على نظرية القوى المنتجة، التي كانت جزء من خطوط إرشادية عامة للنموالاقتصادي، صاغها الحزب الشيوعي السوفيتي. أصبح وضع الخطة الخمسية رمزًا للبيروقراطية السوفيتية. وقد تم اتباع نفس طريقة التخطيط من قبل معظم الدول الشيوعية.

[5] لو، ديفيد أ، مرجع سبق ذكره، ص201.

تطور السياسة الخارجية السوفياتية في الفترة الثانية (1941-1991):

سعى الاتحاد السوفياتي عمليا لتطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع ألمانيا بقيادة "أدولف هتلر" فوقعت معه معاهدة عدم اعتداء في أوت 1939؛ فإن ذلك لم يمنع الزعيم الألماني من غزوالاتحاد السوفياتي مساء 21 جويلية 1941، في إطار سعيه لكسب الحرب العالمية الثانية التي كان نظام الاتحاد السوفياتي يسميها "الحرب الوطنية العظمى"[1].

ألحق الغزوالألماني خسائر كارثية بالاتحاد خاصة أنه تحمل عبء الجبهة الشرقية من الحرب طوال أربع سنوات، لكن ميزان القوة بدأ يميل لصالحه بدءا من انتصاره على الجيش الألماني في معركة ستالينغراد في فيفري1943، ومرورا بتحرير جميع أراضي الاتحاد المحتلة سنة 1944، وانتهاء باحتلال الجيش الأحمر السوفياتي برلين يوم 2 ماي 1945.مع انتصاره في هذه الحرب، بالرغم من الخسارة الكبيرة فإنه فقد أكثر من10% من سكانه، و70٪ من منشآته الصناعية، و50٪ من ممتلكاته العقارية، لكنه استفاد من تحالفه خلال الحرب مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في تعميق روابطه بهما،وتجلى ذلك في عقد رؤساء البلدان الثلاثة مؤتمر يالطا فيفري 1945،واتفاقهم على تنظيم سياسة العالم بعد انتهاء الحرب العالمية[2].

إلا أن هذا التقارب سرعان ما حلت مكانه الشكوك ثم التنافس والصراع، وباجتياح الجيش الأحمر لبراغ يوم 28 فيفري 1948 وبقية دول أوروبا الشرقية، وتأسيس أنظمة شيوعية تابعة له فيها، أنهى الاتحاد السوفياتي بالكامل تحالفه مع الغرب ودشن مرحلة "الحرب الباردة" معه.

سنة 1949 صنع الاتحاد أول قنبلة ذرية وأنشأ منظمة "الكوميكون" الاقتصادية لتوطيد سيطرته على الدول الاشتراكية، ردا على مشروع مارشال الأميركي لدعم اقتصادات دول أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب.

بعد وفاة ستالين عام1953، تولى السلطة "نيكيتا خروتشوف" والذي حافظ على مكانة الاتحاد السوفياتي الدولية، فعزز هيمنته العالمية حتى صار قطبا موازيا لأميركا في إطار حربهما الباردة، خاصة بعد إنشائه حلف وارسو العسكري الاشتراكي عام 1955 ليماثل حلف الناتو، وغزوه الفضاء لأول مرة عام 1957[3].

---

[1] نجاح مدوخ، السياسة الخارجية الروسية في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة بسكرة،2013-2014، ص 66.

[2] جينسبيرغ، جورج. مرجع سبق ذكره، ص.300.

[3] هوسكي يوجين، مرجع سبق ذكره، ص211.

لكن ذلك لم يمنع "خروتشوف" من تبنيه سياسة التعايش السلمي الدولي سنة 1954، بالرغم من توتر العلاقات مع الغرب وخاصة واشنطن، مراوحة بين الانفراج والتي وصل إليها البلدان مطلع الستينيات باندلاع أزمة الصواريخ البالستية في كوبا قبالة الحدود الأميركية في أكتوبر سنة 1962.

تلاها في أكتوبر سنة 1964 اتخذ مجلس الرئاسة السوفياتي قرارا بعزل خروتشوف عن الرئاسة، وعينوا مكانه "ليونيد بريجنيف" الذي شهد عهده تحسنا في العلاقات مع أميركا، أدى إلى توقيع البلدين "معاهدة سالت 1" سنة 1972للحد من الأسلحة النووية، كما عرف تزايدا للنفوذ السوفياتي بأفريقيا وأميركا اللاتينية، وتم خلاله الغزوالسوفياتي لأفغانستان نهاية 1979. بعدها جاء ميخائيل غورباتشوف إلى سدة الحكم، فوجد روسيا تعاني من الركود الاقتصادي، بسبب التراجع المستمر لمعدلات النموالفاعلية الإنتاجية، وتكاليف الحرب الباردة، وبرامج سباق التسلح مع الأميركيين، وخسائر الاستنزاف الحربي جراء التورط في المستنقع الأفغاني[1].

انتهج "غورباتشوف" سياسة "الغلاسنوست"[2]وقدم خطة لإصلاح الأوضاع سماها "البريسترويكا" "إعادة البناء"، وتتضمن ما يلي:

- الاهتمامَ بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتحول إلى اقتصاد السوق.

- إلغاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة وحظر التعددية الحزبية، وزيادة استقلالية المؤسسات المحلية، إبعاد العلاقات الدولية عن المجال العسكري.

بالرغم من ذلك لم ينجح غورباتشوف في تطبيق خطته، بل واجهته بدءا من سنة 1989 مشكلات اقتصادية كبيرة في الإنتاج والتوزيع، واضطرابات قومية في مختلف الجمهوريات السوفياتية،وأحداث عالمية حاسمة مثل انهيار جدار برلين وخروج دول أوروبا الشرقية من الإيديولوجية الشيوعية مما أدى إلى الاعتراض على سياسات غورباتشوف في أوساط داخلية،وهو ما تجسد في انقلاب عسكري يوم19 أوت1991 بحجة إنقاذ البلاد من الانهيار بعد "فقدان غورباتشوف الأهلية لقيادة البلاد"[3].

قدم استقالته من رئاسة الحزب الشيوعي يوم 22 أوت1991مما جعل البرلمان السوفياتي يصوت في 29 أوت 1991 على إيقاف عمل الحزب وإغلاق مقره،أدت هذه الأحداث إلى تحريك النزعة القومية في

---

[1] جينسبيرغ جورج، مرجع سبق ذكره، ص301.

[2] غلاسنوست: لفظ يطلق على سياسة الانفتاح والشفافية في أنشطة جميع المؤسسات الحكومية في الاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى منح المواطنين السوفيات حرية الحصول على المعلومات. أطلقت هذه الدعوة بواسطة الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين.

[3] هوسكي يوجين، مرجع سبق ذكره، ص212.

الجمهوريات السوفياتية إلى الاستقلال، فلم يمر شهران حتى اكتمل استقلالها جميعا عن الاتحاد السوفياتي،وفي 25 ديسمبر1991أعلن سقوط الاتحاد السوفياتي لتنتهي بذلك حقبة الحرب الباردة في السياسة الدولية، وتزول الثنائية القطبية في الهيمنة العالمية[1].

ثالثا: تطور السياسة الخارجية الروسية بعد زوال الاتحاد السوفييتي في فترة الرئيس "بوريس يلتسين" (1991-1999):

بدأت أولى مراحل الحكم في روسيا بعد زوال الاتحاد السوفياتي سنة 1991 بفترة حكم الرئيس "بوريس نيكولايفتش يلتسن" (1991-1999)[2] الذي وصل إلى السلطة في 12 جوان1991 عن طريق الانتخابات؛ بحيث تحصل على57٪ من أصوات المنتخبين الروس وأصبح أول رئيس منتخب شعبيا في التاريخ الروسي، هذا ما جعل الشعب الروسي يأمل ويتطلع إلى الحرية والديموقراطية ويبحث عن مستوى معيشي أفضل، لكن لم يحتفظ الرئيس "يلتسين" بشعبيته بعد إقراره لإصلاحات اقتصادية جذريه في أوائل عام 1992التي كانت نتائجها عكسية وأدّت إلى تحطيم مستويات المعيشة لمعظم السكان في روسيا، وفي ظل هذا الوضع، استقال "يلتسن" سنة 1999 من منصبه فجأة بعد إلقائه لخطاب رسمي، اعتذر عن عدم تحقيقه لأحلام الشعب الروسي ورشح "فلاديمير بوتين" خلفا له[3].

فيما يخص السياسة الخارجية، نجد أنّه ثار الخلاف بين الساسة وصناع القرار حول السياسة الواجب اتباعها وأولوياتها، هذا ما أدّى إلى بروز اتجاهين اثنين، الأول ينادي بضرورة الاهتمام بالمشاكل الداخلية وإيجاد الحلول لها قبل الانصراف إلى الشؤون الخارجية، بينما ينادي الثاني بضرورة اتباع سياسة خارجية نشيطة وفعّالة،والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى[4]،وكان الرئيس "يلتسن" أحد أنصار هذا الاتجاه الذي استطاع أن يفرض تصوراته في الأخير وينصب الاهتمام حول قضايا السياسة الخارجية في ظل القطبية الأحادية، حيث عرفت السياسة الخارجية الروسية في فترة التسعينيات تغيرا جذريا عكست تصورات الرئيس "يلتسن"، هذا الأخير الذي حرص على التخلص النهائي من المبادئ

---

[1] لو، ديفيد أ، مرجع سبق ذكره، ص205

[2] بريسلاور،جورج ب، جورباتشوف ويلتسين كقادة، مطبعة جامعة كامبريدج،2002ص73.

[3] George Friedman، Russia's Windows of Opportunité، Stratford Global Intelligence، August 21، 2007، http://www.stratfor.com/russia_window_opportunity

[4] نردين حسن الميمي، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام الأحادية القطبية (الثوابت والمتغيرات)، دراسة الاستكمال درجة الماجيستر في الدراسة الدولية ،جامعة بيرزيت فلسطين، 2010 2011، ص 111.

"الماركسية – اللينينية" التي كانت تحكم النظام السوفياتي،وذلك بإلغاء القسم الرابع من الدستور الروسي الذي كان ينص على المبادئ الإيديولوجية السوفياتية[1].

كما اعتمد الرئيس "يلتسن" على مبدأ التقليل من أضرار تفكك المعسكر الشيوعي ومحاولة إعادة تنظيم البيت الداخلي، حيث تم التخلي عن المنطق العسكري الهجومي، وقد ظهر ذلك من خلال الإعلان عن سحب القوات الروسية على مسافة 1500 كلم نحوالشرق، وبالتالي التخلي عن منطقة وسط أوروبا، وكذا التخلي عن فكرة توازن القوى، وتوقيع معاهدة "سالت 02"، كما أبدى استعداده للتعاون مع الأمم المتحدة والامتناع عن استخدام الفيتو، ولضمان التفوق الجيوسياسي لروسيا عمد إلى صياغة مفهوم الخارج القريب من خلال إقامة اتحاد الدول المستقلة مع الدول المنسلخة عن الاتحاد السوفياتي المنحل، وإظهار مفهوم الدولة ذات العمق الجيوسياسي، فروسيا تملك وضعية جغرافية بين القارتين الآسيوية والأوروبية وما تحتويه من موارد استراتيجية هائلة تمكنها من حضور سياسي متقدم على المستويين الإقليمي والدولي[2].

نجد أن في هذه الفترة كان هناك اختلاف بينه وبين بقية الساسة حول إعطاء الأولوية للداخل أو الخارج، وكانت الكلمة الأخيرة للرئيس "يلتسن" الذي رأى بضرورة التوجه نحوالخارج، لكن ظهر اختلاف آخر داخل هذا التوجه حول أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الروسية بين من اهتم بإعطاء الأولوية للدور الإقليمي في إطار رابطة الدول المستقلة كمجال حيوي ونطاق طبيعي للنفوذ الروسي، وقد مثل هذا التوجه نائب الرئيس "يلتسن" "ألكسندر روشكي"، وبين من يدعم فكرة ممارسة روسيا لدورها النشيط على الصعيد الدولي وإعطاء الأولوية لإقامة علاقات قوية مع الغرب وهو التوجه الذي يمثله الرئيس "يلتسن" الذي استطاع أن يفرض تصوره من خلال تفعيله للتوجه الأوروأطلسي في بداية فترة حكمه حتى إبعاد وزير خارجيته "أندريه كوزريف" عام 1995[3].

اعتبر "يلتسن" أن اندماج روسيا مع الحضارة الغربية وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلسي اندماجا غير المشروط، هو الخلاص الوحيد للنهوض بالاقتصاد الروسي، وفي نفس الوقت

---

[1] شكلاط ويسام، الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين 2000- 2014 دراسة حالة الجنوب المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية،جامعة تيزي وزو،2016 ص 52.

[2] صابر ايت عبد السلام، التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، جسور الدراسات الدولية،16افريل 2012 على الموقع التالي:internationlstudies bridges.blogsport.com

[3]خليل حسين، السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينيات، موقع خاص بالدراسات والأبحاث: 24. 02. 2001 Drkhalilhusein.blogspt/2008/02/blog

إمكانية إضعاف احتمالات عودة الشيوعية لروسيا، فكان الانطلاق بالاعتراف أن روسيا قد أصبحت قوة عادية، أي أنها صارت إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي، وليست أحد قطبي هذا النظام، ويتوجب على ذلك تخلي روسيا عن تطلعات العظمة والهيمنة، وتتبع سياسة تتفق وهذا الواقع الجديد[1].

كما أكد يلتسن على أهمية عدم لجوء روسيا إلى استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، حتى ولوكان الأمر متعلقا بالأقليات الروسية في الدول الجديدة التي انفصلت على الاتحاد السوفياتي، وأكدّ كذلك على أن سياسية روسيا الخارجية تقوم على المصلحة والبراغماتية بدلاً من الإيديولوجية، لأن هذه الأخيرة لم يعد لها تواجد في نظام روسيا السياسي، وفي إطار هذا التوجه، صاغ "يلتسن" سياسته الخارجية باتجاه الغرب والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق قبول المنظور الأمريكي للعلاقات الدولية، وإعطاء التنازلات من طرف واحد مقابل سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول الكومنولث المستقلة، إلّا بما يحافظ على مصالح روسيا الحيوية[2].

ففي مرحلته تجلت مظاهر تطبيق التوجه الأوروأطلسي من خلال زيارة "يلتسن" للولايات المتحدة الأمريكية في فيفري سنة 1992، التي أشار فيها أن روسيا تسعى إلى بناء سياسية خارجية "غير أيديولوجية" وأنها ستبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا، وعرض على الولايات المتحدة الأمريكية بناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمي "العالم الحر" وتعتمد على تكنولوجيا أمريكية روسية[3].

رغم التوجه الأوروأطلسي الذي تبناه الرئيس "يلتسن" في الفترة الأولى من حكمه، إلّا أنّ ظهور متغيرات جديدة في آسيا الوسطى أجبرت "يلتسن" على إعادة التفكير في توجه سياسته الخارجية، وهذا ما أدى إلى التحول من الأوروأطلسية إلى الأورواسية إذ أقدم الرئيس الروسي في فترة حكمه الثانية إلى إعادة هيكلة سياسة بلاده الخارجية، وذلك باتباع سياسة أكثر استقلالية وتوازنا وأكثر إثباتا للذات الروسية، صبغة روسية واضحة وارتكزت على التفسير القومي للمصالح الروسية وذلك بالتخلي عن التوجه الغربي، والتركيز بدلاً منه على التوجه الأوراسى، أساسه أن روسيا دولة أوربية آسيوية (أوروآسيوية)، وبالتالي عليها أن توجه سياستها الخارجية نحوهذا العالم الذي تقع فيه وتكمن فيه مصالحها، ومنه تتبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي وقد بدا هذا التحول في التوجه في تصريح للرئيس "يلتسن" مخاطبا الغرب قائلا: "إن

---

[1] عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سلسلة دراسات دولية، العدد 35، ص 162.

[2] هوسكي يوجين، مرجع سبق ذكره، ص 210 .

[3] صابر ايت عبد السلام،مرجع سبق ذكره.

روسيا ليست الدولة التي يمكن الاحتفاظ بها في غرفة الانتظار وإنها ليست الدولة التي تقول نعم فقط".[1]هذا التصريح يؤكد على توجهاته في المرحلة الثانية ويتجلى في عدة نقاط:

- تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية للسياسة الخارجية الروسية، أعاد "يلتسن" ترتيب علاقات روسيا وأولوياتها الخارجية، وسعى إلى تحقيق أكبر قدر من التوازن في السياسة الخارجية الروسية وتحجيم النفوذ الغربي وقدرته على التأثير في القرار السياسي، بدأت القيادة الروسية بالاتجاه شرقا بالتكامل مع دول "الخارج القريب والدول المجاورة مثل إيران، تركيا، الصين، الهند، اليابان"[2].

- الحرص على الاحتفاظ بترسانة الأسلحة النووية الموروثة واعتبارها كعنصر تفاوض مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ من أجل الحصول على مزايا وتدعيم وضع روسيا في الساحة الدولية، وتجلى هذا في توقيع معاهدة "ستارت 02"عام1993 للحد من السلاح النووي رغم عدم توقيع مجلس الدوما عليها.

من أجل ضمان تفوقها الجيوسياسي وتأمين الحدود الأوروآسيوية، وضمان أمن الأقليات العرقية في روسيا، أقامت منظمة تجمع الدول التي كانت تشكل "كومنولث الدول المستقلة" تحت زعامة روسيا، والقيام بدور الضامن الشرعي للاستقرار السياسي والعسكري في هذه المنطقة وتحقيق الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح في هذه الدول[3].

نخلص في هذا العنصر أن السياسة الخارجية في فترة حكم الرئيس "بوليس يلتسن" التي دامت حوالي تسع سنوات، كانت ضعيفة لا تعكس المكانة المرموقة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفياتي سابقا في النظام الدولي، إذ بنى سياسته الخارجية على التقرب من الغرب بدل منافسته، والتخلص من الفكر الأيديولوجي الماركسي اللينيني، وتبني الأفكار والأيديولوجية الغربية، وهذا ما أفقد روسيا هويتها الشيوعية، فالتخلي على الفكر البراغماتي وتحقيق المصالح القومية لروسيا الاتحادية أدّى إلى إضعاف روسيا على المستوى الدولي، ومما زاد من هذا الضعف هو تخلي صانع القرار الروسي آنذاك عن استخدام القوة العسكرية أو حتى التهديد بها وركونه فقط إلى استخدام القوة الناعمة. [4]

---

[1] نجاح مدوخ، السياسة الخارجية الروسية في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا، مذكرة لنيل الماجيستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة بسكرة،2013.2014، ص65.

[2] ويليام نصار، روسيا كقوة كبرى، مجلة العربية للعلوم السياسية،2016، العدد 20، ص30.

[3] صابر آيت عبد السلام، مرجع سبق ذكره.

[4] نجاح مدوخ، مرجع سبق ذكره. ص 66.

تم التطرق لهذا التطور التاريخي للسياسة الخارجية الروسية في المراحل الثلاث السابقة الذكر من أجل فهم وتفسير التوجهات الجديدة لروسيا في فترة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين" والتي سنتطرق إليها بالتفصيل موضحين أهم التوجهات والأهداف والمستويات، وكذا أهم أهداف هذه السياسة وكذا أهم التحديات التي تواجهها، وهذا في الفصول الثلاث المتبقية من هذه الأطروحة.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية

في هذا المطلب نستعرض أهم النظريات والمقاربات النظرية التي يمكن من خلالها تفسير وفهم السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين.

أولاً: السياسة الخارجية الروسية في ميزان النموذج المعرفي الو اقعي:

1. الو اقعية الكلاسيكية وتفسير السياسة الخارجية الروسية:

تعتبر النظرية الواقعية الكلاسيكية من أهم النظريات التي هيمنت على دراسة العلاقات الدولية خلال العقود الستة الماضية، تهتم هذه النظرية بتفسير عوامل الصراع بين الدول[1].

تعكس السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية معظم الأطروحات الأساسية للنظرية الواقعية، حيث ترى روسيا بأن الدولة هي اللاعب الرئيسي على الساحة الدولية، ولا تزال العلاقات الدولية علاقات ما بين الدول ذات السيادة وأن دور المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات يبقى دورا ثانويا ومحدودا[2].

تمثل روسيا مثالا جيدا للواقعية الكلاسيكية عن فوضى العلاقات الدولية وأولوية مصالح الدولة كنتيجة لذلك؛ فالنظام الدولي فوضوي ما يعني أنه لا توجد قوة مركزية عالمية قادرة على إنفاذ قواعدها على مجتمع الدول ذات السيادة، وهذا يعي التركيز على المصالح الوطنية التي تظل المعايير الأساسية لفعالية السياسة الخارجية لأي دولة ذات سيادة، وفي حالة روسيا الاتحادية فإن أولوية المصالح الوطنية هي في الواقع مطلقة، وقد انعكس ذلك بوضوح في جميع وثائق الدولة الرسمية بما في ذلك مفهوم السياسة الخارجية فضلا عن العقيدة العسكرية للدولة وصياغة الوثائق في كثير من الأحيان يترك انطباعا بأن روسيا ليست مهتمة بأي تعاون دولي لا يلبي مصالحها، فروسيا دائما ملتزمة التزاما صارما بحماية أهدافها بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية الاتحاد الأوروبي والشركاء الخارجيين الآخرين، ناهيك عن توقعات التعويضات الملموسة لروسيا خلال المفاوضات حول توسع الناتو والاتحاد الأوروبي؛ فأولوية المصالح

[1] Thomas Gomart، EU-Russia Relations – Toward a Way Out of Depression، Centre for Strategic & International Studies/IFRI، July 2008، p12

[2] Jeffrey W. Taliaferro،Security Seeking under Anarchy. Defensive Realism Revisited، International Security،Winter 2000/01،Vol25، No3،p129.

الوطنية مترافقة ضمن نظرية الواقعية الكلاسيكية اعتبارا لافتقار الدولة للثقة تجاه أي موضوع آخر على المشهد الدولي، إن انعدام الثقة تجاه اللاعبين الدوليين الآخرين وخطاب التهديدات الخارجية تجاه المصالح الروسية المشروعة عناصر دائمة في السياسة الخارجية الروسية[1].

من الافتراضات الواقعية الكلاسيكية الحاسمة وانعكاس النظام الدولي الفوضوي الاهتمام بقوة الدولة، وخاصة قدراتها العسكرية، وهكذا فإن فعالية السياسة الخارجية تعتمد على قوتها وقدرتها العسكرية وهذا بدوره ضمن جهود الدولة المبذولة لزيادة قوتها وقدراتها العسكرية[2].

لعبت القدرات العسكرية للدولة بالفعل دورا رئيسا في السياسة الخارجية الروسية وفي مواجهة المشاكل مع تحديث القوات المسلحة؛ حيث أن استخدام روسيا لورقة ترسانتها النووية ليس من قبيل المصادفة سواء في حالة توسيع حلف شمال الأطلسي وخطط الدروع الصاروخية الأمريكية في أوربا الوسطى؛ فإن رد روسيا كان عبر التهديد بنشر صواريخها النووية على مستوى مقاطعة "**كلينينغراد**"، وعلى الرغم من محدودية القدرات الاقتصادية والمالية لروسيا لتحديث قواتها التقليدية هذا لم يمنعها من إظهار قوتها العسكرية عن طرق المناورات العسكرية.[3]

كنتيجة، فإنّ طبيعة العلاقات الدولية ضمن نظرية الواقعية لا تزال متضاربة وتعتبر السياسات العالمية سياسات قوة مع التركيز على إمكانات الصراع بين القوى العظمى؛ فمنطق اللعبة الصفرية ومناطق النفوذ طريقة تفكير حية في السياسة الخارجية الروسية، حيث أنها تدرك الخسائر الجذرية في موقفها الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا ما دفعها لمحاولة العودة إلى الساحة العالمية بما يعكس مكانتها الحقيقة فيها، وتتوقع روسيا من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وشركاء دوليين آخرين، احترام مصالحها المشروعة[4].

في نفس الوقت، لم توقف روسيا جهودها الرامية إلى توطيد نفوذها في منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي لكومنولث الدول المستقلة، الذي تعتبرها روسيا منطقة مهمة وحيوية لمصالحها حتى وإن تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية كما حدث في حرب جورجيا سنة 2014، وهذا يدل على أن روسيا مصممة على استخدام القوة العسكرية للحفاظ على نفوذها هناك بغض النظر على النتائج المترتبة على المستوى الدولي[5].

---

[1] Liz Fuller،Analysis: Russia Coordinates New Broadside against OSCE، Strategy page، 7/25/2004، http://www.strategypage.com/militaryforums/47-1330.aspx.

[2] Thomas Gomart،op cit، p13

[3] Jeffrey W.Taliaferro،op cit.p130

[4] Liz Fuller، op cit.

[5]Battistella،Raymond Aron، réaliste néoclassique. Etudes internationals،2012، https://doi.org

2 الو اقعية الجديدة (البنيوية) وتفسير السياسة الخارجية الروسية:

أكدّت هذه النظرية على الدور الأساسي للفوضى في العلاقات الدولية وطبيعة العون الذاتي للسياسة الخارجية للدولة، ومع ذلك فإن النظرية التي طورها "كينيث والتز"[1]ركزت في المقام الأول على بنية النظام الدولي، وتوزيع القوة الموجودة داخل أطره وليس على مستوى الدولة وأفضلية السياسية الداخلية[2].

يرتكز التيار البنيوي في تحليله على بنية النظام الدولي الذي ينظر إليه على أنه العامل الرئيسي الحاسم المحدد لسلوك الدولة على الساحة الدولية، وكان الموقف البنيوي إزاء العلاقات الدولية مثيرا للاهتمام كونه أداة تفسيرية خلال الحرب الباردة مع توفر إمكانات هائلة لتحليل النظام ثنائي القطب، بما في ذلك أنماط سلوك الكتل وقادتها[3].

إلا أن تفكك الاتحاد السوفييتي، أدّى إلى بروز مشاكل تفسيرية للواقعية البنيوية، حيث أنها فشلت في توقع انهيار اتحاد الجمهوريات السوفياتية، وفي هذا الصدد يشير "إيرك جونز" إلى أن الواقعية البنيوية فشلت في ملاحظة المحددات الداخلية لتفكك الاتحاد السوفياتي، ويشير "ويليام وولفروت" إلى أن سقوط الاتحاد السوفياتي لم يكن نتيجة لتراجع القوة النسبية السوفياتية فقط، ولكن أيضا تصور هذا الانخفاض من قبل النخب السوفياتية؛ وعليه يبدوأن القدرة التفسيرية للواقعية البنيوية في العلاقات الدولية الديناميكية لفترة ما بعد الحرب الباردة تصادف إشكالية فيما يتعلق بمواجهة الطابع المعقد للسياسة الخارجية لروسيا وعدم تقبل روسيا لمكانتها الجديدة في النظام[4].

إلى جانب ذلك يبدوالتركيز الواقعي البنيوي على بنية النظام الدولي فضلا عن قلة الاهتمام بالمحددات الداخلية، مثل القادة السياسيين والنظم السياسية الداخلية وإيديولوجيا الدولة، لا ينعكس بالضرورة على حقيقة السياسة الخارجية الروسية؛ ففي حالة روسيا تلعب العوامل الداخلية دوراً مهماً في فهم وتفسير السلوك الخارجي لروسيا، وهذا ما جاءت به النظرية النيوكلاسيكية التي حاولت الجمع بين متغيرات البيئتين الخارجية والداخلية، وهو ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي[5].

---

[1]كينيث نيل والتز: ولد في 8 يونيو1924 في آن أربوا بولاية ميشيغان، وتوفي في 13 مايو2013 في واشنطن العاصمة وهوسياسي أمريكي، خريج جامعة كولومبيا .وكاتب مهم في مجال نظرية العلاقات الدولية .أحد مؤسسي النيوريباليتي (أوالواقعية البنيوية).

[2] William C.Wohlforth،Realism and the End of the Cold War، International Security، Winter 1994/95، Vol19، No3،p 91

[3] SCHWELLER Randall، The Progressiveness of Neoclassical Realism، Cambridge، MIT Press 2003: p311.

[4] Liu Feng and Zhang Ruizhuang،The Typologies of Realism Etudes internationals،،2014 p113

[5]جاسيك فيكلافسكي، الواقعية المعاصرة والسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة لازارسكي، بولندا ترجمة: السعيد لوصيف أستاذ مساعد(أ)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 26-07-2018،-https://www.politics-dz.com/ar

3 الو اقعية النيوكلاسيكية وتفسير السياسة الخارجية الروسية:

برزت الواقعية النيوكلاسيكية للمرة الأولى في عام 1998 من خلال كتابات "جدعون روز Gideon Rose " والموسومة ب "الواقعية ونظريات السياسة الخارجية الجديدة" والذي قدم مقاربة جديدة لشرح سلوك السياسة الخارجية.[1]

من رواد هذه المدرسة نجد الباحثين نظريات السياسة الخارجية "فريد زكريا، توماس كريستنس" حيث يريان بضرورة دمج المتغيرات النسقية للنظام الدولي والبنية السياسية الداخلية لشرح سلوك السياسة الخارجية للدول، بحث على الدول الاهتمام بالمصلحة والهوية وتفضيلها كمتغير يتدخل بين النظام الدولي وسلوك السياسة الخارجية، كما أن هذه النظرية تعتمد على أطروحات الواقعية الكلاسيكية، وهي تهدف إلى تحديث المنهج الواقعي التقليدي والجديد من خلال دمج المستوى المحلي والفردي مع العوامل النظامية لتحليل السياسة الخارجية[2].

السياسة الخارجية للدول كما يراها الواقعيون النيوكلاسيكيون هي التي تحرك قدرات القوة النسبية في النظام الدولي؛ فهي عملية غير مباشرة ومعقدة، كما تعتمد أيضا على عوامل التدخل المختلفة داخل الدولة نفسها، لذلك صناع القرار الخارجي مقيدون من قبل الهيكل المؤسسي المحلي، فضلا عن التهديدات والفرص الخارجية، وتقوم النظرية النيوكلاسيكية بدمج واضح للمتغيرات الداخلية والخارجية ضمن رؤى مستقاة من الفكر الواقعي الكلاسيكي[3].

يحاجج دعاة هذه النظرية على أن تحقيق أهداف وطموحات السياسة الخارجية في أغلب المجالات مرهون بمكانة الدولة في النظام الدولي، وبشكل أكثر تحديدا قدراتها وقواتها المادية التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول؛ لأن الضغوط النسقية يجب ترجمتها عبر المتغيرات التدخلية على مستوى الدولة، وهنا تتقاطع الواقعية النيوكلاسيكية مع الواقعية الجديدة [4].

لفهم النظرية النيوكلاسيكية ودورها في تحليل السياسات الخارجية للدول يجب الوقوف على أبرز المتغيرات التي تقوم عليها هذه النظرية في التحليل وهي:

- المتغير المستقبلي: وهو يعبر عن "القوة النسبية للدولة في النظام الدولي".

---

[1] James Patrick،Neorealism as a Research Enterprise: Toward Elaborated Structural Realism، Revue international de science politique، Apri1993،Vol14، No 2،p148.

[2] جاسيك فيكلافسكي، مرجع سبق ذكره.

[3] Thomas Gomart،op cit، p19

[4] جندلي عبد الناصر، النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية بين التكييف والتغيير في ظل التحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، الجزائر 2010، العدد5،ص 126

- المتغير المحلي: هو بمثابة "حزام النقل" الذي من خلاله تصفية الضغوط النظامية.
- المتغير الخارجي: هو من أجل فهم العلاقة بين القوة النسبية والسياسة الخارجية للدولة، وهناك حاجة إلى تحليل العوامل الفردية والمحلية.
- متغيرات التدخل: العوامل المحلية والفردية التي تستخدم في تحليل سلوك السياسة الخارجية خلال الأزمة؛ فالواقعية النيوكلاسيكية تعطي لمتغيرات التدخل مكانا خاصا لشرح سلوك السياسة الخارجية قصيرة المدى للدولة ولا سيما فترة الأزمة، في هذه الفترة الوكالات الفردية والقيود الداخلية تساعد على فهم وشرح وتوقع سلوك السياسة الخارجية.
- المتغيرات المستقلة: القادة وتصوراتهم حول النظام الدولي، والهياكل المحلية والقدرات المالية والسياسية والعسكرية والأيديولوجية، والهياكل المجتمعية ومعالجة المتغيرات المستقلة، هذه المتغيرات تحتل منهجية مفيدة لسلوك السياسة الخارجية.

فالواقعية النيوكلاسيكية تشدد على الدور الذي تلعبه كل من المتغيرات المستقلة ومتغيرات التدخل، والتي توفر منهجية متميزة حين الجمع بين عوامل مختلفة لتحليل سلوك السياسة الخارجية، حيث أن تواصل المتغيرات فيما بينها يقدم أرضية مفيدة للفهم والتنبؤ بالسياسة الخارجية للدولة، من خلال الضغوط النظامية ومتغيرات مستوى الوحدة، مثل الهياكل السياسية المحلية وتصورات صناع القرار كمتغيرات التدخل[1].

الذي نشير إليه أن التصور وسوء الفهم في العلاقات الدولية من منظور الواقعية النيوكلاسيكية ومعتقدات صناع القرار تؤثر بقوة على العلاقة بين القوة النسبية والسياسة الخارجية[2]، قد تكون هذه المعتقدات غير صحيحة أو تسبب تشوهات غير متوقعة من قبل الواقعية البنيوية أو الجديدة، ومن ثم وجهة نظر الواقعية النيوكلاسيكية تسمح للمراوغات مثل تدمير "غروباتشوف" الاتحاد السوفياتي[3].

في أخر هذه الجزئية نقول إن الواقعية النيوكلاسيكية هي محاولة مهمة وجديدة في تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، بعد النفي التام بينهما من قبل التيارات الواقعية الأخرى خاصة الكلاسيكية والجديدة، بحيث قدمت مواقف وصفت بالمعتدلة، لتشكل بذلك مبادرة إيجابية لإعادة النظر

---

[1] وولت ستيفن، العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة: ترجمة زقاغ عادل، وزيدان زيدان2005، ص23

[2] توفيق حكيمي، الحوار النيوواقعي والنيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني (دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة – الجزائر،2008، ص 20

[3] جاسيك فيكلافسكي،مرجع سبق ذكره .

في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي، وإعطاء أهمية للمحددات الداخلية إلى جانب المحددات النسقية[1].

من خلال إسقاط أفكار الواقعية النيوكلاسيكية على السياسة الخارجية الروسية، نجد أن الدول بالنسبة لهذه النظرية تحاول توجيه قوتها لإعادة توجيه النظام الدولي نحوأهدافها وأولوياتها الخاصة؛ وهذا ما نلاحظه على السلوك الخارجي لدولة روسيا الاتحادية في فترات حكم الرئيس فلاديمير بوتين[2].

ثانيا: النظرية الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية الروسية :

الركائز الأساسيّة للمقاربة الليبرالية تتسم بالتعاون لا الصراع، وذلك يرجع بالأساس للطبيعة الخيِّرة للإنسان، ولذلك تعطي الليبرالية أهمية قصوى للتعاون الدولي في ظل قانون دولي ومؤسسات أو منظمات دولية تلعب دور الضامن للأمن والسلام الدوليين، الأمر الذي يحد من فوضوية النظام الدولي، وهو ما يظهر جليا في التجارة والاعتماد المتبادل والأمن الجماعي، مما يقوض الفاعلين عن استخدام العنف والقوة أو التهديد بهما[3].

فأنصار التعددية أو الليبرالية يركزون على الاعتماد المتبادل المركب؛ حيث نجد عددًا مركبًا من العلاقات بين أنواع مختلفة من الفاعلين دون وجود هرمية معينة، وبذلك تتراجع وحدوية الفواعل -الدولة القومية- وأهمية القوة الصلبة لصالح التعددية في مراكز صنع القرار، وتصاعد الدور الحاسم الذي تعلبه القوة الاقتصادية في تحديد قوة الدول، وسبل التعاون فيما بينها[4].

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومع مطلع عام 1990 فحدث تحول في الاقتصاد الروسي، لم تستطع روسيا من خلاله أن تحقق مكانة لائقة في فترة الإصلاحات الإيديولوجية والاقتصادية، الأهم من ذلك خسرت روسيا قدرتها التنافسية ضد التفوق الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى هذا، التطور الجديد الذي تعرفه أسواق منطقة شرق المحيط الهادي -خاصة الصين- والتي تدفع بروسيا إلى الاقتصاد العالمي، لكن في ظل غياب ميكانزيمات اقتصادية حديثة، انتهجت الهيئات الرسمية الروسية سياسة بناء سوق اقتصادية جديدة ودولة منتجة بآليات جديدة للاقتصاد الليبرالي كالخصخصة، خاصة الشركات

[1] Battistella،Raymond Aron،op cit.

[2] جاسيك فيكلافسكي، مرجع سبق ذكره.

[3] محمد الصواني يوسف، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص 58

[4] جندلي عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص165

الطاقوية مثل" غازبروم"" لوك اويل" التي تم خصخصتهما، مع عودة بوتين للحكم في روسيا قام بإعادة تأميم هذه الشركات وكان قراره محط انتقاد من قبل الليبراليين، قائلين أن هذا يمنع المنافسة في الاقتصاد[1].

بالنسبة لليبراليين الروسيين المعضلة الحقيقية ليست التفكك في مقابل اتحاد كومنولث بل هو النجاح في تحقيق الديمقراطية وإصلاحات السوق في هذا الإقليم، أمّا بخصوص الأمن الأوروبي فالليبراليون يدعمون هذا، فالمصلحة الروسية العليا في أوروبا يجب أن تعزز المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل ضمان عدم عودة "توازن القوى"، فعلى سبيل المثال، يعتبر العديد من الليبراليين" الناتو"بمثابة الضامن الرئيسي للاستقرار في أوروبا كتحالف للديمقراطيات من أجل أهداف دفاعية وليست هجومية، والنتيجة التي توصل إليها الاتجاه الليبرالي، أن قادة روسيا الجديدة لهم نظرة تفاؤلية حول الانضمام للمنظمات الدولية الغربية، فهم قبلوا بالقروض والمساعدات من أجل إعادة هيكلة الديون والعمل على استقرار العملة وأيضا الاستثمارات الغربية، وأكثر من ذلك، فهم يؤكدون أن الغرب لا يسعى للضغط من أجل بدء بعض البرامج المشابهة لمشروع مارشال تجاه روسيا ما بعد الشيوعية، كما أن المبادرات الروسية بالانضمام إلى مجموعة الثمانية G-8 ومنظمة التجارة العالمية هي حجج تبناها التوجه الليبرالي كدليل على رغبة روسيا في أن تكون جزءا من النظام الغربي[2].

ثمة العديد من الليبراليين الروس الذين يعتقدون أنه على روسيا بأن تكون قوة عظمى وأن تقبل مكانتها الحالية بالموافقة على وضع بعض الحدود لاستقلالية سلوكها السياسي الخارجي، وعلى هذا الأساس نجد أنها فضلّت الانضمام للنوادي العالمية إيمانا منها بدور وفاعلية الحكومات العالمية من أجل الاندماج في عالم متجه نحوالعولمة، وتجلى ذلك واضحا في خطابات القيادة الروسية؛ حيث يجزمون أن القضية الأساسية هي تعريف المرحلة الحالية في التنمية العالمية، وهذا أمر مهم بالنسبة لأي بلد من أجل الربط بين استراتيجية إنمائية وسياسة خارجية مع رؤية للعالم الذي نعيش فيه، وهذا ما أكده خطاب الرئيس"بوتين"في ميونيخ في فيفري 2007[3].

أكدت القيادة الروسية منذ تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة أن المشاكل الفردية في السياسة العالمية لا يمكن حلها بدون التوصل إلى رؤية مشتركة في المجتمع الدولي، خاصة القضايا المتعلقة بمسائل التنمية الشاملة والتي تتصل مباشرة ببلورة الاستراتيجية الروسية في علاقاتها الخارجية، ونجد في هذا الصدد الرئيس الروسي "ديمترى ميدفيديف" تحدث عن هذه المسألة بالتفصيل في برلين وفي

[1] Varol Tugce، Op.cit.، p 24.

[2] MakarychevAndrey،Russia and global governance (G8–G20): Tüür Karmo and Morozov Viacheslav،: Short-term prognosis: Individual authors، Estonia،2014 ://www.ut.ee/ pdf/RF2014.pdf،p 88

[3] Ibid، p88

المنتدى الاقتصادي "سانت بطرسبرغ"؛ حيث قال أن إصلاح المؤسسات الدولية سيكون من بين المواضيع التي ستناقش في قمة مجموعة الثماني في "هوكايدو" باليابان، وهي مسألة متفق عليها بين أعضاء مجموعة الثماني، وأكد أن روسيا مستعدة للمشاركة البناءة في هذا العمل المشترك[1].

يُعد تيار الليبرالية الجديدة في روسيا إلى حد ما امتدادا للتيار المؤسساتي، ولا سيما في مسألة التقارب السياسي والتعاون الاقتصادي المكثف مع الغرب، فبعد نهاية الحرب الباردة وانتصار الليبرالية الغربية، صارت الأفكار الليبرالية طرحا شائعا بين الكثير من المثقفين والسياسيين الروس الذين رأوا في تحوّل روسيا نحوالغرب مصلحةً للدولة ورفاهية لشعبها[2].

مثل هذه الطروحات الليبرالية بمثابة الخصم الأول للأوراسيين الروس؛ فهي تُمثل الطرح النقيض لأفكارهم، بما تُنظِّر له من توجّهات سياسية ليبرالية على نخب روسيا الحاكمة أن تتبنّاها.

بسبب مبادرات العولمة الغربية لم تعد منطقة أوراسيا المتمركزة فيها روسيا منطقةً غير موجودة؛ فالواجب على روسيا أن تختار الانسحاب الجيوبوليتيكي التدريجي من الإقليم، وقد مثَّلَ مثلَ هذه الآراء ثُلّةٌ من النخب المُثقّفة والنخب السياسية الروسية المُشجّعة على التحوّل الغربي لروسيا وعلى المشروعات الإمبراطورية الغربية والأطلسيين، وقد حثّ هؤلاء منذ نهاية الحرب الباردة على إحداث تحوّل راديكالي في السياسة الخارجية الروسية وإعادة توجيهها نحو أوروبا والولايات المتحدة الامريكية، بما فيها تحويل طبيعة الاقتصاد إلى اقتصاد ليبرالي يُؤمن بعقيدة السوق الحرّة، حتّى يضعوا روسيا في مكانة تستفيد من خلالها من المؤسّسات الغربية الاقتصادية والأمنية، على غرار الاتّحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة السبع الكبار [3].

ثالثا: النظرية البنائية وتفسير السياسة الخارجية الروسية:

تركز النظرية البنائية في دراسة السياسة الخارجية على الأسس والبنى غير المادية أو المعيارية، التي تحكم العلاقات ما بين الوحدات الدولاتية، وتهتم بدراسة وتحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، كما تتناول بالتحليل دور وأثر المتغيرات النفسية والثقافية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل

[1] Russia in Global Affaires، Sergei Lavrov، Russia and the World in the 21st Century، Vol.6، No. 3، July-Septembre 2008: http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/،pdf، p16

[2] جاسيك فيكلافسكي، مرجع سبق ذكره.

[3] Toni Mileski، Identifying the new Eurasian orientation in modern Russia، Eastern Journal of European Studies، Volume 6، Issue 2، December 2015، p 184

مصالح وأولويات الدول، دون تجاهل دور الاعتبارات والمتغيرات المادية، فوفقا للبنائية فإن السلوك الدولي والتفاعلات ما بين الدول لا يمكن حصرها فقط في المصالح القومية[1].

لقد كانت التغيرات التي عرفتها الاستراتيجية الروسية الدولية على أساس أنها وريثة الاتحاد السوفياتي، من حيث العقيدة السياسية والفكر الأيديولوجي والمكانة الدولية، محط استغراب من طرف قوى النظام الدولي الجديد؛ فنهاية الأيديولوجية الشيوعية كانت نتيجة تغير منظومة الأفكار التي تؤمن بها القيادة السوفياتية آنذاك، فمع مجيء "غورباتشوف" للحكم قرر التخلص من قيود الفكر الشيوعي وانتهج سياسة الإصلاح والتغيير من المنظور الغربي، ونظرا لتباين التوجهات الاشتراكية والليبرالية، أدّت هذه الإصلاحات إلى الإسراع في انهيار الاتحاد السوفياتي، ومع وصول "بوريس يلتسن" للسلطة واصل نهج سابقه من خلال سعيه إلى الإسراع في إحداث تغييرات جذرية في المنظومة القيميّة؛ وذلك بالتخلص من الأفكار الماركسية اللينينية، وجعل من روسيا دولة ليبرالية على النمط الغربي[2].

لذلك نجد العديد من المهتمين يقولون أن أول أزمة واجهت الدولة الروسية الحديثة هي "أزمة الهوية"، ولنكون أكثر دقة، كيف كان ينظر إلى هوية روسيا من قبل العالم الخارجي؛ حيث بعد تفكك الاتحاد الروسي حدث تحول كبير في مراكز القوى والنخبة السياسية الحاكمة، والتي جعلت نخبتها السياسية تتجاذب بين فكرة كون روسيا دولة أوروبية يجب أن تمتد تطلعاتها غربا "توجه أوروأطلنطي"، أو أنها دولة آسيوية يجب أن تضع محيطها الشرقي نصب عينيها "توجه أوراسي"، وهذه المعضلة الروسية شكلت محور التجاذب الرئيس الذي تتشكل حوله النخبة الحاكمة في روسيا، والتي تلعب دورا مُهمًّا في صياغة توجهات وسياسات روسيا الخارجية[3].

كان للتوجه الغربي الذي انتهجه رؤساء الاتحاد السوفييتي وعلى رأسهم غورباتشوف، وتوجه الرئيس بوريس يلتسن بعده أثراً كبيراً في تراجع الهوية الروسية على المكانة الدولية على اعتبارها كانت تمثل القطب الشيوعي في النظام الدولي، وهو الأمر الذي لم يواصل عليه الرئيس فلاديمير بوتين في رسم سياسته الخارجية حيث عمل على إبراز نقاط القوة الحضارية والدينية والثقافية الروسية في أوروبا وآسيا، وهذا ما سيعطي لروسيا ميزة تنافسية تمكنها من رعاية الحوار والتعايش بين الثقافات الأوروبية والآسيوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القيمة الحضارية والثقافية التي تدعوإليها روسيا بوتين هي قيم وثقافات وثرات

---

[1] محمد الصواني يوسف، مرجع سبق ذكره، ص102

[2] Walter Carlsnaes، The Agency-Structure Problem in Foreign Policy Analysis، International Studies Quarterly، Published By: Oxford University Press Vol36، No3،Sep1992، p156

[3]G.Nosov Mikhail، Russia between Europe and Asia: Some Aspects of Russia's Asian Policy، in: Gorodetsky Gabriel، on the Threshold of the Twenty-first Century، frank cass publishers، London، 2003، p 134

حضاري عالمي عكس ما تروج له الإيديولوجية الليبرالية الجديدة من قيم انسانية وحضارية زائفة تؤدي في الأخير إلى بسط الهيمنة الغربية على العالم، وهو ما ترفضه روسيا، وللإشارة فإن الموروث الثقافي والإرث الحضاري للدولة يسهمان بشكل مباشر في تحديد مكانتها الدولية وهو ما تسعى إليه روسيا في سياستها الخارجية.[1]

رابعا: النظرية الجيوبوليتيكة وتفسير السياسة الخارجية الروسية

يعد البروفيسور "ألكسندر دوغين"[2] أكثر الشخصيات الجيوبوليتيكية الروسية المعاصرة، والعقل الجيوبوليتيكي الأول الذي يقف وراء التوجهات الاستراتيجية الكبرى لروسيا المعاصرة، كما يُعبّر عنها الرئيس فلاديمير بوتين في سلوكيات بلدِه الخارجية منذ وصوله إلى الكرملين سنة1999.

تأثر النظريات السياسية والجيوبوليتيكية التي صاغها الجيوبوليتكيّون الروس كالبروفيسور ألكسندر دوجين وأمثاله في التوجّهات الكبرى للاستراتيجية الروسية.[3]

فحقل الدراسات الجيوبوليتيكية في روسيا عريق ومتميز عن نظيره في ألمانيا مثلًا أو الولايات المتحدّة الأمريكية، إذ عرفت المدرسة الروسية أسماءً عديدةً منذ الفترة القيصرية، كان لها منظورها الخاص في الطريقة التي ينبغي على الحاكم أو صانع القرار أن يستغل بها الميزة الجغرافية التي يتمتّع بها بلده، حتّى

---

[1] عبد المجيد أبوالعلا، توجهات موسكو: قراءة في المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 10-04-2023. https://apa-inter.com/post.php?id=5984

[2] ألكسندر دوجين: Alexandre Douguine من مواليد 7 يناير 1962، موسكو، الاتحاد السوفيتي (هوفيلسوف سوفيتي وروسي وعالم سياسي وعالم اجتماع ومترجم وشخصية عامة. مُرّشح في العلوم الفلسفية، دكتوراه في العلوم السياسية، دكتوراه في العلوم الاجتماعية .وأستاذ جامعي وهورئيس قسم علم الاجتماع للعلاقات الدولية في كلية علم الاجتماع بجامعة موسكوالحكومية . وهوزعيم الحركة الأوراسية الدولية إضافة بأنّه مؤلف النظرية السياسية الرابعة التي ترى نفسها الخطوة التالية لانتهاء المدارس السياسية الثلاث :الليبرالية والاشتراكية والفاشية .يهدف نشاط دوجين السياسي إلى إنشاء قوة عظمى أوراسية من خلال اندماج روسيا مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في الاتحاد الأوراسي الجديد في عام 2014 أدرجت المجلة الأمريكية "فورين بوليسي " دوغين ضمن أفضل 100 مفكر عالمي في العالم الحديث من مؤلفاته كتاب: أسس الجغرافيا السياسية: المستقبل الجيوسياسي لروسيا كتاب: الخلاص من الغرب الأوراسية - الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية والأطلسية.

[3] Robert Istove، Russian Geopolitics and Geopolitics of Russia- Phenomenon of Space، European Journal of Geopolitics،2013،https://goo.gl/2NXj9Z /p 63-64-65

يحصِل المكانة المؤثّرة اللائقة له بين الأمم، في حين يحجج باحثون بأن قوة روسيا في تصوراتها الاستراتيجية التي كانت قد ارتبطت من قبل بالسيطرة على المساحة الجغرافية الواسعة[1].

في السياسة الخارجية الروسية، يوجد عامل أساسي واستراتيجي أهدافه واحدة في أثناء الفترتين القيصرية والشيوعية، وهو تجسيد حدود استراتيجية معيّنة، كان المقصود منها أن الحدود تقضي على الأخطار القادمة من العدوالمطوّق لروسيا، فالجغرافيا الروسية الواسعة أدت دورًا في تشكيل تصورات القوة العظمى لدى صناع القرار ودفعهم نحوالتفكير بذلك، يظهر ذلك جليا في تصريح ألقاه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بعد عامين من تولّيه الحكم حينما قال: "نحن قوةٌ عالمية، ليس بسبب أنّنا نمتلك قوةً عسكريةً عُظمى وقوةً اقتصاديةً مُحتملة، ولكن نحن كذلك لأسباب جغرافية، سوف نظل موجودين مادّيا في أوروبا، وآسيا، في الشمال والجنوب، كما لنا في كل مكان بعض من الاهتمامات والمخاوف"[2] .

لقد أفرز هذا الإفراط بالتوسع الجغرافي والهيمنة أفكارا ومنظورات جيوبوليتيكية محلية كانت بمثابة الضبط التي يلجأ إليها صانع القرار في سلوكيات بلده الخارجية، وأهمّ تلك المنظورات على الإطلاق منظور الأوراسية ثم الأوراسية الجديدة؛ إذ شكل هذا المنظور جيوبوليتيكية محلية متميزة عما هو سائدٌ في الشرق والغرب ومنافسة له، إنها إيديولوجيا وفلسفة بديلة عن التغريب والبلشفية، ترى أن لروسيا حضارة فريدة ذات مسارٍ خاص؛ لأجل إيجاد مركز قوة وثقافة مختلفتين، وهذا المركز لن يكون أوروبيا ولا آسيويا ولكن يتعامل مع الاثنين، وقد آمن الأوراسيون في المقابل، بالنهاية الحتمية للغرب، وأنّ ذلك سيكون وقتا مناسبًا لروسيا لتكون المثال العالمي [3].

يرجع البعض الأوراسية إلى سنة 1921، فقد حاول العديد من الباحثين إبراز فكرة مفادها أن جغرافية روسيا تُمثل مصيرها، ومن ثَم لا يوجد أي داع لأي حاكم بأن يفك نفسه من ضرورات تأمين أراضيه، ونظرا لشسوع روسيا فقد آمنوا بأنّه يجب على قيادتها التفكير بشكل إمبريالي، من خلال القضاء على الشعوب الخطيرة في كلّ الحدود واستيعابها[4]، وكذا معادات أي شكل من أشكال الديمقراطية، كالاقتصاد المفتوح،والحوكمةالمحلية أو الحرية العلمية باعتبارها خطرًا عالي المستوى،عدَّ الأوراسيون "بيتر الأعظم" الذي حاول أن يجعل روسيا أوروبيةً في القرن 18عدوا وخائنا، وفي المقابل نظروا باحترامٍ إلى حكام

[1] Toni Mileski، Identifying the new Eurasian orientation in modern Russia، Eastern Journal of European Studies، Volume 6، Issue 2، December 2015، https://goo.gl/CCsKQS p184.

[2]ألكسندر دوجين، مرجع سبق ذكره ,ص109

[3]Anton Barbashin and Hannah Thoburn، Putin's Brain، Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion of Crimea، Foreign Affairs، March 31، 2014. https://goo.gl/pGbFZd

[4] Robert Istove، Op Cit، p-63

التتار-المغول بين القرنين"13-15"حينما لقّنت إمبراطورية جينكيز خان الروس دروسًا حاسمةً بخصوص مسألة بناء دولةٍ قويّة ومتمركزة، ونظامٍ هرميٍ من الطاعة والسيطرة[1].

اعتقد الأوراسيون أنّهم كسبوا تأييد أتباعٍ أقوياء بين النشطاء السياسيين للمجتمع الصاعد، أو ما يُسمّونهم بالروس البيض، الذين يتميّزون بحرصهم على دعم أيّ بديلٍ عن البلشفيين، إلّا أنّه تم تجاهل هذه الفلسفة تمامًا، بل تعرّضت للتهميش في الاتّحاد السوفياتي، وعمليًّا ماتت مع منشئها، كان ذلك إلى غاية سنوات التسعينيات حينما انهار الاتّحاد السوفياتي[2].

مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم سنة 1999، ثمّ تعزّيز قبضته السياسية على الحكم في روسيا سنة 2004 [3]"بدا واضحا أنّ كل هذه التيّارات الفكرية والمدارس الجيوبوليتيكية الروسية أخذت مكانها على الهامش، لتُفسح الطريق أمام المدرسة الدوغينية المتمثّلة في الأوراسية الجديدة، صاحبة التأثير الأكبر في التوجهات الاستراتيجية الكبرى لروسيا "بوتين" المعاصرة[4].

العلاقة بين الأكاديمي ألكسندر دوغين والرئيس الروسي الحالي فلاديمير بوتين لم تكن وليدة الصدفة إطلاقًا، كما أنّ محاولات دوغين للتأثير في صانع القرار الروسي بدأت قبل أن يبرز اسم فلاديمير بوتين على الساحة السياسية الروسية، إذ خاض دوغين مسيرةً حافلةً بالنضال السياسي-المدني في شبابه، ولا سيّما في الزمن الحرج الذي كانت تعيشه الساحة السياسية الروسية عقب سقوط الاتّحاد السوفياتي، ومرحلة الهشاشة والانتقال السياسي طيلة عقد التسعينيات، حيث عمل على تشكيل حزبٍ سياسي يدعوإلى عقيدةٍ سياسية جديدة، على الدولة أن تتبّناها حتّى تخرج من وضعها الذي تعيشه، وهي عقيدة "الأوراسية الجديدة "بدأ منذ ذلك الوقت فكر دوغين يتصاعد بشكلٍ مستمرٍ، رغم معارضته لكثيرٍ من الأمور في النظام القائم زمن يلتسين، إلّا أنّه تمّكن من تحقيق نوعٍ من السلام التام مع هذا النظام بشكلٍ متبادل[5].

حينما وصل بوتين إلى الحكم، صار دوغين أكثر قُربًا من مؤسّسة الرئاسة، وهناك العديد من المؤشّرات وفي أثناء خطابه الوطني سنة 2005، كرّر بوتين كلمةً بكلمةٍ المبادئ الأساسية للمنظور الأوراسي، على سبيل المثال، نظر إلى سقوط الاتّحاد السوفياتي على أنه "الكارثة الجيوبوليتيكية العظمى للبلد"، كما

---

[1] ألكسندر دوغين،نفس المرجع السابق، ص128

[2] Georges Florovsky، Nikolai Trubetzkoy، Petr Savitskii، and Petr Suvchinsky، Foundations of Eurasianism،Translated and Edited by Jafe Arnold and John Stachelski،paperback and ebook editions،November 2022،p116.

[3]جلال خشيب، الجيوبوليتيك الروسية الحديثة والمعاصرة: طموح النظرية وحدود التطبيق، مجلة رؤية التركية، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، 2018، ص33

[4] Toni Mileski، Op Cit، p: 185.

[5] Dmitry Shlapentokh، Op Cit، p: 218.

أكّد "أنّ لروسيا مهمّةً خاصّةً في القارة الأوراسية "[1] إذ أعطى بوتين في سياسته الخارجية اهتمامًا كبيرًا بعلم الجيوبوليتيك، فاقترب من أوروبا، وواجه الولايات المتحدّة الامريكية؛ لأنّ الغرب ليس واحدًا في نظره بعلم الجيوبوليتيكا، لقد عبّرت سياسته عن وعيٍ هويّاتي وُجودي، خصوصًا وأنّه مارس التدخّل الحاسم -كما تُقرّرُ نظرية دوغين- في المجال ما بعد السوفياتي "جورجيا- وأوسيتا الجنوبية- وأبخازيا- وأوكرانيا"[2] .

فبالرغم من وقوف بوتين إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية في إعلانها الحرب على الإرهاب العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إلّا أنّ بلاده أخذت بعدها بقليلٍ موقفًا قياديًّا في المعسكر المناوئ للولايات المتحدة الامريكية، ضمّ هذا المعسكر كلًّا من ألمانيا وفرنسا وأيضًا حين وقف هؤلاء ضدّ الغطرسة الأمريكية والموقف المهيمن لها في حربها على ما سمتّه الإرهاب، خصوصًا في "الشرق الأوسط"، فالولايات المتحدة الامريكية تتحرّكُ بحسبهم "خارج أُطر القانون الدولي، والأعراف المشتركة" على حدّ تعبير وزير الخارجية الروسي آنذاك "إيفانوف"، إذ رأى أنّ إحدى مهامّ السياسة الخارجية الروسية الأساسية هي موازنة النزعة الأحادية الأمريكية،[3]وبالرغم من انتقادات دوغين لبوتين بين الحينة والأخرى، فيما يتعلّق بسياسته الليبرالية الاقتصادية، وأيضًا بسبب تعاونه مع الغرب- إلّا أنّه الرئيس الأمثل لتطبيق أفكاره، والحليف الراسخ له[4].

تصاعدت شعبية بوتين بعدها، إذ يعتقد65%من الروس أنّ القرم وشرق أوكرانيا أراضي روسيّة أساسًا، ولروسيا الحقّ في استخدام القوة العسكرية للدفاع عن شعبها، وقد جعل بعضا من مواقف الرئيس أكثر شعبيةً في قضايا عديدة مثل المسألة الأوكرانية، والأزمة السورية، وحدود الحرية الشخصية، والفهم التقليدي للعائلة، وعدم التسامح مع المثلية الجنسية، ومركزية الكنيسة الأرثوذكسية، كل ذلك من أجل وضع روسيا كقوة عظمى، إلّا أنّ إبداعه الأكبر كان الأوراسية الجديدة[5].

---

[1] خالد ممدوح العزي،بوتين وروسيا: فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة والقوية، موقع الحوار المتمدن، محور السياسة محور السياسة والعلاقات الدولية،فسطين،العدد 3531،اكتوبر2021، ومتاحة عبر الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=279132

[2] جلة سماعين، النظرية السياسية: روسيا والافكار السياسية للقرن الواحد والعشرين، مجلة المستقبل العربي، العدد 445مارس، 2016، ص173

[3] Matthew Schmidt،Op Cit، p95.

[4] Anton Barbashin and Hannah Thoburn، Op Cit، p: 04-05

[5] ألكسندر دوغين،مرجع سبق ذكره، ص131

بعد فوز الرئيس فلاديمير بوتين مرة أخرى بعهدةٍ جديدة ليستمر نفوذه في روسيا المعاصرة تمكّن فيها من إعادة روسيا الفيدرالية إلى ساحة القوى الدولية الفاعلة من جديد، كان هذا الفوز انتصارًا للنزعة الأوراسية الجديدة التي سيتنامى تأثيرها في صانع القرار الروسي بشكلٍ مستمر[1].

لا يزال فلاديمير بوتين يرى في هذه الأزمة ومعركتها إحدى أهمّ المعارك المعاصرة؛ فالحلم الروسي القديم بالوصول إلى المياه الدافئة والدفع بقوى البحر بعيدًا عن إقليمها صار حُلمًا قريبًا المنال[2].

من خلال ما تقدم من طرح حول المنطلقات الفكرية للسياسة الخارجية الروسية، وكذا النظريات ومحاولة كل منها تفسير توجهات وأولويات السياسة الخارجية الروسية وفق منظورتها وأهم افتراضاتها، تبقى لكل نظرية قراءة تفسيرية صحيحة لما يصبوإليه قادة وصناع القرار السياسي الروسي الخارجي؛ فكل مقاربة أو نظرية تغطي جانب معين أو فترة معينة من سيرورة السلوك السياسي الخارجي الروسي في البيئة الدولية، تكيفًا مع المتغيرات الحاصلة في بنية النظام الدولي المنبثق عن نهاية الحرب الباردة، ومن خلال ما تتقدم من نظريات نجد أن دراستنا ترتكز على نظريتين أساسيتين وهما النظرية الواقعية النيوكلاسيكة والنظرية الجيوبوليتيكية وبالأخص الأورواسية الجديدة لألكسندر دوغين لأنهما الأقرب لتفسير السلوك الخارجي لروسيا الاتحادية في بيئتها الخارجية في ظل ديناميكية النظام الدولي وتعدد قضاياه ومشكلاته.

المبحث الثاني: بنية النظام الدولي والنظريات المفسرة له:

تعد عملية تحديد وبيان المفاهيم واستكشاف مضامينها من أولى المراحل التي ينبغي أن تتضمنها عملية البحث العلمي لأية ظاهرة يتطلب البحث فيها ودراستها بدقة ووضوح، إذ تساعد عملية التعريف بالمفاهيم وضبطها والتدقيق في المجال التنظيري المفتاح الذي يسهل للقارئ فهم واستيعاب الظاهرة قيد الدراسة، وهذا ما نحاول الوصول اليه في هذا المبحث، ذلك من خلال مطلبين على النحوالآتي: المطلب الأول نتطرق فيه إلى بنية النظام الدولي ومراحل تطوره، والعوامل المؤثرة في تحديد مستقبله، أما المطلب الثاني فنتطرق فيه إلى أنماط التغيير في بنية النظام الدولي والنظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مراحل تطوره، والعوامل المؤثرة في تحديد بُنية(شكل) النظام الدولي

قبل التطرق إلى أهم مراحل تطور النظام الدولي والعوامل التي تتحكم في هذا التطور، ارتأينا تقديم بعض المفاهيم في البداية، إذ تعبر هذه المفاهيم مهمة في فهم بُنية النظام الدولي وعملية التحول فيه، وهذه المفاهيم هي:

---

[1] جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص31

[2] خالد ممدوح العزي، مرجع سبق ذكره.

أولاً: ضبط بعض المفاهيم المساعدة في فهم النظام الدولي:

تعريف النظام الدولي:

يعرف النظام الدولي على أنه مجموعة من القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية، ويوصف بأنه نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الدول، إذ يعكس جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وجميع الأشكال الأخرى من التفاعل الذي ينشأ بين الدول[1].حيث أن النظام الدولي ليس وحدة واحدة، إنما يتكون من أنظمة فرعية اقتصادية وأمنية وسياسية، ولكل نظام فرعي نطاقات عضوية مختلفة، ومستويات شرعية مختلفة، وتأثيرات متنوعة على سلوك الدول؛ فالدول تشارك في النظام ويُعترف بها كأعضاء شرعيين بمقدار تقيدها بمعايير وقواعد معينة[2].

التحول في بنية النظام الدولي:

يقصد بالتحول في بنية النظام الدولي ذلك التغير الجذري في القواعد الناظمة للتفاعل بين وحدات النظام الدولي، أو التغير في موقع الدولة في سلَّم القوى في النظام الدولي أو التغير في السمة العامة للتفاعل بين السِلم والحرب، كما يتضح أنه يقوم على التفاعل الحاصل بين مجموعة من الوحدات السياسية والاقتصادية والعسكرية المكونة له، وذلك ضمن ما يسمى بشبكة العلاقات الناتجة عنه، والتي تخلق الترابط فيما بينها لتصل إلى مرحلة عدم الاستغناء، ويمكن أيضا القول أن جُل هذه التعريفات تحتوي على شقين وهما وجود وحدات في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى وجود تفاعل وحراك بين هذه الوحدات ممثلة في الدول والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية، وهذا التفاعل هو عبارة عن فعل ورد فعل، وقد يكون إيجابيا أو سلبيا[3].

إنّ بنية النظام الدولي تركز على الصورة الكبرى للعلاقات الدولية، وأن هيكل النظام يؤدي الدور الأهم في تحديد سلوك الدول تجاه بعضها البعض، وهنا يتم التركيز على الشكل العام للسياسية الخارجية

---

[1] مايكل مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، الطبعة الأولى، كاليفورنيا، مركز راند،2016، ص7

[2] إبراهيم الأبراشي، حدود النظام وازمة الشرعية في النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة عشر، العدد 185، اوت 1994، ص5.

[3] Alberto Puppo،Gaetano Mosca et la théorie de la classe politique، Nouvelle Edition complet par Gbouthoil، paris، 1955، p 56.

للدول العظمى.[1] فتعدد وحدات النظام الدولي المعاصر في الدولة القطرية أو القومية ثم وحدات ما فوق الدولة "مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، أو الشركات متعددة الجنسية، أو التنظيمات السياسية العابرة للحدود سواء المسلحة أم غير المسلحة"، ووحدات ما دون الدولة "مثل الأقليات والثقافات الفرعية والجماعات المسلحة المحلية"، يؤدي إلى صعوبة إدارة العلاقات الدولية، في ظلِّ هذا الكمِّ الهائل من الأطراف المتضاربة المصالح أحيانا والمتناغمة أحيانا أخرى[2].

فالتحول في النظام الدولي وفقاُ للمفهوم السابق يتحدد بعنصرين وهما هيكل النظام الدولي، وسلوك القوى العظمى فيه، فكلما كان هيكل النظام الدولي يخدم التوجهات الخارجية للقوى العظمى كلما حاولت هذه الأخيرة الحفاظ عليه، والعكس صحيح.

التغيير في شكل النظام الدولي:

إن الطبيعة الديناميكية للنظام الدولي هي التي تحدّد بنيته ومسار حركته، فما يجري في النظام الدولي من تفاعلات سواءً على المستوى الداخلي ونقصد هنا تلك التفاعلات التي تتم بين القوى السياسية والاجتماعية والفكرية داخل الوحدات التي يتشكّل منها النظام الدولي نفسه، ويحدّد هذا النوع من التفاعلات حالة الفاعلين الدوليين ومدى قابليتهم لتحقيق التقدّم والنهضة، أو المستوى الخارجي أو البيني، ونقصد هنا تلك التفاعلات بين الوحدات المشكلة للنظام الدولي نفسه، تعاونية كانت أم صراعية، ويحدّد هذا النوع كيفية توزيع الموارد وموازين القوى؛ وبالتالي تحديد شكل النظام الدولي وما إذا كان أحاديا أو ثنائيا أو متعدّد القطبية[3].

بعبارة أخرى، يمكن القول إن ديناميكية النظام الدولي الناجمة عن محصلة تفاعلاته الداخلية والبينية تجعله في حالة تطوّر مستمر، ومن ثم فمن الطبيعي أن تتسم كل مرحلةٍ من مراحل تطوّره بخصائص وسمات معينة، فنقول إنه نظام أحادي القطبية في مرحلة، وثنائي القطبية في مرحلة أخرى، ومتعدّد القطبية في مرحلة ثالثة وهكذا، ولهذا يبقى النظام الدولي في حالة حركة، وبالتالي في حالة تغير مستمرّ، وهو ما يفسّر لماذا يلجأ الدارسون أحيانا إلى تقسيم كل مرحلة إلى مراحل فرعية.[4]على سبيل المثال،

---

[1] مايكل مازار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص7

[2] Kyle M. Lascurettes،International Order in Theory and Practice،International Affairs، Lewis & Clark College and Michael Poznansky،Strategic and Operational Research Department، U.S. Naval War College، 31/8/2021، p43

[3] جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحليم، مكتبة كاظمة للنشر، بيروت، 1985، ص99.

[4]عبد القادر فهمي، النظام الإقليمي العربي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 1، 1999، ص 15

يميل الدارسون إلى تقسيم مرحلة النظام الدولي ثنائي القُطبية، والتي امتدّت 40 عاما إلى مراحل فرعية، حيث توصف المرحلة التي انقسم فيها النظام الدولي إلى كتلتين متنافستين لا يسمح لأحد بأي هامشٍ للحركة بالثنائية "الجامدة"، بينما توصف المرحلة التي أصبح لمجموعة "عدم الانحياز" قدر أكبر من التأثير بالثنائية "المرنة"، فمن الواضح أن النظام الدولي لا يثبت أبدا على حال واحد، ويتسم دوما بوجود قوى صاعدة طوال الوقت[1].

بعد التطرق إلى مفهوم التحول في النظام الدولي ومفهوم التغيير فيه، يمكننا القول بأن هناك فرق بينهما، حيث أن التحول يقتصر فقط على الأمور المادية أي على توزيع القوة في النظام الدولي وهناك نكون بصدد الحديث عن أنماط أو أشكال النظام الدولي، بينما التغيير يقصد إحلال نظام دولي مكان النظام الدولي القائم، وهو ما يتبناه الفكر البنائي في العلاقات الدولية، إذ أن التغيير بالنسبة للبنائيين لا يقتصر فقط على إعادة توزيع القوة بينما يجب أن يشمل الأمور غير المادية ونقصد بها القيم التي يقوم عليها النظام الدولي، فمثلا إذا أرادت الصين أوروسيا تغيير النظام الدولي فعليها أن توجد قيماً أخرى يقوم عليه النظام الدولي غير القيم الغربية.

ثانياً: مراحل تطور النظام الدولي:

مما لا شك فيه ان النظام الدولي قد مرة بمراحل تطور عديدة والتي هي على النحوالآتي:

- تطور النظام في الفترة الممتدة من 1648 إلى 1914:

تبدأ هذه المرحلة من معاهدة وستيفاليا عام 1648 والتي انهت الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت الأوروبيين التي استمرت لمدة ثلاثة عقود، وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى[2].

- تطور النظام في الفترة الممتدة من 1914 إلى 1945:

بدأت هذه المرحلة منذ الحرب العالمية الأولى وتنتهي بنهاية الحرب العالمية الثانية، إذ كانت السمة المميزة لهذه المرحلة هي زوال أربع امبراطوريات وهي الإمبراطورية النمساوية والهنغارية والعثمانية

[1] مايكل مازار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص8

[2] مازن الرمضاني، النظام الدولي قيد التشكيل ومشهد ديمومة التردي وبداية التغير العربي في عام 2040، مجلة التجديد العربي المجلد 1، العدد 2، مدريد 2021، ص134

والامبراطورية القيصرية الروسية، كما اقتحمت أوروبا موجة جديدة من الجمهوريات وتحول عدد كبير من الدول الأوروبية في تلك المرحلة إلى النظام الدكتاتوري[1].

- تطور النظام في الفترة الممتدة من الفترة الثالثة 1945 إلى 1989:

تبدأ هذه المرحلة مع الحرب العالمية الثانية، وامتدت حتى عام 1989م، وهي مرحلة الحرب البادرة التي تميزت بظهور النظام الدولي ثنائي القطبية المتمثلة في الاتحاد السوفياتي ممثلاً للمعسكر الشرقي والولايات المتحدة الامريكية ممثلة للمعسكر الغربي، ومن أهم خصائص هذه المرحلة هي استقلال عدد من دول العالم الثالث، وتحدد أطراف النظام الدولي، واتساع قاعدة النظام الدولي ومراكز القوى خارج أوروبا، وظهور الايديولوجية الشيوعية والرأسمالية كإحدى أهم العوامل المؤثرة في النظام الدولي[2].

- تطور النظام في الفترة الممتدة من 1990 م حتى 11 سبتمبر2001:

تبدأ هذه المرحلة من نهاية عام 1989بانهيار الاتحاد السوفياتي السابق وحتى أحداث 11 سبتمبر، ويطلق عليها النظام الدولي الجديد، وتعود بدايات شيوع ورواج هذا المصطلح الى حرب الخليج الثانية عام 1990 إذ بدأت الدعاية الأمريكية بالترويج لهذا المصطلح، وظهر لأول مرة عندما أعلن عنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب من مجلس النواب الأمريكي في 18 نوفمبر 1991[3].

- تطور النظام بعد أحداث 11سبتمبر 2001:

بدأت هذه المرحلة من أحداث 11 سبتمبر 2001، وتميزت بتشكيل تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب الدولي، ولقد توضحت في هذه المرحلة انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالتحكم والهيمنة على النظام الدولي الجديد[4]. كما تميزت أيضاً بظهور العديد من القوى الدولية لمواجهة الانفرادية الأمريكية في قيادة النظام الدولي، كما بدأت تظهر بوادر بروز قوى عالمية جديدة بدأت تتشكل على المسرح الدولي، مثل الصين والهند وروسيا واليابان وأخيراً الاتحاد الأوروبي، وهذه القوى بدأت تشكل

---

[1] صفاء حسين علي، النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية: التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني أنموذجاً، ص107.

[2] أحمد بوخريص، عودة الحرب الباردة، مجلة حمورابي للدراسات العدد 40، بغداد: 2021، ص150.

[3] مصطفى عبد الله سمين امين، المكانة الجيوستراتيجية لسنغافورة: دراسة في تراتبية القوى المتوسطة وتأثيرها في النظام الدولي، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين المانيا، الطبعة الاولى 2023،ص35.34

[4] مازن الرمضاني، مرجع سبق ذكره، ص328.

ورقة ضغط على الولايات المتحدة الامريكية تنازعها وتنافسها على قيادة النظام الدولي[1]، وهذا ما سنبينه في الفصول المتبقية من الدراسة بالتطرق إلى الدور الروسي في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في تحديد مستقبل النظام الدولي:

تبرز في هذا العنصر العوامل المساهمة في تشكيل بنية النظام الدولي، ويحدث هذا من خلال التحول والتغيير في موازين القوى التي هي أساس التطور؛ فالتغيير هو الثابت الوحيد في العلاقات الدولية[2]. فبروز نظام دولي جديد سيكون من صنيعة وإنتاج القوى الكبرى؛ فالتغيير في شكله أو ملامحه تتحكم فيه نفس هذه القوى أو من يمتلك مقومات القوة والمنافسة من الوحدات الدولية لتسخير النظام ومؤسساته لديمومة تفوقها وهيمنتها[3].

كما أن مفهوم القوة واستخداماتها المتنوعة سواء الصلبة أو الناعمة أو الذكية رافقت تشكيل النظام منذ البداية ولازمت كل تغيير في شكله ومعالمه، وحتى تصنيفاته، فهي اعتمدت توزيع القوة وامتلاكها كعلامة فارقة في تصنيف النظام وتسميته لكونها أداة التفوق والهيمنة في النظام، وعلى الرغم من الاختلاف الحاصل في التوصيف، إلا أنّ نفس العوامل تؤثر وتصنع التحول في النظام الدولي، ومن أهم العوامل المصاحبة لعملية التحول نجد[4]:

1 دور العاملين العسكري الجيوبوليتيكي في تحديد شكل النظام الدولي:

من أبرز سمات النظام الدولي هو التنافس والصراع بين الوحدات الدولية على النفوذ والمزيد من تأمين المصالح لهذه الوحدات، وإن كان بالإمكان التحكم بعملية بدأ الحروب فمن الواضح أن الجميع لا يتحكم بنهاياتها أو مساراتها، فالحروب التي شهدتها أوروبا من الحروب النابليونية التي انتهت بعقد مؤتمر فيينا في الفترة الممتدة من سنة1814-1815، والحروب الدينية التي دامت ثلاثون عاما وانتهت بعقد "معاهدة ويستفاليا"1648أرست لنظام متوازن القوى متعدد الأقطاب متفاوت القوة، لكنه محكوم بمصفوفة مبادئ، منها احترام سيادة الدول وحرية الأديان وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للحد من الفوضى

---

[1] مصطفى عبد الله سمين امين، مرجع سبق ذكره، ص35.34.

[2] Hongji Zhang،How Game Theory Impact International Relations،Advances in Social Science، Education and Humanities Research، Atlantis Press، vol. 569، 2021، pp 323-326.

[3] هنري كيسنجر، النظام العالمي، تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جكر، دار الكتاب العربي بيروت،2015، ص7.

[4] زبيغنيوبريجنسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، دار الكتاب العربي، بيروت، ترجمة: فاضل جكر، 2012، ص19.

والحروب والأمراض التي سببت الانهيار الاقتصادي للدول الأوروبية إلا أن هذه المرحلة شهدت تحولاً بسبب المنافسة العابرة للمحيطات على المستعمرات التي امتدت خلال القرن التاسع عشر وتحولت إلى صراع على سيادة أوروبا، قبل أن تنقلب في أوائل القرن العشرين إلى تحالف مشترك ضد قوى أوروبية صاعدة [1].

فبالرغم من قساوة الحروب ومأساتها إلا أنها ولدت ضغطا على الحكام للجلوس، وإنتاج نظام دولي أكثر استقرارا وأمنا كما اعتقد صانعوه، غير أن هذا الاستقرار دخل مرحلة القلق لعودة روح التنافس والصراع بين مكونات النظام "توازن القوى" الذي تصدرته بريطانيا؛ ولكن بفارق بسيط عن فرنسا والنمسا ومملكة بروسيا ولحقتهم إيطاليا بعد توحيدها سنة 1870؛ لتنطلق الحرب العالمية الأولى بين الحلفاء ودول المحور؛ فتعدد الأقطاب في توازن القوى الأوروبيّة في القرن التاسع عشر؛ حيث كانت ثمة أربع أو خمس دول توازن بعضها قد يؤدي إلى حروب للهيمنة مثل تلك التي حدثت في النصف الأول من القرن العشرين، بعدها معاهدة "فرساي" وتعاقب الدول الخاسرة المتمثلة بالدولة العثمانية وألمانيا وتشكيل مؤسسة دولية "عصبة الأمم" ترعى حالة السلام العالمي وتمنع من قيام الحروب[2].

لكن قساوة العقوبات على ألمانيا حفزتها إلى إعلان الحرب العالمية الثانية مع تطور الخطط العسكرية والأسلحة التدميرية الجديدة "القنبلة النووية التي استخدمتها أمريكا ضد اليابان" وراح ضحيتها الملايين من البشر، أجبرت الدول على الجلوس مرة أخرى للتفاوض وإنهاء الحرب وتحقيق السلام ومعاقبة الجهات المعتدية ومن ضمن ما تمخضت منه الحرب، هو قيام مؤسسة دولية "هيئة الأمم المتحدة" لترعى السلام وتمنع اندلاع الحروب[3].

بعدها برز قطبان كبيران لقيادة النظام العالمي الجديد لما بعد الحربين، هما الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفياتي، سمي بنظام ثنائي القطبية حيث استند كل قطب على أيديولوجية خاصة به "ليبرالية غربية وشيوعية شرقية" مع حلف عسكري بسلاح نووي "حلف الناتوبقيادة أمريكا و"حلف

---

[1] هنري كيسنجر، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] Yang Jiemian،The Concept of Harmonious World and the Development of China's International Strategy،China International Studies، China Debates Its Global Role،Chapter no 3،2022. p43.

[3] تيري ل. ديبل، إستراتيجية الشؤون الخارجية -منطق الحكم الأمريكي لكتاب العربي، بيروت، ترجمة: وليد عبد الحليم، 2009،ص97

وارسو" بقيادة الاتحاد السوفياتي" ورؤية اقتصادية متباينة، وسعى كل قطب بقوة لاستقطاب المزيد من المتحالفين حتى انقسم العالم إلى معسكرين، شرقي وغربي[1].

استطاع نظام ثنائي القطبية من منع وقوع حروب عالمية طيلة سنواته الخمس والأربعون بتأثير وجود السلاح النووي، إلا أنه شهد حروبا أخرى سميت بحروب الوكالة خارج أوروبا وبين دول غير نووية[2]، وما يميز مرحلة الحرب البادرة هو سباق التسلح الرهيب بين القطبين أنهكت أحد الأقطاب "الاتحاد السوفياتي" ليصل إلى مرحلة الضعف وانهيار المعسكر الشرقي، وتفكك تحالفه ومن ثم تفككه لينتهي حلفه العسكري ليس بالحرب العسكرية المباشرة، وبعد انهيار جدار برلين سنة 1989 ظهر نظام عالمي جديد سمي بنظام القطب الواحد الذي تزعمت فيه الولايات المتحدة الأمريكيّة العالم، بامتلاكها مصادر القوة العسكرية والاقتصادية الأعظم مع قوة الجاذبية بنظامها الليبرالي القائم على الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر الذي من خلاله فرضت هيمنتها حتى على المؤسسات الدولية الكبيرة، السياسية والاقتصادية والعسكرية..[3]

لم تغب الحروب عن النظام الدولي الجديد بل كانت بدايته وإعلانه بحرب الولايات المتحدة الأمريكيّة على العراق وتحرير الكويت والحرب على الإرهاب في أفغانستان والعراق ودول أخرى، وأتاح غياب المنافس لأمريكا أن تسير العالم وفق رؤيتها وتفرض هيمنة لم يسبقها أحد فيها، وقد لا تتكرر أيضا مستثمرة نفوذها لمنع ظهور أي منافس لها في كل الميادين[4].

من خلال هذا العنصر يتضح أنه كان للعامل العسكري على وجه التحديد دوراً كبيراُ في تحديد شكل النظام الدولي منذ نشأته.

2- دور العاملين الاقتصادي والتكنولوجي في تحديد شكل النظام الدولي:

يعتبر العامل الاقتصادي الذراع الثاني للقوة الصلبة جنباً إلى جنب مع القدرات العسكرية، وفي قراءة في تاريخ النظام الدولي، نجد أن بروز القوى الدولية المهيمنة ارتبط بالثورة الصناعية وامتلاك القدرات الإنتاجية، والاقتصاد الفاعل هو الذي دفعها للتحرك خارج حدودها للحصول على المواد الأولية المطلوبة

---

[1] ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الأمريكيّة بعد الحرب الباردة، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بغداد،2015، ص209

[2] تيري ل. ديبل، نفس المرجع السابق، ص98

[3] هنري كيسنجر، مرجع سبق ذكره، ص363.

[4] Joseph S. Nye ،The Future of American Power ،Foreign Affairs ،Nov / Dec. 2010 ،vol. 89 ،p43

في التطوير الصناعي، ولتسويق منتجاتها الصناعية للأسواق العالمية؛ فأصبح لكل نظام عالمي نظامه الاقتصادي الخاص به من حيث مراكز القوى والمؤسسات الاقتصادية والرؤية الاقتصادية[1].

ففي فترة نظام متعدد الأقطاب كانت القوة الاقتصادية عاملا مهما في تحديد الأقطاب الدولية والتي كان مركزها أوروبا؛ حيث برزت بريطانيا بعد الثورة الصناعية كورشة عمل تنتج ربع الإنتاج العالمي من كافة السلع لتكون لندن عاصمة العالم المالية[2].

كما برزت ألمانيا كقوة عظمى منافسة لبريطانيا وتحقق مبدأ توازن القوى مع وجود فرنسا، أصبحت ألمانيا أقوى قوة برية في أوروبا إضافة إلى امتلاكها ديناميكية اقتصادية تتماشى معها؛ حيث دخلت المنتجات الألمانيّة في منافسة مع المنتجات البريطانية[3].

التنافس الاقتصادي بين هذه الأقطاب سبب اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتان تمخض عنهما النظام الدولي ثنائية القطبية؛ حيث وقف الاتحاد السوفياتي مع أوروبا الشرقية ودول أخرى في المعسكر الشرقي القائم على الاشتراكية الشيوعية والاقتصاد المركزي، الذي تهيمن عليه وتقوده الدولة بكل تفاصيله مقابل المعسكر الغربي الليبرالي، الذي اعتمد نظام السوق الحر والملكية الفردية وحرية التجارة؛ فكل معسكر خلق مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والتحالفات والاتفاقيات الدولية لفرض رؤيته ومشروعه الاقتصادي الذي انقسم إزاءه أغلب الحكومات في العالم[4].

تميز النظام الاقتصادي العالمي في نظام ثنائي القطبية بوجود تكتلات اقتصادية وشركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات اقتصادية دولية ومن أهمها صندوق النقد الدولي الذي يعني بالنظام النقدي العالمي، والبنك الدولي الذي يدير النظام المالي الدولي، ومنظمة التجارة العالمية التي تشرف على التبادل التجاري الدولي؛ فهو يعتمد على قوى دافعة جديدة حيث تسود شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات بين مناطق العالم من خلال المؤسسات الدولية، هذه القوى جعلت من القدرات الاقتصادية محددا للمكانة الدولية وليس القدرات العسكرية وحدها[5].

---

[1] تيري ل. ديبل، مرجع سبق ذكره، ص98

[2] غراهام أليسون: حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، دار الكتاب العربي، بيروت، تعريب: إسماعيل بهاء الدين سليمان،2018، ص134.

[3] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص18.

[4] غراهام أليسون، نفس المرجع السابق، ص 135

[5] عبد المطلب عبد الحميد، النظام العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث11سبتمبر، ط1، مصر،2002، ص339.

شهد العالم بروز قوى اقتصادية عالمية جديدة دخلت ميدان التنافس مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا، أيضا ما أحدثته تداعيات جائحة كورونا من أزمة اقتصادية عالمية عززت أدوار القوى الصاعدة في الاقتصاد العالمي، حيث باتت الصين تمتلك مقومات القوة والقدرة على إدارتها لتلعب دورا فاعلا في النظام الدولي بفضل اقتصاد متقدم ومستقر، حقق نسبة النموالأعلى عالميا؛ فصعود الصين أثار حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في النظام الدولي، مشابهة لصعود ألمانيا واليابان والاتحاد السوفياتي في القرن العشرين كأمثلة لرصد سلوك الصين وتأثيره على بنية النظام الدولي[1].

كما أن الحرب الروسية على أوكرانيا والعقوبات التي فرضها حلف الناتوعلى روسيا، وما أفرزته من أزمة عالمية بسبب نقص تجهيزات الغاز والنفط والغذاء، تركت أثرا واضحا على الحياة في أوروبا وأمريكا تجلت في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الوقود ونقص في إمدادات الغاز؛ حيث أن روسيا تتمتع بوضعية جيوبولتكية، ممتازة فمساحتها الهائلة حولتها إلى دولة مكتفية في مجالات الثروات والطاقة والمعادن، كما تسيطر على طرق إمدادات الطاقة، الأمر الذي يدعم مطالبها بمزيد من النفوذ والمشاركة في تشكيل السياسات العالمية[2].

3- دور العاملين الحضاري والثقافي في تحديد شكل النظام الدولي:

من أهم مقومات نشوء الأمم والدول هي الجوانب الحضارية والثقافية مثل الدين واللغة والتاريخ والمنتج الثقافي والأدبي والفني، والتي يطلق عليها القوة الناعمة كونها تسهم في بناء قوة الدولة ومكانتها في العالم، والدول العظمى هي التي تستطيع أن توظف معالم قوتها الصلبة والناعمة وتسويق نموذجها الاقتصادي والفكري بعوامل جذب تجعل منها دولة مهيمنة ومؤثرة في صياغة النظام العالمي[3]. إذ أن التحالفات الدولية وإن قامت على أسس المصالح السياسية، إلا أن التقارب الثقافي والحضاري والفكري موجود بشكل واضح في أغلب هذه التحالفات باعتبار النظام العالمي لا يمكن ان يبقى ثابتا من قبل بلد واحد[4].

---

[1] ياسر عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص209.

[2] منير مباركية، استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء العالمية -حالتي روسيا والصين، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والإعلام في جامعة الجزائر -بن يوسف بن خده،2008، ص33.

[3] ياسر عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 210

[4] هنري كيسنجر، مرجع سبق ذكره، ص363.

كل الدول التي فرضت هيمنتها على النظام الدولي استحضرت مخزونها الحضاري والفكري والأيديولوجي كعامل قوة إضافي وعملت على التبشير به ومحاولة تعميمه على الدول التي تقع تحت هيمنتها، خاصة إذا كانت بفعل الاحتلال المباشر ومن أبرزها اللغة، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت فكرتين إيديولوجيتين، الليبرالية الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة والشيوعية الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق، وانقسم العالم إلى معسكرين مختلفين ومتنافسين سياسيا واقتصاديا وثقافيا، هنا تراجع المفهوم التقليدي للقوة بفعل بروز نزاعات ذات أبعاد ثقافية ودينية واجتماعية، بما يؤشر صعود دور العوامل الثقافية في تشكيل التفاعلات الدولية بفعل بروز الهوية الثقافية[1].

بدأت تنحسر الأيديولوجية الشيوعية تدريجيا بعد الحرب الباردة مع انتشار واسع للديمقراطية الليبرالية لتفرض وجودها الأيديولوجي كفكرة تقود العالم وبدون منازع بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والسوق الحر؛ لتتزعم أمريكا العالم وتقمع أي صوت يعارض فكرتها وهيمنتها، لتبرير هذه الهيمنة طرحت أفكار كل من -فوكوياما- في نهاية التاريخ بوصول العالم إلى مرحلة الليبرالية الغربية كأرقى ما وصله الفكر الإنساني، مع ضرورة الاستجابة له من كل العالم وأفكار -صموئيل هنتيغتون- في صراع الحضارات؛ حيث أضاف بعدا جديدا في الصراع وهو البعد الحضاري كبديل للبعد الأيديولوجي الذي اتسمت به فترة الحرب الباردة، إذ أن الانتماءات الأيديولوجية يمكن التغلب عليها، لكن الخصائص الثقافية للشعوب لا يمكن تغييرها[2].

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واختفاء نظام القطبية الثنائية غاب الصراع الإيديولوجي عن الساحة العالمية، وبدت بوادر الصراع الذي نظر له صمؤيل هنتغتون في كتابه صراع الحضارات بقوله إن ظاهرة التصادم بين الحضارات ستحل محل الحرب الباردة باعتبارها الظاهرة المركزية للصراع الدولي، وبالتالي فالانقسامات الكبرى في العالم ستكون انقسامات ثقافية تتصادم في إطارها مجموعة من الكتل الحضارية[3].

---

[1] فوزي نور الدين، تحليل الصراعات الدولية بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد:36-،2014، ص177 .

[2] عمروعمار، نهاية القرن الأمريكي وبداية القرن الأوراسي، دار سما للنشر والتوزيع، ط1، مصر،2018، ص109.

[3]فوزي صلوخ، أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت،2002،ص280.

4- السمعة والمكانة الدولية ودورهما في تحديد شكل النظام الدولي:

أولا:دور السمعة الدولية في تحديد شكل النظام الدولي:

تعد سمعة الدولة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على علاقاتها الدولية داخل النظام الدولي، فهي تمثل صورة الدولة في أعين العالم، وتؤثر على مدى قبولها وتفاعلها مع الدول الأخرى، ومن خلال الدبلوماسية التي تمتلكها اقتصاديا وجغرافيا وسياسيا، وفي العديد من المجالات يمكن للدول تحقيق العديد من الفوائد، مثل[1]:

- تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول.
- تحسين الصورة العامة للدولة في العالم.
- تحقيق التفاهم والتعاون بين الشعوب والدول وتكتسب من خلالها القوة والمكانة.

تشير السمعة إلى" الصورة أو الإدراك العام "الذي تتمتع به الدولة في عيون المجتمع الدولي، وتعتبر هذه الصورة عاملًا هامًا في تحديد سلوك الدولة وموقفها في العلاقات الدولية، ويركز مفهوم سمعة الدولة على كيفية تأثير العوامل المختلفة، مثل السياسة الخارجية والتجارة والأحداث الدولية على سمعة الدولة، وكيفية تفسير هذه السمعة واستخدامها في العلاقات الدولية، ويعتقد كثير من الخبراء في العلاقات الدولية أن السمعة تمثل محركا هاما للعلاقات الدولية، فالدول التي تتمتع بسمعة جيدة عادةً ما تحظى بمزيد من الاحترام والتأثير في المجتمع الدولي؛ حيث تؤثر العديد من العوامل على سمعة الدولة، ومن بينها[2]:

أ- السياسة الخارجية:

تعد السياسة الخارجية للدولة عاملًا حاسمًا في تحديد سمعتها في المجتمع الدولي؛ فمثلًا إذا كانت الدولة تتبنى سياسة خارجية تسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعاون مع الدول الأخرى؛ فمن المرجح أن يكون لهذه السياسة تأثير إيجابي على سمعة الدولة، ويوجد العديد من الأمثلة في هذا الصدد على غرار ألمانيا واليابان اللتان تشتهران بسياسة الاعتدال وتعميق التعاون الدولي، كما تعتبر سويسرا من الدول الأكثر استقرارًا في العالم، نتيجة شهرتها بسياسة الحياد وسمعتها في مجالات الابتكار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة[3].

---

[1] Pablo Robles، China plans to be a world leader in Artificial Intelligence by 2030، site of South China Morning Post، 1/10/2018https://multimedia.scmp.com/news/china/article/2166148/china-2025-artificial-intelligence/index.html

[2] Joseph S. Nye ،The American Power ،Forgien Affaires ،Nov2010 ،vol. 89 ،Issue 6،p 32

[3] وليد عبد الحي، تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومأزق الخيارات الاستراتيجية العربية والإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، https://www.alzaytouna.net.2020/11/4

ب - الاقتصاد:

يلعب الاقتصاد عاملًا هامًا في تحديد سمعة الدولة، حيث يعتبر الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة عاملًا هامًا في تحسين سمعتها مثل وضع دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فهي من أسرع دول العالم نموًا اقتصاديا، حيث تمتلك اقتصادا متنوعا يعتمد على النفط والغاز والخدمات المالية وغير المالية، والسياحة، مما جعلها الوجهة الأولى للمستثمرين وكبرى الشركات العالمية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والصين من كبرى الاقتصاديات في العالم؛ حيث تمتلك اقتصادًا متنوعًا وقويًا يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا والصناعات التحويلية والتجارة الدولية[1].

ج- الثقافة:

يمكن أن تؤثر الثقافة والفن والأدب والموسيقى والأفلام الخاصة على سمعة الدولة في المجتمع الدولي، فيعكس تاريخها الغني وتراثها الثقافي والفني العريق، وتُعتبر فرنسا من أهم الدول ذات شهرة ثقافية في العالم، حيث تشتهر بتاريخها العريق في الفنون والأدب والفلسفة، ولقبت باريس بعاصمة الفنون في العالم كما احتضنت مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[2].

فبعد نهاية حقبة الحرب الباردة، زادت اهتمام الحكومات بها هذا العامل المهم باعتباره وسيلة غير مباشرة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، واستخدم كأداة لخلق صورة جذابة للدولة أمام الجماهير الأجنبية، وفي القرن الحالي، أصبحت الثقافة أداة قوية للسياسة الخارجية في الجذب وتعزيز التبادلات الاقتصادية والثقافية كأدوات للتفاهم والتقارب بين الدول؛ فهي من أساليب القوة الناعمة التي تتبناها الدول في علاقاتها الخارجية والتي تلعب دورًا مهمًا في بناء الجسور بين الثقافات والمجتمعات المختلفة[3].

كما أن "أمن السمعة reputation security" في العلاقات الدولية لا يختلف الحال كثيرا عن عبارات الأمن المائي والأمن الغذائي، إن الدول حسنة السمعة تجد عونًا أكبر عند تعرضها للأزمات والكوارث الطبيعية، أو الناتجة عن اعتداء من قبل دولة أخرى، وبالتالي فإن من المهم لتلك الدول "خاصة الأصغر حجما وقوة"بناء سمعة دولية جيدة تكون بمثابة رصيد إيجابي لهم في ذاكرة الدول الأقوى، لمساعدتهم عند

---

[1] Robert M. Gates ،Helping Others Defend Themselves ،Foreign Affairs ،May/June 2010 ،Vol. 89 ،Nor.3،p78

[2] Edward D. Mansfield،Concentration، Polarity، and the Distribution of Power، International Studies Quarterly، vol. 37، Issue 1، March 1993،p105.

[3] وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره.

الحاجة، ما يُسمَّى بعبارة أخرى مفهوم أمن السمعة في كثير من الممارسات الدولية، نجد أن هذا المفهوم يتأثر دوما بمصالح الدول الأقوى، وتفسيراتها له وفقا لتلك المصالح[1] فعلى سبيل المثال حرب روسيا على شبه جزيرة القرم الأوكرانية سنة 2014، مر بدون عقاب نتيجة لأن أوكرانيا لا تملك أمن سمعة، وذلك بعكس كوسوفووكازاخستان وسنغافورة مثلا، والذين تمكنوا على مدى سنوات من بناء خطوط ترابط وتواصل دولي، وفرت لهم ذلك النوع من الأمن[2].

ثانيا: دور المكانة الدولية في تحديد شكل النظام الدولي:

تعرف المكانة الدولية على أنها المنزلة التي تضيفها عناصر ومقومات القوة لدولة ما، مما يمنحها تلك القدرة في التأثير على الدول الأخرى، ويحفزها لتحقيق أهدافها سواء أكانت أهدافها مشروعة أو غير مشروعة ويكسبها خصائص مميزة[3]، ويقصد بها أيضا: "الاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي لدولة من الدول في مسائل ترتكز على الاتفاقيات الدولية والأعراف الدبلوماسية، فالدولة لا يمكنها أن تعيش لنفسها فقط، فهي عضوفي مجتمع دولي ولكل منها واجباتها وحقوقها[4]، وتعرف أيضاً بأنها: "الوزن السياسي للدولة في النظام الدولي، فمكانة الدولة في بنيان النظام الدولي يحدد إلى حد بعيد سلوكها تجاه الدول الاخرى، فالنظام الدولي يتسم بالتراتبية التدريجية للدول، ويتحدد ترتيب كل دولة في هذا النظام وفقاً لمجموعة من المقومات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عليا ووحدات متوسطة ووحدات صغرى[5]، والمقومات التالية تحدد حجم كل دولة في المجتمع الدولي:

من الضروري أن تتوفر لدى الدولة المقومات الرئيسية التي تحقق لها مكانتها في تراتبية النظام الدولي، إذ من غير الممكن أن تتبوأ الدولة مكانة ما دون تمتعها بقدر معين من المقومات إذ تشير أغلب الأطروحات الفكرية الى العلاقة الوثيقة بين القوة والمكانة إذ أن قوة الدولة " ما تحوزه من المقومات" ينظر إليها بأنها المحدد الرئيس في قياس مكانة الدولة، إلا أن حجم الدولة ومجالها الحيوي له أهمية كبيرة في بلورة مكانتها

---

[1] Pablo Robles، China plans to be a world leader in Artificial Intelligence by 2030، site of South China Morning Post،1/10/2018،https://multimedia.scmp.com/news/china/article/2166148/china-2025-artificial-intelligence/index.html

[2] Edward D. Mansfield،op cit،p105

[3]مروان سالم العلي، مكانة التغيير في الاستراتيجية الدولية الاستراتيجية الامريكية الشاملة انموذجا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد،6 العدد 6. 2012، ص175.

[4]احمد مشعان نجم،مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية،العدد53 الانبار،2018، ص218.

[5]محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ,القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1999، ص315.

الدولية والإقليمية[1]، وتفادياً للتكرار هنا لابد من الإشارة أن دراسة مقومات المكانة ستكون بشكل موجز، لأنه سيتم تناول الموضوع بالتفصيل في الفصل الثاني من الدراسة، ولعل من أبرز مقومات المكانة الدولية هي الآتي:[2]

أ-المقومات المادية:

تشمل العامل الجغرافي المساحة والموارد الاولية والموقع والتضاريس والمناخ والحدود والطبيعة والسكان وحجم وكثافة السكان والتركيب الاجتماعي ومستوى التعليم، والاقتصاد الوطني، الانتاج بمعدل الفرد والانتاج الكلي وانتاج السلع الانتاجية والاستهلاك وتراكم رأس المال الوطني، ومعدل نموالاقتصاد الوطني، والنظام المالي، والتجارة الخارجية، والقاعدة العسكرية "النفقات الحربية وعدد القوات المسلحة ومستوى الكفاءة الحربية والصناعة الحربية وأنظمة الأسلحة"، والعامل التكنولوجي "الابتكارات والمعلومات والاتصالات"، فضلا عن المقوم السياسي "القيادة وطبيعة نظام الحكم واستقرار نظام الحكم وقدرة هذا النظام على توظيف هذه المقومات المادية والمعنوية وتحويلها الى قدرات يستطيع عن طريقها التأثير في السلوك السياسي للدول الأخرى".

ب-المقومات المعنوية غير المادية:

تشكل الإطار الذي تتحرك فيه العوامل المادية، والبوصلة التي تتحرك على أساسها هذه العوامل، بعبارة أخرى فإن العوامل المعنوية هي التي تقوم بتحريك العوامل المادية وتوظفها لتحقيق هدفاً ما، وعلى هذا الاساس فإن قيمة العوامل المادية متوقفة على كيفية استثمارها، وهو ما يجعل للعوامل المعنوية أثراً كبيراً في مقومات قوة الدولة ومكانتها، وهي تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية: القدرة الدبلوماسية، والاهداف الاستراتيجية والإدارة القومية، إضافة إلى الأديان والمعتقدات، والثقافات والأخلاق[3].

هذا ما يخلق انسجاماً وتناغماً ما بين هذه المتغيرات والعوامل وصهرها في بوتقة الهدف المنشود للدولة، فإن من المتصور أن تتمتع دول معينة بمكانة عالية بالنسبة للمقومات المذكورة، وأن تتمتع دول أخرى بمكانة متوسطة أو دنيا بالنسبة لتلك المقومات بذلك فإن الدول بطبيعة الحال تحتل مواقع مختلفة

---

[1]عمار حميد ياسين، مكانة القوة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي: دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الاستراتيجي، المجلة السياسية والدولية، العدد 35-36 بغداد: 2017،ص 383.

[2]احمد مشعان،مرجع سبق ذكره، ص216.

[3]ناجي محمد عبد الله، مكانة إسرائيل الإقليمية واحداث 1سبتمبر:2001: دراسة في الإمكانيات والفرص، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، بغداد العراق، 2008، ص5

من الهيكل العالمي لعلاقات القوى، وهذا التوزيع النسبي لإمكانيات الدول من القوى يحدد بشكل جوهري سلوكها الخارجي، لأن إدراك ومعرفة الدول لحقائق قوتها النسبية هو الذي يملي عليها أهداف سياستها الخارجية على هذا النحو أو ذاك، وترتيبها في إطار محدد من الأولويات يتفق وينسجم على قدر الإمكان مع ما تسمح به مقوماتها ومواردها من القوة، لذلك تسعى الدول إلى تعزيز مكانتها وإضافة الهيبة عليها في النظام الدولي[1].

المطلب الثاني: أنماط التحول في بنية النظام الدولي والنظريات المفسرة لها:

في هذا المطلب سنتطرق إلى البحث في أنماط التحول في بنية النظام الدولي، وأهم النظريات المفسرة لهذا التحول أو الانتقال في موازين القوة في النظام الدولي؛ من أجل إسقاطها ومعرفة علاقتها بالسلوك الخارجي الروسي وتأثيره على بُنية النظام الدولي.

أولاً: أنماط النظام الدولي:

1 النظام الدولي أحادي القطبية:

يعرف النظام الدولي أحادي القطبية بأنه: هو ذلك النظام الذي تتشكل الأحداث فيه وتتطور المفاهيم، وفقا لما يريده مركز القرار الجديد وتجسيده، أي أن الوصول إلى هذا النظام يكون عن سلوكيات فاعل يمتاز بقومات وإمكانيات مادية وغير مادية لا تتوفر عند الفواعل الدولية الأخرى، وهكذا فإن هذا النظام يرتكز أساسا على الأحادية، وهوما تمثله الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وعلى وجه التحديد بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ما جعلها تنفرد باتخاذ القرار هادفة من وراء ذلك إضعاف الفواعل الأخرى والهيمنة عليها[2].

رغم ما أحاط بهذا النظام من شعارات عن العدالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب والديمقراطية، إلا أنه كثيرا ما عبر عن إرادة فرض الهيمنة وسياسات الأمر الواقع وإضعاف الخصوم، وصولا إلى تحقيق أهداف ومصالح الدول المتحكمة، لذا فهوفي نهاية المطاف لم يفرز إلا مضاعفة الأزمات والمآسي الاجتماعية والفوضى السياسية، إلا أن الباحثين أعطوا دورا أكبر لدور القوة العسكرية في النظام

[1] اسماعيل صبري، مقلد العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الاكاديمية،1991، ص132

[2] حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية، الأردن 2001، ص41.

الدولي، حيث اعتبروا الولايات المتحدة الامريكية القطب الواحد المسيطر على تفاعلات النظام الدولي، وهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع[1].

فقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى العديد من المؤشرات التي تدعم الدور الأمريكي المنفرد في إدارة النظام الدولي وتحديد أولوياته؛ حيث يصعب على الدول الأخرى أن تشكل تحالفا يمكنه معادلة القوة العسكرية الأمريكية، هذا التفوق العسكري دفع بعض المحللين لتسميته ب"الهيمنة الأمريكية" ومقارنتها بالهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر[2].

غير أن أنصار هذا الاتجاه قد أعطوا أهمية كبرى للتعامل العسكري وللدور الأمريكي الراهن ولم يضعوا في حسبانهم معطيات أخرى في تحديد قوة الدولة على المستوى الدولي، لا سيما مع تطور مفهوم وعناصر القوة، كما أن أنصار هذا الاتجاه ركزوا على الفترة التي برز فيها الدور الأمريكي بقوة دون الأخذ في الاعتبار وجود دول أخرى تنافس فعلا الولايات المتحدة الامريكية على أكثر من مستوى سواء كان ذلك ثقافياً أو اقتصادياً، فاستمرار الدور الأمريكي بالمفهوم الحالي غير ممكن في ظل الاعتبارات الاقتصادية والجيواستراتيجية، [3] فتوظيف القدرات الأمريكية على أكثر من مستوى وانغماسها في العديد من الأزمات الدولية سوف يؤدي إلى إنهاك هذه القدرات واستنزاف الطاقات الاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى تأليب القوى الأخرى ضدها وهي: الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية[4].

2- النظام الدولي ثنائي الأقطاب:

أشار الباحث "نوح فيلدمان"[5] في كتاب الحرب الهادئة إلى تصاعد الصّراع بين قوّتَين عالميّتَين هما الولايات المتحدة الأمريكيّة والصين، وأشار إلى محاولات الباحثين والمنظّرين في وضع إطار نظريّ يؤطّر

---

[1]أحمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2001، ص86.

[2]جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي؟، ترجمة: محمد إبراهيم العبد الله، الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2016، ص 13.

[3]إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، المكتبة الأكاديمية، ط1، مصر2011، ص. 97

[4]مروة حامد البدري، بناء النظام الإقليمي - السياسات الأمريكية للشرق الأوسط، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2014، ص 5.

[5] نوح فيلدمان:نشأ فيلدمان في بوسطن، ماساتشوستس حيث كان يدرس في مدرسة موسى بن ميمون .Maimonides School تخرج في كلية هارفارد عام 1992 وقد كان الأول على دفعته. وتلقى منحة رودس للالتحاق بجامعة أكسفورد والتي حصل منها على دكتوراة الفلسفة في الفكر الإسلامي عام 1994. وعقب رجوعه من إنجلترا حصل على دكتوراة جوريس (درجة دكتوراة متعارف

طبيعة النّزاعات الاقتصاديّة والسياسية بين الدّولتَين، ويخلص إلى أننا على أبواب حرب هادئة مضمونها الصّراع من أجل القوّة، وفي نفس الوقت يصبح التّعاون الاقتصاديّ أكثر عمقا وأهميّة[1].

مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي، انتقل التعريف الأمريكي للخطر الصيني من الجانب الاقتصادي إلى الجانب العسكريّ، وبدأت الوثائق الأمريكيّة تركز على التهديد العسكري المحتمل للصّين؛ فقد كتبت "لجنة رامسفيلد" عام 1998 في تقرير لها اعتبرت فيه أن: "الصّين تشكّل خطرًا على الولايات الأمريكيّة من ناحية كونها تساعد على انتشار الصواريخ البالستية، وأسلحة الدمار الشّامل بالإضافة إلى التكنولوجيا المرتبطة بذلك"، وحسب نفس المصدر فإنّ صعود الصّين والانحدار النسبي للولايات المتحدة الامريكية سيمهّد الطريق لاحتمال أن تكون الصّين هي المنتصر الحقيقيّ في الحرب الباردة، رغم ذلك هناك آراء أخرى تقر بصعود الصّين اقتصاديا، إلا أنّها لن تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكيّة على مكانتها في قيادة العالم، ولأصحاب هذا الرأي مبرّراتهم، ولا تزال النّقاشات قائمة حول شكل ومستقبل الصّعود الصّيني عالميّا، فالمعطيات تشير إلى قدرة الصّين على الاستمرار في الصّعود [2].حيث باتت تمتلك كل مقومات التفوّق في المجالات الحضارية المختلفة، وإذا استمرّ الدّور الأميركي كقائد للعالم بالاضطراب والتراجع فقد نشهد نظامًا ثنائيًا جديدًا يقوم على الصين والولايات المتحدة الأمريكية[3].

3- النظام الدولي متعدد الأقطاب:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة فك الارتباط وانتشار عناصر القوة في النظام الدولي، والدور الحاسم للقوة الاقتصادية والتكنولوجية، وعليه لا توجد دولة واحدة تتمتع بالتفوق في جميع عناصر القوة.

عليها في الولايات المتحدة ودول أخرى) من كلية يال للحقوق. عمل فيلدمان كناقد كتب في دورية يال للقانون .(Yale Law Journal) وعمل بعد تخرجه ككاتب قانوني (Law Clerk) لمساعد قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة آنذاك ديفيد سوتر .في عام 2001، التحق بهيئة تدريس كلية نيويورك للقانون. في عام 2007، التحق بهيئة تدريس كلية هارفارد للقانون كأستاذ للقانون.

[1] حميد حمد السعدون،مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] لعويني محمد علي،أصول العلوم السياسية، نظرية الدولة الفكر السياسي، الرأي العام والإعلام العلاقات الدولية،عالم الكتب، القاهرة 1981م.ص123.

[3] Joseph S. Nye،op cit، p19.

يعتبر كثير من الباحثين أن النظام الدولي الراهن، نظام هجين يجمع نظامي الأحادية القطبية الفضفاضة وحكم الأغلبية؛ فعالم اليوم بعيدا على أن يكون أحادي القطبية مطرد بالرغم من وضوح سيطرة الولايات المتحدة الأمريكيّة على النظام الدولي[1].

فهناك سلسلة طويلة من سمات وملامح حكم الأغلبية المتحدية لها، وثمة أنماط مختلفة من السلطة وتشكيلة واسعة من الجهات الرسمية وغير الرسمية المتمتعة بهذه السلطة، والصداقات والعداوات المتعددة والمتداخلة؛ حيث يمكن أن يختلفوا تبعا للقضية المطروحة وفي الميدان العسكري والاقتصادي، فإن البنية المعاصرة قائمة على نظام حكم الأغلبية[2].

فالقوة اليوم موزعة بين البلدان في نمط معقد ذات أبعاد ثلاثية، وتوجد القوة العسكرية التي هي أحادية القطب إلى حد كبير، فالولايات المتحدة الأمريكيّة هي البلد الوحيد الذي يمتلك أسلحة نووية عابرة للقارات، وكذلك قوات جوية وبحرية وبرية كبيرة، إذ يبلغ عددها نحو1.5مليون جندي موزعة على مختلف الأصناف العسكرية المعروفة،[3] وتستخدم أحدث الأسلحة وهي قادرة على الانتشار عالميا في أي مكان[4].

كما توجد القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب تمثل فيها الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا واليابان ثلثي إنتاج العالم، كما أدى نموالصين السريع إلى جعلها من اللاعبين الكبار في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين، وعلى هذا الجانب الاقتصادي ليست الولايات المتحدة الأمريكيّة المهيمنة، فكثيرا ما يتعين عليها أن تساوم أوروبا وكندا، كذلك الحال في مجال العلاقات عابرة القومية التي تتخطى الحدود الخارجة عن سيطرة الحكومات وهومجال يشمل العناصر الفاعلة من غير الدول"[5].

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي يكشف عن تراجع دور الولايات المتحدة الامريكية خاصة على المستوى الاقتصادي، مقارنة باليابان والصين والاتحاد الأوروبي هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذه الدول هي الأخرى لا تمتلك كامل عناصر القوة لقيادة النظام الدولي في ظل العولمة ونتائجها على دور الدولة والسيادة بسبب ما يسميه جوزيف ناي "اتساع

---

[1] Edward D. Mansfield،op cit، p106.

[2] سيوم براون، وهم التحكم - القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: فاضل جكتر، الحوار الثقافي، الطبعة الأولى، بيروت: 2004، ص101.

[3] وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[4] سيف نصرت توفيق الهرمزي، المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية، مركز بيروت الدراسات الشرق الأوسط، 3 مارس2015، على الرابط http://www.beirutme.com/?p=9411

[5] جوزيف ناي، مرجع سبق ذكره، ص90.

رقعة الشطرنج؛ فالبارز في النظام الدولي هو تفكيك عناصر القوة وانتشارها ما بين العديد من الفواعل الدولية، كما أن التحولات الجذرية أدّت إلى حركة داخل النظام الدولي الرأسمالي، ومن أبرز جوانبها هو بداية التحول في مركز العلاقات الدولية من مركزها الأطلسي إلى مركزها الباسيفيكي، وهوما ترتب عليه آثار سلبية على مركز الولايات المتحدة الامريكية في سلم القوى الكبرى[1].

حسب الباحث والمفكر الأمريكي "جورج مودلسكي[2]"، فإن النظام أحادي القطبية يجب أن تحكم دولة واحدة فيه 50% من إمكانيات النظام، وهذا أمر لا يتوفر إطلاقا للولايات المتحدة الامريكية حاليا، أما النظام الثنائي القطبية، فإن الوضع الدولي القائم لا يوفر مستلزماته بالشكل الذي يتصوره "مودلسكي" والذي يفترض قوتين تمتلكان 25% من إمكانيات النظام الدولي لكل منهما، وهذا يعني أن النظام الدولي يتحرك بشكل واضح نحونظام متعدد الأقطاب مما سيفقد الولايات المتحدة الأمريكيّة مركز في الصدارة[3].

4 النظام الدولي اللاقطبية:

هناك تغيّر ملموس في قواعد اللعبة نتيجة التطور الهائل في مجالات التكنولوجيا والمعلومات، مما مهّد الطريق للعولمة لفرض نفسها كعامل محرّك في مجال توازن القوى، إضافة إلى التنظير لبناء حكومة عالميّة تعتبر التكنولوجيا وسيلتها الأساسية[4].

زادت العولمة من الترابط والتداخل على كل المستويات في العالم ممّا أدّى إلى زيادة فعالية الفواعل من غير الدول، ممّا أثار التساؤلات حول من سيتولى قيادة العالم من جديد، وبذلك لم تعد النّظرة السّطحية صالحة لفهم ديناميات وملامح النظام الآخذ بالتشكّل، وأصبح من الضروري التعامل مع تعقيد المشهد الدولي بطرق مختلفة، يقوم مفهوم اللاقطبية على أساس وجود مجموعة كبيرة من القوى المؤثرة في العالم

---

[1] محمد عبدالله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 200، أبريل 2015،ص 102.

[2]جورج موديلسكي هوأستاذ العلوم السياسية في جامعة واشنطن Modelski .وأستاذ لاحق من 1967 إلى 1995. قبل العمل في جامعة واشنطن، أصبح Modelski باحثًا رئيسيًا في معهد الدراسات المتقدمة في الجامعة الوطنية الأسترالية .ويكيبيديا (الإنجليزية) قم بعرض وصف المنشأ تاريخ/مكان الميلاد: 9 يناير 1926، بوزنان، بولونيا تاريخ الإعلان: 21 فبراير 2014، واشنطن، الولايات المتحدة :Ouvrages publiésالعولمة كعملية تطورية: نمذجة التغيير العالمي.

[3] وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[4] Joseph S. Nye،op cit، p49.

قد سحبت مركز قيادة العالم من يد قوى المركز، مما يعني أن الهيمنة على العالم اليوم ليست محصورة على مجموعة قليلة من القوى، بل بحوزة مجموعة كبيرة ومتنوعة من الفاعلين[1].

ظهرت اللّاقطبية الدّولية منذ فترة من الزمن، أشار" ميشال هاس"[2] في مقالة عام2008 مما بعد الهيمنة الأمريكية إلى حالة أطلق عليها اسم عصر اللّاقطبية، وعالَم بلا قيادة، على النظام الدولي القادم مشيرًا إلى عدم وجود قوى مركزية ثنائيّة، أو أحاديّة، أو تعدّدية، وقد وصف"غارتون آش" النظام الدّولي باللانظام العالمي الجديد.

جاءت اللاقطبية من منظور الليبرالية عبر ترتيبات مؤسّسية تعزز التعاون بين الدول من خلال حكومة عالمية قوامها العولَمة، للمنظّمات الدولية دور متصاعد فيها، وتتمثّل القيم الليبرالية حسب هذه النظرة في تحطيم الجُدر أمام التّجارة العالمية، وتسهيل حركة رأس المال، ونشر السّلام العالميّ وترسيخ حقوق الإنسان وحماية البيئة[3]، حيث ساهمت العولمة في تعزيز اللاقطبية، لأنّ العديد من الأحداث العابرة للحدود تحدث خارج نطاق سيطرة الدولة، مما يؤدي إلى تقييد تحكّم الدول بهذه التدفّقات، ومن جهة ثانية، فإنّ العولمة ستزيل الحواجز بين الدول وستعمل على تقوية إمكانات الفاعلين من غير الدول، وبالتالي تبذل العديد من الفواعل من غير الدول الجهود لتكون أكثر استقلالا، وأكثر تأثيرًا في النظام الدولي، وهذا ما سيزيد من تعقيد الكيفيّة التي سيواجه فيها النظام الدولي القضايا والتفاعلات بين مكوّناته، وتشير المعطيات أن تأثير الفواعل من غير الدول سيزداد بالتوازي مع التطور التكنولوجي وسلطة العولمة[4].

في الأخير تجدر الإشارة إلى أهم سمات نظام اللاقطبية المتمثلة في:

- فقدان الدّولة لاحتكار السّلطة لصالح المنظمات المحليّة أو الإقليميّة أو العالميّة، أو الشركات متعدّدة الجنسيات أو الميليشيات.
- ظهور عدد غير محدود من الفاعلين المؤثّرين من الدول وغير الدول.
- سيطرة مظاهر العولمة التي سرّعت من عمليات إزالة الحدود بين الدول.

---

[1] هشام محمود الاقداحي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[2] Michael Hass،A functional Approach to International Organizations، International Politics and Foreign Policy، New York، the free press، 1969، p109.

[3] سمير جسام راضي، مرجع سبق ذكره،ص41 .

[4] Michael.j، Miranola Priebe، Andrew Radin،Understanding the Current International Order، RAND corporation،2016، p29.

ثانياُ: النظريات المفسرة للتحول في بنية النظام الدولي:

نتناول في هذه الجزئية من الدراسة أهم المقاربات النظرية التي سعت إلى تفسير العوامل المتحكمة في التحول في بنية النظام الدولي على كافة المستويات مع تقديم الآراء والاستراتيجيات التي وضعت في هذا الإطار.

1. نظرية النظم:

تعد من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، فنظرية النظم تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، ويعمل منهج تحليل النظم على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية[1].

ينطلق "ديفيد سنغر"من اعتبار أن النظام الدولي هو الذي يشكل مفتاح التفسير، في حين أعطى "مورتن كابلان" النظام معنى آخر يتمثل في مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغيرة في نفس الوقت مع بيئاتها، كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية. أما "تشارلز ماكليلاند"فقد اعتبر نظرية النظم كوسيلة لتطوير وفهم العلاقات بين الدول القومية فيقول" إن الخطوة الأولى أو مفتاح هذا المنهج هي استراتيجية إدراك ومعرفة ظواهر مختلفة من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة، ثم إطلاق صفة النظام عليها انطلاقا من تحديد أي عنصر من المشكلة هو الأكثر صلة بها، ثم بعد ذلك معرفة الإجراءات الواجب استخدامها لتجنب الكثير من التعقيدات بهدف التعرف على العلاقات بين المدخلات والمخرجات، وللتحرك المنظم بين مستويات التحليل المختلفة بالتعرف على الصلة بين النظم الرئيسية والنظم الفرعية، وللتنبه لحدود الظاهرة ومدى العمل لكل من النظم الفرعية والرئيسية، وللأخذ في الحسبان دور المتغير الثابت "المقياس للدراسة" وحدوث اضطرابات في بيئة النظم."[2].

[1] أبوشبانة ياسر،النظام الدولي الجديد بين الواقع والتصور الإسلامي، دار السلام، القاهرة1998،ص44

[2]متولي عبد الحميد، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، دار المعارف، القاهرة، 1989، ص132

يعتبر "كابلن"[1] أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها؛ فبنية النظام حسب كابلن تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه[2]."

ويحدد "كابلان" مجموعة من القواعد لكل واحد من النظم الافتراضية التي وضعها فهويرى أن الوحدات في هذه النظم تعمل على أساس هذه القواعد:

- نظام توازن القوى وقواعده:

في هذا النظام يسعى الأطراف إلى زيادة قدراتهم، ولكنهم يتفاوضون مع بعضهم بدلا من أن يتقاتلوا، إن الأطراف تتقاتل بدلا من تفويت فرصة لزيادة قدراتها، إن الأطراف يوقفون القتال بدلا من تصفية طرف رئيسي آخر، إن الأطراف يعارضون أي تحالف أو أي طرف يسعى لاكتساب مركز يساهم أو يؤيد وجود منظمات فوق وطنية، إن الأطراف يسمحون لطرف رئيسي مقيد أو مهزوم للعودة ثانية إلى النظام ليقوم بدور الشريك أو القبول بطرف كان يعد من القوى غير الرئيسية وإدخاله في النظام كأحد القوى الرئيسية.

- نظام القطبية الثنائية المرن:

يشبه في عدة جوانب النظام الدولي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فهونموذج يتكون من كتل كبرى مثل "الناتو" أو"حلف وارسو" مع وجود قوة كبرى بداخل كل كتلة كالولايات المتحدة الأمريكية و"الاتحاد السوفيتي" إلى جانب وجود أطراف غير مرتبطة بالكتلتين مثل الهند ودول عدم الانحياز، بالإضافة إلى الأطراف العالمية كالأمم المتحدة.

- نظام القطبية الثنائية المحكم:

رغم أن "كابلان يرى أن ثمة تشابه في عدة جوانب بين هذا النظام والنظام السابق، إلا أنه يرى أنه يختلف عنه في جوانب أخرى هامة. فالأطراف المشاركة في هذا النظام أقل من سابقه وبالتالي فإن هيكل الكتل هنا يكون أكثر استقرارا من النظام السابق، أما إذا كانت الأطراف في كل كتلة غير مسلسلة هرميا من

---

[1] روبرت ديفيد كابلان "مواليد 23 يونيو1952" كاتب أمريكي. كتبه عن السياسة، والشؤون الخارجية في المقام الأول، والسفر. ظهر عمله على مدى ثلاثة عقود فيThe Atlantic ، The Washington Post، The New York Times، المصلحة الوطنية، الشؤون الخارجية ووول ستريت جورنال، من بين الصحف والمطبوعات الأخرى.واحدة من أكثر مقالات كابلان تأثيرًا هي The Coming" " Anarchy، التي نُشرت في مجلة The Atlantic Monthly في عام 1994. وقد قارنها نقاد المقال بقلم هنتنغتون صراع الحضارات، حيث أن كابلان يعرض الصراعات في العالم المعاصر على أنها صراع بين البدائية والحضارات.

[2] حتى ناصيف يوسف،مرجع سبق ذكره،ص 12 .

الناحية التنظيمية فإن النظام يجنح للتحول نحوالنموذج المرن، في حين يساعد التسلسل الهرمي على استقرار هذا النموذج وتكون آليات التماسك داخل النظام ضعيفة أو أنها تكون غير موجودة والعلاقات بين الكتل تتميز بالصعوبة أما التعاون فهوغير موجود.

- النظام الدولي العالمي:

هذا النظام من الناحية النظرية يبرز نتيجة اتساع وظيفة الطرف العالمي الأمم المتحدة -مثلا في النظام القطبي المرن، ومن هنا يختلف هذا النظام عن النظم السابقة في أن له نظام سياسي يقوم بتوزيع المكافآت أو المساهمة في زيادة الشهرة أو الهيبة لكل من الدول أو الأفراد طبقا لما قاموا به من نشاطات معينة لا على أساس خصائص معينة تتوفر لديهم كالأساس العرقي، كما أن هذا النظام يحتوي على آليات تكاملية أو توحيدية تقوم بوظائف إدارية واقتصادية وسياسية وقضائية.

- النظام الهيراركي الموجه أو غير الموجه:

هو نظام قائم على أساس وظيفي لا على أساس إقليمي سياسي، فالنوع الموجه يعمل طبقا للقواعد السياسية المستخدمة بشكل عام في النظم السلطوية أو الديكتاتورية، بينما يتماشى النظام غير الموجه مع قواعد النظم الديمقراطية.

في نموذج الوحدة المعترضة وتستند فكرة هذا النظام إلى القاعدة الذهبية في القانون الطبيعي عند "هوبز" وإن كان من جانبها السلبي، أي أن على الأطراف أن لا يفعلوا للآخرين ما لا يجب أن يفعله الآخرون لهم، ويحدد كابلان شرطا واحدا لهذا النظام وهوأن يكون لدى كل واحد من الأطراف القدرة على تدمير أي طرف آخر[1].

هذه النماذج الست التي أصبحت تقليدية في التحليل النظري للعلاقات الدولية والتي صيغت من حولها المداخل النسقية، تم توسيعها فيما بعد من طرف كابلان نفسه رغم أنه يحذر من أن النماذج الإضافية الثلاثة هي نماذج مستخلصة من عالم أكثر تعقيدا":

- نظام الكتل الأربعة:

لقد تم حل الناتو وأصبحت للولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة خاصة في أمريكا اللاتينية وأقاليم من آسيا، وهي تستخدم منظمة الدول الأمريكية "O.E. A"للتدخل في أمريكا اللاتينية من أجل المحافظة على العملية الدستورية في هذه المنطقة. إعادة النشاط للهيمنة الروسية داخل كتلة أوروبا الشرقية. أما الصين

[1] جيمس دورتي، وروبرت بالتسغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر، الكويت، 1995،ص 125-133

الشيوعية فقد انضمت إلى الأمم المتحدة، وبما أنه ليس لدى أي كتلة توجه وطموح في مراقبة العالم وبما أن الجميع يعترفون بصعوبة مراقبة الثورات داخل الأمم، فتصبح إذن هذه القاعدة السائدة.

- نظام الكتل غير المستقرة:

فيه تبدأ أحد الكتلتين في التفكك ولا يوجد بها تقريبا اتفاق لمراقبة التسلح: فتتسع الموجه الثالثة من الصراع فيصبح اللجوء للعنف المحلي أمرا معتادا وتتزايد حركات التحرر والثورات الداخلية.

- نظام أحادي القطبية:

تصبح فيه الولايات المتحدة الأمريكية السلطة العالمية الوحيدة مع إدماج استراليا والفليبين كولايات تابعة وحتى إسرائيل تلتحق بهذه الكتلة [1].

كما يرى"ماكليلاند" أن السلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ والعطاء مجتمعا وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي[2]".

إذن حسب منهج التحليل النظمي فإن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف، وذلك عكس الاتجاه الواقعي"التقليدي" الذي يجعل من مفاهيم القوة والمصلحة التي تحرك سلوك الدول هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي[3].

فرغم اتفاق معظم أنصار هذا الاتجاه على تأثير بنية النظام الدولي على سلوكيات الدول، أي على العلاقة بين توزيع القوة ووقوع الحروب والصراعات في النظام الدولي، إلا أنهم لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للصراع أكثر من غيرها، كما يؤخذ على منهج نظرية النظم أن أقصى ما يتوصل إليه ليس نظما وإنما هو اتجاهات في العلاقات الدولية، وهناك بعض الباحثين الذين يضعون حدودا على هذا المنهج ومنهم "ريمون آرون" الذي يقول: "إن أكثر القوانين عمومية في العلاقات الدولية لا يمكن أن تكون بطبيعتها أكثر من تعميمات محدودة القيمة العلمية جدا"، وإذا كان ما ذهب إليه "آرون" فقد أثبتت السوابق الدولية أنه من الممكن التوصل إلى قواعد عامة تحكم النظام الدولي أو العلاقات الدولية؛ ولكن

---

[1] Morton A.Kaplan، Constitutional structures and process in the international Arena،Princeton University Press، 3 ed، Tecnos, Madrid1969، pp.264-265.

[2] أبوشبانة ياسر مرجع سبق ذكره،ص 78 .

[3] Michael.j، Miranola Priebe، Andrew Radin، op cit،p29.

هذه القواعد ليست مطلقة، وهي عرضة للتغيير، ولا يمكن أن تفيد في تحليل العلاقات الدولية والتنبؤ بها، وصناعة القرارات في العلاقات الدولية[1].

2. نظرية الحرب والتغيير في السياسات العالمية روبرت غليبين:

ينطلق "روبرت غيلبين[2]" في كتابه "الحرب والتغيير في السياسات العالمية" من تفسيره للعلاقات الدولية على أنها شبيهة بالنظام الاجتماعي والسياسي، وهي المقولة التي يطرحها على أن النظام الدولي ينشأ لنفس الأسباب التي ينشا من أجلها أي نظام اجتماعي سياسي[3].

يضع غيلبين إطارا لفهم التغيير الدولي الذي يوجزه في مجموعة من المراحل وهي:

- يكون النظام الدولي مستقرا أي في حالة توازن إذا لم تعتقد أية دولة بأنه من الأفضل محاولة تغيير النظام.
- ستحاول دولة ما تغيير النظام الدولي إذا كانت المنافع المتوقعة تزيد على التكاليف المتوقعة أي إذا كانت هناك مزايا محددة متوقعة.
- ستسعى دولة ما إلى تغيير النظام الدولي عن طريق التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي حتى تتساوى التكاليف الحدية إلى تغير إضافي مع المنافع الحدية أو تزيد عليها.
- عندما يتم التوصل إلى توازن بين التكاليف والمزيد من التغيير والتوسع ومنافعه يصبح هناك ميل إلى رفع التكاليف الاقتصادية للمحافظة على الوضع الراهن بصورة أسرع من القدرة الاقتصادية على دعم الوضع الراهن.
- إذا لم يحل انعدام التوازن في النظام الدولي سيتغير هذا النظام وينشأ توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوى[4].

حسب غيلبين فإن التغيير في النظام الدولي يحدث في حالة التوازن، وهي الحالة التي ترى فيها أية دولة قوية أن وقوع تغيير في النظام الدولي يؤدي إلى منافع إضافية تتناسب مع التكاليف المتوقعة عن

---

[1] عودةجهاد عودة، النظام الدولي... نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة. 2005، ص43

[2] روبرت غيلبين "Robert Gilpin" 2جويلية 1930 هوعالم سياسي أمريكي. وكان أستاذًا للسياسة والشؤون الدولية في كلية وودروويلسون للشؤون العامة والدولية في جامعة برينستون حيث شغل منصب أستاذ أيزنهاور .كان شخصية مؤثرة في مجالات نظرية العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي. كما كان من أنصار ما أصبح يعرف بـ نظرية الاستقرار المهيمن، والتي تستند على الفكرة القائلة بأن النظام الدولي من المرجح أن يكون مستقرًا في وجود دولة مهيمنة.

[3] نبيلة بن يوسف، مستقبل العلاقات الدولية في ظل وجود فواعل جديدة المنظمات العالمية غير الحكوميةوالمواطن العالمية، على الرابط الآتي:http://droitmarocma.blogspot.com/2012/10/blog-post_7304.html

[4] Robert Gilpin،War and Change in World Politics،Cambridge University Press، 1981. pp.10-11

إحداث التغيير في النظام، وعلى الرغم من أن كل دولة أو مجموعة دول في النظام الدولي قد تستفيد من أنواع معينة من التغيير؛ لكن التكاليف المترتبة على ذلك سوف تثبط محاولة السعي وراء إحدى تغييرات في هذا النظام[1].

3. نظرية انتقال القوة لأبرام فيم كينث اورغانسكي والتحول في بنية النظام الدولي[2]:

تعود نظرية انتقال القوة للمفكر "أبرام فيم كينث أورغانسكي" سنة1958م، كواحدة من النظريات التي تفسر التنافس الدولي على سيادة العالم بين القوة العظمى التي تسعى إلى تقوية إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للانتقال من دور أدنى في بنية النظام الدولي إلى دور أعلى يمكنها من الاستمرار في تحقيق مصالحها، وتعظيمها ومن أداء دور مؤثر في السياسات العالمية[3].

يرى أورغانسكي أن السلام يتحقق عندما تمتلك دولة عظمى الكفة الراجحة في القوة والسيطرة على باقي الدول في النظام الدولي التي تكون راضية عن الوضع الراهن، ويتهدد السلام في النظام الدولي كلما ازداد عدد الدول غير القانعة عن الوضع الراهن، والتي تحاول تغيير الوضع القائم عند امتلاكها القوة الكافية، لتنتقل إلى مستوى الدول القانعة[4].

يصنف أورغانسكي جميع دول العالم في بنية النظام الدولي بناء على درجة القوة ودرجة الرضا، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص القومية للدول، في أربع فئات ذات أهمية كبيرة تتموضع كطبقات متعددة في هرم النظام الدولي . يمكن تناولها بالتفصيل فيما يلي[5]:

أ. الدول القوية القانعة:

تظهر الدول القوية القانعة على قمة الهرم، وهي تمتلك القوة الراجحة وراضية في الوقت نفسه عن بنية النظام الدولي، وهي تحاول جاهدة الحفاظ على الوضع القائم الذي يمكنها من الاستمرار في موقعها،

---

[1] حتى ناصيف يوسف، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] براموفيموكينيث أورجانسكي "12 مايو1923 - 6 مارس 1998" كان أستاذ العلوم السياسية في جامعة ميشيغان، مؤسس نظرية انتقال السلطة وامتد عمله الرائد إلى عدة مجالات عقود، وركزت على جوانب محددة من السياسة العالمية، بما في ذلك: الديموغرافيا السياسية؛ التنمية السياسية؛ والاستراتيجية الكبرى .وكان مؤلف السياسة العالمية، ومراحل التطور السياسي.

[3] S. Chan،China: The US and the Power Transiton،New York: Routledege، Abingond، 2008، p12.

[4] A.F.K.Organski and Jacek Kugler،op.cit

[5] نيروز غانم ساتيك، أحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، سياسات عربية،العدد 3،يوليو2013، ص 68.

وينطبق ذلك أيضا على القوى الدولية المتحالفة معها وتشاركها القيم ذاتها، ويختلف ذلك نسبيا من دولة إلى أخرى.

ب. الدول القوية غير القانعة:

في هذه المجموعة يوجد بعض القوى الكبرى التي تتسم بعدم رضاها عن الطريقة التي تدار بها الأمور على الساحة الدولية، وتشكل هذه القوى الفئة الثانية في الهرم، وهي مجموعة من الدول القوية وغير القانعة، وتضم هذه المجموعة الدول المنافسة للدول القانعة التي تسعى لتغيير بنية النظام الدولي والتأسيس لواقع دولي جديد يخدم مصالحها ويتوافق مع قوتها المتزايدة، عندما تمتلك وسائل تمكنها من إحداث التغيير الذي تنشده.

تقع الصعوبات في المشهد الدولي عند مواجهة "القوة القانعة "إيذانا ببدء حدوث التغيير في بنية النظام الدولي" مع ظهور الإرهاصات الأولى في ساحات عديدة في النظام الدولي تتعارض فيها المصالح والتوجهات وطرق المعالجة، وتبدأ القوى غير القانعة في الحصول على مزايا جديدة، كالمشاركة في حكم المجتمع الدولي والتأثير في السياسات الدولية؛ وبهذا تصبح القوة العظمى القانعة مرغمة على التنازل عن بعض تلك الميزات للوافد الجديد إلى قمة الهرم الدولي؛ ولكن الدول القانعة لا تقف مكتوفة الأيدي إزاء ذلك، بل تسعى لوضع استراتيجيات تحول دون انتزاع تلك القوى الصاعدة غير القانعة لمزيد من الامتيازات في الوقت الذي تسعى فيه القوى غير القانعة لإنشاء مكان جديد لها في المجتمع الدولي، بحكم قوتها المتنامية على الساحة الدولية[1].

ج. الدول الضعيفة القانعة وغير القانعة:

أما بالنسبة إلى الدول الضعيفة القانعة "مثل لبنان- ومالي..." وغير القانعة "كوريا الشمالية- سورية..." فهي ترتبط بشبكة من التحالفات والمصالح مع الدول القوية القانعة وغير القانعة، تبني سياساتها وسلوكها بما ينسجم مع تلك التحالفات والمصالح.

[1] نيروز غانم ساتيك، مرجع سبق ذكره، ص54.

4. نظرية لصعود الدول العظمى وهبوطها ل بول كيندي[1]:

في بحثه " لصعود الدول العظمى وهبوطها" لفترة امتدت من سنة" 1500 إلى 2000"أستنتج "بول كيندي" أن هناك شبه قوانين تحكم مسيرة الدول العظمى، وتسير معظم هذه الدول في خطوات متشابهة في أثناء صعودها وهبوطها، وخلص إلى أن هناك صلة بين الصعود والهبوط الاقتصادي لأي من القوى الكبرى وبين صعودها وانهيارها كقوة عسكرية مهمة، ويستشهد بأمثلة عديدة منها: صعود السويد عام 1630وكذلك صعود بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر[2].

إن الانتقال من نظام دولي إلى آخر يرتبط بتطورات كمية بالأساس منذ أن صارت الدولة هي الوحدة الأساسية في هذا النظام؛ فعندما انهار الاتحاد السوفياتي، انتهى النظام الدولي الذي كان هذا الاتحاد أحد قطبيه الكبيرين، وبانهيار أحد القطبين واستمرار الآخر صار النظام الدولي أحاديا، وكان هذا تغيرًا كميًا أكثر منه نوعيًا، على الرغم من أنه انطوى على عناصر كيفية جديدة[3].

فنظام "الأحادية القطبية" الأمريكية يرتكز على ثلاث دعائم أساسية، إلى جانب عدد من الروافد، التي توجد له الغطاء الأيديولوجي والعلمي لمساندته وترسيخ قواعده وهذه الدعائم هي:

القوة العسكرية، والشرعية الدولية، وما يتصل بها من تضامن الدول الرأسمالية بعضها مع بعض، إلى جانب تعبئة رأس المال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام المعولم[4]؛ فالعولمة كظاهرة وليدة التغير الدولي الحاصل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، هي وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة، وكذلك كان الأمر عندما انتهى النظام العالمي متعدد الأقطاب الذي استمر أكثر من قرن من الزمن، إلى أن وهن أقطابه الأساسيون الأوروبيون وأنهكتهم حربان عالميتان هائلتان في غضون ثلاثة عقود من الزمن، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي

---

[1] بول كينيدي: مؤرّخ بريطاني ودبلوماسي شهير، اهتمَّ بتاريخ العلاقات الدولية والفكر الاقتصادي والاستراتيجي، وذاع صِيته في العالَم أجمع بعد نشر كتابه «قيام وسقوط القوى العظمى 1500م إلى 2000م » الذي حظي بتقدير وإعجاب كبيرَين وتُرجِم إلى 23 لغة. وُلد «بول مايكل كينيدي» في عام 1945م بشمال إنجلترا. تخرَّج في قسم التاريخ بجامعة نيوكاسل، وواصَل دراساته حتى حصل على درجة الدكتوراه من جامعة أكسفورد. شغل منصب أستاذ في قسم التاريخ بجامعة إيست أنجليا بإنجلترا، وظلَّ بهذا المنصب لسنواتٍ قبل مغادَرته إنجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1983م، وهناك شغل منصب أستاذ في قسم التاريخ بجامعة ييل، وتخصَّص في تدريس الشئون الدولية مع التركيز على الجانب الاستراتيجي، ولعمق تخصُّصه في هذا المجال عُيِّن مستشارًا للرئيس الأمريكي «بيل كلينتون»، وللأمين العام لهيئة الأمم المتحدة «بطرس بطرس غالي»، وتولَّى إدارة مشروع جامعة ييل للأمن الدولي.

[2] Robert Gilpin، War and Change in World Politics، Cambridge University Press، 1981، pp.10-11

[3] نيروز غانم ساتيك،مرجع سبق ذكره، ص 23

[4] الخولي، أسامة أمين، العرب والعولمة، بيروت1998، ص9.

يراكمان عناصر القوة، ويبرزان على المسرح الدولي ليرثا قيادة النظام العالمي الذي أصبح حينئذ ثنائي القطبية بعد أن كان متعدد القوى الكبرى.[1]

في الأخير ومن خلال توظيف الجانب النظري للسياسة الخارجية لروسيا بمراحلها التاريخية الثلاث واستعراض أهم النظريات المفسرة لها، والتي تساهم في وضع حدود تطبيقها في الفصول الثلاث لأستضهار معالم التغيير والتوجه الجديد في السلوك الخارجي الروسي، بالاضافة الى تحديد الإطار المفاهيمي والنظري للنظام الدولي بدقة، وتبيان مراحل تطوره، والعوامل المؤثرة في توجيهه، وتبيان أهم أنماطه، وكذا النظريات الأساسية المفسرة له. سيتم اسقاط هذا التأصيل النظري على الفصول اللاحقة لمعرفة مدى تأثير السلوك الخارجي الروسي على بنية النظام الدولي.

[1] عبد الخالق، لهيب.بين ابهيارين (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة)، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع2003، ص50.

الفصل الثاني: توجهات وأهداف السياسة الخارجية الروسية

الفصل الثاني: توجهات وأهداف السياسة الخارجية الروسية

من خلال هذا الفصل سنبين أهم توجهات وأهداف السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001 بعدما نهجت روسيا سياسية خارجية جديدة ومستقلة أملتها مصالحها الوطنية وإدراك صانع القرار الروسي لمسؤوليات روسيا الصعيدين العالمي والإقليمي، وهذا ما سنتطرق إليه في البحثين الذين يضمهما هذا الفصل، ففي المبحث الأول نتناول طبيعة توجهات السياسة الخارجية الروسية، المحددات الجديدة والاستراتيجية المعتمدة، أما المبحث الثاني فنحدد فيه الأهداف الأساسية لهذه التوجهات، وكذا أهم مستويات التنفيذ الإقليمية منها والعالمية.

المبحث الاول: توجهات السلوك الخارجي الروسي

نتناول في هذا المبحث من دراستنا توجهات السياسة الخارجية الروسية من خلال مطلبين: المطلب الأول خصص لتحديد محددات السياسة الخارجية الروسية بعد2001م والاستراتيجية الجديدة المعتمدة، أما المطلب الثاني نتناول فيه أهداف السياسة الخارجية لروسيا ومستوياتها الإقليمية والعالمية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية لروسيا بعد2001:

في هذا المطلب والذي نشرح فيه أهم محددات السلوك الخارجي الروسي بعد2001 حيث تنقسم إلى محددات شخصية لصانع القرار ومحددات أخرى داخلية وخارجية وهي كالتالي:

أولا": المحددات الشخصية للسياسة الخارجية الروسية في فترات حكم الرئيس فلاديمير بوتين:

تميز بوتين كصانع قرار عن غيره من قادة العالم بعدد من السمات الشخصية التي ميزت أسلوبه السياسي وطريقة حكمه ومدى تأثيره على روسيا، نذكر منها بالتفصيل ما يلي[1]:

كانت السمات الشخصية للرئيس "بوتين" نتاج بيئة صنعت صفاته التي اكتسبها، حيث يعتقد "فيديروفسكي"[2] أن عيش الرئيس بوتين في حي فقير من سان بطرسبورغ في فترة ما بعد الحرب العالمية

---

[1] خالد ممدوح العزي، يوتين وروسيا: فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة والقوية، موقع الحوار المتمدن، محور السياسة محور السياسة والعلاقات الدولية، فسطين، العدد 3531، اكتوبر 2011، عبر الرابط: http://www.ahewar.org

[2] فلاديمير فيدوروفسكي " مواليد 27 أبريل 1950 في موسكو" دبلوماسي سوفياتي سابق وكاتب من أصل أوكراني في عام 1972، حيث بدأ العمل كملحق بسفارة الاتحاد السوفيتي في موريتانيا، وعمل كمترجم لدى الكرملين، كمساعد ليونيد بريجنيف خلال لقاءاته مع مديري الأراضي العربية. في عام 1977، تم تعيينه ملحقًا ثقافيًا في باريس، زار دالي وشاغال وأراغون وغيرهم من المهاجرين. في عام 1985، حصل على درجة الدكتوراه في الدولة في تاريخ دور الخزانات في تاريخ الدبلوماسية الفرنسية. بالعودة إلى موسكو، يعمل كوزير للشؤون الخارجية بصفته رئيس مكتب نائب الوزير. تم تعيين فيدوروفسكي مستشارًا دبلوماسيًا خلال فترة الانفتاح من أجل ضمان السلام، من 1985 إلى 1990، وترويج البيريسترويكا في فرنسا كهدف لانتهاج سلوك روسي جديد، وكشف

الثانية، ترك آثارا راسخة في شخصيته، ورغبة جموحة ودافعا ذاتيا قويا وحساً وطنيا عالياً وهذا لقناعة "بوتين" بأن روسيا عانت الكثير من الظلم، وكان الأثر الكبير في حياته هو سقوط الشيوعية وضياع الإمبراطورية السوفياتية العظيمة[1].

"بوتين" يتمتع بقدر كبير من المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة بسبب منهجه البراغماتي، ولكنها كانت دائما مقيدة في حدود القوانين الصارمة التي طالما إعتبرها السلوك الصحيح لازدهار روسيا، إن شخصيته تطرح قابلية للتفاوض لحل النزاعات، في الوقت الذي تصبح فيه الأزمات سبباً لاتخاذ تدابير مهمة، حيث إنه يملك أسلوبا منهجيا ومنطقيا لحل المشاكل، حيث يتميز هذا الأسلوب بالحذر والجمع بين الثقافة وعدم العاطفة في التعامل مع القضايا، وهوما يجعله قريبا من تحقيق العقلانية[2].

ذهب الكثير إلى وصفه بالقيصر الجديد أو السلطوي لأن مؤسسة الرئاسة في عهده تكاد تكون اليوم هي المؤسسة الفاعلة الوحيدة أمام سياسته في الحد من صلاحيات ومسؤوليات المؤسسات الأخرى مثل البرلمان، وذلك من خلال توغل حزبه وسيطرته المطلقة التي تقوم على إدارة شؤون الدولة في الميادين المدنية والعسكرية[3].

إن أسلوبه المهيمن هو انعكاس لتكوينه الاستخباراتي لمدة لا تقل عن 20 عاما، وهذا أمر اعتدنا عليه في المجال السياسي، حيث إن التاريخ أثبت أن معظم الشخصيات القيادية المنحدرة عن المؤسسات العسكرية هي شخصيات متسلطة، وبالتالي أسلوب قيادته يكون تسلطيا بالضرورة.[4]

يمكن حصر أهم الميزات الشخصية للرئيس "فلاديمير بوتين" في النقاط التالية:

1- قوة الشخصية:

يعتبر "فلاديمير بوتين" الشخصية الأكثر قوة في العالم متقدما على نظرائه الأمريكين، خاصة أنه عزز سيطرته على روسيا، فكل من يتابع الوضع بشأن روسيا تتكون لديه فكرة واضحة عن ميل النفوذ لصالح

عن التغييرات والتكنولوجيا والدخول إلى البلاد.. نظرًا لأن غورباتشوف كان غير متماسك، فقد بدأ مسيرته الدبلوماسية في عام 1990 للمشاركة في إنشاء أول حزب ديمقراطي روسي، حركة الإصلاحات الديمقراطية.

[1] فلاديمير فيديروفسكي،كشف اللثام عن حياة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين 12/07/2014، www.djazairess.com

[2] خديجة لعربي، مرجع سبق ذكره، ص90

[3]Elizabeth wagele, what's Putin's Personality type, Psychology Today,20/12/2011 www.psychologytoday.com.

[4] أيمن طلال يوسف، روسيا البوتنية بين الأوتوقراطية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية،مجلة المستقبل العربي، عدد385،ديسمبر 2008، ص77

بوتين على الساحة الدولية. هذا فضلا عن امتلاكه لخلفية علمية حيث تخرج بشهادة في القانون ودكتوراه في العلوم الاقتصادية، ناهيك عن ثراء خلفيته المهنية، إذ تدرج "بوتين" على العديد من المناصب السياسية قبل وصوله إلى الرئاسة[1].

2-طموح بوتين:

انطلق "بوتين" في سياسته الداخلية والخارجية من مشاريع نهضوية تعكس طموحاته حول روسيا كما يرغب أن يراها في المستقبل، فعند وصوله إلى سدة الحكم كانت روسيا شبه منهارة، فأقدم هو على طرح برنامجا إصلاحيا على البرلمان الروسي وعد فيه بإخراج روسيا من هذه الحالة المتدهورة، وذلك بمضاعفة الناتج المحلي خلال عشر سنوات، للتغلب على الفقر وتحديث الجيش وغيرها من الإصلاحات[2].

فقد حقق "بوتين" مشاريع كبرى، وهذا ما يبينه واقع روسيا حاليا، حيث إن طموحاته لم تقتصر على الجانب الداخلي، بل استطاع أن يعيد لروسيا مجدها ومكانتها الضائعة في عهد الرئيس "يلتسن"، لتصبح روسيا بعد فترة وجيزة أحد أقوى الأقطاب على الساحة الدولية، فبفضل إدارته، تحولت بلاده بعد فترة من توليه الحكم إلى دولة يحسب لها ألف حساب بعد ما كانت تلقب بالرجل المريض في التسعينيات من القرن العشرين،[3] فعلى مستوى الداخل قام بوضع برنامج إصلاحي إثر وصوله لسدة الحكم، فعلى سبيل المثال كان قد أكد في رسالته السنوية إلى البرلمان الروسي بمجلسه سنة 2000 م على عدد من المهمات الإستراتيجية للمرحلة القادمة من عهدته الرئاسية، وفي مقامها مضاعفة الناتج القومي خلال عشرة أعوام، محاربة الفقر وتطوير القوات المسلحة بحيث تستطيع الدفاع عن مستقبل روسيا الاتحادية، وبالنظر إلى حال روسيا اليوم نلاحظ أنه نجح في تحقيق ما وعد به إلى حد كبير. روسيا من دولة منهارة، اقتصاديا ومفلسة عام 1998 م إلى عاشر أقوى اقتصاد عالمي وفق تقديرات البنك الدولي لعام 2014 م، بالإضافة إلى تحديثه وتطويره للمؤسسة العسكرية، وكل هذا النجاح الداخلي انعكس على السياسة الخارجية الروسية التي استطاع أن يفعلها وينشطها على المستويين الإقليمي والدولي، وينقلها بذلك من سياسة خارجية خاضعة للمساعدات الغربية إلى سياسة خارجية مستقلة وبالتالي استطاع أن يعيد لروسيا دورها ومكانتها الدوليتين.. ."[4]

---

[1] مصطفى اللباد،بوتين وأردوغان الشخصنة والجيوبوليتيك، جردية السفير، m.assafir.com/Article15/08/2016

[2]سبوتنيك عربي، بوتين القائد الكاريزمي الذي ينتظره العالم، https://arabic.sputniknews.com/ 09/10/2015

[3] مجلة فوريس، بوتين الشخصية الأقوى في العالم، فرانس24، www.france24.com31/10/2013

[4]أمين شلبي،بوتين.... من ميونيخ إلى منتدى فالداي،10.03 2014،على الموقع:www.alhayat.com/m/opinion

3-رؤيته لطبيعة النظام الدولي:

يرى بوتين أن الصراع يحدث فقط حينما تكون المصالح القومية لدولة ما مهددة من طرف دولة أخرى، وبالتالي فالصراع في تصوره ليس سمة أساسية في العلاقات الدولية، وما يؤكد تصوره هذا، دعوته المتكررة في خطاباته إلى إرساء معالم التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، الذي لم يعد في اعتقاده- التعاون خيارا- بقدر ما أصبح مفروضا أمام التغير الحاصل، والذي جر معه تحديات ومخاطر جديدة أجبرت أعضاء المجتمع الدولي التعاون فيما بينها لمواجهتها مثل الإرهاب المخدرات، انتشار الأسلحة النووية وأزمة جائحة كورونا... إلخ[1].

كما عارض "بوتين" مبادئ الديمقراطية التي تقوم على سلطة الأغلبية مع مراعاة مصالح الأقلية، في حين أن القطبية الأحادية تعني تركز السلطة القوة، واتخاذ القرارات والحقوق السيادية في يد قوة أو دولة واحدة، ففي نظره لا توجد دولة تمتلك الموارد العسكرية، السياسية والاقتصادية الكافية لقيادة العالم، حيث قال بوتين في مؤتمر ميونيخ"...وهذا عالم سيد واحد وصاحب واحد للحقوق السيادية، مما يعتبر أمرا مهلكا في نهاية المطاف ليس بالنسبة لجميع من يكونون ضمن حدود هذا النظام فحسب، بل ولصاحب الحقوق السيادية نفسه لأنه ينخره من الداخل[2]"

4-العقيدة العسكرية الجديدة للرئيس "بوتين":

يرى بوتين أن استخدام القوة يجب أن يكون استثناءً وليس أصلا للعلاقات الدولية فيقول: "... أما استخدام القوة فيجب أن يكون إجراءً استثنائيا كما هو الحال بالنسبة لعقوبة الإعدام في الأنظمة القانونية لبعض الدول"، وأن الاستخدام المفرط للقوة من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة استقرار العلاقات الدولية حيث قال: "... إننا اليوم نشاهد إستخدام ما لا يمكن تقريبا احتواءه للقوة العسكرية في العلاقات الدولية، القوة التي تغرق العالم في هوة الصراعات الدائمة، ونتيجة لذلك لن نجد الحل الدائم لأي من هذه الصراعات، حيث أصبح التوصل إلى حلول سياسية أمرا مستحيلا[3]...."

كما أنه يرفض التدخل في شؤون الغير باستخدام القوة، معتبرا أن أحداث الربيع العربي هي بمثابة الدرس الذي يعلمنا أن فرض الديمقراطية باستخدام القوة غالبا ما يؤدي إلى نتائج عكسية غير مرغوب

---

[1] يوري فيليبوف،أسرار شعبية الرئيس بوتين، شؤون روسية، على الموقع: www.ruip-arab.ru

[2] سبوتنيك عربي،مرجع سبق ذكره .

[3] يوري فيليبوف مرجع سبق ذكره .

فيها، وبالتالي يجب إتاحة الفرصة للعمل الدبلوماسي حتى مع هذه الأنظمة المستبدة قبل اللجوء إلى القوة العسكرية، مبررا كلامه بتجربة الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في روسيا رغم امتلاك هذه الأخيرة للسلاح النووي[1].

إن من أسباب الاستخدام المفرط للقوة العسكرية هو انتشار السلاح وخاصة السلاح النووي والسباق نحوالتسلح، فيقترح "بوتين" لتفادي ذلك، تعزيز نظام منع الانتشار إلا في حدود ما تسمح به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها ومراقبتها، وهذه الحدود تتمثل في امتلاك التكنولوجيا لتصنييع الوقود النووي الذي يستخدم في الأغراض السلمية فقط، كما يقترح عدم السماح بظهور أصناف جديدة من السلاح عالية التكنولوجيا، بالإضافة إلى عدم السماح بظهور ساحات جديدة للمواجهة مثل الفضاء، معتبرا أن عسكرة الفضاء لا تقل خطورة عن بدء العصر النووي في زعزعة الاستقرار الدولي وتهديد الأمن العالمي، ويقترح كذلك إعداد منظومة كاملة من الوسائل السياسية والحوافز الاقتصادية التي تصرف الدول عن البحث عن امتلاك السلاح النووي[2].

فقد اتهم كل من الناتووالو.م.أ بخرقهما لمبدأ منع استخدام القوة المبالغ فيه من خلال توسع الناتوبنشره لعناصر جديدة للبنية التحتية العسكرية، وخططه الخاصة بإنشاء منظومة الدرع الصاروخية في أوروبا، كل هذا يحدث قرب الحدود الروسية، مما يهدد الأمن القومي الروسي وبالتالي يهدد الأمن العالمي، فسلوكات الناتولا تساعد على بناء الثقة المتبادلة وهوما يؤثر سلبا على المهمات ذات الأهمية العالمية التي تتم بينهم لتسيير الشؤون الدولية[3].

5-احترام "بوتين" لمبادئ القانون الدولي:

يصر ويشدد "بوتين" على احترام مبادئ القانون الدولي في العلاقات الدولية، معتبرا أن كل التحديات والتهديدات التي تواجه العالم اليوم مثل الإرهاب، سباق التسلح...الخ هي من إفرازات الاستخفاف بمبادئ القانون الدولي، وفي هذا قال:"... أود تأكيد هذا يتعذر الشعور بالطمأنينة، وذلك لأنه لن يستطيع أي فرد الاحتماء بالقانون الدولي بشكل مضمون، وتشكل هذه السياسة بالطبع عاملا محفزا إلى سباق التسلح...".

---

[1] جميل مطر، مرجع سبق ذكره.

[2] Gideon Rachman،Understanding Vladimir Putin, the man who fooled the world، Sat 9 Apr 2022 08.00 BST https://www.theguardian.com/world/2022/apr/09/understanding-vladimir-putin-the-man-who-fooled-the-world

[3] جمال الخطيب،نحوفهم أعمق للدور الروسي الجديد ... وقراءة في العقل البوتيني،مركز البديل للدراسات والابحاث -12-31 https://www.albadeeljordan.org,2023

فهويرفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول السيادية بحجة أنه تدخل لأهداف إنسانية، لأن ذلك في نظره خرقا لمبدأ السيادة، وبالتالي خرقا للقانون الدولي، هو يؤمن بفكرة أن حقوق الإنسان تتمتع بالأولوية على السيادة الدولية، ولكن يعتقد أن التدخل لدواعي إنسانية هو من صلاحيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وليس من صلاحيات الناتو[1].

6-توجه بوتين الأوراسي:

يرى "بوتين" أن بلاده هي الدولة المركزية في أوراسيا، خاصة وأنها دولة شاسعة متعددة الأعراق، وبالتالي فإنها تمثل صورة مصغرة لأوراسيا، فمن هذا المنطلق، فنظرة "بوتين" تقوم على الشروع في بناء اتحاد اقتصادي أوراسي يهدف إلى التنافس مع القوى الاقتصادية الكبرى، ويعزز من النفوذ الروسي في الوقت ذاته، ويخدم مصالح روسيا ومساعيها نحوالمشاركة في قيادة النظام الدولي.[2]

كما ان روسيا تتعاطى مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتوعلى أنها قوة مناوئة لها تسعى إلى تقويض نفوذها ووفقًا لدراسة مركز "بيو" للأبحاث، فإن 60% من الروس لديهم وجهة نظر سلبية تجاه الاتحاد الأوروبي و80% لديهم توجهات مشابهة تجاه حلف الناتووكما يُرجع ثلث الروس تدهور الوضع الاقتصادي لبلادهم إلى العقوبات الغربية المفروضة على روسيا[3].

فقد سعى "بوتين" إلى تنفيذ سياسة تستهدف إضعاف القوى المناوئة له، حيث لجأ إلى القوة العسكرية لمواجهة ما اعتبره محاولة للتمدد الغربي في مناطق النفوذ التقليدي لبلاده، خاصة في أوكرانيا، كما لجأ إلى توسيع النفوذ الروسي في مناطق كانت تابعة لنفوذ أمريكي متعاظم، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط التي باتت ساحة لاختبار القوة العسكرية الروسية في سوريا، حيث تدخلت لدعم نظام "بشار الأسد"، وبجانب ذلك، اندفعت موسكونحوتدعيم قوى اليمين المحافظ في أوروبا. علاوة على التقارير التي تحدثت عن تدخلها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية؛ لإضعاف الموقف الانتخابي لمرشحة الحزب الديمقراطي[4].

إنّ السياسة الواقعية التي يتبناها "فلاديمير بوتين" ستظل المحدد الأهم للسياسة الروسية في ظل طموحاته باستعادة الدور القيادي لموسكو، والرد على ما يعتبره إهانات تاريخية تعرضت لها دولته من الدول

---

[1] Gideon Rachman،op cit.

[2] جميل مطر،مرجع سبق ذكره .

[3] عبير بشير،بوتين ومشروع الأوراسية، https://www.al-ayyam.ps/ar.2020-12-08

[4] Gideon Rachman، op cit.

الغربية، وربما يساعد في ذلك، التراجع في الدور الأمريكي بمناطق استراتيجية، على غرار منطقة الشرق الأوسط، والسياسات التي يتبناها الرئيس الأمريكي، والتي ساهمت في تزايد حدة الخلافات داخل الكتلة الغربية[1].

ثانياً: المحددات الداخلية:

تلعب المحددات الداخلية دورا هاما في صياغة توجهات السياسة الروسية، ففي هذا العنصر نحاول استعراض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمحددات الداخلية الأخرى التي تؤثر على صناعة القرار في السياسة الخارجية الروسية لأهميتها البالغة في معرفة وبناء التوجهات الجديدة لروسيا.

1- المؤسسات الرسمية

1-1 السلطة التشريعية:

تمثل السلطة التشريعية في روسيا الجمعية الفيدرالية أو الإتحادية وهي برلمان الإتحاد الروسي أعلى سلطة تمثيلية وتشريعية في الدولة، ويتكون البرلمان من مجلسين[2]:

1-1- 1مجلس الفيدرالية:

يضم المجلس في عضويته 175 نائباً يمثلون جميع الوحدات الإدارية بواقع ممثلين إثنين عن كل وحدة: أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية، وثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية، ويتولى المجلس الأعلى مجلس الفدرالية الأمور المتعلقة بالفيدرالية، ومنها حدود الدولة واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية والموافقة على حالة الطوارئ، وله الحق في قبول أو رفض المشاريع المقدمة من المجلس الأدنى "الدوما".

المجلس الأدنى "الدوما":

يتكون مجلس الدوما من 450 نائبا، ينتخب جميع الأعضاء بنظام القوائم الانتخابية مع مزجه بالنظام الفردي، ويتم انتخاب مجلس الدوما لولاية مدتها خمس سنوات، ويقوم بمهام الموافقة على تعيين رئيس حكومة الاتحاد الروسي من جانب رئيس الاتحاد الروسي، وله الحق في إقالة مجلس الوزراء، إقالة

---

[1] بورداتشيف ت، أوراسيا: مصيرها الانقسام؟ روسيا في الشؤون العالمي.2017-08-09.ru.globalaffairs.eng://https

[2] الفصل الخامس من دستور الإتحاد الروسي الصادر عام 1993م، صلاحيات وسلطات مجلسي الدوما والفيدرالية مادة 94 إلي مادة 109"، والذي ترجم بواسطة المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات، تحديث مشروع الدساتير المقارنة، ومتاحة عبر الرابط https://www.constituteproject.org:

رئيس الحكومة والاستماع إلى التقارير السنوية من حكومة الاتحاد الروسي بشأن نتائج أعمالها، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا التي يطرحها مجلس الدوما والرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية.

إن السلطة التشريعية في روسيا لها دور في المصادقة على مشاريع القوانين أو المصادقة على قضايا السياسة الخارجية التي يتبناها الرئيس، حيث وافق مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع في جلسته الأربعاء 30 سبتمبر 2015م، على طلب الرئيس "فلاديمير بوتين" السماح باستخدام القوات الجوية الروسية خارج حدود البلاد، وأعلن المتحدث باسم الرئاسة الروسية "دميتري بيسكوف"[1]أن روسيا ستكون البلد الوحيد الذي سيشارك في العمليات ضد تنظيم "داعش" في سوريا بشكل شرعي وتلبية لطلب من الحكومة الشرعية، موضحا أن إجراء مثل هذه العمليات يمكن فقط بعد الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي أو بطلب من الحكومة الشرعية لبلد ما، وأكد المتحدث باسم الكرملين أن مهمة العملية تتمثل فقط في مكافحة الإرهاب ودعم سوريا في مكافحتها الإرهاب والتطرف[2].

1-2- السلطة التنفيذية:

1-2-1-رئيس الدولة رئيس الاتحاد الروسي:

ينتخب الرئيس الروسي بالاقتراع المباشر لفترتين متتاليتين تستمر كل فترة ست سنوات طبقا لموافقة مجلس الاتحاد الروسي بشكل نهائي، وبأغلبية ساحقة على تعديل دستوري يقضي بتمديد فترة الرئاسة إلى ست سنوات بدلًا من أربع سنوات[3].

يعتبر الرئيس هو مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار فيه، ويتضح ذلك من السلطات واسعة النطاق المخولة له بمقتضى دستور1993م، فهوالذي يمثل الدولة في الداخل والخارج، وهوالذي يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية، وله حق تعيين رئيس الوزراء وتعيين نواب رئيس الوزراء، وتعيين الوزراء وعزلهم بعد عرض ذلك على مجلس الدوما، ومن حقه حل الحكومة ككل إذا رأى ذلك ضروريا، هذا إلى جانب أنه هو الذي يقوم بتعيين رئيس البنك المركزي وقضاة المحاكم العليا، ومنها المحكمة الدستورية، وكذلك ممثله في أنحاء الدولة بعد عرضهم على مجلس الدوما،

[1] ديمترى بيسكوف Dmitry Peskovالمتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية ودبلوماسى وسياسى روسي .

[2] Gideon Rachman، op cit،p45

[3]روسيا اليوم، مجلس الاتحاد الروسي يوافق على طلب بوتين استخدام القوات الجوية في سوريا، 30/9/2015 https://arabic.rt.com/news/795429-8

وهوالذي يشكل مجلس الأمن القومي ويرأسه ويقر السياسة الدفاعية للدولة، وهوالقائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية[1].

كما أن للرئيس الروسي الحق في الدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام، وكذلك اقتراح تعديل الدستور واقتراح القوانين، وهوالذي يقوم بإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للعدوان أو لأي تهديد مفاجئ، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وهو الذي يدير المفاوضات ويقوم بتوقيع المعاهدات الدولية، وله حق تعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول والمنظمات الدولية، وهو أيضا الذي يتلقى أوراق اعتماد الدبلوماسيين الأجانب. وبناء على الصلاحيات الواسعة الموكلة للرئيس، فقد لعب الرئيس "فلاديمير بوتين" دورا مركزيا في رسم معالم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية بعد فترة حكم الرئيس "يلتسن"[2].

1-2-2- الجهاز التنفيذي الحكومة:

تتمثل أهم اختصاصات الجهاز التنفيذي للحكومة في تقديم الميزانية الفيدرالية لمجلس الدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية والائتمانية، وكذلك السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة وغيرها من المجالات، هذا إلى جانب السياسة الخارجية، فالحكومة هي مجرد جهاز معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء وعزلهم دون حاجة إلى إبداء أسباب ذلك، وليس للحكومة أي سلطات في مواجهته، وتأثيرها يقتصر على مجرد إبداء الرأي والمشورة[3].

3- وزارة الخارجية:

تقوم وزارة الشؤون الخارجية للإتحاد الروسي بالعمل على تطوير الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية للاتحاد الروسي، وتقدم المقترحات إلى رئيس الاتحاد الروسي، وتعمل على تنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الروسي وفقا لهذا المفهوم، ومن أهم الأوليات المناطة بها لمعالجة المشاكل العالمية كجهاز تنفيذي يتبع الرئيس الروسي[4]:

- العمل على إنشاء نظام مستقر للعلاقات الدولية قائم على مبادئ الاحترام والمساواة.

---

[1] سامي عمارة، مجلس الإتحاد يوافق على تمديد فترة الرئاسة من 4 إلى6 سنوات، جريدة الشرق الأوسط لندن، العدد 10983، 23/12/2008، متاحة على الرابط:4 http://archive.aawsat.com/details.asp?section

[2] سامى عمارة، المرجع سبق ذكره.

[3] Allison Abrams ,the State Duma and Russian Politics. 10/02/2022
https://www.wilsoncenter.org/publication/the-state-duma-and-russian-politics

[4] دستور الإتحاد الروسي ,مرجع سبق ذكره .

- تعزيز الأساس القانوني للعلاقات الدولية لضمان التعاون السلمي والمثمر بين الدول مع الحفاظ على التوازن بين مصالحها.

- التقليل من دور عامل القوة في العلاقات الدولية مع تعزيز الاستقرار الإستراتيجي.

- التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والبيئي، وتطوير التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف[1].

4- الاستخبارات الروسية: جهاز K.G.B :

جهاز المخابرات الروسي سابقا تأسس في 20 ديسمبر 1917 برئاسة "فليكي درزسنسكاى" وتحت إشراف الرئيس "فلاديمير لينين" وتفكك وانتهى ففي 6 نوفمبر 1991 بعد محاولة رئيس "كي جي بي" بمحاولة اغتيال الرئيس السوفياتي "ميخائيل غورباتشوف"، وهوالجهاز التي تشكل وجاء بديلا عن جهاز المخابرات السوفياتي، وهوجزء فاعل من منظومة الأمن القومي الروسي، ويضطلع بدور كبير في حماية الأفراد والدولة الروسية من التهديدات المعادية لروسيا، إلى جانب العمل على تحقيق المصالح الروسية في الدول الأجنبية، ويسهم الجهاز يدور فاعل في القرار السياسي الروسي بالنظر للخبرات الكبيرة التي ورثها من جهاز المخابرات السوفياتي[2] هو المسئول عن أنشطة المخابرات الروسية والتجسس خارج الاتحاد الروسي حيث يخول القانون الروسي له بالمهمات التالية[3]:

- إدارة الاستخبارات.

- اتخاذ كافة التدابير لضمان نظام فعال لأمن روسيا.

- مهمة التجسس العلمي والتكنولوجي والاستخباري.

- إجراء عمليات مشتركة مع أجهزة الأمن المختلفة.

- مشاركة الاستخبارات الروسية في السياسة الخارجية.

بعد توليه الرئاسة، قام الرئيس "فلاديمير بوتين" بتحديث أجهزة الاستخبارات، وعين"يفجيني بريماكوف"الخبير في شؤون الشرق الأوسط، وأصلح أجهزة الاستخبارات ووضع على رأس أجهزة

---

[1] سيرغي لافروف، المستقبل التاريخي لسياسة روسيا الخارجية، مجلة روسيا في السياسة العالمية، روسيا،3/3/2016 على الرابط: https://www.facebook.com/s /166721793763219

[2] Gordon Bennett، op cit.

[3] أية عبد الرؤف،اشهر عمليات المخابرات الروسية حول العالم، موقع صوت الأمة، القاهرة،19/11/2015

ومتاحة عبر الرابط: http://www.soutalomma.com/43880

الاستخبارات عدداً من النواب الذين لهم علاقات وخبرة مع العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط. واستمر هذا الوضع إلى الآن[1].

تعتبر المخابرات الفيدرالية في روسيا من أنجح المخابرات حول العالم، ومصنف ضمن أفضل 10 أجهزة مخابرات دولية، وأعلنت المخابرات الروسية عن زيادة موازنتها في عام2006 م بنسبة 40% تقريبا، دون الإفصاح عن حجم المبلغ، وله عدد من العمليات والمهام التي قام بها وأحدثت تغير كبيرة في موقف الدولة الروسية[2].

5- توجهات النخب السياسية:

إن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في روسيا لا يعني أن حزباً واحداً يصبح مركزاً لصنع القرار، أو يمنح حزباً آخر القوة والشرعية اللازمة لفرض رؤيته. بدلاً من ذلك، تلعب النخب السياسية دوراً رئيسياً في توجيه السياسة الروسية، إذ أنّ النخبة السياسية تعتبر العامل الأكثر أهمية والمؤثر على سياسة روسيا الخارجية، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى تحول سياسي كبير في روسيا مسّ مركز السلطة وأثر على النخبة السياسية الحاكمة، فضلاً عن أزمة الهوية في روسيا ونخبتها السياسية، فنجد الانقسام بين التوجه الغربي أي التوجه الأوروبي الأطلسي، والتوجه الشرقي التوجه الأوراسي، وتشكل معضلة روسيا غير القابلة للحل محور التوتر. وتلعب النخبة الحاكمة التي تشكلها روسيا دورا هاما في صياغة التوجهات والسياسات الخارجية لروسيا، حيث اكتشفنا من خلال دراستنا أن فهم طبيعة النخبة الحاكمة في روسيا يمكن أن يوفر رؤى أعمق لاتجاهات السلوك الروسي داخليا وخارجيا، وتقوم النخب السياسية بترجمة أفكارها من خلال العمل الحزبي، إذ يتيح الدستور والقانون الروسي التعددية السياسية، وفي الوقت الحالي توجد سبعة أحزاب مرخصة، أربعة منها فقط ممثلة في مجلس الدوما، والحزب الحاكم الأن هو حزب روسيا الموحدة أكبر الأحزاب السياسية في روسيا، الذي يدعم توجهات الرئيس "فلاديمير بوتين" الداخلية والخارجية.[3]

---

[1] ينجيني بريماكوف، الكواليس السرية للشرق الأوسط. النص الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ترجم نبيل رشوان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، الطبعة الأولى، ص208

[2] دينا عبد الخالق وهاني البدري، 10 معلومات عن جهاز المخابرات الروسية، جريدة الوطن، القاهرة: 9/2/2015 عبر الرابط http://www.elwatannews.com/news/details/658949

[3] سعود كابلي، نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية، قناة العربية، السعودية، 25/6/2013 م، ومتاح على الرابط التالي www.alarabiya.net/ar/politics/2013/06/25/.html

6- المحددات الجغرافية:

تعد الجغرافيا عاملاً مهماً في فهم طبيعة السياسة الخارجية الروسية، حيث تلعب العوامل الجغرافية دوراً أساسياً في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة، وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية[1].

يغطي الاتحاد الروسي ثُمن مساحة الأرض، ويمتد عبر أوروبا الشرقية وشمال آسيا، ويمثل الجزء الأوروبي من روسيا ربع مساحة البلاد، والجزء الآسيوي يمثل ثلاثة أرباع مساحتها. توصف روسيا بأنها أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، حيث تقدر مساحتها بـ 17,075,200 كيلومتر مربع.[2] تليها كندا والصين والولايات المتحدة الامريكية. تجلب مثل هذه المساحة الضخمة عدة عوامل لروسيا، أهمها أنها كدولة ذات مساحة كبيرة وفي نفس الوقت دولة ذات حدود مسموحة، فإن المعضلة الرئيسية التي تواجهها روسيا هي أنها ليس لديها حدود يمكن الدفاع عنها، ولذلك ظلت وسيلة الدفاع الرئيسية لروسيا على مر العصور هو التوسع الجغرافي عسكريا وسياسيا خارج حدودها[3].

يحد روسيا بحر القطب الشمالي وبحر البلطيق من الشمال، والبحر الأسود من الجنوب، والمحيط الهادئ في أقصى الشرق، وكازاخستان والصين ومنغوليا من الشرق عبر جبال الأورال، وتملك من الموارد الطبيعية النفط والفحم والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الاستراتيجية كالألماس، ويسود المناخ القاري القاسي معظم أنحاء البلاد، والذي يتسم بفرق كبير في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء، فالجغرافيا السياسية للدولة، تعد أحد أهم عناصر تحليل سياسة أي دولة، وكذلك أحد أهم محددات إتخاذ قرارها السياسي سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي، ولذلك فإنه رغم التغير الإيديولوجي بدءًا من روسيا القيصرية مرورا بالثورة البلشفية والإتحاد السوفيتي وإنتهاء بروسيا الاتحادية يمكن رصد إستمرارية نمط معين في سياسة روسيا نابع من المحددات الجيوسياسية التي تؤثر عليها[4].

---

[1] حسين بوقارة، السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية التحليل، الجزائر،دار هومه، 2012م،ص7.

[2] باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، وحدة الدراسات المستقبلية، العدد التاسع الإسكندرية، 2013م، ص 19

[3] حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره، ص23 .

[4] سامى عمارة، بوتين ليس مجرد رئيس، جريدة الشرق الأوسط الرياض، 2021-06-www.shoroukbookstores.com

7- المحددات السكانية:

التنوع العرقي واللغوي والديني خلق مجموعات بشرية ذات تصورات وأهداف داخلية وخارجية مختلفة. أدى هذا الوضع إلى تشكيل جماعات مصالح ومجموعات ضغط تسعى للتأثير على قرارات السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالمناطق الجغرافية التي تنحدر منها هذه الجماعات، يصل عدد سكان روسيا حسب الإحصائيات عام 2017م حوالي 148 مليون نسمة بعد الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية وأوندونيسيا، فالمجتمع الروسي مجتمع متعدد العرقيات حيث يصل عددها إلى 130 جماعة عرقية ويمثل الروس أكبر المجموعات العرقية حيث يمثلون 10.1% من العدد الإجمالي، في حين أن باقي المجموعات تمثل ما نسبته 18.5% ونذكر منها: التتار3.8%، الأوكرانيين 3%، تشوفاش1.2 %، بيلاروسيا0.8%، كما أنها تعرف تنوعاً دينية تمثل فيه المسيحية الأرثوذكسية والاسلام ديانه رئيسية، حيث يصل عدد المسلمين حوالي 19 مليون مسلم وهي ثاني أكبر طائفة دينية في روسيا وتتمركز معظمها في الشيشان وداغستان وأوسيتيا الشمالية وتتارستان[1].

8- المحددات العسكرية:

يعتبر الجيش الروسي الوريث الشرعي للجيش الأحمر السوفياتي، إلا أن تأثيره بدأ عندما أبدى الجيش الروسي حالة من السخط والرفض لسياسة الرئيس السابق "بوريس يلتسين"، ومساندته للرئيس "بوتين"، فسانده عندما كان مرشحا لرئاسة روسيا الاتحادية، وأعطاه أصواته أملا بأن يجد حلا لأزمته من خلال سياساته التي وعد بها.

تعتبر روسيا من الدول النووية في العالم والثانية من ناحية القوة العسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية القوة النووية، لذلك فإن روسيا تولي أهمية محورية للحفاظ على هذه المكانة الموروثة والتي تنطوي على تحقيق هدف بعيد المنال وهوالحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك الثقل الدولي لروسيا مرتبط بنسبة كبيرة بمكانتها كقوة نووية، مع ذلك يؤكد الرئيس "فلاديمير بوتين" على أن السلاح النووي ليس المصدر الوحيد للقوة العسكرية الروسية، فثمة القطاع الفضائي وأسلحة أخرى تم التأكد مؤخرا بأنها لا تزال متطورة جدا، إن روسيا هي الغريم الحقيقي والوحيد للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العسكرية، فهي ليست مالكة

[1] باسم راشد، مرجع سبق ذكره، ص28.

للقنبلة النووية فحسب، بل تمتلك القدرة على تدمير العالم، كما أنها تملك كافة أصناف الأسلحة التقليدية المتقدمة، ناهيك عن جيشها المشهود له بروحه القتالية وبمحافظته على وحدته[1].

9- محددات الهوية الوطنية:

تعتبر الهوية الوطنية كأساس لقيام الدولة الروسية حيث كانت لفترة طويلة مصدر جدل كبير بين صناع القرار والخبراء الروس، فمصطلح القومية الذي لعب دورا رئيسيا في تشكيل الدول الحديثة ولايزال عقيدة سياسية كبرى في العصر الحديث، لم يكن له أي دور في تطوير الدولة الروسية بل كان له معنى سلبي في المفردات السياسية الروسية[2]. لذلك تم طرح خمس خصائص أساسية للشعب الروسي[3]:

- وحدة الهوية: وصف الشعب الروسي بأنه شعب إمبراطوري

- الشعب الروسي: له أصول وثقافة مشتركة، حيث ينظر لتشابه الثقافة الاثنية والتاريخ المشترك كميزة أساسية للهوية الوطنية.

- اللغة: اللغة الروسية بصرف النظر عن أصولهم الاثني.

- العرقية: تشكل العرقية الروسية أساس الهوية المشتركة.

- الأمة الروسية: ينتمي لها كل من يحمل الجنسية الروسية بغض النظر عن أصوله.

ثالثاً: المحددات الخارجية:

لعبت المحددات الخارجية للسياسة دورا مهما في توجيه السلوك الخارجي الروسي وهي تنقسم إلى قسمين محددات خارجية إقليمية وأخرى دولية، وهي:

1- المحددات الإقليمية:

حاولت روسيا إستغلال موقعها المتميز، والإستفادة من جيرانها الإقليمين من خلال[4]:

---

[1] نورهان الشيخ، روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية، الأيام، العدد 6712، السنة التاسعة عشرة، فلسطين، 15 سبتمبر 2014م ص17.

[2] رسلان غوربانوف، عبد الله رينات محمدوف، المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2012 ص3.

[3] نجاة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص37 .

[4] خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 20، 2008، ص48.

- السيطرة على الأقاليم المجاورة ومنع أي تهديدات باعتبارها منطقة أمن إستراتيجي لروسيا،فجاءت أزمة شبه جزيرة القرم وضمهما إلى روسيا والحرب على أوكرانيا، مما أدى إلي زيادة العقوبات على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

- إسترجعت روسيا حالة التوازن السياسي والاقتصادي في آسيا، وخاصة آسيا الوسطى والحد من جذب الولايات المتحدة الأمريكية المستمر لسير الدول في فلكها للانضمام لحلف الناتووتطويق روسيا.

- الشراكة مع الدول المؤثرة في سياستها تجاه دول آسيا الوسطى مثل اليابان والصين والهند.

- إقامة تحالفات مع الدول التي تتفق معها مصالحها مثل تحالف الكومنولث الدول المستقلة، منظمة شانغهاي ومنظمة البريكس ومنظمة تعاون آسيا الوسطى، وتوسيع العلاقات الاقتصادية بينهم.

- التركيز على القوة الناعمة والذكية في التعامل مع دول المنطقة بدلا من القوة العسكرية في الحفاظ على مكانتها الجيوسياسية.

تشغل المحددات الاقليمية،مجالا كبيرا من السياسة الخارجية الروسية،وتشكل الدول التي تقع على الحدود الغربية لروسيا حلقة تحاصرها بالكامل،بدءًا بدول البلطيق "إستونيا ولاتفيا وليتوانيا"، مرورًا ببيلاروسيا وأوكرانيا ودول البلقان في داخل جنوب شرق القارة الأوروبية،وأخيرًا دول جنوب القوقاز جورجيا وأرمينيا وأذربيجان. ويتخلل هذه الحدود أهم تهديد أمني جيوبوليتيكي لروسيا وهو: قواعد حلف الناتووالدروع الصاروخية.

نظراُ للأهمية الكبيرة لهذه الدوائر الإقليمية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية الروسية سيتم التفصيل فيها على النحوالتالي [1]:

1-1 أوكرانيا:

تصنف أوكرانيا ضمن الدول العازلة التي تقع بين أوروبا وروسيا، وهي أكبر دولة تقع بأكملها في أوروبا، وثاني أكبر بلد في أوروبا بعد الجزء الأوروبي من روسيا. وهي بلد مهم من ناحية الجغرافيا السياسية؛ لديها حدود طولها 4566 كيلومترًا، الأكبر مع روسيا الاتحادية ب 1576 كيلومترا،كما تقع سواحلها التي تمتد على طول 2782 كيلومترًا على البحر الأسود وبحرآزوف،وتعد أوكرانيا دولة صناعية ومصدرة للمعدات

[1] وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت لبنان ,2017, ص191.

التكنولوجية المدنية والعسكرية. تبعد كييف عاصمة أوكرانيا نحو757كم عن موسكوعاصمة روسيا، في حين لا تبعد موسكوعن الحدود الأوكرانية، أكثر من 480 كم.[1]

ترجع العلاقات التاريخية بين روسيا وأوكرانيا إلى القرن 17 حين تعهدت روسيا بحماية أوكرانيا ضد هجمات البولنديين بموجب "معاهدة برياسلاف" التي تم توقيعها بين أوكرانيا "خميلنيتسكي" مع قيصر روسيا عام 1654، كانت معظم الأراضي الأوكرانية جزءا من روسيا "ما عدا أقصى غربها الذي كان تحت السيادة النمساوية". وانضمت أوكرانيا إلى الاتحاد السوفيتي كعضوتأسيسي عام 1922، وتم اعتبارها الجمهورية الثانية بعد روسيا من حيث الأهمية الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أخذت طبيعة العلاقات بين روسيا وأوكرانيا بالتأزم، انعكس ذلك في تأكيد أوكرانيا على استقلالها وسيادتها، وعزوفها عن الانضمام إلى العديد من اتفاقيات رابطة الدول المستقلة[2] .

كما تعتبر أوكرانيا أحد ثلاثة منافذ رئيسية لروسيا للعالم (المنفذان الآخران وسط آسيا والقوقاز)، وتوضح الخريطة الجغرافية لروسيا حجم التهديد الحقيقي لأمن روسيا؛ حيث تمتد عضوية حلف الناتوفي البحر الأسود إلى بلغاريا ورومانيا وتركيا، كما تمتد عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتوإلى إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا من الناحية الشمالية الغربية لروسيا. فيمكن تلخيص الأهمية الجغرافية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا في كونها الرقعة الجغرافية التي تحول دون المحاولات الأوروأطلسية لتطويق روسيا الاتحادية

ما يعنينا في هذه الدراسة أيضا حقيقة التركيبة الاجتماعية الروسية والأوكرانية والسوفيتية بشكل عام واحد؛ فيربط بين روسيا وأوكرانيا جذور تاريخية واقتصادية وثقافية وعرقية ودينية عميقة[3]، لكنها بلد منقسم على أساس الاعتبارات العرقية والمذهبية، ينتمي عرق الجزء الشرقي والجنوبي من أوكرانيا إلى روسيا والكنيسة الأرثوذكسية، ويتحدث اللغة الروسية في 13 محافظة أوكرانية "من أصل 24 محافظة، ويحافظ على ولاء خاص لروسيا". بالإضافة إلى ذلك، يشكل الروس حوالي 17% من سكان أوكرانيا[4]، بينما ينتمي غربها ثقافيا وحضاريا إلى أوروبا، ومتمسك باللغة الأوكرانية، وله علاقات أقوى بدول أوروبا الشرقية التي صارت عضوا في الاتحاد الأوروبي.

---

[1] Moreilli, V. Ukraine: Current Issues and U.S .Policy. Congressional Research Service ,2017, January 3.

[2] مراد فيصل، السياسات الاقليمية الجديدة لروسيا: دراسة حالة اوكرانيا , رسالة الماجيستر.جامعة الجزائر, كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2016, ص 115

[3] Center for Strategic and International Studies, Russia and Eurasia , Retrieved from: https://www.csis.org/programs/russia-and-eurasia -program/archives/central-asia

[4] Moreilli V, Ukraine: Current Issues and U.S. Policy, Congressional Research Service, January 2017.

2-1 شبه جزيرة القرم:

تكتسب شبه جزيرة القرم أهميتها من الناحية الاستراتيجية والعسكرية: أولا البحر الأسود وثانيًا ميناء سيفاستوبول. فالبحر الأسود ذوأهمية بالغة بالنسبة لروسيا؛ إذ يطل على هذا البحر ست دول منها ثلاث دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي "تركيا ورومانيا وبلغاريا"، ومياه هذا البحر هي المياه الوحيدة في المنطقة التي لا تتجمد معظم أيام السنة، كما أنه يعد الطريق البحري الوحيد لروسيا للنفاذ إلى البحر المتوسط، ومن ثم إلى محيطات العالم وكذا الإدراك الجيوبوليتيكي الروسي للحرب على أوكرانيا[1] .

من الناحية الجغرافية تتصل شبه الجزيرة الجبلية ببقية أوكرانيا عن طريق شريط ضيق من الأرض في شمال القرم، وإلى الشرق يفصلها عن روسيا مضيق كيرش، وتنوي روسيا بناء جسر عبر المضيق.

من الناحية الاقتصادية يعتبر المناخ المعتدل في شبه جزيرة القرم مقصدا سياحيا لروسيا وخاصة يالتا حيث التقى السوفيت والأمريكيون والبريطانيون المنتصرين في الحرب العالمية الثانية في 1945. كما تساهم شبه الجزيرة بنسبة 3 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الخدمات 60 بالمئة من ناتجها المحلي. وأراضيها الزراعية خصبة وأهم المحاصيل التي تزرع فيها القمح والذرة ودوار الشمس. وتحصل على احتياجاتها الاضافية من المياه عن طريق قناة متفرعة من "نهر دنيبر". وتوجد بها مصانع للكيماويات كما يستخرج خام الحديد من كيرش وبها مرفآن لتصدير الحبوب في القرم في كيرش وسيفاستوبول[2].

3-1 دول البلطيق

تملك دول البلطيق موقعا استراتيجيا وخطيراً في نفس الوقت، فهي تعتبر هدفاً ومن مناطق الاستقطاب بين روسيا والغرب، حيث إنه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال استونيا ولاتفيا وليتوانيا، بدأت عملية انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وانضموا بالفعل عام 2004[3]. وبالرغم من انتماء دول البلطيق للاتحاد الأوروبي والناتو، فإن موسكوتواصل مد نفوذها إلى المنطقة؛ إذ تشترك روسيا بحدود مباشرة مع إستونيا ولاتفيا، وتشكل هذه الدول مجال حماية استراتيجي لروسيا، بالإضافة إلى اشتراكها معها في تاريخ واحد، وارتباطها بعلاقات ثقافية واقتصادية[4]. فتلعب الأقليات الروسية

---

[1] Tucas B, The Geostrategic Importance of the Black Sea region: A Brief History. Center for Strategic and International Studies. February 2 2017 , Retrieved from: https://www.csis.org/analysis/geostrategic-importance-black-sea-region-brief-history

[2] Tucas B،op cit.

[3] Maliukevicius/Nerijus, "Russia's Information Policy in Lithuania: The Spread of Soft Power or Information Geopolitics?" Baltic Security and Defence Review, vol. 9, 2007, pp. 150-170, appc.lv/wp-content/uploads/2009/11/Nerijus-Maliukevicius.pdf. Accessed 24 Apr. 2023.

[4] Veemaa, Jaanus. "Contextualizing 'Baltic Unity' in Estonian Post-Soviet Territorial Policies." Journal of Baltic Studies, vol. 41, no. 1, 2010, pp. 73–90. JSTOR, www.jstor.org/stable/43212934.

المهمة في الدول الثلاثة دورا أساسيا في تمكين روسيا من الحفاظ على نوع من التواجد مبني على اللغة والقيم والمصالح المشتركة. ولكن نظراً للأهمية البحرية والاستراتيجية لمنطقة البلطيق ارتكزت مناورات بحرية لحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة في هذه المنطقة بشكل خاص لقربها من الحدود الروسية. ففي جويلية 2014 قامت الولايات المتحدة ودول حلف الناتو بمناورة Baltops في بحر البلطيق على خلفية الأزمة في أوكرانيا بموازاة ذلك جرت مناورات عسكرية [1]تحت قيادة القوات المسلحة الأمريكية، وشارك في هذه المناورات قوات من كندا والدنمارك ودول البلطيق والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة.

4-1 دول البلقان:

تعتبر منطقة البلقان منطقة نفوذ بين روسيا والغرب، وللاعتبارات الجيوبوليتيكية انعكاس على أهمية هذه المنطقة من خلال محددين:

- محدد الطاقة:

باعتبار أن روسيا مُورد رئيسي لتلك المنطقة، حيث تمتلك روسيا نسبًا متفاوتة في أصول المشاريع المشتركة ومشاريع البنية التحتية في كل من كرواتيا وصربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك، وبشكل أقل في مقدونيا وسلوفينيا. وتتمتع شركات الطاقة الروسية الخاصة والمملوكة للدولة الآن بحصص كبيرة في قطاعات الطاقة في صربيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وكرواتيا[2].

-محدد القوميات الروسية:

تعد دول البلقان أكثر الدول التي تستخدم فيها روسيا قوتها الناعمة والدعاية الروسية، فأصبح الميل إلى التأكيد على العوامل العرقية والثقافية في علاقة روسيا بدول البلقان وشعوبها السلافية على وجه الخصوص أكثر وضوحًا، مع جعلها مهمة حضارية لحماية الأرثوذكس السلافيين في مبادئ السياسة الخارجية الروسية، وبينما تشترك بعض هذه الدول في عضوية حلف شمال الأطلسي "ألبانيا، وكرواتيا، ومونتجرو"، لا تعد دول البلقان مسألة اضطراب شديدة مقارنة بغيرها من الدول؛ نظرًا لعدم اشتراكها مع روسيا بحدود جغرافية مباشرة.[3]

---

[1] Grigas Agnia, "Legacies, Coercion and Soft Power: Russian Influence in the Baltic States," Chatham House, Aug 2012, www.chatham-.

[2] كريم الماجوري , النفوذ الروسي في غرب البلقان في مواجهة الاتحاد الاوروبي ,الجزيرة. https://bit.ly/2NUzdUX

[3] Pal Kolsto, The New Russian Nationalism: Imperialism, Ethnicity and Authoritarianism 2000–2015 Helga Blakkisrud Copyright Date: 2016 Published by: Edinburgh University Press Pages: 288 https://www.jstor.org/stable/10.3366/j.ctt1bh2kk5

1-5 دول جنوب القوقاز:

تتعامل روسيا مع دول منطقة القوقاز بدرجات متفاوتة متبنية سياسة العصا والجزرة، حيث العصا مخصصة لجورجيا والجزرة لأرمينيا[1] . وأهم هدف لها هو إبقاء هذه الدول خارج عضوية حلف شمال الأطلسي. فعلى عكس معظم الجمهوريات السوفيتية السابقة التي كانت تسعى للاستقلال عن روسيا، فإن أرمينيا كانت الدولة الوحيدة التي ترى أن بقاء ها مرتبط بتحالفها مع روسيا، وذلك يرجع إلى ضعف موقعها الجغرافي كونها دولة حبيسة وعلاقاتها التصادمية مع تركيا بسبب مذابح الأتراك التاريخية للأرمن وأذربيجان بسبب النزاع على إقليم ناجورنوكاراباخ: يقع إقليم ناجورنوكاراباخ داخل أذربيجان ويسكنه أغلبية أرمينية. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، دبت الخلافات بين الدولتين للسيطرة على الإقليم، وفي عام 1992، أعلن سكان الإقليم أنه إقليم ذوحكم ذاتي، ورغم إعلان وقف إطلاق النار عام 1994 استمرت الاشتباكات بين أذربيجان وأرمينيا، حيث تحظى الأولى بدعم تركيا، بينما يحظى الإقليم بدعم أرمينيا تعززه روسيا للحد من ظهور أذربيجان كمصدر بديل للطاقة الروسية للدول الأوروبية. وتعد جورجيا أهم دولة في منطقة جنوب القوقاز، كونها تشارك روسيا في حدود مباشرة، ولما تشكله من نموذج لكيفية معالجة السياسة الخارجية الروسية للتهديدات الغربية التي يكون الغرب سببًا فيها[2].

1-6 بيلاروسيا:

لبيلاروسيا أهمية كبيرة لدى روسيا يفرضها الجيوبوليتيك:

أولا: تقع بيلاروسيا في بوابة السهل الأوروبي المفتوح، الذي يشكل طريقًا جيوبوليتيكيا لأوروبا، والتي منها مرت القوات الألمانية والفرنسية لغزوالاتحاد السوفيتي أثناء الحروب العالمية.

ثانيا: تشكل بيلاروسيا حلقة وصل رئيسية في شبكة نقل الطاقة بين روسيا وأوروبا، بسبب مرور خط يامال الأوروبي الذي ينقل 20% من صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا الذي تم شراؤه من قبل شركة غاز بروم الروسية في عام 2011[3].

ثالثا: تتمتع بيلاروسيا بدرجة من التكامل مع روسيا لم تصل لها دولة أخرى حيث تتبنى الدولتان سياسات خارجية وأمنية ودفاعية واحدة وللاتحاد ميزانية مشتركة، وسياسة مالية وضريبية، وتعريفة جمركية،

---

[1]Tekir, G, Geopolitics of Russia's Caucasus policy and its Implications for the world, (Master's Thesis), Ihsan Dogramaci Bilkent University, Ankara, Turkey, May 2014.

[2] Armstrong P, Russia prepares for a big war: Significance of a Tank Army, 2016 April ,Retrieved from : https://patrickarmstrong.ca/2016/04/10/russia-prepares-for-a-big-war -

[3] Rahim S, Eurasianism: The struggle for the multi- polar world. Geopolitica.ru. 2019, July 10 ,Retrieved from: https://www.geopolitica.ru/en/article/eurasianism-struggle-multi-polar-world

ومنظومة طاقة واتصالات ومواصلات ودفاع جوي موحدة، إلا أنه في الوقت ذاته، تحتفظ كل منهما بسيادتها ووحدة أراضيها وأجهزة دولتها ودستورها وعلمها وشعارها وشخصيتها الدولية، بمعنى أنه لا يمكن لدولة الاتحاد أن تمثل الدولتين في المنظمات الدولية، كما أنه لم يتمكن من تحقيق العديد من النقاط مثل توحيد العلم والنشيد الوطني والعملة والدستور الاتحادي وغيرها من الأمور اللازمة من أجل الحديث عن وحدة كاملة بين البلدين[1]. هذا يعني أن روسيا أضحت على حدود مباشرة مع ليتوانيا وبولندا، وهما من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وتتمركز فيهما العديد من الدروع الصاروخية للحلف. وفي الواقع، قد لا تكون روسيا في حاجة ماسة إلى تحقيق تلك الوحدة للوصول إلى حدود حلف شمال الأطلسي؛ إذ أن حجم التحالف العسكري بين روسيا وبيلاروسيا، والذي يأتي في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، يجعل روسيا بالفعل على الحدود الشرقية للحلف[2].

2 المحددات الدولية:

تشهد البيئة العالمية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تبوء مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية، ويساعدها في ذلك أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحول، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجاً، من حيث بروز القوى الدولية الأخرى المنافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري، في المقابل تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية، تقنية، ثقافية، دون استبعاد القوة العسكرية أن تؤثر في مجالات دولية واسعة[3].

أصبحت روسيا الآن في موقع أهم ومرتبة أعلى مما كانت عليه منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، هذا في الوقت الذي انخفضت فيه مكانة الولايات المتحدة الأمريكية نسبيا في قيادة حركة النظام الدولي وظهور قوى صاعدة مثل "البريكس"تدعم التعددية القطبية الاقتصادية، مما يبين أن طبيعة النظام الدولي أصبحت أكثر تعقيدا، وهوما يدفع بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى تنسيق سياسات مشتركة أو متجانسة في تعاملهما مع بعض، وهوما أصبح يتضح من خلال التعامل مع القضايا الدولية مثل " الأزمة

---

[1] بيار عقيقي، بيلاروسيا وروسيا: الافتراق المستحيل، العربي، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/35FzuCs

[2] مرجع سبق ذكره.

[3] خضر عباس عطوان، مرجع سبق ذكره. ص 52 .

السورية، الملف النووي الإيراني والحرب على أوكرانيا، ومن خلال ذلك اعتمدة روسيا توجهات جديدة اكثر حزم ومواجهة في سياستها الخارجية وفقا للمحددات الخارجية من خلال[1]:

- إتباع مواقف متوازنة إزاء القضايا الإقليمية والدولية دون ربط هذه السياسات بالمواقف والسياسات الأمريكية.

- مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد على الساحة الدولية بإقامة شراكة إستراتيجية مع بعض القوى الدولية الصاعدة مثل الصين والهند وإيران.

- التحرر من القيود الأيديولوجية وإتباع سياسة براغماتية وتحول العلاقات من الصراع والتنافس الى الشراكة وإحتواء الخلافات، مما ضمن لروسيا مصالحها وأمنها، وبالتالي ساهم في عودتها كقوة كبرى.

في الأخير نخلص إلى أن محددات السياسة الخارجية الروسية، شأنها شأن الدول العظمى، توازن بين المحددات الشخصية صانع القرار الروسي، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن توظف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية، فروسيا في صياغتها لإستراتيجيتها لم تعتمد فقط على العامل الإنساني والجيوبوليتيكي، وإنما ركزت أيضا على المتغير الاقتصادي، النظام السياسي والعامل العسكري، وما لديه من قدرة تأثيرية سواء كانت من ناحية الكم أو النوع للحفاظ على مكانمتها وضمان أمنها القومي.

المطلب الثاني: الإستر اتيجيات المعتمدة لتوجيه للسياسة الخارجية الروسية:

تعتمد جُل الدول في توجيه سياساتها الخارجية على إستراتيجية محددة، فهناك بعض الدول تتبنى إستراتيجية دائمة، في حين هناك دول أخرى تتبنى إستراتيجية مؤقتة، كما تختلف هذه الاستراتيجيات من فترة إلى أخرى، إذ نجد أن الإستراتيجية الروسية مرت بمراحل مختلفة، خاصة كونها كانت ولا تزال تتمتع بثقل سياسي على مستوى المشهد الدولي، وكونها الوريث السياسي والعسكري للإتحاد السوفياتي، فقد كانت التوجهات السياسية بعد تفكك هذا الأخير، من أهم المعضلات التي واجهت روسيا في ظل المعطيات الجديدة التي أعقبت هذا الانهيار والمتمثلة في تشكل النظام الدولي الأحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما جعل عملية صياغة الإستراتيجية الروسية في إطارها الخارجي مختلفة ما بين الواقع الجديد والواقع السابق،وعادة ما تتناسب أحكام هذه الوثيقة وتتغير وفقًا لطبيعة ومقتضيات اللحظة السياسية على المستوى الإقليمي والدولي. وفيما نجد أن الظروف الدولية التي تفرضها. قد وضعت السياسة الخارجية الروسية في محل صدارة قائمة اهتمامات الباحثين والمنظرين؛ من حيث المنشغلين بالسياسة

[1] لبنى عبد الله محمد علي، مرجع سبق ذكره.

والاقتصاد . نجد أنه، لهذا السبب، يكون من الضروري النظر بعين البحث والتأمل لأحكام هذه الوثيقة، ووضع مقارنة موجزة بين أبرز ما يميزها عما سبقها من وثائق مماثلة من ناحية، وإلقاء نظرة تحليلية على مضمونها من جهة أخرى.وهذا ما سنتطرق اليه من خلال :

أولا: الوثائق الاستراتيجية لتوجيه السياسة الخارجية الروسية:

تعتبر وثيقة سنة 2000 الأولى في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين"، وقد جاءت كذلك لتحمل معها أولى سمات رؤيته للمجتمع الدولي والدور الروسي المرجوتحقيقه دوليًا. حيث أشارت الوثيقة إلى أن روسيا تعلمت الدرس وأن حساباتها بشأن تشكيل علاقات شراكة جديدة على أسس المساواة والمنفعة المتبادلة مع الغرب لم تتحقق، لذلك، وضعت الوثيقة ضمن أولوياتها؛ تشكيل نظام عالمي عادل ومستقر ويقوم على أسس وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميًا، بالإضافة إلى إنشاء ما يمكن تسميته بحزام من حسن الجوار على طول محيط الحدود الروسية، واعتبرت أن الاتجاه نحوتشكيل نظام عالمي أحادي القطب وسط هيمنة اقتصادية وعسكرية أمريكية على رأس مهددات الدولة[1].

وارتكزت الإستراتيجية على زيادة دعم قدرات السياسة الخارجية لروسيا مع ضرورة التوافق مع واقع النظام الدولي المعاصر، فالسياسة الخارجية الناجحة ...يجب أن تقوم على الحفاظ على توازن معقول بين أهدافها وإمكانيات تحقيق هذه الأهداف، فالأدوار السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية، وغيرها من الوسائل لحل مهام السياسية الخارجية، يجب أن تكون متناسبة مع أهميتها الحقيقية بالنسبة للمصالح الوطنية الروسية. إن الهدف الأهم كان بالنسبة "لبوتين" منذ فوزه بالانتخابات الرئاسية في مارس 2000 هو ضمان أن يكون للمركز الفيدرالي سيطرة فعالة على الأراضي الروسية، وهذا يعني الحد من ميل المناطق نحوالطرد المركزي، وبالتالي اعتبار الاتحاد الروسي كيانًا واحدًا متماسكًا سياسيًا وقانونيًا واقتصاديا، كما أشارت الوثيقة إلى ضرورة تعزيز دولة الاتحاد الروسي وضمان أمن البلاد، والحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها وتعزيزها[2].

الوثيقة الثانية لتوجيه السياسة الخارجية الروسية كانت عام 2008 وتم توقيعها من طرف الرئيس، "ديميتري ميديفيدف"، وتعد تكملة لسابقتها. فقد نصت الوثيقة على أن محاولات التقليل من دور الدول

[1] TRENIN, Dmitry 2000, "Tretiy vozrast: rossiysko-amerikan skie otnosheniya na poroge XXI veka", Pro et Contra, Vol. 5, N 2, Spring, p.9

[2] M A Smith, Russian Foreign Policy 2000: The Near Abroad, conflict studies research center, december 2000, p7.

ذات السيادة، وتقسيم الدول إلى نطاقات مختلفة من حيث الحقوق والالتزامات، تعد من ضمن المهددات الرئيسة للأمن الدولي.[1]

جاءت وثيقة عام 2013 لتحمل في بنودها تغييرات جذرية بالمقارنة مع الوثيقتين السابقتين، حيث شملت تعريفا لكلمة "القوة الناعمة"، والتي تم تفسيرها بكونها "مجموعة الأدوات الشاملة لحل مشكلات السياسة الخارجية بناءً على قدرات المجتمع المدني، والمعلومات، والاتصالات، والأساليب الإنسانية، وغيرها من الأساليب والتكنولوجيات البديلة للدبلوماسية الكلاسيكية". [2]

كما أن التحالفات العسكرية السياسية لم تعد قادرة على توفير ردود فعل مواتية للتحديات والتهديدات العابرة للحدود. وأشارت الوثيقة إلى أنه يجب الاعتماد بدلًا عن ذلك على الدبلوماسية المرنة وأساليبها، كما أكدّت على ضرورة تعزيز مشاركة أوكرانيا في عمليات التكامل العميقة مع الاتحاد الروسي[3] .

بعد وثيقة 2013 جاءت وثيقة عام 2016 لتشير إلى وجود أزمة خطيرة في العلاقات بين روسيا والغرب على خلفية التوسعات الجيوسياسية للولايات المتحدة، وحلف الناتو، والاتحاد الأوروبي في مناطق النفوذ الروسي، وجاء في الوثيقة أن روسيا لا تعترف بممارسة الولايات المتحدة لولاياتها القضائية خارج إطار القانون الدولي، ولا تقبل المحاولات لممارسة هيمنة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو أي ضغوط أخرى، وتحتفظ لنفسها بالحق في الرد بقوة على الأعمال غير الودية"[4].

ووضعت الوثيقة، ضمن أولوياتها الإقليمية، أنه من الضروري التوصل إلى تسوية سلمية سياسية في سوريا بشكل يضمن الحفاظ على وحدة واستقرار هذا البلد وسلامة أراضيه. كما أن روسيا مستعدة بالتعاون مع جميع الدول والهياكل الدولية المهتمة لبذل كل الجهود الممكنة من أجل التوصل لتسوية سياسية دبلوماسية للنزاع الدائر في أوكرانيا [5].

تعتبر وثيقة 31 مارس 2023 أهم الوثائق الاستراتيجية لتوجيه السياسة الخارجية الروسية، إذ حملت الاستراتيجية عدداً من الرسائل الهامة، تمثل أبرزها في الإشارة إلى العالم الجديد الذي يختبره الفاعلون في

[1] Deborah Welch Larson and Alexei Shevchenko. MEDVEDEV, Dmitry, 2008a, "Speech at Meeting with German Political, Parliamentary and Civic Leaders, Ber- lin, 5 June, 2008", Official website of the President of the Russian Federation, June 5. http://eng.kremlin.ru.

[2] Andrew Monaghan, The New Russian Foreign Policy Concept: Evolving Continuity /Chatham House April 2013 p7.

[3] Anna Maria Dyner, Russian Federation's New Foreign Policy Concept /Foreign Affairs Document of the Russian Federation 2013.2016/ 03.01.2017https://pism.pl

[4] Andrew Monaghan, op cit.

[5] Grigas Agnia, Legacies, Coercion and Soft Power: Russian Influence in the Baltic States. Chatham House, Aug. 2012.www.chatham.

النظام الدولي حالياً، وضرورة تعاطي روسيا مع هذه التغيرات بسرعة وفاعلية. حيث أشارت إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر تهديد يواجهها، حيث قدمت نظرة جديدة لتوصيف روسيا لحلفائها الاستراتيجيين؛ وأشارت إلى أهمية العلاقة مع كل من الصين والهند، كما أكدت على ضرورة تعميق التعاون والتنسيق مع مراكز القوة والتنمية العالمية القائمة في القارة الأوراسية، ووصفت الاستراتيجية روسيا بأنها دولة حضارة مكلَّفة بالدفاع عن" العالم الروسي"و" القيم الروحية والأخلاقية التقليدية" ضد الأيديولوجيات الزائفة، وغيرها من التوجهات والأفكار الليبرالية الجديدة من خلال التركيز على العناصر التالية[1]:

1- أنظمة الأمن الجماعي والمنظمات الدولية:

أثارت الاستراتيجية قضية الأمن الجماعي، مؤكدةً أن الأمم المتحدة يتم استخدامها في الوقت الحالي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، وهوما تسبب في تهديد كبير للسلم والاستقرار الدوليين[2]. وإفشال العديد من الجهود الدولية في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الأمراض المعدية، والقضاء على الظاهرة الإرهابية، وغير ذلك من القضايا التي تحمل بعداً عالمياً ودولياً هاماً..[3]

2- الأزمات المتصاعدة للاقتصاد المعولم:

تعرضت الاستراتيجية بصورة موسعة للخلل الكبير في المنظومة الاقتصادية العالمية الحالية، وأرجعتها إلى العولمة والنظام الاقتصادي النيوليبرالي المصمم لتعزيز سيطرة الدول الغربية على عوائد التنمية الاقتصادية العالمية، في مقابل توسيع الهوة بين دول الشمال والجنوب، وإضعاف اقتصاديات العديد من الدول النامية، وترى روسيا أن التحول نحونظام متعدد الأقطاب سيُسهم في التغلب على هذه المعضلة الاقتصادية العالمية الحالية، وأن روسيا بدورها ستعمل بالتعاون مع شركائها الدوليين، والمنظمات

[1] جواد بشارة، الإستراتيجية الروسية الجديدة في العالم وإنعكاساتها، أنظر على الرابط الالكتروني التالي:
http://elaph.com/Web/opinion/2015/10/1051090.html (28/02/2016)

[2] سامي عمارة، مرجع سبق ذكره .

[3] The Moscow Times, Russia Adopts New Global Strategy to Curtail Western 'Dominance'. March 31, 2023,Available at: https://www.themoscowtimes.com/2023/03/31/russian-national-fined-for-attending-anti-war-rally-in-georgia-a80677

الدولية والإقليمية المستقلة، على تسريع عملية التحول في النظام الدولي، بما يتيح فرص التعاون والتقدم الاقتصادي للجميع بصورة عادلة[1]:

3- المواجهة مع الغرب في سياق الحقائق الجيوسياسية الجديدة:

أشارت استراتيجية السياسة الخارجية الروسية إلى العداء للولايات المتحدة باعتبارها التهديد الأكبر الذي يواجه البلاد، والمحرض الرئيسي والمنظم والمنفذ للسياسة العدوانية المعادية لروسيا من قبل التحالف الغربي، كما سلطت الضوء على تدهور علاقات موسكومع الغرب، مؤكدةً كونه واقعاً جيوسياسياً طويل الأمد، واستخدمت مصطلح "الدول غير الصديقة" لوصف الفاعلين الدوليين الذين بادروا إلى إدانة العملية العسكرية الروسية التي قادتها موسكوفي أوكرانيا في فيفري من سنة 2020، وفرضت عقوبات انتقامية على الجانب الروسي[2].

5- تعزيز التحالفات الروسية الجديدة:

سعت روسيا بشكل كبير إلى تعزيز علاقاتها الخارجية مع عدد من الدول المتوسطة والصغرى؛ وذلك عقب تعرضها لمحاولات عزلها سياسياً على الساحة الدولية، على خلفية حربها في أوكرانيا، وقد عكست الاستراتيجية النهج الروسي؛ حيث عكفت على ترتيب وتسمية الدول والمناطق التي تحظى باهتمام موسكو، حيث احتلت كل من الصين والهند مراتب متقدمة في الاستراتيجية؛ حيث تم التعرض لهما عقب الحديث عند دول الجوار المباشر، والقارة القطبية الشمالية، ومن الجدير بالملاحظة، وضع الاستراتيجية كلاً من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ودول العالم الإسلامي والقارة الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية في مراتب متقدمة بالمقارنة بكل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من دول الأنجلو–سكسونية.[3]

---

[1] Oleg Burunov, Lavrov: Moscow's New Foreign Policy Concept Calls Out US as Main Instigator of Anti-Russian Crusade. Sputnik International. March 31, 2023. Available at: https://sputniknews.com/20230331/russian-president-putin-signs-decree-approving-new-foreign-policy-concept-1108989348.html

[2] إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، أبعاد الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية,19-04-2023 ,https://apa-inter.com/post.php?id=6037

[3] Oleg Burunov, op cit.

6- دعم الشراكة مع الصين والهند:

أكدت الاستراتجية الجديدة جزءاً خاصاً للحديث عن علاقة روسيا القوية بالصين والهند باعتبارهما شريكين استراتيجيين، يمثلان مركز القوة والتنمية العالمية في الوقت الحالي، وهوما ينعكس على تحركات روسية على أرض الواقع المتمثلة في تعزيز موسكوإمداداتها من الطاقة لكل من الصين والهند، بعد انقطاعها بصورة شبه كاملة عن أسواقها الأوروبية التقليدية، بفعل العقوبات الموقعة عليها، وتمثل الصين مركز ارتكاز هام في السياسة الخارجية الروسية الحالية، في ظل الحديث عن تشكُّل محور ومعسكر دولي جديد تتزعمه كل من روسيا والصين، في الوقت نفسه، عززت الهند وروسيا روابطهما الثنائية؛ وذلك على الرغم من التدخل الروسي في أوكرانيا؛ حيث ارتفعت واردات الهند من النفط الخام الروسي كثيراً في الأشهر القليلة الماضية، ورفضت الهند الانضمام إلى منظومة العقوبات الغربية ضد روسيا[1].

إن الاضطرابات والتحولات الجذرية في الحياة الدولية استوجبت تعديلات في مسارات السياسة الخارجية الروسية بما يتلاءم مع التحديات التي تواجه روسيا وطريقة مقاربتها القضايا الحيوية والساخنة وعلاقاتها الإقليمية والدولية.[2]

ثانياً: نقاط التحول في الاسترتيجية الجديدة:

1- تغيير أيديولوجية الصراع القائم في النظام الدولي:

إن استراتيجية السياسة الخارجية الروسية تضمنت عدداً من النقاط التي تشير إلى وجود اختلاف في المصالح بين روسيا ودول المعسكر الغربي، بفعل التنافس حول الهيمنة على النظام الدولي، ويمكن استشعار الخلاف الأيديولوجي في أكثر من موضع داخل الاستراتيجية؛ فقد أمعنت في التحدث عن التغير القائم في النظام الدولي، الذي يرتبط بصورة أساسية بالحتمية التاريخية، كما تم انتقاد نسق الاقتصاد العالمي الحالي القائم على أسس الليبرالية الجديدة والعلمانية، وجميعها مصطلحات تعيد إلى الأذهان المنافسة الأيديولوجية التي وصلت إلى قمتها بين الليبرالية/الرأسمالية الغربية وبين الماركسية خلال فترة الحرب الباردة[3].

---

[1] إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية , مرجع سبق ذكره .

[2] سامي عمارة، مرجع سبق ذكره .

[3] ايغور ايفانونف, ملامح السياسة الخارجية الروسية لعام 2020 ,ترجمة نون بوست تاريخ النشر: 30.11.2019 https://www.noonpost.com

2- مواجهة الهيمنة الامريكية للعالم:

استخدمت الاستراتيجية الروسية عدداً من المصطلحات والتوصيفات الخاصة لمناطق وأقاليم العالم، وهي المصطلحات والتوصيفات التي تختلف كثيراً عن التقسيمات والتوصيفات الأمريكية لهذه الأقاليم والمناطق؛ فعلى سبيل المثال، عند الحديث عن منطقة ما وراء المحيطَين الهادئ والهندي، التي يطلق عليها الهندوباسيفيك وفقاً للتوصيف الأمريكي والغربي، رفضت موسكوالانصياع للتقسيم والنظرة الأمريكية لهذه المنطقة.

كما تم تجنب الحديث عن الشرق الأوسط مع تفضيل استخدام مصطلح "العالم الإسلامي"، بما يعكس رغبة روسية حقيقية في التقرب من الدول التي ترفض التقسيم الأمريكي للمناطق، ناهيك عن تعظيم الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية التي تلعب دوراً فاعلاً في عدد من المجالات بهذه المناطق بعيداً عن الأمم المتحدة، على غرار "منظمة التعاون الإسلامي"، و"رابطة دول جنوب شرق آسيا آسيان."[1]

فقد أشارت الاستراتيجية الجديدة إلى دول أمريكا الجنوبية باستخدام مصطلح "دول أمريكا اللاتينية والكاريبي"، في إشارة واضحة إلى جميع الدول التي تقع في أمريكا الوسطى – وفي مقدمتها المكسيك – والتي تقع في الفناء الخلفي المباشر للولايات المتحدة،والتي تتجنب الصين الإشارة إليها بصورة علانية عند الحديث عن خططها للتعاون والتوسع الاستثماري تحت إطار "مبادرة الحزام والطريق"، بما يعزز الشكوك الأمريكية تجاه هذه التحركات[2].

3-مكانة روسيا في النظام العالمي:

أكدّت هذه الاستراتيجية، في أكثر من موضع على عظمة وقوة التأثير والدور الذي تقوم به روسيا في النظام الدولي والإقليمي؛ وذلك بالرغم من العقوبات المفروضة عليها من قبل المعسكر الغربي، وتكمن قوة روسيا العالمية – وفقاً للاستراتيجية – في عملها على تحقيق التكامل والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والعمل أيضاً على تشكيل شراكة أوروبية آسيوية كبيرة، عن طريق إطلاق برامج للشراكة الاقتصادية الموسعة مع

[1] Catherine Belton,Secret Russian foreign policy document urges action to weaken the U.S.
April 17, 2024 at 5:00 a.m. EDT https://www.washingtonpost.com/world/2024/04/17/russia-foreign-policy-us-weaken/

[2] Nikita Lipunov and Pavel Devyatkin,The Arctic in the 2023 Russian Foreign Policy Concept
May 30, 2023https://www.thearcticinstitute.org/arctic-2023-russian-foreign-policy-concept/

حلفائها الاستراتيجيين، ومنهم جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية الهند، ودول منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم العربي وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[1].

كما أشارت الاستراتيجية الروسية أيضاً إلى أن الموقع الجغرافي لروسيا على الخريطة العالمية لا يمكن الاستهانة به، ناهيك عن تضمنها العديد من الموارد الطبيعية الهامة، ويأتي على رأسها الغاز؛ هذا بالإضافة إلى كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وعضويتها الفعالة في عدد من المنظمات والجمعيات الحكومية الدولية الرائدة، بجانب كونها من أكبر القوى النووية في العالم.

إن التوجه الجديد السياسة الخارجية يقوم بتخطيط استراتيجي ويعتبر كنظام وجهات نظر المصلحة الوطنية لروسيا الاتحادية في مجال السياسة الخارجية، والمبادئ الأساسية، والمهام الرئيسية والاتجاهات ذات الأولوية للسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. باتباع استراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية، التي تأخذ بعين الاعتبار الأحكام الرئيسية للتخطيط الاستراتيجي التي يمس حيز العلاقات الدولية[2].

4- رفض تحقيق السلام الدولي على حساب مصالح روسيا:

إضافة إلى إدراكها مسؤوليتها المرتبطة بحفاظ السلم والأمن الدوليين، ورفض موسكوالتام للتسليم بالهجمة الغربية والتي تنظر إلى روسيا باعتبارها مهدداً أساسياً للاستقرار العالمي[3].

تؤكد توجهاتها الجديدة أن روسيا لن تبادر إلى تغيير سياستها تجاه دول المعسكر الغربي، ما لم يبادروا هم بالاعتراف بحق روسيا في الدفاع عن وحدتها وهويتها، وتؤكد في الوقت نفسه، أنها لن تتخلى عن مصالحها ومحاولتها خلق السلام في القارة الأوروبية؛ فقد أشارت الاستراتيجية إلى أن معظم الدول الأوروبية تتبع سياسة عدوانية تجاه روسيا مما يخلق تهديداً حقيقياً لأمن وسيادة الاتحاد الروسي؛ هذا بجانب اكتسابهم مزايا اقتصادية أحادية الجانب، وتقويض الاستقرار السياسي المحلي، وتقويض القيم الروحية والأخلاقية الروسية التقليدية، وخلق عقبات أمام تعاون روسيا مع الحلفاء والشركاء الدوليين[4].

---

[1] سامي عمارة، مرجع سبق ذكره.

[2] ايغور ايفانونف , مرجع سبق ذكره.

[3] Michel Gurfinkeiel, The Strategic Goals of a Restored Russia, date of publication: 15/April/2018 , date of visit:19/12/2022: https://besacenter.org

[4] The Moscow Times, Russia Adopts New Global Strategy to Curtail Western 'Dominance'. March 31, 2023. Available at: https://www.themoscowtimes.com/2023/03/31/russian-national-fined-for-attending-anti-war-rally-in-georgia-a80677

أصبح الشكل الشائع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة هو فرضها على الآخرين توجهات أيديولوجية الليبرالية الجديدة، المدمرة التي تتعارض مع القيم الروحية الأخلاقية وبالنتيجة فإن التأثير المدمر يمتد إلى مجالات العلاقات الدولية[1].

5- اللجوء الى الردع النووي:

ألمحت الاستراتيجية الجديدة إلى أنه يجب على الدول الأوروبية إدراك أنه لا بديل للتعايش السلمي والتعاون المتبادل مع روسيا، كما دعت إلى الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، في إشارة إلى القدرات النووية التي تمتلكها كل من موسكوواشنطن، وحاجة البلدين إلى التعاون في مضمار السيطرة على أسلحة الدمار الشامل؛ على الرغم من تعليق العمل بمعاهدة "الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت 3)".

فالقيادة الروسية اعتمدت الردع النووي ضمانًا لحماية مصالحها الحيوية بشكل موثوق به من التهديدات الخارجية، عدم كفاءته لم تمنع تحذيرات رئيس روسيا من أخطر العواقب على الدول الغربية في حال تدخلها في الصراع الأوكراني المشاركة النشطة والفعالة للولايات المتحدة ودول الناتوفي تسليح الجيش الأوكراني وتدريبه، وتقديم معلومات استخبارية إلى كييف في الوقت الفعلي، إلى جانب المساعدة المالية والاقتصادية والتقنية الواسعة النطاق- في الواقع، تدخل الغرب في كل مسار الحرب بكامل قوته.[2]

إضافة إلى ذلك، فإن تصريحات بعض المسؤولين الروس تشير إلى الإمكانات النووية لروسيا، والمناورات العديدة والتي فُسرت في الغرب، وفي جميع أنحاء العالم، على أنها دليل على استعدادات موسكولشن حرب نووية[3].

إن روسيا ينظر إليها على أنها تشكل خطرا جاد في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، ويعد قرار القيادة الروسية شن ضربة نووية على الولايات المتحدة الأمريكية، أو دول الناتو، غير محتمل بسبب الطبيعة الانتحارية الواضحة لهذا القرار، وسيكون لاستخدام الأسلحة النووية عواقب كارثية[4].

---

[1] ايغور ايفانونف، مرجع سبق ذكره .

[2] Hiski Haukkala and Nicu Popescu, Russia Futures: Horizon 2025", Paris: European Union Institute for Security Studies, March 2016

[3] Nigel Gould-Davies. Russia's new foreign-policy concept: the impact of war. https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/06

[4] Foreign Policy of the Russian Federation, The Foreign Policy Concept of the Russian Federation was approved by President V. Putin on 2023 , https://mid.ru/en/foreign_policy/news/1661471/

نجد بالنظر إلى ما تقدم أن هناك عدة عوامل تسيطر على الملامح العامة للوثيقة، تلك العوامل نرى أن أبرزها يتجسد في الطريقة التي تركت بها شخصية "بوتين" نفسه وكيانه المؤثر ورؤيته التي اصطحبها معه منذ أول أيام توليه الرئاسة في العام 2000 وصولًا إلى اللحظة الراهنة، ببصماتها على نمط تطور وثائق اتجاهات السياسة الخارجية للاتحاد الروسي .

وفقًا لذلك، نرصد كيف تطورت توجهات السياسة الخارجية بدءًا من الطريقة التي تعلمت بها روسيا الدرس في عهد "يلتسين"، واستوعبت كيف يرفض الغرب التعامل معها على أساس متكافئ، ومن ثم قررت السير على خطى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب. بدأ طريقه بالمطالبة بهذا النظام، وسار على درب تحقيقه بالتدريج، وصولًا إلى الإقدام على تنفيذ الرؤية الروسية للنظام العالمي الجديد بفعل القوة من خلال الحرب الجارية في أوكرانيا. وعلى نفس المنوال، يظل كذلك في وسع المُتابع لكل خطابات الرئيس الروسي، "بوتين"، خلال الأعوام الأخيرة، ملاحظة كيف تشتمل الوثيقة على بنود مفصلة جميعها تصبوفي النهاية إلى تحقيق آمال القائد العريضة التي لا ينفك يتوقف عن ترديدها والحديث العلني عنها في كل خطاباته.[1]

عند هذه النقطة، يطرح التساؤل نفسه حول ماذا وراء هذا التكرار الذي ليس هناك ثمة شك في أنه "تكرار مُتعمد" بشكل ملحوظ. حيث سلطنا الضوء آنفًا في النقاط الواردة أعلاه، بما يشتمل على أرقام البنود وتفرعاتها، كيف تتكرر الأفكار والمبادئ الواردة في الوثيقة ويعاد التركيز عليها مرات متكررة في نفس الوثيقة ولكن بصياغة مختلفة، بشكل طال معه التكرار معظم البنود في الوثيقة، وإن لم يكن جميعها، خاصة فيما يتعلق بمصطلحات مثل "التعددية القطبية" "والنظام العالمي المتعدد الأقطاب"، وسبل التعاون المشترك مع القوى الإقليمية الأخرى، ومخاطر نشوب حرب نووية وغيره .

يلاحظ أيضًا أن هذا التكرار يتشابه إلى حد يقترب من التطابق مع محتوى خطابات "بوتين" أو لقاءاته التليفزيونية أو تصريحاته الإعلامية بوجه عام. علاوة على ذلك، يتشابه محتوى الوثيقة بشكل كبير أيضًا مع وثائق استراتيجية رسمية أخرى أبرزتها فترة الحرب الروسية الأوكرانية مثل وثيقة "العقيدة البحرية الروسية الجديدة"، الصادرة في جويلية 2022. في شكل يسلط الضوء على نوايا القيادة الروسية التي لا تنفك تتوقف عن هذا التكرار الذي لا يمكن تفسيره إلا بأنه ربما يكون إشارة للعالم بعدم نية روسيا

[1] Catherine Belton,Secret Russian foreign policy document urges action to weaken the U.S. April 17, 2024 at 5:00 a.m. EDT https://www.washingtonpost.com/world/2024/04/17/russia-foreign-policy-us-weaken/

التراجع عن أهدافها، إلى جانب وجود نية روسية عميقة على المضي قدمًا في هذا المسار حتى النهاية ومهما تكلف الأمر .

من الممكن أيضًا أن ينظر إلى هذا التكرار بكونه جزءًا من الدعاية الإعلامية الروسية التي تعمد فيها القيادة الروسية إلى جذب انتباه أكبر قدر ممكن من الجمهور العالمي وإقناعه بمشروعية مطالبها بتحقيق نظام عالمي جديد يكون فيه الكُل سواء؛ إذ لابد من معرفة كيف لا تختلف هذه الوثيقة عن أي شيء يقوله "بوتين" أو يفعله "بوتين". وبمعنى أدق، من ينتهي من قراءة بنود الوثيقة سيعرف أنه ليس هناك أي شيء جديد يتحتم على العالم معرفته في نص الوثيقة المنشورة على موقع الكرملين. بشكل يُلقي تساؤلات محورية عن المغزى من هذه الوثيقة أو بمعنى أدق عن الجدوى من الإعلان عنها بوجه عام .

المبحث الثاني: أهداف ومستويات توجهات السياسة الخارجية الروسية منذ 2001

إن الدولة في إطار السياسة الخارجية تسعي لتحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح وفقا للقدرات والإمكانيات التي تتيحها لها القدرة علي تحقيق أهدافها بأكبر قدر ممكن من النجاح وبأقل تكلفة، وبما أن روسيا دولة كبرى لديها عدد كبير من الأهداف تسعى لتحقيقها بإستخدام مجموعة من الوسائل، ومن الواضح أنه يوجد اهتمام كبير بصياغة إتجاه جديد قوي للسياسة الخارجية الروسية يهدف إلى إستعادة مكانة روسيا في النظام العالمي، واعتمدت روسيا في سياستها الخارجية على عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها، ومدى إستقرارها السياسي والإقتصادي، والهدف الأسمى هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد، ويمكن رصد أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية الداخلية والخارجية وعلى كل المستويات في المطلبين الأساسين كالآتي:

المطلب الأول: أهداف توجهات السياسة الخارجية الروسية:

أولاً: الأهداف المرتبطة بالمصالح المطلقة (المصالح القومية لروسيا)

1- الأهداف القومية

تعد الأهداف القومية لروسيا مزيجاً من الأهداف المتوازنة للفرد والمجتمع والدولة في المجالات الاقتصادية وعلى مستوى السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وهى أهداف طويلة الأجل، وتحدد الأهداف الأساسية والمهمات الإستراتيجية والحالية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة. وتضمن المصالح

القومية بواسطة مؤسسات سلطة الدولة التي تعمل بالتعاون مع التنظيمات العامة العاملة وفقا لدستور روسيا الاتحادية وتشريعه.[1]

من الأهداف القومية التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الخارجية الروسية على الصعيد الدولي نجد حماية مصالح روسيا القومية في ضمان السيادة، وفي دعم مركز روسيا كقوة عظمى وكأحد مراكز الثقل في العالم المتعدد الأقطاب، وتطوير علاقات نفعية متكافئة ومتبادلة مع كل البلدان والتجمعات التكاملية، وفي المقام الأول البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ومع شركاء روسيا التقليديين، مع الالتزام، في كل الأحوال، باحترام الحقوق والحريات الإنسانية وعدم السماح بازدواجية المعايير فهذا المجال. كما أن العناصر الرئيسية للمصالح القومية لروسيا تقوم على حماية الفرد والمجتمع والدولة من الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الدولي، وحالات الطوارئ الناجمة عن مسببات طبيعية أو تقنية وآثارها، إضافة إلى الأخطار الناجمة عن العداوات، أو كعواقب لها في وقت الحرب[2].

2- الأهداف العسكرية:

تتحدد المصالح القومية لروسيا في حماية أمنها، وسيادتها، ووحدة أراضيها وحمايتها ضد أي تهديد خارجي عليها أو على حلفائها، ففي مجال الحدود، تتمثل المصالح القومية لروسيا في تهيئة الظروف السياسية والقانونية والتنظيمية اللازمة لضمان حماية حدود روسيا الاتحادية، والالتزام بإجراءات العمل الخاصة بالنشاط الاقتصادي وقواعده، وفقا لما ينص عليه الدستور الروسي[3]، والالتفاف على توسع حلف الناتوباتجاه دول شرق أوروبا، والتي كانت تدور في فلك الإتحاد السوفياتي السابق حلف وارسو- سابقاً، وذلك بزيارة الصين والهند واليابان من قبل الرئيس "بوتين" لعقد معاهدات، وبناء تحالفات جديدة، تخفف من حجم التدخلات الغربية الأميركية الغربية وتداعياتها على الأمن الداخلي[4].

---

[1]. لمى مضر جرئ الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1،ص88

[2]حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2017،

[3]حسين بوقارة،السياسة الخارجية" :دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دار،هومه 2012م ص36 .

[4] Nikita Lipunov and Pavel Devyatkin,The Arctic in the 2023 Russian Foreign Policy Concept May 30, 2023https://www.thearcticinstitute.org/arctic-2023-russian-foreign-policy-concept/

3- الأهداف الاقتصادية:

أما على صعيد أهداف السياسة الخارجية الروسية الاقتصادية فهي تكمن في الحفاظ على معدلات النموالاقتصادي في الدولة من خلال تدعيم برامج الإصلاح الاقتصادي وفتح أسواق جديدة للمنتجات الروسية وضمان حرية انسياب البضائع الروسية إلى الأسواق[1]، وذلك من خلال تدعيم مكانة روسيا في المحافل الاقتصادية الدولية وإبراز الدور الرئيسي في الاقتصاد الدولي والعمل على المحافظة على معدلات بيع الأسلحة للأسواق العالمية، نظراً لأهمية تجارة الأسلحة في الاقتصاد الروسي، والعمل على تقوية الروابط مع الصين والهند واليابان وتجمع الآسيان، والعالمين العربي والإسلامي، وذلك تأكيداً لمصالح روسيا في قارتي أوروبا وآسيا من أجل تقوية الجبهة الداخلية وتجنب المظاهرات الاجتماعية والاضطرابات العمالية في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا[2].

4-الأهداف الثقافية:

على صعيد الأهداف الثقافية للسياسة الخارجية الروسية فهي تغيير الصورة السلبية عن الحضارة والثقافة الروسية، فروسيا تمتلك حضارة وثقافة مستقلة، وأن صورة روسيا التي اهتزت في نهاية القرن الماضي لا بد أن يتم تغييره على المستوى الدولي والحفاظ على الثقافة الروسية من الغزوالثقافي الخارجي في ظل الانفتاح الثقافي والعولمة، وذلك من خلال فتح ملحقات ثقافية في مختلف دول العالم بهدف العمل على إحداث تغيير في اتجاهات مختلف شعوب العالم نحوالثقافة الروسية.

استناداً إلى المصالح والأولويات الوطنية الاستراتيجية الداخلية لروسيا الاتحادية، فإن أنشطة السياسة الخارجية للدولة تركز على تحقيق الأهداف الاستراتيجية لحماية النظام لروسيا الاتحادية وسيادتها واستقلالها وكيان دولتها ووحدة أراضيها وشعبها من التأثير الأجنبي الهدام وسنتناول تفصيل هذه الأهداف المتعددة والداخلية كالتالي[3]:

- حماية حقوق وحريات ومصالح مواطني روسيا، المشروعة، وحماية المؤسسات الروسية من التطاول غير القانوني من قبل الجهات الأجنبية.

---

[1] عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية،ص35

[2] Verluise Pierre, Géorgie: objectifs russes, disponible sur le site:http://www.diploweb.com/Géorgie-objectifs-russes.htm, consulté le 28 Aout 2008, p 2.

[3] Catherine Belton,Secret Russian foreign policy document urges action to weaken the U.S. April 17, 2024 at 5:00 a.m. EDT https://www.washingtonpost.com/world/2024/04/17/russia-foreign-policy-us-weaken/

- اتخاذ تدابير سياسية ودبلوماسية لمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، الرامي في المقام الأول إلى تفاقم الحالة السياسية الداخلية، أو التغيير غير الدستوري، أو انتهاك وحدة أراضي الدول.
- تطوير فضاء معلوماتي آمن، وحماية مجتمع روسيا من التأثير الأجنبي المعلوماتي النفسي الهدام.
- صيانة شعب روسيا، وتطوير الإمكانات البشرية، وتحسين نوعية الحياة ورفاهية المواطنين.
- المساعدة على التنمية المستدامة للاقتصاد الروسي على أساس تكنولوجي جديد.
- تعزيز قيم روسيا الروحية والأخلاقية التقليدية، وصيانة التراث الثقافي والتاريخي لشعب روسيا الاتحادية متعدد القوميات.[1]
- تطوير فضاء معلوماتي آمن، وحماية مجتمع روسيا الاتحادية من التأثير الأجنبي المعلوماتي والنفسي الهدام وتطوير الإمكانات البشرية، وتحسين نوعية الحياة ورفاهية المواطنين، المساعدة على التنمية المستدامة للاقتصاد الروسي على أساس تكنولوجي جديد، وتعزيز قيم روسيا الروحية والأخلاقية التقليدية، وصيانة التراث الثقافي والتاريخي لشعب روسيا الاتحادية متعدد القوميات.[2]

ثانياً: الأهداف المرتبطة بالمصالح النسبية لروسيا:

1- تشكيل نظام عالمي متعدد الاقطاب:

تسعى روسيا لتشكيل نظام دولي جديد يضمن الأمن، ويحافظ على الهوية الثقافية الحضارية، وتكافؤ فرص التنمية لجميع الدول، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، وحجم أراضيها، وديمغرافيتها، ومواردها، وإمكاناتها العسكرية، والسياسية، ونظامها الاقتصادي، والاجتماعي، ومن أجل تحقيق هذه المعايير، ينبغي أن يكون نظام العلاقات الدولية متعدد الأقطاب وقائم على المبادئ التالية[3]:

- مساواة سيادة الدول،واحترام حقوقها في اختيار نماذج تطورها،ونظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي،ونبذ الهيمنة في الشؤون الدولية.
- إزالة بقايا الهيمنة الأمريكية والدول الأخرى غير الصديقة في الشؤون العالمية، وخلق الظروف لتخلي أي دولة عن طموحات الاستعمار الجديد والهيمنة.

[1] حسين بوقارة "مرجع سبق ذكره .

[2] Oleg Burunov, Lavrov: Moscow's New Foreign Policy Concept Calls Out US as Main Instigator of Anti-Russian Crusade. Sputnik International. March 31, 2023. Available at: https://sputniknews.com/20230331

[3] Nigel Gould-Davies, Russia's new foreign-policy concept: the impact of war. https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/06

- استعادة دور الأمم المتحدة كآلية تنسيق مركزية في التوفيق بين مصالح الدول الأعضاء وأنشطتها لتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة.
- تنشيط التعاون في كافة المجالات مع حلفاء وشركاء روسيا، وقطع الطريق على محاولات الدول غير الصديقة لمنع مثل هذا التعاون.
- الحوارات البناءة، والشراكة وإثراء مختلف الثقافات والأديان والحضارات، لبعضها البعض الآخر.

2- احترام القانون في العلاقات الدولية:

إن سيادة القانون هي أحد أسس النظام العالمي العادل والمستقر، وهوعامل يعزز الاستقرار العالمي والتعاون السلمي والمنتج بين الدول والاتحادات ويقلل من التوترات الدولية ويزيد من إمكانية التنبؤ بالتنمية العالمية وذلك من خلال[1]:

- تدعيم باستمرار تعزيز الأسس القانونية للعلاقات الدولية وتفي بالتزاماتها القانونية الدولية بنزاهة. وفي الوقت نفسه، إن قرارات الهيئات المشتركة بين الدول، التي يجري تبنيها على أساس أحكام المعاهدات الدولية التي وقعت عليها روسيا الاتحادية، غير واجبة للتنفيذ في روسيا الاتحادية، في حال أن تفسيرها يتعارض مع دستور روسيا الاتحادية.
- مواجهة محاولات استبدال ومراجعة وتفسير بصورة تعسفية لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، في إعلان مبادئ القانون الدولي بتاريخ 24 أكتوبر1970م المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
- تحسين تطبيق العقوبات الدولية، بناءً على الاختصاص الحصري لمجلس الأمن الدولي في موضوع إدخال مثل هذه الإجراءات، وضرورة ضمان فعاليتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والحيلولة دون تدهور الوضع الإنساني.
- تنشيط عملية إعطاء شكل نهائي قانوني دولي لحدود دولة روسيا الاتحادية، وحدود مجالها البحري، التي تمارس فيها روسيا حقوقها السيادية والقانونية، انطلاقا من ضرورة ضمان مصالحها الوطنية دون قيد أو شرط، وأهمية تعزيز علاقات حسن الجوار والثقة والتعاون مع دول الجوار.[2]

[1] Oleg Burunov, op cit.
[2] Nigel Gould-Davies, op cit.

3- المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين:

من خلال استخدام الوسائل السلمية، وبالدرجة الأولى الدبلوماسية، والمباحثات، والمشاورات، والوساطة والمساعي الحميدة، لحل الخصومات والنزاعات الدولية، وتسويتها على أساس الاحترام المتبادل، والحلول الوسط وتوازن المصالح المشروعة، وذلك من خلال:

- إقامة تعاون واسع يهدف إلى احتواء محاولات أي دول واتحادات دولية لتحقيق هيمنة عالمية في المجال العسكري، وإبراز قوتها خارج نطاق مسؤوليتها، والاستئثار بالمسؤولية المميزة عن صون السلم والأمن الدوليين، وخطوط ترسيم الحدود، وأمن بعض الدول على حساب المصالح المشروعة للدول الأخرى[1].
- منع قيام سباق التسلح واستبعاد نقله إلى مجالات جديدة، وخلق الظروف للتخفيض التدريجي مستقبلا للقدرات النووية، مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي.
- رفع القدرة على التنبؤ في تطورات العلاقات الدولية، وعند الضرورة تحسين تدابير بناء الثقة في المجالين العسكري والدولي، والحيلولة دون وقوع حوادث مسلحة غير مقصودة وتنفيذ الضمانات الأمنية بخصوص الدول الأطراف في المعاهدات الإقليمية بصدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية.[2]

4- دور روسيا في حفظ السلام:

توسيع قدرات الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي لحفظ السلام ومواجهة الأزمات من أجل الحيلولة دون ظهور تهديدات بيولوجية وضمان الأمن من خلال[3]:

- التحقيق في حالات التطوير المفترض للأسلحة البيولوجية ونشرها واستعمالها، في المقام الأول في أراضي الدول المجاورة.
- توسيع التعاون مع الحلفاء والشركاء في مجال ضمان الأمن البيولوجي، في المقام الأول مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

---

[1] the Council on Foreign ,Foreign Affairs, date of publication 1/10/2015 , Date of visit 19/12/2020 https://www.foreignaffairs.com

[2] Catherine Belton,Secret Russian foreign policy document urges action to weaken the U.S. April 17, 2024 at 5:00 a.m. EDT https://www.washingtonpost.com/world/2024/04/17/russia-foreign-policy-us-weaken/

3ايغور ايفانونف, مرجع سبق ذكره .

5- محاربة الإرهاب الدولي:

مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة وتنسيقه وذلك من خلال:

- تعزيز الدور الحاسم للدول وأجهزتها المختصة في مكافحة الإرهاب والتطرف واتخاذ تدابير سياسية ودبلوماسية وإجراءات أخرى تهدف إلى مكافحة استخدام الدول للمنظمات الإرهابية والمتطرفة.
- الكشف عن الثغرات في التنظيم القانوني الدولي المتعلق بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وأزالتها، وكذلك الأخذ بنظر الاعتبار أخطار ارتكاب أعمال إرهابية باستخدام مواد كيميائية وبيولوجية.
- تعزيز التعاون متعدد الأوجه مع الحلفاء والشركاء في مجال مكافحة الإرهاب، وتقديم المساعدة العملية لهم في إجراء عمليات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك حماية المسيحيين في الشرق الأوسط.

6- حماية البيئة والصحة:

المحافظة على البيئة، وتحسين نوعيتها، وتكييف روسيا بعقلانية مع تغير المناخ لما فيه مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة عن طريق[1]:

- تضافر الجهود الدولية لمنع انتشار الأمراض المعدية شديدة الخطر، والرد السريع والفعال على حالات الطوارئ ذات الطابع الصحي والوبائي، ومكافحة الأمراض المزمنة غير المعدية، والتغلب على العواقب الاجتماعية والاقتصادية للأوبئة العامة والجوائح.
- دعم الجهود الدولية القائمة على العالم لخفض التأثير السلبي على البيئة المحيطة "بما في ذلك خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري" والحفاظ على القدرة الاستيعابية لنظم البيئية وزيادتها.
- دعم حق كل دولة في أن تختار بصورة مستقلة الآليات والأساليب الأفضل لها، لحماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ والمساعدة على وضع قواعد عالمية موحدة للجميع، ومفهومة وعادلة لتنظيم الحفاظ على البيئة والمناخ.
- رفع فعالية التعاون الدولي في مجال إعداد وإدخال التقانة المتقدمة التي تساعد على الحفاظ على بيئة مناسبة وتحسين نوعيتها، وتكيف الدول مع تغيرات المناخ.

[1] Foreign Policy of the Russian Federation, op cit.

7- دعم قيام إتحاد أوراسيا:

لا يهدف بوتين من خلال إنشاء الاتحاد الأوراسي إلى تمهيد الطريق للتكامل الاقتصادي للدول الأعضاء فحسب، بل يهدف أيضًا إلى أن يكون له رأي في عملية صنع القرار الدولي، ووضع قواعد تحكم اللعبة الدولية، وتحديد إطار ومعالم المستقبل. كما أن برنامجه للفترة الرئاسية المتوقعة، والقائم على مشروع تكامل سياسي يضم الجمهوريات السوفياتية السابقة، بحيث يؤدي هذا المشروع إلى خلق كيان دولي جديد متعدد الأطراف يسمى "الاتحاد الأوراسي." فقد صرح بوتين: "نقترح تشكيل نموذج من تكتل فعال من الدول، قادر على الارتقاء إلى مصاف الأقطاب الدولية العظمى في عالمنا المعاصر، تكون لديه القدرة على تشكيل حلقة وصل متينة بين أوروبا من ناحية وإقليم آسيا – المحيط الهادئ المتمتع بدينامية نابضة من ناحية ثانية[1]."

كما وصف هذا الهدف بالمهمة "الطموحة" و"الملهمة"، كما إن الاتحاد الأوراسي سيمهد الطريق أمام الدول الأعضاء ليس فقط للتكامل اقتصادي، بل "لتمكين هذه الدول من إسماع صوتها بوضوح في أروقة صنع القرار في المحافل الدولية، ووضع قواعد لإدارة اللعبة الدولية، بما يحدد أطر وملامح المستقبل" ويعتقد أن الاتحاد الأوراسي هو بمثابة جزء مكمل للبيت الأوروبي الكبير، كما يرى ضرورة بناء هذا الكيان الجديد على قيم "الحرية والديمقراطية واقتصاد السوق."

تساهم حالة الاقتصاد العالمي غير المستقرة، والمستقبل غير المؤكد لاقتصاد منطقة اليوروومجموعة من القضايا الأخرى في إصرار الكرملين على عدم المخاطرة بالمراهنة على مستقبل تقدم فيه روسيا مساهمة استراتيجية جادة في الشراكة مع الغرب غير واضحة المعالم ..[2]

من خلال التكتلات يظهر الإتحاد الأوراسي الذي تعتبره موسكو، على وجه الخصوص، تجمعاً حيوياً، خصوصاً أنها تستطيع من خلاله استعادة بعض دول الإتحاد السوفياتي السابق، ولواقتصاديا، وتأمين خاصرتها من الجهة الأوروبية، بالإضافة إلى عقد اتفاقيات اقتصادية مع دول أخرى من أجل فتح أسواق جديدة وضم عدد من الحلفاء الإقتصاديين لمواجهة التكتلات الغربية[3].

---

[1] بورداتشيف،ت. أوراسيا: مصيرها الانقسام؟،روسيا في الشؤون العالمية2017.https://eng.globalaffairs.ru

[2] معتز سلامة،"القطب العائد:الدورالروسي في سياق اقليمي متغير"مجله السياسة الدولية، العدد195، القاهرة،يناير2014.

[3]Catherine Belton,Secret Russian foreign policy document urges action to weaken the U.S. April 17, 2024 at 5:00 a.m. EDT https://www.washingtonpost.com/world/2024/04/17/russia-foreign-policy-us-weaken/

فوسط التوتر على المشهد الاقتصادي دولياً، قام بوتين في بطرسبورغ، قمة الإتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تعول روسيا عليه في إنعاش العلاقات الاقتصادية مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، وتشكيل تكتل اقتصادي يساعد على مواجهة التحديات الخارجية وبغية تعزيز قوة هذا التكتل، عكف قادة الدول الأعضاء "روسيا - بيلاروسيا - أرمينيا - كازاخستان – قرغيزيا" على بحث خطط من شأنها تعزيز التكامل الإقتصادي داخل دول الاتحاد، من حيث تشكيل سوق مشتركة ضمن دول الاتحاد للنفط والغاز والمشتقات النفطية بحلول سنة2025.[1]

المطلب الثاني: مستويات السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001

أولا: التوجهات على المستوى الإقليمي:

على المستوى الاقليمي والبالغ الأهمية لروسيا واستقرارها ووحدة أراضيها وتطورها الاجتماعي والاقتصادي، وترسيخ مكانتها كإحدى المراكز السيادية المؤثرة في التطور والحضارة العالمية، يُعد ضمان علاقات حسن الجوار الثابتة والطويلة الأجل، وتوحيد الإمكانات في مختلف المجالات مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة الأخرى، التي ترتبط بروسيا بتقاليد على مدى قرون طويلة لدولة مشتركة، والترابط العميق في مختلف المجالات، واللغة المشتركة، والثقافات القريبة من بعضها البعض بهدف تحويل الخارج القريب إلى منطقة سلام وحسن جوار وتنمية مستدامة وازدهار ذلك من خلال[2]:

- تقوية نظام الأمن الإقليمي، القائم على مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، ودور روسيا الرئيس في صيانة الأمن الإقليمي وترسيخه، والتكامل بين الدولة الاتحادية ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وغيرها من أشكال التعاون بين روسيا وحلفائها وشركائها في مجال الدفاع والأمن، مواجهة نشر أو تعزيز البنية التحتية العسكرية للدول غير الصديقة وغيرها من التهديدات لأمن روسيا في الخارج القريب.

- تعميق عمليات التكامل التي تلبي مصالح روسيا، والتعاون الاستراتيجي مع جمهورية بيلاروسيا، وتقوية نظام التعاون المتعدد الأطراف الشامل متبادل المنفعة، القائم على الجمع بين قدرات رابطة الدول المستقلة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وكذلك تطوير أشكال إضافية متعددة الأطراف، بما في ذلك آلية التعاون بين روسيا ودول منطقة آسيا الوسطى، وتشكيل على المدى الطويل فضاء اقتصادي وسياسي متكامل في أوراسيا، ومنع والتصدي للممارسات غير الودية التي تقوم بها الدول الأجنبية واتحاداتها، لتأجيج في الخارج

[1] السيد أمين شلبي، بوتين "وسياسة روسيا الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 175 المجلد 44، القاهرة، يناير 2009.

[2] حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2017.

القريب العمليات المناهضة للتكامل، وتخلق العقبات لممارسة حلفاء روسيا وشركائها حقهم السيادي في تعميق التعاون الشامل معها[1].

- استغلال الإمكانات الاقتصادية لحسن الجوار، في المقام الأول مع الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول المهتمة بتطوير العلاقات الاقتصادية بروسيا، من أجل تشكيل دائرة تكامل أوسع في أوراسيا، كذلك الدعم الشامل لجمهورية أبخازيا، جمهورية أوسيتيا الجنوبية، والمساعدة في تنفيذ الاختيار الطوعي لشعوب هذه الدول على أساس القانون الدولي لصالح تعميق التكامل مع روسيا وتعزيز التعاون في منطقة بحر قزوين، انطلاقا من أن حل جميع القضايا المتعلقة بهذه المنطقة حصرا من اختصاص الدول الخمس المطلة على بحر قزوين[2] وعلى المستويات التالية[3]:

على مستوى القطب الشمالي:

تسعى روسيا لصيانة السلام والاستقرار، ورفع استقرار الحالة البيئية، وخفض مستوى التهديدات للأمن الوطني في القطب الشمالي، وضمان ظروف دولية مناسبة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لمنطقة القطب الشمالي التابعة لروسيا الاتحادية "بما في ذلك حماية النمط الحياتي الأصلي وأسلوب الحياة التقليدية للشعوب الأصلية التي تقطن في هذه المنطقة"، وكذلك لتطوير طريق بحر الشمال كشريان نقل ذي قدرة تنافسية مع إمكانية استخدامه دوليا بين أوروبا وآسيا.

الحل السلمي للقضايا الدولية المتعلقة بالقطب الشمالي، على أساس المسؤولية الخاصة لدول القطب الشمالي عن التنمية المستدامة للمنطقة وكفاية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر 1982 لتنظيم العلاقات بين الدول في المحيط المتجمد الشمالي, كذلك ضمان ثبات النظام القانوني الدولي الراسخ تاريخيا لمياه البحر الداخلية لروسيا الاتحادية وإقامة تعاون متبادل المنفعة مع الدول التي لا تقع على القطب الشمالي وتتبع سياسة بناءة تجاه روسيا وتهتم بتنفيذ الأنشطة الدولية في القطب الشمالي، بما في ذلك تطوير البنية التحتية لطريق بحر الشمال.

---

[1] حسني عماد حسني العوضي , نفس المرجع السابق

[2] Oleg Burunov, Lavrov: Moscow's New Foreign Policy Concept Calls Out US as Main Instigator of Anti-Russian Crusade. Sputnik International, March 31, 2023, Available at: https://sputniknews.com/20230331/russian-president-putin-signs-decree-approving-new-foreign-policy-concept-1108989348.html

[3] وزارة خارجية الاتحاد الروسي . مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية . 31 مارس 2023 15:00 31.03.2023 https://mid.ru/tv/?id=1860586&lang=ar

2-على مستوى الأوراسي:

تعمل روسيا على تعزيز العلاقات والتنسيق الشامل مع مراكز القوى العالمية ذات السيادة الصديقة في القارة الأوراسية، والدعوة إلى اتباع نهج يتوافق مع نهج روسيا في النظام العالمي المستقبلي، وحل المشاكل الرئيسية للسياسة العالمية، فروسيا تهدف إلى مواصلة تقوية الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي مع الصين، وتعطي الأولوية لتطوير التعاون متبادل المنفعة في جميع المجالات، وتقديم المساعدة المتبادلة وتعزيز الثقة والتنسيق على الساحة الدولية لضمان الأمن والاستقرار، والتنمية المستدامة على المستويين العالمي والإقليمي في كل من أوراسيا، من خلال تكثيف شراكة إستراتيجية مميزة بشكل خاص مع الهند بهدف توسيع ورفع مستوى التعاون في جميع المجالات على أساس المنفعة المتبادلة، وإيلاء اهتمام خاص لزيادة حجم التجارة الثنائية والروابط الاستثمارية والتقنية،فروسيا تسعى إلى تحويل أوراسيا إلى فضاء قاري موحد للسلام والاستقرار، والثقة المتبادلة والتنمية والازدهار ولتحقيق هذا الهدف يتطلب[1]:

- الدعم الكامل لإمكانات ودور منظمة شنغهاي للتعاون في ضمان الاستقرار في أوراسيا والمساعدة على تنميتها المستدامة عن طريق تحسين أنشطة المنظمة، مع الأخذ بالاعتبار الحقائق الجيوسياسية الحديثة.

- توسيع دائرة تكامل "الشراكة الأوروبية الآسيوية الكبرى"عن طريق توحيد قدرات جميع الدول والمنظمات والاتحادات الإقليمية في أوراسيا، بالارتكاز على الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وإقران خطط التنمية للاتحاد الاقتصادي الأوراسي والمبادرة الصينية "حزام واحد - طريق واحد" مع الحفاظ على إمكانية مشاركة كافة الدول المهتمة والاتحادات متعددة الأطراف في القارة الأوروبية الآسيوية في هذه الشراكة، وكنتيجة لذلك، تشكيل شبكة من المنظمات الشريكة في أوراسيا.[2]

- تقوية الترابط الاقتصادي والنقل في أوراسيا، عن طريق تحديث ورفع قابلية التمرير لطرق السكك الحديدية بايكال - أمور، وعبر سيبيريا، وإطلاق ممر النقل الدولي "الشمال - الجنوب" في أقرب وقت ممكن، وتحسين البنية التحتية لممر النقل الدولي "أوروبا - غرب الصين"، ومناطق بحر قزوين والبحر الأسود، وطريق البحر الشمالي، وإنشاء مناطق تنموية وممرات اقتصادية في أوراسيا، بما في ذلك الممر الاقتصادي

[1] Simon Rushton, Russia adopts new global strategy to counter West, The National. Mar 31, 2023. Available at: https://www.thenationalnews.com/world/europe/2023/03/31/russia-adopts-new-global-strategy-to-counter-west

[2] Foreign Policy of the Russian Federation, The Foreign Policy Concept of the Russian Federation was approved by President V. Putin on 2023 https://mid.ru/en/foreign_policy/news/1661471/

بين روسيا ومنغوليا والصين، وكذلك توسيع التعاون في مجال التطور الرقمي وتكوين شراكة في مجال الطاقة.

3-على مستوى آسيا والمحيط الهادئ:

تعمل روسيا في في حدود الإمكانات المتعددة الأوجه المتنامية بصورة ديناميكية على[1]:

- توسيع التعاون في مجالات الاقتصاد والأمن والمجال الإنساني والمجالات الأخرى مع دول المنطقة ورابطة دول جنوب شرق آسيا.

- المساعدة على تشكيل بنية أمنية شاملة ومفتوحة وغير قابلة للتجزئة وشفافة ومتعددة الأطراف ومتساوية في المنطقة، وتعاون متبادل المنفعة على أساس جماعي خارج الأحلاف، وكذلك استغلال قدرات المنطقة بهدف تشكيل شراكة أوراسية كبرى.

- تشجيع حوار بناء غير مُسَيّس وتعاون بين الدول في مختلف المجالات، بما في ذلك استعمال إمكانيات منتدى "التعاون الاقتصادي لآسيا - المحيط الهادي".

- مواجهة محاولات زعزعة النظام الإقليمي للاتحادات متعددة الأطراف التي تم إنشاؤها حول رابطة دول جنوب شرق آسيا في مجال الأمن والتنمية، على أساس مبادئ التوافق والمساواة بين المشاركين فيها.

- تطوير تعاون دولي واسع لمواجهة السياسة الهادفة إلى رسم خطوط الانقسام في المنطقة.

ثانيا: مستويات التوجه دوليا:

1-على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية:

يكتسب نهج روسيا حيال الولايات المتحدة الامريكية طبيعة مركبة، مع الأخذ في الاعتبار دور هذه الدولة كواحدة من المراكز السيادية المؤثرة في التطور العالمي، وفي نفس الوقت الملهم والمنظم والمنفذ الرئيسي للسياسة العدوانية للغرب الجماعي المناهضة لروسيا، ومصدر الأخطار الرئيسية على أمن روسيا الاتحادية، والسلام الدولي، وتطور البشرية المتوازن والعادل والمطرد[2].

تؤيد روسيا الاتحادية استراتيجية متوازنة وتعايش سلمي مع الولايات المتحدة، وتهتم بتحقيق التوازن بين مصالح البلدين، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعها كقوة نووية ومسؤوليتها الخاصة عن الاستقرار

[1] The Moscow Times, op cit.

[2] The Wire,Russia Adopts New Anti-West Foreign Policy Strategy,China Strategic Partners Calls India, April -1- 2023. Available at: https://thewire.in/uncategorised/russia-adopts-new-anti-west-foreign-policy-strategy-says-will-continue-to-work-with-india

الاستراتيجي والعلاقات الدولية والوضع الأمني، كما تعتمد روسيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية على درجة استعداد هذه الأخيرة التخلي عن سياسة فرض الهيمنة، ومراجعة النهج المعادي لروسيا لصالح التعاون مع روسيا على أساس مبادئ المساواة في السيادة والمنفعة المتبادلة واحترام مصالح بعضنا البعض[1].

2-على مستوى الاتحاد الأوروبي:

تهدف أغلب الدول الأوروبية إلى خلق تهديدات لأمن وسيادة روسيا الاتحادية وانتهاج سياسة عدوانية حيالها، والحصول على مزايا اقتصادية أحادية الطرف، وتقويض الاستقرار السياسي الداخلي، وهدم القيم الروحية والأخلاقية الروسية التقليدية، وخلق عقبات أمام تعاون روسيا مع حلفائها وشركائها[2].

في ظل هذا الوضع، تعمل روسيا على حماية مصالحها الوطنية بثبات، وتعمل أيضاً على تقليل مستوى التهديدات لأضمان أمن وسلامة أراضي وسيادة روسيا وقيمها الروحية والأخلاقية وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية للدول الأوروبية غير الصديقة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، وأن تضع حداً للممارسات غير الودية والتخلي تماماً عن الموقف المعادي لروسيا من قبل الدول والتحالفات الأوروبية. تهيئة الظروف للانتقال إلى سياسة طويلة الأمد من حسن الجوار والمنفعة المتبادلة مع روسيا، وخلق نموذج جديد للتعايش مع الدول الأوروبية وضمان التنمية الآمنة والسيادية والمستدامة لروسيا..

في ضل عدم وجود بديل للتعايش السلمي والتعاون المتكافئ المتبادل المنفعة مع روسيا، ورفع مستوى استقلالها في السياسة الخارجية والانتقال إلى سياسة حسن الجوار مع روسيا الاتحادية التي سيكون لها تأثيرا إيجابيا على أمن ورفاه المنطقة الأوروبية، وستساعد الدول الأوروبية على أخذ مكانها اللائق في الشراكة الأوروبية الآسيوية العظيمة والعالم متعدد الأقطاب[3].

3-على مستوى العالم الإسلامي:

تقوم روسيا بتعزيز التعاون الشامل والمتبادل المنفعة مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على أساس احترام أنظمتها الاجتماعية والسياسية وكذلك قيمها الروحية والأخلاقية التقليدية، فالدول الاسلامية شريكة لروسيا في ضمان الأمن والاستقرار وحل المشاكل الاقتصادية على المستويين

---

[1] سامي عمارة، مرجع سبق ذكره .

[2] وزارة خارجية الاتحاد الروسي. مرجع سبق ذكره .

[3] The Wire,Russia Adopts New Anti-West Foreign Policy Strategy, Calls India, China Strategic Partners, April 1, 2023. Available at: https://thewire.in/uncategorised/russia-adopts-new-anti-west-foreign-policy-strategy-says-will-continue-to-work-with-india

العالمي والإقليمي، ولديها آفاق كبيرة لتصبح مركزا مستقلا للتنمية العالمية في عالم متعدد الأقطاب وذلك من خلال[1]:

- تطوير تعاون شامل قائم على الثقة مع إيران وسورية، فضلا عن تعميق شراكة متعددة الجوانب متبادلة المنفعة مع كل من تركيا والمملكة العربية السعودية والجزائر وجمهورية مصر العربية وغيرها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع مراعاة مدى كون سياستها ايجابية تجاه روسيا الاتحادية.

- تشكيل بنية مستقرة للأمن والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أساس توحيد إمكانات جميع الدول واتحادات دول المنطقة، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تعتزم روسيا التعاون بنشاط مع جميع الدول المعنية واتحادات الدول من أجل تجسيد المفهوم الروسي لضمان الأمن الجماعي في منطقة الخليج، وفي الوقت نفسه تنظر الى تطبيق هذه المبادرة كخطوة مهمة نحوتطبيع مستدام وشامل للوضع في منطقة الشرق الأوسط.

- تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتفاهم المتبادل، وتضافر الجهود الرامية إلى حماية القيم الروحية -الأخلاقية التقليدية، ومكافحة رهاب الإسلام، بما في ذلك من خلال منظمة التعاون الإسلامي.[2]

- تسوية التناقضات وتطبيع العلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك بين هذه الدول وجيرانها بما في ذلك في إطار الجهود الرامية إلى حل شامل وطويل الأجل للقضية الفلسطينية.

- استخدام الإمكانات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل تشكيل شراكة أوروبية آسيوية كبيرة.

4- على مستوى القارة الإفريقية:

تتضامن روسيا مع البلدان الإفريقية في جهودها الرامية إلى خلق عالم أكثر عدالة وتعددية الأقطاب والقضاء على التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بناءً على المرتكزات التالية[3]:

- يعتزم الاتحاد الروسي المساعدة في ضمان أن تظل إفريقيا مركزاً حقيقياً للتأثير في التنمية العالمية، وسيقدم المساعدة في مجالات الأمن والتعاون العسكري والعسكري التقني، بما في ذلك الأمن الغذائي وأمن

[1] Oleg Burunov, Lavrov: Moscow's New Foreign Policy Concept Calls Out US as Main Instigator of Anti-Sputnik International Russian Crusade, March 31, 2023. Available at: https://sputniknews.com/20230331/russian-president-putin-signs-decree-approving-new-foreign-policy-concept-1108989348.htm

[2] سامي عمارة، مرجع سبق ذكره

[3] Mariel Ferragamo,Russia's Growing Footprint in Africa ,December 28, 2023 10:28 am (EST) https://www.cfr.org/backgrounder/russias-growing-footprint-africa

الطاقة، لضمان سيادة واستقلال البلدان الإفريقية وتسوية النزاعات المسلحة، وخاصة القومية والعرقية، والتغلب على عواقبها، وتدعيم هيمنة دور الدول الإفريقية في هذه الجهود، على أساس المبدأ الذي صاغته "مشاكل أفريقية- حل أفريقي"اضافة الى تعزيز وتعميق التعاون الروسي الإفريقي في مختلف المجالات على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف.

- زيادة حجم التجارة والاستثمار مع البلدان الأفريقية وهيئات التكامل الإفريقي "لا سيما منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي، والمنظمات دون الإقليمية الرئيسية الأخرى"، ولا سيما من خلال الاتحاد الإفريقي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في إطار الشراكة الروسية الإفريقية[1].

5-على مستوى دول أمريكا اللاتينية:

دعم غير محدود لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتطوير العلاقات معها على أساس عملي وغير أيديولوجي ومتبادل المنفعة، ودعم دول أمريكا اللاتينية المهتمة تحت ضغط من الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها لضمان السيادة والاستقلال، بما في ذلك من خلال إنشاء وتوسيع التعاون في مجالات الأمن والتعاون العسكري التقني[2]، إذ تعمل روسيا على:

- تعزيز الصداقة والتفاهم المتبادل وتعميق شراكة متعددة الجوانب ذات المنفعة المتبادلة مع جمهورية البرازيل الاتحادية وجمهورية كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية نيكاراغوا، وتطوير العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية الأخرى، مع مراعاة درجة استقلالها ومدى كون سياستها بناءة تجاه روسيا.

- زيادة حجم التجارة والاستثمار المتبادلين مع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحرالكاريبي، بما في ذلك في إطار التعاون مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والتحالف البوليفاري لشعوب الأميركتين، وتحالف المحيط الهادئ، والمجموعة الكاريبية.[3]

[1]Mariel Ferragamo,Russia's Growing Footprint in Africa ,December 28, 2023 10:28 am (EST) https://www.cfr.org/backgrounder/russias-growing-footprint-africa

[2] Simon Rushton. Russia adopts new global strategy to counter west. The National. Mar 31, 2023. Available at: https://www.thenationalnews.com/world/europe/2023/03/31/russia-adopts-new-global-strategy-to-counter-west

[3] Simon Rushton. Russia adopts new global strategy to counter west. The National. Mar 31, 2023. Available at: https://www.thenationalnews.com/world/europe/2023/03/31/russia-adopts-new-global-strategy-to-counter-west

في الاخير ومن خلال هذا الفصل الذي شرحنا فيه أهم توجهات وأهداف السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001 بعدما نهجت روسيا سياسية خارجية جديدة على الصعيدين العالمي والإقليمي، عن طريق التطرق الى طبيعة هذه التوجهات والمحددات الجديدة والاستراتيجية ، والأهداف الأساسية لهذه، وكذا أهم مستويات التنفيذ الإقليمية منها والعالمية محاولة من خلالها استرجاع مكانتها كقوة عظمى في النظام الدولي، ولعب دور أساسي في القضايا الدولية ،وقد تبلور هذه الاهداف بشكل واضح خاصة في مرحلة التي تولى فيها الرئيس بوتين مقاليد الحكم بما يتناسب والحفاظ على مصالحها القومية في الخارج القريب والبعيد..

الفصل الثالث: انعكاسات التوجهات الخارجية لروسيا على بنية النظام الدولي في ظل فرص البيئة الدول

الفصل الثالث: انعكاسات التوجهات الخارجية لروسيا على بنية النظام الدولي في ظل فرص البيئة الدولية:

سنتناول في هذا الفصل أهم الفرص التي وفرتها البيئة الدولية لروسيا لتجسيد توجهاتها الرامية إلى تغيير النظام الدولي، إذ نتطرق في المبحث الأول أهم هذه الفرص المتمثلة في تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بالقوى الصاعدة التي تصنف من الدول غير القانعة التي تستهدف تغيير الوضع القائم بما يخدم مصالحها القومية، أما المبحث الثاني فخصصناه إلى انعكاسات السلوك الخارجي الروسي على النظام الدولي المتمثلة أساساً في ظهور المواجهة السياسية والعسكرية والاقتصادية مع الغرب بالإضافة إلى بناء تحالفات مع الدول الصاعدة، وإنشاء منظمات وتكتلات مناهضة للهيمنة الغربية على النظام الدولي.

المبحث الاول: انعكاسات السلوك الخارجي الروسي على بنية النظام الدولي

في هذا المبحث سنتناول مظاهر انعكاس التوجهات الخارجية لروسيا في النظام الدولي، إذ نتناول في المطلب الأول أهم تداعيات توجهات السياسة الخارجية الروسية الجديدة المتمثلة في المواجهة مع الغرب، واستخدام موضوع الطاقة في هذه المواجهة، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى ظهور التحالفات الإقليمية والدولية التي تقودها روسيا لإعادة تشكيل النظام الدولي.

المطلب الأول: المواجهة مع الغرب وسلاح الطاقة

سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم مراحل تطور المواجهة بين روسيا والغرب "الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي" منذ سنة 2007 بداية الصراع سياسيا واقتصاديا وعسكريا، مع التركيز على موضوع الأمن الطاقوي كأهم انعكاسات السلوك الخارجي الروسي.

أولا: المواجهة بين روسيا والغرب:

شملت مواجهة روسيا مع الغرب: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي عديد المجالات، وفي النقاط التالية سنوضح مظاهر هذه المواجهة على النحوالتالي:

1-المواجهات السياسية:

المواجهة السياسية بين روسيا والغرب تمثلت في عديد المظاهر نبينها في النقاط التالية:

- الانتقادات التي وجهها الرئيس "فلاديمير بوتين" للدول الغربية في خطابه أمام مؤتمر ميونيخ المنعقد في 10 فيفري 2007، وتأكيده على أن نموذج الهيمنة الواحدة لم يعد قابلاً للتحقيق في العالم المعاصر، موجها

اللوم على الغرب بقيادة الولايات المتحدة لمحاولتها فرض معاييرها الخاصة على الدول الأخرى، منبها على أهمية أن يكون ميثاق الأمم المتحدة هو الآلية الوحيدة لاتخاذ القرارات بشأن تفويض استخدام القوة العسكرية، كما حذر الرئيس "فلاديمير بوتين" من توسع حلف الناتونحوحدود روسيا[1].

- زيادة التوتر بين روسيا والغرب كنتيجة لانضمام ألبانيا وكرواتيا إلى حلف الناتوفي أبريل 2009 وهوما سمي بالموجة السادسة من توسع حلف شمال الأطلسي[2] .

- تزايدت الخلافات بين روسيا والغرب مع بدء الحرب في ليبيا عام 2011 والتدخل العسكري لتحالف الدول الغربية،أغلبها أعضاء في حلف شمال الأطلسي، وانتقد "فلاديمير بوتين"، رئيس الوزراء الروسي آنذاك، بشدة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مارس 2011 الذي سمح بالتدخل الغربي في ليبيا[3].

- استغلال روسيا للاتفاق النووي مع إيران في عام 2014، من أجل إجبار واشنطن على غض الطرف عن الضم الروسي لشبه جزيرة القرم. وأوجدت سياسة الضغط القصوى التي اتبعها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ضد إيران، وانسحابه من الاتفاق النووي، فرصة سانحة لتحقيق المزيد التقارب الإيراني الروسي، حيث سارعت طهران إلى توطيد علاقاتها بموسكو، واعتبرتها شريكاً استراتيجياً بالغ الأهمية، ومصدراً لا غنى عنه للتزود بالأسلحة والعتاد العسكري، و لتجاوز العقوبات الأمريكية الهائلة [4].

- التدخل الروسي في سوريا منذ 2012 كان مواجهة أخرى عكست عمق الخلافات بين روسيا والغرب، حيث أقدمت روسيا على استخدام حق النقض الفيتوفي مجلس الأمن الدولي في فيفري 2012 ضد مشروع قرار يقضي بتفويض حملة عسكرية غربية في سوريا وزيادة على ذلك قامت روسيا بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للنظام السوري، على مدى خمس سنوات ثم قررت أن تخطوخطوة إضافية وتتدخل مباشرة في الأزمة السوريّة. من خلال الإمدادات العسكرية الروسية وطائرات النقل العملاقة من طراز "إليوشن وأنتونوف" التي بدأت تصل إلى الموانئ والمطارات السوريّة ابتداءً من جويلية 2015. فالقيادة الروسية رأت وجود الإرهاب في سوريا تهديداً يفوق تهديد انضمام أوكرانيا إلى الناتووالدوران في الفلك الأمريكي، إذ إنّ جلّ ما يترتب على التحاق أوكرانيا بالناتو، وهوأمر مرفوض بقوة من قبل روسيا، إحداث تغيير في التوازن

---

[1] Reuters.Putin Says West Forcing Will on World 10, 2007 https://www.rferl.org/a/1074621.html

[2] الجزيرة نيوز: حلف شمال الأطلسي (الناتو).. تحالف عسكري لاحتواء "الخطر الشيوعي". 26-09-2009 https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[3] عبد الرزاق بوزيدي ,التنافس الامركي الروسي في منطقة الشرق الاوسط دراسة حالة الازمة السورية ,2010-2015 مذكرة للحصول على شهادة الماجيستر ,جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر , 2014-2015, ص 131

[4] محمد السعيد إدريس،"تحالف الضرورة بين إيران وروسيا جدل التفاعل بين الفرص والتحديات"،مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج للدراسات الإيرانية،السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو2017، ص36.

الجيوسياسي سيكون له تأثير سلبي على دور روسيا ومكانتها في أوراسيا، وعلى المستوى الدولي، ولكن الإرهاب في سوريا يهدّد وحدة واستقرار والأمن القومي لروسيا، وهذا ما عبّر عنه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" ورئيس وزرائه "ديمتري ميدفيديف"، اللذان أكدا على أنّ القتال ضدّ الإرهاب في سوريا هو لحماية أمن روسيا واستقرارها[1].

- تصاعد التوترات بين موسكوواشنطن بسبب تبني الولايات المتحدة في ديسمبر 2012 النسخة الأولى من "قانون ماغنيتسكي "القاضي بفرض عقوبات على "أشخاص مسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون" في روسيا[2].

- بداية الأزمة في أوكرانيا في 21 نوفمبر 2013 عندما صرح رئيسها الموالي لروسيا "فيكتور يانوكوفيتش" تعليق تجسيد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وبعد احتلال روسيا مناطق أوكرانية في مارس 2014 نشأت أزمة سياسية مع الغرب، إذ أقدمت روسيا على ضم منطقة شبه جزيرة القرم الأوكرانية المتمتعة بحكم ذاتي، وهوما رفضه الغرب، وهوما جعل وزير الخارجية الأميركي آنذاك "جون كيري" يعلق على التغير الذي شهدته العلاقات الروسية الغربية نتيجة للأحداث في أوكرانيا بالقول: "دخلنا مرحلة مختلة تماما من العلاقات مع روسيا"[3]، وزاد الخلاف بين الغرب وروسيا عند اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 262/68 الذي أكد التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليًا، وأكد هذا القرار أيضًا على أن استفتاء القرم لا صحة له[4].

- طرد الدبلوماسيين: فقد أصدر الرئيس الأميركي الأسبق " باراك أوباما" في ديسمبر 2016 أمراً يقضي بفرض حزمة جديدة من العقوبات على روسيا، محملا موسكوالمسؤولية عن "التدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية" و"الضغط على الدبلوماسيين الأميركيين العاملين في أراضيها"، وشكلت هذه القضية أزمة دبلوماسية واسعة النطاق حيث فرض الغرب موجة عقوبات جديدة على روسيا، بالإضافة إلى حلقة جديدة من "حرب الدبلوماسيين"، حيث طردت لندن 33 دبلوماسيا روسيا، واتخذت معظم دول الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا وبلدان أخرى إجراءات مماثلة، بينما ردت روسيا بالمثل.

---

[1] Vazquez Linen, Miguel 'History as a propaganda tool in Putin's Russia' Communist and Post-Communist Studies 2010 43:2, 167-178.

[2] الجزيرة نيوز: العلاقات المتأزمة بين روسيا والغرب.. قصة بدأت بخطاب لبوتين قبل 15 عاما. 16/2/2022 https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[3] Reid, J. They started the war': Russia's Putin blames West and Ukraine for provoking conflict .2023/02/21: https://www.cnbc.com/

[4] منظمة غير الحكومية BRAND UKRAINE بالتعاون مع وزارة الخارجية الأوكرانية. المخطط الزمني للعدوان الروسي ضد أوكرانيا لمدة 10 سنوات .https://war.ukraine.ua/ar/the-histrory-of-russian-aggression-in-ukraine .

- إلغاء زيارة مقررة لرئيس الولايات المتحدة "باراك أوباما" إلى موسكوفي أوت 2018 بسبب منح روسيا حق اللجوء لوكيل سابق في وكالتي المخابرات المركزية والأمن القومي الأمريكيتين "إدوارد سنودن" الذي يواجه اتهامات في وطنه لتسريبه وثائق حساسة سلطت الضوء على تنصت حكومة الولايات المتحدة على مواطني العديد من الدول.[1]

-تعليق الاتصالات بين روسيا وحلف شمال الأطلسي في 6 أكتوبر 2021، حيث أعلن حلف الناتوطرد ثمانية أعضاء من البعثة الروسية لدى الناتووإلغاء منصبين آخرين، وخفض عدد أفراد البعثة من 20 إلى10أفرادبسبب"الأنشطةالعدائية المشتبه بها"من جانب الدبلوماسيين الروس.

-زيادة الخلاف بين روسيا والغرب على إثر انضمام مقدونيا الشمالية رسميا إلى حلف الناتوفي الموجة الثامنة والأخيرة من توسع الحلف في 27 مارس 2020. [2]

- إعلان الرئيس "فلاديمير بوتين" اجتماع موسع عقد في مقر وزارة الخارجية الروسية، في 18 نوفمبر 2021، ما أطلق عليه لاحقا اسم "مبادرة الضمانات الأمنية ."وشدد بوتين في هذا الخطاب على ضرورة وقف الناتوتمدده شرقا وتقديم ضمانات أمنية طويلة الأمد إلى روسيا.[3]

- إعداد وزارة الخارجية الروسية في ديسمبر 2021 مسودتي اتفاقيتين أولاهما مع حلف الناتووالثانية مع الولايات المتحدة، اقترحت إبرامهما بغية إنشاء نظام ضمانات أمنية متبادلة بغية خفض التوترات العسكرية في أوروبا .تنص هذه المبادرة على ضرورة التزام الطرفين بمبدأ الأمن المتكافئ .من أهم بنود الاتفاقيتين، طلب روسيا من الغرب ضمانات بوقف تمدد حلف الناتووعودته وتخلي الحلف عن وعوده بشأن انضمام أوكرانيا وجورجيا إليه. وتعتمد روسيا في موقفها بهذا الشأن على "اتفاقية اسطنبول" و"إعلان أستانا" لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا [4].

- تصاعد المخاوف الغربية من إمكانية استغلال روسيا لقضايا الأقليات الروسية في دول البلطيق. فقد شهد الاتحاد الأوروبي تحولًا تدريجيًا في سلطة اتخاذ القرارات من المؤسسات الفيدرالية للاتحاد الأوروبي إلى الحكومات الوطنية، فالدول الأعضاء وبشكل منفرد تمارس انتقائية في الامتثال للمعايير الأوروبية بحسب

---

[1] Arot, M. E. A Broken Promise? What the West Really Told Moscow About NATO Expansion . Foreign Affairs,2014, p67.

[2] North Atlantic Treaty Organization. NATO-Russia Relations: The Background. Public Diplomacy Division (PDD). Press & Media Section. March 2020

[3] الجزيرة نيوز، ردا على طرد دبلوماسيها من الحلف.. روسيا تنهي عمل بعثتها لدى الناتو18/10/2021 https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[4] فهيم الصوراني, 75 عاما على الناتو..محطات بارزة في علاقته مع روسيا16/2/2022. www.aljazeera.net

مصالحها الاقتصادية والأمنية. والأهم من ذلك، أن العلاقات داخل الناتوبين أميركا وحلفائها ليست على ما يرام، وتصاعد الخطاب الأميركي بالابتعاد أكثر عن الحلف [1].

- الحرب في غزة ولجوء روسيا الى توظيف الانحياز الأميركي الغربي لإسرائيل في بناء علاقات تعزز من شرعية روسيا وحضورها في العالم العربي والإسلامي، ومن خلال تجاهل واشنطن للحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني. وتسعى روسيا لإظهار حرب غزة دليلا على فشل السياسات الغربية، ولطرح نفسها بديلا مقابل تحيز الغرب، والظهور على أنها صانعة سلام مقابل الغرب الاستعماري صانع الحروب. فقد أكدت روسيا أنها لا تصنف حركة حماس منظمة إرهابية، واستدعت وفدا من كوادرها بعد عملية طوفان الأقصى.[2] كما استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع أمريكي يقضي بوقف إطلاق النار في غزة في 22 مارس 2024.

2- المواجهات العسكرية:

يقصد بها المواجهات العسكرية غير المباشرة من خلال الدعم العسكري بالسلاح وإقامة المناورات وغيرها من أشكال الصراع العسكري بين روسيا والغرب، ومن مظاهر هذه المواجهة نجد:

- اندلاع نزاع مسلح في جنوب شرقي أوكرانيا حيث شهدت مقاطعتا دونيتسك ولوغانسك "معظم سكانها الناطقون باللغة الروسية" احتجاجات واسعة ضد الانقلاب في كييف، بينما شنت الحكومة الأوكرانية الجديدة ضدهما "عملية مكافحة إرهاب في 14 أبريل 2014 بدعم أمريكي أوروبي.

- اندلاع الحرب في أوكرانيا وعودة شبه جزيرة القرم إلى روسيا التي أدّت إلى اضطراب في علاقات روسيا مع الغرب، صاحبها اندلاع حرب في أوبلاست دونيتسك ولوهانسك أوبلاست في أفريل 2014 بين الانفصالين الموالين لروسيا والحكومة الأوكرانية استدعت تدخل الطرفين من جهة الغرب وروسيا [3].

- استخدام روسيا القوة السيبرانية في إدارة التفاعلات الدولية، وتختلف الآلية التي تدير بها روسيا تفاعلاتها وفقاً لطبيعة الظروف الدولية المحيطة، سواء في شكل تفاعلات سياسية أو عسكرية، أو اقتصادية أو غيرها. وقد استخدمت روسيا القوة السيبرانية من خلال أنماط عديدة تمثلت في تعطيل الخدمة، السيطرة

---

[1] Bosse, Giselle 'Values, rights, and changing interests: The EU's response to the war against Ukraine and the responsibility to protect Europeans' Contemporary Security Policy 2022 /p 53

[2] رائد جبر. روسيا توسع تحركاتها في القارة الأفريقية"لا فروف سعى إلى تعاون عسكري وأمني معها وحشد لـ "الحلفاء"في مواجهة "الاستعمار الغربي" -7 فبراير 2023 https://aawsat.com

[3] North Atlantic Treaty Organization. NATO-Russia Relations: The Background. Public Diplomacy Division (PDD). Press & Media Section. March 2020

على الأنظمة العسكرية، إتلاف المعلومات أو تعديلها، سرقة المعلومات والبيانات العسكرية، جمع معلومات اقتصادية استخباراتية، التحكم في العقل والسيطرة عن بعد، وأخيراً الحرب النفسية، ومن أمثلة استخدام روسيا لقوتها السيبرانية نجد:

* الهجوم الروسي على إستونيا في 2007 بسلسلة من الهجمات ضد المواقع التي تديرها الحكومة الإستونية، وكذلك قضية حزب الاتحاد الديمقراطي الألماني.[1]

* الغزوالروسي لجورجيا في أوت2008، حيث توقفت شبكة الانترنت الجورجية عن العمل، وتم الاعتداء على الموقع الإلكتروني للرئيس الجورجي، وقد اتخذ الهجوم الإلكتروني الذي تعرضت له جورجيا شكلين رئيسين هما: اختراق بعض المواقع الإلكترونية وهجمات الحرمان من الخدمة[2]

*في يناير 2009 توقّف اثنين من مزوّدي خدمة الإنترنت في قرغيزستان عن العمل، بعد قيام قراصنة روس بشن هجمة DDOS، في إطار الجهود التي كانت تبذلها روسيا آنذاك من أجل الضغط على رئيس قرغيزستان لإزالة قاعدة عسكرية أمريكية. بيد أن تلك الهجمة قد أتت ثمارها بعد قيام الجمهورية القيرغيزية بإزالة القاعدة الأمريكية، هو ما دفع الكرملين إلى منح قرغيزستان قروضًا ومساعدات مالية بقيمة 2 مليار دولار لاحقًا.[3]

* الاختراق- قطع الخدمة- التلاعب في البيانات في الانتخابات الأوكرانية تم شن حملات معلومات متعددة على شرق أوكرانيا، بالإضافة الى هجمات الكترونية متقطعة حتى قبل الاطاحة "ببيانكوفيتش"، عانى الميدان الأوروبي في خاركيف، الذي ساعد على تنظيم المنتدى الأوكراني للميادين الأوروبية العام الأول من هجوم قطع موزع للخدمة رئيسي (DDoS) DistributedDenial of Service في فبراير بعد الإطاحة ببيانكوفيتش، استهدفت هجمات القطع الموزع للخدمة المواقع الإلكترونية التابعة للحكومة. ولم تكن الهجمات الأولية تعطيلية إلى حد كبير، ولكن القراصنة الإلكترونيين تمكنوا فى أكتوبر 2014 من تعطيل النظام الإلكتروني لجمع نتائج الانتخابات، واختراق الحواسيب المُسجّل عليها بيانات التصويت والاقتراع، في محاولة للتلاعُب في النتائج وإحداث الفوضى، مما اضطر إلى فرز الأصوات يدوياً، وتأخير الإعلان عن النتائج.[4]

---

[1] Patrick Smith, Russian Electronic Warfare: A Growing Threat to U.S. Battlefield Supremacy, American Security Project, April 2020, p. 3

[2] إيهاب خليفة، "الحرب السيبرانية.. مراجعة العقيدة العسكرية استعداداً للمعركة القادمة"، السياسة الدولية، يناير 2018، العدد 211، ص 20.

[3] بسمة الإتربى، "أساليب غير تقليدية لحروب الإعلام بين موسكوواشنطن"، اتجاهات الأحداث، يوليو2017، العدد 22، ص 51.

[4] نوران شفيق، أثر التهديدات الالكترونية على العلاقات الدولية دراسة في أبعاد الأمن الألكتروني، (القاهرة: المكتب العربى للمعارف، 2018)، ص 141.

- تطوير روسيا أساليب متعددة لإدارة "الحروب السيبرانية الإعلامية" في مواجهة الغرب، حيث عززت روسيا من انتشار وسائل الإعلام التابعة لها، مثل "روسيا اليوم" و"سبوتنيك" لمواجهة الحملات الاعلامية الغربية، خاصة في أوروبا الشرقية، كما اتبعت روسيا عدة أساليب وتكتيكات فى إدارة الحرب الإعلامية.[1]

- إطلاق الإدارة الأميركية "مبادرة الردع الأوروبية" عام 2014 والرامية إلى تعزيز التواجد الأمريكي العسكري في القارة العجوز لـ"ردع العدوان الروسي"، لا سيما في شرق أوروبا وتبنى الكونغرس الأميركي مشروع قانون خاص بـ"دعم الحرية في أوكرانيا" يسمح لواشنطن بتصدير أسلحة إلى حكومة كييف[2].

- اعتمدت روسيا في2017 على "فاغنر "لتغيير ميزان القوى في الساحل الافريقي وفي ليبيا ومالي بالتحديد، وقد سمح لها وجودها شبه العسكري هناك بلعب دور رئيسي في توحيد المعارضة في البلاد، من خلال ضمان تدريب قواتها، والسماح لفاغنر بالانطلاق في مجالات مختلفة من الاستثمار، لا سيما في الماس واليورانيوم، الذي بفضله أصبحت روسيا الآن تتمتع بنفوذ وثقل عسكري يصعب التغلب عليه، كذا تعزيز دورها في إفريقيا التي كانت شؤونها، كما مواردها، حكرا على فرنسا قبل أن تنافسها أميركا خلال العقدين الأخيرين. جاء دخولها إلى المسرح منافساً للنفوذ الفرنسي والنفوذ الأميركي في آن واحد.

- أسّست روسيا علاقات وثيقة في دولة مالي خلال السنوات 2019-2020مع السلطات المالية، وعزّزت علاقات البلدين عبر توقيع اتفاقية تعاون في الدفاع، تم مراجعتها عام 2019. في إطار تنفيذها، تولت روسيا تدريب الضباط، وقدمت دعماً عسكرياً في إطار صفقة معدات عسكرية وقّعها الطرفان في ديسمبر. وتحت تأثير العلاقة المتنامية مع موسكوتطوّر الموقف السياسي المالي من الوجود الغربي، وأقدمت السلطات المالية على طرد السفير الفرنسي، وحظرت تحليق الطائرات العسكرية الألمانية في أجوائها، ثم طردت القوات الدنماركية من أراضيها ما زاد استهجان الغرب واللجوء الى أروقة الامم المتحدة ومجلس الأمن مرة أخرى [3].

- انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" من الاتفاقيات الدولية للحد من الأسلحة وفي عامي 2019 و2020، انسحبت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" من اتفاقيتين مهمتين للغاية للحد من الأسلحة، وهما معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى لعام 1987 ومعاهدة الأجواء المفتوحة لعام 1992. ومن جانبها، أعلنت روسيا انسحابها من هاتين المعاهدتين أيضًا، ووجه انهيار الاتفاقيتين المذكورتين ضربة

---

[1] مايكل كوفمان، كاتيا ميجاشيفا، عبر من عمليات روسيا فى شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017، ص 12.

[2] الجزيرة نيوز، ردا على طرد دبلوماسيين من الحلف.. روسيا تنهي عمل بعثتها لدى الناتو18/10/2021
https://www.aljazeera.net/encyclopedia

[3] رائد جبر. مرجع سبق ذكره.

قاسية لنظام الحد من الأسلحة العالمي، لكن في جانفي 2020، مع بداية ولاية الرئيس الأمريكي الجديد "جوبايدن"، تمكنت موسكوواشنطن من الاتفاق على تمديد معاهدة ستارت-3. والاتفاق المبرم بينهما عام 2010 لخفض الأسلحة النووية بين البلدين.[1]

- في 21 و22 أكتوبر، وافق وزراء دفاع الناتوعلى خطة "لردع العدوان المحتمل من جانب روسيا." وتدعوالخطة التحالف إلى الاستعداد لهجوم متزامن على روسيا في البحر الأسود وبحر البلطيق، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة النووية والفضائية والعمليات السيبرانية . تأتي هذه الخطوة على خلفية تحذير روسيا مرارا وتكرارا من أنها لاحظت زيادة كبيرة في الأنشطة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في حوض البحر الأسود.[2]

- التصعيد الأولى في مارس 2022، واتهام أوكرانيا والغرب روسيا بحشد قوات على حدود أوكرانيا، فيما حذرت موسكومن أن أوكرانيا تستقدم تعزيزات عسكرية إلى منطقة "دونباس، على خلفية زيادة كبيرة في عدد القوات. وعقب ذلك، أجرت روسيا مناورات واسعة النطاق لقوات الإنزال التابعة للمنطقة العسكرية الجنوبية، خاصة في شبه جزيرة القرم، انتهت في أفريل 2022 بإعلان عودة القوات المشاركة إلى مواقعها[3].

ورد الناتوفي ماي 2022 بأكبر مناورات له في أوروبا منذ الحرب الباردة Defender Europe-21[4]

- قامت روسيا بغزوأوكرانيا في فيفري 2022 "العملية العسكرية الخاصة"؛ مما أدى إلى نشوب صراع كبير في أوروبا، هو الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، والأشد بين روسيا والغرب منذ فترة الحرب الباردة.[5]، فمنذ بداية الحرب الأوكرانية استخدمت روسيا، الأمن الإلكتروني، كتكتيك هجومي أو ردعي لتغيير ميزان الحرب، في البداية نجحت موسكوبشكل كبير في توظيف استراتيجيتها السيبرانية لتمهيد الطريق لقواتها العسكرية لتنفيذ مهامهم الخاصة في إخراج منظومة الدفاع الجوي الأوكرانية من الخدمة قبل أن تساعدها الدول الأوروبية والولايات المتحدة في تعويض الضعف عبر منظومات غربية متطورة.

---

[1] مايكل كوفمان، كاتيا ميجاشيفا، عبر من عمليات روسيا فى شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017)، ص 12.

[2]North Atlantic Treaty Organization. NATO-Russia Relations: The Background. Public Diplomacy Division (PDD). Press & Media Section. March 2020

[3]Weber, P., 2023. How Ukraine's looming counteroffensive could reshape Russia's war. [Online] Available at: https://theweek.com/in-depth/1022166/what-we-know-about-ukraines-crucial - upcoming-spring-counteroffensive

[4] Angela Stent Vladimir Putin's Post-West Disorder 01/09/2022 https://www.institutmontaigne.org

[5] Sylwia DEMEDZIUK THE NEW DIMENSION OF WAR – THE UKRAINE CONFLICT War Studies University, Warsaw, Poland 1/2017 vol. 14 p23

3-المواجهات الاقتصادية:

- عززت روسيا مواجهتها الاقتصادية للغرب في إفريقيا، مستفيدة من سلبيات السياسة الغربية في القارة، ومن تاريخها الاستعماري. وأيضاً استفادت من تنامي حالة "عدم القبول" الإفريقي بالخطاب والمواقف الغربية تجاه إفريقيا، فبنت خطاباً وسياسات تناصر إفريقيا في قضاياها الاقتصادية المختلفة من ناحية، ومن ناحية أخرى أكدت أهمية المحافظة على سيادة الدول الأفريقية، ورفض إخضاعها بأدوات السياسة أو الاقتصاد، كما عزّزت روسيا علاقاتها مع دول شمال إفريقيا، فطوّرت علاقات اقتصادية وعسكرية مع مصر، كما بدأت بتعاون مشترك معها في مجال الطاقة النووية، وطورت علاقاتها الاقتصادية مع تونس، وبشكل خاص في مجالات السياحة. والحال كذلك مع الجزائر التي غدت الشريك العسكري الأول إفريقيا، والثاني عالمياً لروسيا في مؤشر مشتريات السلاح والمعدات الحربية.[1]

- فرض الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيين عقوبات اقتصادية ومالية وتجارية ملموسة على روسيا في 2014، بينما تبنت موسكوإجراءات مضادة على خلفية الأحداث في أوكرانيا.

- في ديسمبر 2016، فُرضت حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية على روسيا، على خلفية تحميل روسيا المسؤولية عن "التدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية" و"الضغط على الدبلوماسيين الأمريكيين العاملين في أراضيها."[2]

- فرض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، منذ الغزوالروسي لأوكرانيا في فيفري 2022، إلى جانب دول من بينها أستراليا وكندا واليابان، 16,500 عقوبة على روسيا. وكان الهدف الرئيسي من فرض تلك العقوبات هو تقويض الأموال الروسية. وتجمّيد احتياطاتها من العملات الأجنبية قيمتها 350 مليار دولار، أي نحونصف إجمالي احتياطاتها. وتجميد 70 في المائة من أصول البنوك الروسية، واستبعاد بعضها من خدمة تحويل الأموال السريع "سويفت"، كما كانت صناعة النفط الروسية هدفا رئيسيا آخر للعقوبات، إذ حظرت الولايات المتحدة وبريطانيا النفط والغاز الطبيعي الروسي، وحظر الاتحاد الأوروبي واردات النفط الخام المنقولة بحرا. وفرضت مجموعة السبع سعرا أقصى قدره 60 دولارا لبرميل النفط الخام الروسي، في محاولة لخفض أرباحها ومحاصرتها ماليا[3] .

---

[1] رائد جبر. مرجع سبق ذكره.

[2] البي بي سي البريطانية. ما هي العقوبات المفروضة على روسيا وهل أثرت على اقتصادها؟ 25. فبراير **2023** https://www.bbc.com/arabic/articles/c3gd9wxjdj4o

[3]Office of Foreign Assets Control Imposing New Measures on Russia for its Full-Scale War and Use of Weapons Against Ukraine May 1, 2024 https://www.state.gov/sanctions-delisting/

-ردت روسيا على العقوبات بطرد الدبلوماسيين الأوروبيين وقطع إمدادات الغاز والمبادلات التجارية .وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في صعوبة كبيرة في التعامل مع القضية الأوكرانية بسبب عقدة الطاقة التي يعتمد عليها بشكل أساسي في تلبية احتياجاته، أيضا بسبب خط إمداد "نورد ستريم 2 "الذي لواكتمل سيوفره. 50% من الطاقة، فمن ناحية أخرى تم قطع العلاقات الاقتصادية حيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا عام 2020 أكثر من 174.3 مليار دولار، كما بلغ حجم الواردات الأوروبية من روسيا 95.3 مليار دولار .تحتكر صادرات الطاقة 70% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا، تليها المواد الزراعية والأولية4.5%، الصلب والحديد4% والمواد الكيميائية 4% عوضتها الصين والهند.[1]

- استخدام روسيا القمح كسلاح في حربها ضد أوكرانيا ومواجهة الغرب وتزايد الضغوط التي بدأت في 24 فبراير 2022، فكان لتداعيات هذا الاستخدام عواقب كارثية على الأمن الغذائي العالمي بعد تراجع إنتاج الحبوب في أوكرانيا، فقد واجه العالم مشاكل حقيقية، سواء في الإنتاج أو التصدير، حيث اعتادت أوكرانيا على توريد أكثر من 5 ملايين طن من القمح شهريا.[2]

- إعلان الرئيس الأمريكي، "جون بايدن" فيفري 2024 عن 500 عقوبة جديدة ضد روسيا تستهدف آلة الحرب الروسية، كما تفرض قيودا على صادرات نحو100 شركة أو فرد تزامنا مع الذكرى السنوية الثانية للحرب على اوكرانيا[3].

فمن بين أهم مظاهر المواجهة الاقتصادية بين روسيا والغرب نجد موضوع الطاقة الذي سنتناوله بالتفصيل في العنصر الثاني من هذا المطلب.

ثانيا: الأمن الطاقوي الروسي والمواجهة مع الغرب:

يلعب المتغير الطاقوي دورا مهما في تقرير طبيعة الدولة، كما أنه يؤثر على مكانتها الدولية، مع وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى الحكم في روسيا عمل على صياغة استراتيجية رأسمالية ليبيرالية جديدة تعتمد على إمكانيات روسيا كعملاق عالمي، ترتكز على تنمية وتأهيل سياسي تناور بهما على تنمية المؤسسات وتحقيق مصالحها الاستراتيجية والحفاظ على أمن الطاقة. من جانب آخر تبرز أهمية الاستراتيجية الطاقوية وانعكاساتها، من خلال ما تملكه روسيا من إنتاج واحتياط عالمي يؤهلها لتصدر العالم في انتاج الغاز، بالإضافة إلى أن روسيا تحتل المرتبة السابعة عالميا من حيث احتياطي النفط، بالإضافة إلى أن

[1]Bartosz Brzezinski Russia is winning the global grain war March 19, 2024 3:27 pm CET https://www.politico.eu/article/russia-winning-global-grain-war-farmer-ukraine-putin-agriculture/

[2] Caitlin Welsh and Joseph Glauber Food as the "Silent Weapon": Russia's Gains and Ukraine's Losses Published February 29, 2024https://www.csis.org

[3] روسيا اليوم ,بايدن يعلن فرض أكثر من 500 عقوبة جديدة على روسيا, تاريخ النشر https://arabic.rt.com :23.02.2024

التخطيط الاستراتيجي لمستقبل الطاقوي لروسيا هو تعزيز تشارك الدول المنتجة "الأوبيك" في المحافظة على أسعار السوق العالمية وتقليص الفجوة القائمة بين الدبلوماسية الروسية ووزنها الحقيقي في الساحة الدولية خاصة في ظل الأزمات والعقوبات المفروضة عليها[1].

يعد موضوع الأمن الطاقوي الروسي أحد أهم القضايا الأمنية الموجعة التي انعكست تداعياتها في الاستراتيجية الاقتصادية لروسيا؛ ذلك أن روسيا أكبر فاعل طاقوي بفضل قدراتها الطاقوية الهائلة، فضلاً عن مكانتها كأحد أهم منتجي ومصدري الطاقة نحوكبرى المناطق المستهلكة لهذه المصادر، لا سيما في أوروبا وآسيا، بيد أن هذا الفاعل الطاقوي الكبير يواجه تحديات أمنية طاقوية جدية تمس صميم أمنه الطاقوي؛ والمتمثلة أساساً في التبعية الروسية الشديدة للسوق الطاقوي الأوروبي، فضلاً عن تلك التحديات والصعوبات التي تواجهها إمدادات الطاقة الروسية نحوالأسواق الطاقوية الكبرى، حينما تجتاز مناطق ودول العبور الطاقوي مثل أوكرانيا[2].

من جهة أخرى تعد روسيا الدولة الوحيدة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي لا تحتاج إلى استيراد الطاقة، هذا يعطيها تفوقاً استراتيجياً لا تمتلكه الدول الاوروبية التي ليس لديها اكتفاء ذاتياً من هذه الموارد الحيوية، بل وتعد الأولى في الإنتاج والتصدير، والمسيطر الوحيد على أسواق الطاقة خارج دول أوبك.

حرص بوتين على ابقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت سيطرة الدولة واستخدام الشركات العاملة في مجال الطاقة أداة لبسط نفوذها في الخارج، وتمثل أوروبا السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي حيث تقوم الأخيرة بإمدادها ب 27% من احتياجاتها من النفط وأكثر من 50% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وبالتالي يلعب قطاع الطاقة في روسيا دورا كبيرا في تعزيز قدرات روسيا المتنامية وضمان استقرار اقتصادها[3].

1- الاستراتيجية الروسية الخاصة بأمن الطاقة:

يمثل عامل الطاقة عنصراً هاماً في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على العامل الطاقوي لتبرز نفسها كقوة عظمى في العالم، حيث بُنيت استراتيجية روسيا الخاصة بأمن الطاقة على أساسين هما: زيادة القدرة التنافسية لصادراتها للغرب؛ وإحكام السيطرة

---

[1] عبد القادر سي قدور"مبادئ سياسة الطاقة بين التدخل الاقتصادي والتأثير السياسي"مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ص9.

[2] خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية السياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، 2012، ص25.

[3] Smith, h. op.cit, p45.

على شبكات النقل والتوزيع للطاقة في كل دولة تمتلك موردا هاما للطاقة، وفي سبيل تحقيق تلك الاستراتيجية عملت روسيا على[1]:

- الرفع من نشاط الشركات العاملة في قطاع الطاقة داخل الدول الأوروبية من خلال عقد صفقات لزيادة النشاط الروسي والتغلغل في قطاع الطاقة في أوروبا.

- تكثيف حجم التعاون في مجال الطاقة مع أمريكا وأوروبا من خلال المشاريع المشتركة التي تضمن لروسيا التواجد بكثافة في الغرب من خلال الطاقة.

- عقد مجموعة من الاتفاقيات مع بعض دول آسيا الوسطى تمثل مصدر بديل للطاقة الروسية لأوروبا، وذلك للتحكم والسيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط في تلك الدول.

- التنافس على مسارات نقل الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في سوريا لعرقلة مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية لإبعادها عن التحكم في إمدادات الطاقة.

- تطوير التعاون في مجال الطاقة مع دول شرق آسيا وعدد من المنظمات الدولية الخاصة بالطاقة، بالإضافة إلى التنسيق مع الأوبيك ومنتدى الدول المنتجة والمصدرة للغاز[2].

- إتباع "دبلوماسية الطاقة" لدعم موقف الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي، ذلك من خلال مشاركة شركات النفط والغاز بفعالية في المفاوضات والاتفاقيات الدولية التي تختص بقضايا الطاقة، وتحقيق التوازن بين الدول المستوردة والمصدرة والتي تنتقل من خلالها الطاقة[3].

لتحقيق هذه الأهداف، تعتمد روسيا على عدة استراتيجيات طاقوية هامة، مثل استراتيجية الطاقة الروسية لسنة 2030م و2035م، ووثيقة عام 2012م و2023م، وغيرها من الوثائق التي حددت أمن الطاقة وأثرت على أهداف روسيا الجيوسياسية، فقد اعتبرت وثيقة عام 2012م من أهم الوثائق التي كانت بمثابة خارطة طريق لأهداف صناعة الطاقة لروسيا حيث ذكرت 21 هدفا لانطلاق قطاع الطاقة الروسي ليصبح القوة الدافعة لمزيد من النموالاقتصادي، وقد قسمت الاستراتيجية الجديدة تهديدات أمن الطاقة الروسي إلى مجموعتين بناءً على الاتجاهات الجيوسياسية الحالية وأسواق الموارد الطبيعية وهي:

- (أ) التهديدات الداخلية، مثل التهديدات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والطبيعية.

---

[1] بسمة ماجد حمزة، إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى، آفاق سياسية، العدد 6، جويلية 2014، ص32

[2] Van de graaf, t., & colgan, Russian gas games or well-oiled conflict? Energy security and the 2014 Ukraine crisis. energy research & social science, 26

[3] Van de graaf, i bid.

- (ب) العوامل الخارجية للسياسة والاقتصاد الدوليين التي يمكن أن تضعف أمن الطاقة في روسيا نتيجة لإجراءاتها المتراكمة أو بشكل منفصل.

تحدد استراتيجية 2012 العلاقة الوطيدة بين أمن الطاقة في روسيا والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التي لها تأثير على المصالح الوطنية لروسيا[1].ترى روسيا أن ضمان أمن الطاقة يعني النشاط الذي يهدف إلى منع التهديدات أو التخفيف من عواقبها، مما يسهم في الحفاظ على مستوى أمن الطاقة أو زيادته وتقليل مخاطر إضعافه. والمراقبة المستمرة لمستوى أمن الطاقة بغرض تحديد ومنع التهديدات المحتملة في الوقت المناسب. تكاتفت مؤسسات الدولة لتحقيق مبادئ أمن الطاقة وتشاركت في عملية صنع السياسات الطاقوية، فمن أهم الفواعل في تلك السياسات نجد [2]:

- دور المؤسسات الحكومية:

في دولة مركزية مثل روسيا، يشارك الرئيس بنشاط في تطوير سياسة الطاقة، ويعمل جنبًا إلى جنب مع مختلف الكيانات بما في ذلك الإدارة الرئاسية ورئيس الوزراء والحكومة والمجالس التشريعية والإدارات الإقليمية. وتتحمل الوزارات والهيئات الحكومية مسؤوليات كبيرة فيما يتعلق بالتصاريح والتخطيط الاستراتيجي، في حين أن شركات الطاقة مسؤولة عن التنفيذ والتمويل، وتتأثر صياغة هذه السياسات إلى حد كبير بالرئيس الروسي، كما يتضح من نهج الرئيس "بوتين" الرامي إلى الخصخصة، والسوق الحرة، والتعاون مع منتجي الطاقة الرئيسيين، ويتجسد هذا الالتزام بالتعاون في إنشاء منتدى مخصص للدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للطاقة[3].

- دور الشركات الروسية:

تساهم الشركات الروسية في تحديد أولويات السياسة النفطية الروسية، ومن أهم تلك الشركات شركة "غاز بروم" الروسية للغاز"احتكار فيدرالي " حيث تمتلك الحكومة 50% منها في حين أن النصف الآخر مملوك لشركات دولية- كما ان لها دور هام في دبلوماسية الطاقة الروسية، وتتمتع بخصائص احتكارية بفضل موقعها المهيمن في انتاج الغاز الروسي، وشبكتها الفعالة من خطوط أنابيب الغاز المحلية، وسيطرتها

---

[1] sasic, filip."russia’s geopolitics in southeast europe: energy security and pipeline politics.", 2021p.20.

[2] aleksei bogoviz, "russia’s energy security doctrine: addressing emerging challenges and opportunities", international journal of energy economics and policy, 2018, (5), pp.1-6

[3] نورهان الشيخ،"الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة سلاحا روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟"، مجلة السياسة الدولية افريل 2014العدد196.

على أنابيب تصدير الغاز[1] كما تحظى شركة "روزنفت" المملوكة للدولة بمعظم تراخيص التطوير للحقول الجديدة، تعطي الدولة الأفضلية للشركتين لشراء عدد كبير من شركات روسية دولية أخرى في مختلف العمليات الطاقوية منذ سنة 2004 م ضمن خطوات إعادة التأميم لجزء من أعمال الطاقة، وتصحيح عملية الخصخصة، بالاضافة إلى مساهمة شركات القطاع الخاص – ضمن الأولويات الفيدرالية- بالأنشطة الطاقوية في كل من المنبع والمصب ومن أهمها شركة "لوك أويل"، حيث تلعب تلك الشركات كفاعل أساسي في تعزيز النفوذ الروسي من خلال استخدام القوة الناعمة، على سبيل المثال، استخدمت موسكوRosneft كأداة جيوسياسية لتعزيز موقفها ودعم نظام الرئيس "مادورو" في فنزويلا. حيث حصلت أكبر دولة من حيث احتياطيات النفط في العالم على قروض من "روزنفت" التي خاطرت بعدة مليارات من الدولارات في فنزويلا في شكل قروض واستثمارات في المشاريع المشتركة وفي الوقت نفسه،تزود Rosneft فنزويلا بواردات البنزين، وهوأمر ضروري لإدارة الاقتصاد الفنزويلي ففي عام 2019م،أصبحت Rosneft أول شركة روسية تُعفى من دفع ضرائب القيمة المضافة والتصدير في فنزويلا.[2]

انطلاقا من معطيات الطاقة،تسعى روسيا للقيام بدور هام للاستفادة من الثروات المكتسبة وزيادة نفوذها خاصة في دول الخليج، على وجه الخصوص المملكة العربية السعودية، في اطار منظمة الأوبك التي تعمل على تحديد أسعار النفط، التي تمثل عوائده الغاز الطبيعي حوالي 55 % من الموازنة الروسيه، بالتالي كان الاهتمام الروسي بضرورة التنسيق فيما يتعلق بأسعار النفط وتوسيع حجم التعاون الاقتصادي والتقني مع دول الخليج وجذب الاستثمارات الخليجية، فقد ظهر ذلك في اتفاق عام 2017م بين روسيا والسعودية الذي قرر انشاء صندوقين الأول بقيمة 10 مليار دولار، اما الثاني بقيمة مليار دولار مخصص للاستثمار في مجال النفط.[3]

أيضا القيام بدور هام في سوريا، أبرز حلفاء روسيا في المنطقة، والتي تتمتع بالعديد من حقول الغاز الطبيعي والنفط، كما تمثل ممرا لخطين من الغاز متقاطعين؛ الأول يمثل خط الغاز القطري- التركي من حقل غازي في الخليج العربي عبر السعودية ثم الأردن وسوريا مرورا بتركيا ليستقر بأوروبا، والخط الثاني

[1] Pami Aalto, "how are russian energy policies formulated? Linking the actors and structures of energy policy", in, Edward Elgar, Russia's energy policies: national, interregional and global levels, (Edward Elgar publishing limited), p25.

[2] Sablin, k., & tripathi, s. op.cit, p, 9.

[3] نورهان الشيخ، "استراتيجية الأمن القومي الروسي:قراءة تحليلية"، مجلة دراسات مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، عدد1، مجلد 5، 2018، ص54.

هو خط الغاز الايراني-السوري الذي ينطلق من الحقل الغازي المشترك مع قطر مرورا بإيران والعراق وسوريا ثم يستقر في لبنان على سواحل البحر المتوسط الشرقية[1].

من خلال هذه الخطوات استطاعت روسيا أن تغير مفهوم أمن الطاقة ليهدف إلى تحكم الدولة التام في مصادر الطاقة بعيدا عن القطاع الخاص والشركات الأجنبية، وتعظيم الاستخدام الكفئ لتلك المصادر لتعزيز النموالاقتصادي وتحقيق الرفاهية المجتمعية، بالإضافة إلى تأمين استخراج مصادر الطاقة في المناطق الجغرافية القاسية، وضرورة الوصول الآمن إلى أسواق الطاقة العالمية، مع ضرورة تأمين تصدير الطاقة دون عرقلة من دول العبور وبأعلى الأسعار التي تحقق الربح، مع تأمين التكنولوجيا المناسبة والضرورية لاستخراج الطاقة، دون إغفال أهمية تنويع أسواق الطاقة وخلق توازن بينها، مع السيطرة على مناطق استخراجها في العالم.

2- التهديد المتبادل في جيوسياسية الطاقة الروسية مع الغرب:

اتخذت الدول الأوروبية مجموعة كبيرة من التدابير استجابة للأزمة الأوكرانية سنة 2020 شملت العقوبات الاقتصادية والدعم الاقتصادي والعسكري والسياسي للحكومة الأوكرانية، والاستعداد العسكري المعزز؛ وتدابير تطمين أعضاء حلف شمال الأطلسي من الدول الشرقية، وتأقلم التحالف مع البيئة الأمنية الجديدة؛ وزيادة تعاون الأعضاء الأوروبيين من خارج حلف الناتو، وتدابير التصدي لحملة المعلومات التي تشنها روسيا في أوروبا. ولا تهدف هذه التدابير إلى فرض عقوبات على روسيا بسبب سلوكها في أوكرانيا فحسب، بل لمنعها أيضًا من اتخاذ أي خطوات عدوانية أخرى، ومع ذلك، فقد كانت العديد من الدول الأوروبية حريصة أيضًا على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع موسكو، والتوصل إلى تنفيذ اتفاقية مينسك الثانية حول عدد من القضايا مكافحة الإرهاب وقضية سوريا.

استفادت روسيا من خبراتها السابقة في مواجهة العقوبات التي طالتها عقب استيلائها على شبه جزيرة القرم عام 2014م، واتبعت سياسة البحث عن البدائل والاكتفاء الذاتي وتأجيج المشاعر الوطنية، كما فرضت قيودا على تحركات رأس المال الأجنبي، مما صعب بيع المستثمرين الأجانب لأصولهم الصناعية أو المالية، كما اتبعت سياسة التعامل الخارجي بالعملة الوطنية، وهوالاتجاه الذي تبنته دول "البريكس"، كما أن دولا مثل الصين وإيران لم تلتزما بالعقوبات الدولية وواصلتا تقديم الدعم لروسيا حتى لا تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالمسرح الدولي .

---

[1] أميرة أحمد حرزلي، "استراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011"، المركز الديمقراطي العربي، 2018 من: https://democraticac.de/?p=53952

وعلى الرغم من العقوبات التي طالت روسيا، إلاّ أن الصادرات الروسية زادت منذ سنة 2020م، مسجلة ارتفاعا من 494 مليار دولار إلى 588مليار دولار حتى حسب بيانات منظمة التجارة العالمية، فقد ارتفعت من 494 مليارا عام 2021م إلى 532 مليار دولار في 2022م، بذلك تكون قد حققت رقما غير مسبوق تاريخيا، حسب منظمة التجارة الدولية، متخطيا الرقم الذي سجلته عام 2012م حين بلغت قيمتها 529 مليار دولار بسبب ارتفاع سعر برميل نفط برنت إلى 112 دولارا للبرميل، وسعر الغاز الطبيعي إلى 11.5 دولارا[1].

3- الامكانيات الروسية في إدارة التعامل الطاقوي مع الغرب:

رغم الحظر الغربي، فإن روسيا تمكنت من تسويق مواردها من الطاقة، أحيانا باللجوء إلى نقل حمولات ناقلاتها النفطية في البحر المتوسط إلى سفن غير روسية تتولى تسويق النفط، أو عبر بيعه إلى دول مثل الهند التي تعيد تصديره إلى أوروبا، وغيرها من الوسائل غير المعلنة[2].

هكذا حققت روسيا فائضا بلغ 308 مليارات دولار حسب البيانات الروسية، أو292 مليار دولار حسب منظمة التجارة العالمية، لتحتل روسيا بذلك الفائض الكبير المركز الثاني بعد الصين التي تتصدر الفوائض التجارية بين دول العالم منذ سنوات، فقد أسهم ذلك الفائض التجاري في امتصاص العجز المزمن في ميزان تجارتها الخدمية، ويتوقع صندوق النقد الدولي استمرار الحساب الجاري الروسي في تحقيق فوائض حتى عام 2028م مع الثبات المتوقع للأسعار المرتفعة لمنتجات الطاقة[3].

يشير تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أفريل 2023م إلى بعض الآثار على الاقتصاد الروسي، من بينها أن النموالذي كان يشهده عام 2021م بنسبة 5.6% تحول إلى انكماش بنسبة 2.1% عام 2022م، ويتوقع لهذا الانكماش أن يتواصل هذا العام مع زيادة لا تتجاوز 7 بالألف، ليتقلص العام 2023م إلى 1.3%، كذلك شهدت الموازنة الروسية عجزا بنسبة 2.2% العام 2020م بسبب نفقات الدعم الذي تقدمه الدولة لتخفيف أعباء التضخم عن المواطنين، ويتوقع ارتفاع العجز إلى 6.2%، وأن يتواصل عجز الموازنة حتى عام 2027م لتعود لتحقيق فائض في 2028م[4].

---

[1] Proskuryakova, L. Updating energy security and environmental policy: Energy security theories revisited. Energy and Environmental Security in Developing Countries, 449

2 أميرة أحمد حرزلي،مرجع سبق ذكره .

[3]أميرة أحمد حرزلي، المرجع نفسه .

[4] ممدوح الولي، تأثير الحرب على الاقتصاد الروسي. رئيس مجلس الإدارة الأسبق لمؤسسة الأهرام الصحفية المصرية وخبير اقتصادي https://www.aljazeera.net/opinions/2023/7/4

أشارت البيانات الروسية كذلك إلى انخفاض قيمة احتياطات النقد الأجنبي مع نشوب الحرب لتصل في سبتمبر 2022م إلى 451 مليار دولار بعد أن كانت 630 مليارا قبل شهر واحد من اندلاع الحرب في فيفري من العام نفسه، لكن هذا النزيف في الاحتياطات أخذ في التراجع بعد ذلك لتبلغ الأرصدة 596 مليارا في أفريل 2023م، بذلك فإن مجمل ما خسرته روسيا من أرصدتها الاحتياطية لم يزد على 34 مليار دولار أي 5.5% أما أسعار الفائدة، فارتفعت إلى 20% في الشهر الذي بدأت فيه الحرب بعد أن كانت 9.5% قبل نشوبها، لكنها ظلت تتراجع تدريجيا حتى بلغت 7.5% منذ سبتمبر2022م، ولم يزد معدل البطالة على 2.5% ماي 2022م[1].

إن أمن الطاقة يلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل الشؤون الخارجية للدولة في السياسة الدولية، فعلى مر السنين، شكلت مصدرا هاما للتأثير السياسي كورقة مساومة في الدبلوماسية الدولية، هذا ما جعل روسيا تمارس نفوذها الطاقوي من خلال شركات الطاقة الكبرى التي تعمل في مشاريع استخراج موارد الطاقة الروسية والامدادات بالاضافة إلى المشاريع التعاونية في دول العالم الخاصة بالطاقة، بالتالي فهذه الشركات هي أدوات النفوذ الروسي عبر العالم كمحاولة للانتقال إلى صيغة تعددية للنظام الدولي[2].

لم تعد القدرات العسكرية للدولة هي المصدر الوحيد للنفوذ السياسي، حيث تعتبر الموارد الطبيعية لأي بلد متغيرًا مهمًا لسلطة الدولة ومد نفوها، فقد أدركت روسيا هذه الأهمية لمد نفوذها حول العالم، في الواقع إن النفوذ الروسي يعتبر نشاط طويل الأمد يستخدم العديد من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية والطاقوية والتكنولوجية، وقد اعتمدت روسيا على الطاقة كأداة أساسية لزيادة النفوذ وتصدير صورة روسيا للعالم كدولة كبرى لها تأثير على السياسات العالمية.[3]

4- استراتيجية الشركاء البديلين:

عملت روسيا على عوائد الطاقة لتطوير باقي قطاعات الإنتاج وتحسين الاقتصاد الروسي وتحقيق الاستقلال على المستوى الخارجي، وذلك باستخدام استراتيجيات تمكن من السيطرة[4]، ونجت الدولة

[1]Sablin, K., & Tripathi, Projects of Traditional Energy as an Instrument of Political Influence: Case of Russia. In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science (Vol. 666) (2021, March), No. 6, p12.
[2] Sagramoso. russian imperialism revisited: from disengagement to hegemony routledge/London 2020
[3] Sablin, K., & Tripathi,
[4]andreas wenger, jeronim perovic, and others, russian business power: the role of russian business in foreign and security relations, new york: Routledge, 2006,p20

باستخدام الشركاء العاملين في مجال الطاقة لبسط النفوذ الروسي في السوق الطاقوية التي تمثل أوروبا فيها السوق الرئيسي للنفط والغاز الروسي[1].

تواجه روسيا شبكة واسعة من خطوط الطاقة المنافسة لها ولأسواقها التقليدية، حيث شكل وصول "بوتين" إلى الحكم منعرجاً حاسماُ في الاستراتيجية الروسية الهادفة إلى إعادة أمجاد الاتحاد السوفياتي، من خلال الاتجاه إلى الفناء الخلفي لها من خلال خطوط النفط، حيث تمتلك روسيا شبكة أنابيب لنقل الطاقة لا تبعد كثيرا عن حقول النفط الكازاخستاني، كونها حقول تتمركز شمال غرب البلاد، لا تبعد أيضاً عن الحقول الروسية "حوض الفوجا" و"غرب سيبيريا" مما يجعلها قادرة على ربط شبكة أنابيب لنقل النفط الكازاخستاني، وتم إنشاء أنبوب "نيجر نوفوروسيك" الذي ينقل إلى ميناء "نوفوروسيك" ثم إلى الأسواق العالمية، كذلك ربطها كليا مع روسيا تم تصريف كميات كبيرة عبر الأنبوب إلى دول البلطيق وأوروبا، والهدف منها هو منع توغل الشركات الغربية في المنطقة وإدامة سيطرتها على الحقول النفطية عليها[2].

5- تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز:

تعمل روسيا على زيادة صادراتها من النفط والغاز من خلال زيادة عدد الخطوط والأنابيب وحتى زيادة الناقلات البحرية، حيث قدمت روسيا خطة امتدت بين عامي 2000م إلى2010م قامت فيها ببناء 73 سفينة جديدة بحمولة إجمالية تصل4020 ألف طن من النفط الخام، وزيادة فرص الاستكشاف في مناطق القطب الشمالي، وسلسلة "جبال لومونوسوف"[3].

ختاما فإن الأمن الطاقوي الروسي يعتبر إشكالية محورية للدول الأوروبية، فبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعتبر كقوة اقتصادية دولية، إلا أنه يعيش تبعية مزمنة فيما يخص أمنه الطاقوي ومنه نستخلص النتائج التالية:

- تعتبر روسيا كطرف رئيسي في المعادلة الطاقوية الأوروبية فهي تؤثر بشكل مباشر على الاستقلالية الطاقوية للاتحاد الأوروبي بفضل إمكانياتها الكبرى في مجال الطاقة التي تستخدمها كورقة ضغط في علاقاتها.

- يساهم قطاع الطاقة الروسي بشكل فعال في تحقيق توجهات الأهداف الجيوسياسية لروسيا.

---

[1] سوزي رشاد،أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 2020.ص96

[2] سمية أوناي سية، مرجع سبق ذكره .54

[3] محفوظ رسول، مرجع سبق ذكره، 12.

- إن توجه روسيا لبحر القزوين يعتبر من أهم الاستراتيجيات لأنها تعد كنزا اقتصاديا لبعض دول العالم كما أنها من المناطق الأساسية المنتجة لمصادر الطاقة في العالم.

- كشفت الأزمة الأوكرانية العديد من الحقائق خاصة حقيقة الاعتماد الروسي في تحويل إمداداته الطاقوية للدول الأوروبية عبر أوكرانيا.

المطلب الثاني: بناء روسيا للتحالفات الدولية والإقليمية المناهضة للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي:

من انعكاسات توجهات السياسة الخارجية لروسيا بعد 2001 ظهور العديدة من التكتلات والتحالفات الدولية في مجالات متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية، كان لها الأثر البالغ في رسم معالم جديدة للنظام الدولي ومنافسة الولايات المتحدة الامريكية والغرب في الهيمنة على العالم وثرواته وصنع القرار فيه، ومن بين أهم هذه التحالفات نجد:

أولاً: التحالف الروسي الصيني:

إنّ طبيعة العلاقات الصينية-الروسية المتنامية، أوجدت تنسيقا استراتيجيا محكم بين البلدين ساده الكثير من القوة، هذا التطور وضعت له أسس صلبة ومتعددة لتنمية شراكة التعاون، كما اتخذت العلاقات الروسية الصينية جدية في الاتفاق والتوحد، ورسمت عدة مستويات خاصة على مستوى الجانب الاقتصادي، وسنستعرض أهم هذه المستويات لمعرفة تأثيرها على بثنية النظام الدولي.

1- الترتيب الجيوسياسي الجديد:

تعتبر علاقة "روسيا بالصين " تحالفا، لكنها أيضا علاقة مؤقتة غير متكافئة، تحدد فيها الصين التوجه بشكل أساسي، ولكنها تظل معتمدة على روسيا في كثير من النواحي، بينما تتمتع الصين بهيمنة تجارية واقتصادية ومالية، تواصل روسيا الاعتماد على دفاعها وتفوقها الدبلوماسي والعسكري من نواح كثيرة من خلال عرض قوتها الإقليمية وعملياتها العسكرية في العالم. يتم تعزيز هذا التعاون غير المتكافئ من خلال المصلحة الجيوسياسية المشتركة في خلق ثقل موازن موثوق به لمواجهة النفوذ الأمريكي في الشؤون الدولية، بناءً على التنسيق المنهجي لمجموعة واسعة من السياسات والإجراءات.

بالإضافة إلى ذلك، تتزايد أهمية التعاون "الروسي الصيني " بسبب الهدف المشترك المتمثل في الاستجابة الجماعية للاضطرابات الكبرى في الاقتصاد العالمي والتمويل والتجارة؛ لكن كلا البلدين يضعان في اعتبارهما التحالفات سريعة التطور والشراكات الاستراتيجية في سياق الثورة الصناعية الرابعة، فهم يفترضون أن النظام العالمي يمر بتحول منهجي، نتيجته غير متوقعة، ولكن من المحتمل أن يكون لهذا التحول

العديد من التداعيات غير المتوقعة على المصالح الروسية والصينية، وعليه، فإن تحالف "روسيا والصين " ليس تحالفًا كلاسيكيًا وفقًا للأفكار والمفاهيم الغربية. بدلاً من ذلك، نفذت الصين وروسيا تقاربًا تكتيكيًا لإدارة المرحلة الانتقالية غير المؤكدة للتشعب دون الحاجة إلى الإعلان عن تحالف استراتيجي، ناهيك عن التحالف العسكري، من الواضح أن الصين هي الشريك الأقوى اقتصاديًا وماليًا، لكنها تعامل روسيا على أنها نظير مساولها وليس نظيرًا تابعًا لها.

يلعب الاحترام المتبادل دورًا مهمًا للغاية في هذه العلاقة الثنائية، حيث التقى الرئيس "بوتين" والرئيس الصيني "شي جين بينغ" 38 مرة. وصلت هذه العلاقة ذروتها في حفل افتتاح دورة الألعاب الأولمبية في 4 فيفري2022م في بكين، عندما وقع الزعيمان على "إعلان مشترك بين روسياالاتحادية وجمهورية الصين الشعبية بشأن علاقات المنظمات الدولية تدخل حقبة جديدة وعالمية"[1].كانت روسيا المورد الرئيسي للأسلحة للصين، منذ عقود تشمل العناصر الرئيسية للتعاون الروسي الصيني تسليم أنظمة الدفاع الجوي S-400وطائرات Su-35 المقاتلة لتحسين قدرة بكين على مهاجمة السفن الحربية الأمريكية.

فمنذ عام 2019، تعمل روسياوالصين بشكل مشترك على تطوير نظام الإنذار المبكر للدفاع الصاروخي الصيني[2]. بالإضافة إلى ذلك، تدعم موسكوجيش بكين بتقنيات متطورة رفض الرئيس "بوتين" تقديم مزيد من التفاصيل عنها. يعمل العلماء الروس في شركات التكنولوجيا والاتصالات الصينية مثل Huaweiحيث تعتبر رقائق الكمبيوتر المتقدمة الصينية طريقة أخرى لروسيا للحصول على التكنولوجيا العسكرية، وللالتفاف على العقوبات الغربية كما تم استكشاف إمكانيات أخرى للتعاون، مثل التطوير المشترك للأقمار الصناعية وبناء محطة قمرية مستقبلية،كما يمثل التعاون في مجال الفضاء أو التقنيات الجديدة للثورة الرابعة إشكالية بشكل خاص من وجهة نظر الدول الغربية بسبب المنافسة المتزايدة من القوى العظمى في الفضاء[3].

قامت الصين وروسيا أيضًا بتسوية نزاعاتهما الإقليمية القائمة منذ فترة طويلة ونزع سلاح حدودهما المشتركة وديا، لذلك لا يجب أن تؤثر مطالبات الأراضي ولا النزاعات الحدودية على العلاقات الثنائية طويلة الأمد،على الرغم من أن كلاهما متورط في نزاعات إقليمية مع دول ثالثةإلاأنهما يتجنبان أي مواجهة مباشرة في قطاع الطاقة، فمصالحهم متكاملة،حيث أن روسيا هي أكبر مورد مشترك للنفط والغاز في العالم، بينما تظل الصين أكبر مستهلك للطاقة.

---

[1] tchakarova, "india and china: geopolitics in the indo-pacific decade- part 1"2021

[2] Velina tchakarova and alica kizekova, "what the kazakhstan crisis tells us about international relations," central European institute of Asian studies, January 20, 2022.

[3] Velina tchakarova, "will china get embroiled in the graveyard of empires?" 9 dash line, July 29, 2021.

في المستقبل، قد يظهر اعتماد البلدين على الطاقة مشابه للاعتماد بين روسيا وأوروبا، حيث تزود موسكوالصين بشكل متزايد بالنفط والغاز من خلال خطوط الأنابيب المختلفة، من ناحية أخرى، يعمل التعاون في مجال الطاقة على تحسين صورة روسيا في الأسواق الآسيوية ويسمح لها بتنويع محفظة الطاقة الخاصة بها مقارنة بأوروبا.

2- التوسع الجيوبوليتيكي:

نظراً لما يعنيه الجيوبوليتك على مستوى النفوذ وفي مجالات موازين القوة كافة؛ باعتباره الوعاء الشامل لمصادر القوة كافة، ظهرت السياسة الدولية للصين وروسيا من خلال عدد من الأحداث المتجددة والتشكلات الدولية المستمرة على الشكل التالي:

2-1-مشروع الحزام والطريق:

يعتبر مشروع طريق الحرير رؤية صينية ناجحة بالأساس، خاصة في ظل خصوصية تحالفها مع روسيا، فما إن يتبلور هذا المشروع بصورته النهائية على قاعدة مراعاة مصالح كل الطرفين. ويتحرك خط سير هذا الطريق براً وبحراً ليضم حوالي 70 دولة، ثم تمددَ حتى اشتركت فيه أكثر من 100 دولة في كل من آسيا وأوروبا، ومن بين هذه الدول، الهند وفرنسا وألمانيا وباكستان وماليزيا وإندونيسيا وتركيا وإيران، إن الهدف الأساس من هذا المشروع هو اقتصادي بحت، لكنه على المدى البعيد من المتوقع أن تكون له تأثيرات جيوبولتيكية، وهي في العادة تميل لصالح القوى الاقتصادية الأعظم وهنا نكون بصدد الحديث عن "الصين وروسيا."

2-2-بحر الصين الجنوبي:

استطاعت الصين أن تتجه سلوكا مختلفاً متعدد الجوانب، مستفيدة من التفاهم / الدعم الروسي، فهي من جهة كثفت من حضورها العسكري في بحر الصين الجنوبي، ومن جهات أخرى، زادت من مساحات انتشارها وتمدد نفوذها في البحر، من خلال الجزر الصناعية المتكاثرة التي تستحدثها في مختلف أرجائه، إضافة إلى أنها أنشأت علاقات ثنائية وجماعية مع الدول المشاطئة له، مثل تايوان واليابان وإندونيسيا والفلبين وغيرها[1].ومع أن الأمر لم يحسم بعد، إلاّ أن تراكم الإنجازات الصينية، يكاد يجعل الأمر مستقر على أنه منطقة جيوبوليتك تعمل لصالح الصين وحليفتها موسكو.[2]

---

[1] معين مناع www hodhodpal/com/48163/ 22=03=2022

[2] المعاهدة الثنائية بين روسيا والصين,موقع وزارة الخارجية الصينية ,على الرابط التالي http://www.fmprc.gov.cn

3- التفوق التكنولوجي:

كذلك الحال بالنسبة للتكنولوجيا، وهي اليوم أم الصناعات، وعنوان التفوق للحاضر والمستقبل، في المجالات المدنية والعسكرية على تنوعها واتساعها، ومنذ أن وصلت الصين إلى الـG5، تم تبادل هذه التقنية مع حليفتها موسكو، الأمر الذي أغضب الولايات المتحدة الأمريكية، لإدراكها خطورة هذه الإشارة، فإنه من بين مخاطرها أنها تشكل سوقاً حيوياً وسلعة هامة للعالم الأول والطامحين بالفضاء؛ وهوالأمر الذي يقلل من نفوذ واشنطن وتأثيرها في كثير من دول العالم، إضافة إلى المخاطر التي تدركها واشنطن والمترتبة على إدخال هذه التكنولوجيا في مجال الصناعات العسكرية والفضاء، وهوالأمر الذي تستثمر فيه كل روسيا والصين[1] .

من الجدير الالتفات إلى سعي الصين لاستعادة السيطرة على تايوان وضمها إلى كيانها لاعتبارات متعددة، في مقدمتها التطور التكنولوجي وصناعات أشباه المواصّلات التي تتميز بها تايوان على باقي دول العالم، ولم يقف الطموح الصيني عند هذه الحدود، وإنما وصل إلى حد احتكار مصادر المواد الخام لما يسمى المعادن النادرة، وهي متوافرة حصرا في الصين وكازاخستان وروسيا وفي أعماق المحيط الهادي؛ الذي يعد ضمن نطاق الهيمنة الروسية الصينية المشتركة[2].

4- انتعاش التبادل التجاري:

تزايد التبادل التجاري بين روسيا والصين، حسب نتائج الربع الأول من العام 2020، بمقدار 28,7% مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2019، وأشارت إلى أنّ حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام 2020 نحو38,17 مليار دولار وازدادت الصادرات الصينية إلى روسيا خلال الفترة نفسها بمقدار 25,9% سنوياً، وبلغت 16,44 مليار دولار، أما الصادرات الروسية إلى الصين فارتفعت بمقدار 31% وبلغت 21,73 مليار دولار.

في مارس2021م بلغ التبادل التجاري بين روسيا والصين 11,66 مليار دولار، إذ بلغت الصادرات الصينية إلى روسيا 3,82 مليار دولار والصادرات الروسية إلى الصين 7,84 مليار دولار. كما رجحت توقعات محللين بأنّ حجم إمدادات الفحم الروسي إلى الصين قد يزداد العام الجاري بمقدار 30%، ليصل إلى 71

[1] باكير، حسين، العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية، منشورات الدفاع الوطني اللبناني، العدد56 ، نشر في2006

[2] معين مناع 2022=03=22 /www hodhodpal/com/48163

مليون طن، مرجّحين حصول الصين على الفحم الذي كان مخصصاً في البداية توريده إلى اليابان[1] وأفادت وزارة الخارجية الصينية، بأنّ بكين لا تستبعد إمكانية التحوّل إلى عملة "الروبل" أو"اليوان" في سياق تجارة الطاقة مع روسيا، مشيرةً إلى أنّ الشركات الصينية تعتزم استخدام عملاتها أكبر في التجارة مع روسيا كما هو موضح في الشكل[1].

الشكل رقم 01: التبادل التجاري بين روسيا والصين من سنة 2012م إلى سنة 2020م

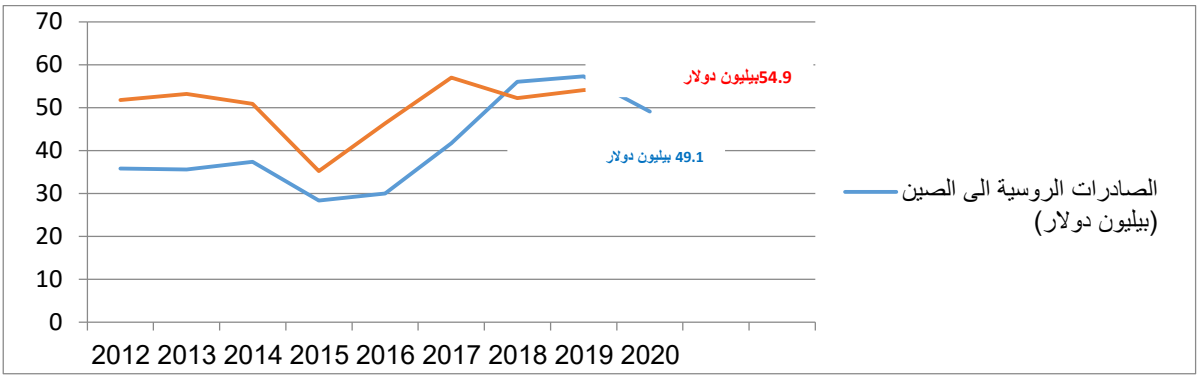

المصدر: UN Comtrade Database 2020

في 4 فيفري2022م، وقع البلدان أيضًا عقدًا لروسيا لتسليم 10 مليارات متر مكعب إضافية من الغاز الطبيعي سنويًا إلى الصين لمدة 25 عامًا على الأقل، يبدوهذا الحجم متواضعًا نسبيًا مقارنة بـ 38 مليار متر مكعب تعاقدت عليها الصين بالفعل من روسيا، وفي 28فيفري، بعد أربعة أيام من بدء الحرب الروسية ضد أوكرانيا، أعلنت شركة غازبروم أنها وقعت عقدًا لتنفيذ أعمال التصميم والدراسة لبناء خط أنابيب الغاز "سويوز فوستوك" المخطط له لتسليم ما يصل إلى 50 مليارًا متر مكعب سنويا من الغاز الروسي إلى الصين.

كانت المناقشات بشأن خط الأنابيب هذا جارية بالفعل لبعض الوقت، ولكن اعتبارًا من أوائل فيفري، لم يتم التوصل إلى اتفاق رسمي، بعد توقيع العقد، تمكنت شركة غازبروم من استخدام نفس حقول الغاز التي تستخدمها حاليًا لصادراتها إلى أوروبا كمصدر إمداد للسوق الصينية.

بالنظر إلى حجم خط الأنابيب الجديد وهومشابه جدًا للحجم المتصور البالغ 55 مليار متر مكعب في ذلك خطوة مهمة في تعزيز الاعتماد المتبادل بين روسيا والصين، خاصة وأن الصين وفقًا لمؤسسة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، تخطط لزيادة حصة الغاز في مزيج الطاقة لديها من 8٪ في عام 2020م إلى 12٪ في عام2030م[2].

[1] lindsay maizland 14, 2022 2:30 pm june https://www.cfr.org/backgrounder/china-russia-relationship-xi-putin-taiwan-ukraine#chapter-title-0-3

[2] lindsay maizland 14, 2022 2:30 pm (est) june https://www.cfr.org/backgrounder/china-russia-relationship-xi-putin-taiwan-ukraine#chapter-title-0-3

وقعت شركة النفط الروسية Rosneft أيضًا عقدًا مع CNPC لتزويد الصين بـ 100 مليون طن من النفط عبر كازاخستان على مدى بشكل طفيف من 20٪ في عام2020م إلى 18٪ في عام 2030م، إلا أن النفط سيظل ثاني أهم مصدر للوقود بعد الفحم[1].

من الناحية الاستراتيجية، فإن الزيادة المحتملة في اعتماد الصين على واردات النفط والغاز من روسيا ستقلل من اعتمادها على واردات الطاقة من الشرق الأوسط، نظرًا لأن النفط والغاز يتم نقلهما حاليًا بشكل أساسي عبر الطرق البحرية التي لن تتمكن الصين على الأرجح من السيطرة عليها بالكامل (في عام 2016م، لا يزال ما يقرب من 80 ٪ من واردات النفط الصينية تمر عبر بحر الصين الجنوبي عبر مضيق ملقا)، فإن الصين لديها مصلحة إستراتيجية قوية في تعزيز واردات الطاقة من خلال الروابط البرية مع روسيا.[2]

عندما يتعلق الأمر بالتجارة في السلع العسكرية، بين عامي 2016م و2020م، كانت روسيا إلى حد بعيد أكبر مصدر لواردات الصين من الأسلحة، بحصة 77٪ من تلك الواردات كما تمثل الصين 18٪ من صادرات الأسلحة الروسية، وهي ثاني أكبر عميل لروسيا لهذه المنتجات بعد الهند، بالإضافة إلى ذلك، زادت صادرات الأسلحة الروسية إلى الصين خلال هذه الفترة بنحو50٪ مقارنة بفترة الخمس سنوات السابقة.[3] كما هو موضح في الشكل رقم2.

[1] عمروعلان,القمة الصينية الروسية.. ولادة عالَمٍ جديدٍ،23:00 https://www.almayadeen.net/25/04/2022

[2] Trenin, Dmitri."The Role of China-Russia Relations in Global Gover- nance". Carnegie-Moscow Center [Online: web]. Accessed on 12 September 2015. http://carnegie.ru/2012/06/01/role-of-china-russia-relations-in-glo bal-governance-pub-48450.

[3] lindsay maizland 14, 2022 2:30 pm (est) june https://www.cfr.org/backgrounder/china-russia-relationship-xi-putin-taiwan-ukraine#chapter-title-0-3

الشكل 02: الصين وروسيا بالأرقام حول مقاييس ديموغرافية والاقتصادية والعسكرية والإنفاق على البحث والتطوير

	Population (2022)	GDP (2021)	GDP per capita (2021)	Military expenditure (2021)	Research and development spending (PPP$, 2018)
	1.4B	$16.6T	$11,819	$293B	$465.2B
China	1.4B	$16.6T	$11,819	$293B	$465.2B
	1.4B	$16.6T	$11,819	$293B	$465.2B
	142M	$1.7T	$11,654	$65.9B	$41.5B
Russia	142M	$1.7T	$11,654	$65.9B	$41.5B
	142M	$1.7T	$11,654	$65.9B	$41.5B

المصدر: كتاب حقائق العالم لوكالة المخابرات المركزية؛ صندوق النقد الدولي؛ معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام؛ معهد اليونسكوللإحصاء.2022 م

فقد أظهرت تطورات الاستراتيجية الروسية الصينية أن المسألة أبعد من السياق التقليدي، وأكبر من مجرد حلّ لقضايا دولية، والتي تتضح في هذا المطلب مدى التنسيق المحكم بين الرئيسين "بوتين" و"جي" في بلوغ أهدافهم تجاه النظام العالمي الجديد، وتصاعد الأدوار وتغير موازين القوى[1].

ثانياً: تحالفات الطاقة أوبك ومنتدى الدول المصدرة للغاز:

1- التحالف الروسي مع دول منظمة الأوبك:

أدركت روسيا سريعا أن هناك فرصة لتصحيح أوضاع أسواق النفط مع الانفتاح في العلاقات مع السعودية، وذلك بالإضافة إلى قناعة روسيا بعدم كفاية الإجراءات المحلية في وقاية الاقتصاد الروسي من تبعات انخفاض أسعار النفط في حال استمرت لفترة أطول فمع إجراءات البنك المركزي الروسي لتحرير

[1] lindsay maizland 14, 2022 2:30 pm (est) june https://www.cfr.org/backgrounder/china-russia-relationship-xi-putin-taiwan-ukraine#chapter-title-0-3

سعر صرف الروبل ورفع أسعار الفائدة في سبيل الحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية بقي أمر آخر للسياسة الروسية لمحاولة إصلاح الوضع الاقتصادي لديها وهومحاولة التأثير على أسعار النفط[1].

منذ بداية اللقاءات بين المسؤولين السعوديين والروس كانت خطط وأفكار خفض الإنتاج مطروحة بشكل واضح كوسيلة لتصحيح فائض أسواق النفط إلا أن التجربة التاريخية لتنسيق خفض الإنتاج تشير إلى عدم التزام روسيا بأي اتفاق مع أوبك، لذلك شكك بعض المحللين في إمكانية نجاح العلاقات بين روسيا وأوبك.

2- منتدى الدول المصدرة للغاز:

تأسس "منتدى الدول المصدرة للغاز" في ديسمبر2008م، منظمة حكومية دولية مقرها مدينة الدوحة، تُعنى بوضع إطار لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء ورفع مستوى التعاون والتنسيق بينها.

يضع المنتدى ضمن أهدافه، آلية لخلق حوار بناء بين منتجي الغاز ومستهلكيه بغرض تحقيق الاستقرار والأمن بالنسبة للعرض والطلب في أسواق الغاز الطبيعي على مستوى العالم، يضم المنتدى في عضويته 11 دولة هي "الجزائر، بوليفيا،مصر، غينيا الاستوائية، إيران،ليبيا، نيجيريا، قطر، روسيا، ترنيداد توباغو، فنزويلا"[2].

بينما تحمل دول "أنجولا وأذربيجان والعراق، وماليزيا، والنرويج، وبيرو، والإمارات" صفة عضومراقب، وتقضي مهمة منتدى الدول المصدرة للغاز" بحماية سيادة الدول الأعضاء على مواردها من الغاز الطبيعي وقدرتها على التخطيط والإدارة المستقلة وتوظيف تلك الموارد بالشكل الأمثل لتحقيق أقصى منفعة لشعوبها.[3]

يتضمن المنتدى، بتركيبته الحالية، قوة لا يستهان بها في أسواق الطاقة العالمية وبين منظمات الطاقة الدولية، إذ يمثل 71 بالمئة من احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة عالميا. كما يمثل 43 بالمئة من الإنتاج، و58 بالمئة من صادرات الغاز الطبيعي المسال و52 بالمئة من الغاز المنقول عبر الأنابيب.[4]

---

[1] وكالة الاناضول، أزمة طاقة محتملة ومنتدى مصدري الغاز https://www.aa.com.trr. 21.02.2022

[2] تسنيم محمد السيد سلامة، تداعيات الأزمة الأوكرانية – الروسية على الدول العربية، المركز الديمقراطي العربي9 يوليو2023 , https://www.democraticac.de/?p=91106.

[3] أحمد عبد الحافظ، اقتصاديات الطاقة، ص66

[4] التقرير السنوي لأوبك 2023 ,قسم تجارة النفط والغاز الطبيعي، ص 42، (تقرير الربع الثالث لعام 2023)، ص21.

يهدف هذا التعاون والتنسيق مع المنتجين إلى الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط من خلال التحكم في حجم الإنتاج. وقامت لهذا السبب روسيا بطرح مبادرة إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز بغية فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار. الأمر الذي يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز، حيث بإمكان هذا التحالف أن يؤثر في اقتصاديات السوق النفطي كونه يملك احتياطات ضخمة [1].

ثالثا: التحالف الروسي الايراني:

من وجهة نظر الثوابت الجيوبوليتيكية، تتمتع إيران دون بالأولوية لأنها تستجيب لجميع المعايير الأوراسية؛ فهي دولة قارية كبرى ترتبط ارتباطاً شديداً بآسيا الصغرى، وهي معادية لأميركا، وتقليدية، كما تركّز في الوقت نفسه على الاتّجاه السياسي الاجتماعي، وعلى الأرض، تحتل إيران ذلك الموقع الذي يجعل من محور موسكو طهران قادراً على أن يحلّ عدداً ضخماً من المشاكل، إذ بإدخال إيران قطباً جنوبياً، يمكن لروسيا أن تحقّق على الفور الهدف الإستراتيجي الذي ما انفكّت تسعى إليه (بطرق خاطئة) منذ بضع مئات من السنين، وهوالخروج إلى المياه الدافئة، ولذلك فإنّ روسيا تسعى دائماً إلى توثيق علاقاتها بإيران على كافة الاصعدة وصولاً إلى الهدف المنشود، وهوالوصول الاستراتيجي إلى الشواطئ الإيرانيّة والقواعد الحربيّة البحريّة بالدرجة الأولى[2].

بحثت روسيا التعاون المتصاعد في إقليم بات يتمدد من بحر قزوين شرقا ليصل إلى علاقات دافئة مع تركيا، وبينهما العراق وربما يضم سوريا. وأهم ما بحثه الرئيس "بوتين" هو بناء روسيا مفاعلين نوويين جديدين في "بوشهر"، في رسالة تبدوبالغة الأهمية لإدارة الرئيس الأميركي السابق "دونالد ترمب" الذي اتخذ موقفا صارما من طهران، إضافة إلى اتجاه الكونغرس الأميركي لإعلان سلسلة جديدة من العقوبات على طهران بسبب برنامجها الصاروخي، ما يوصف بدعمها للإرهاب في الشرق الأوسط.

إضافة للبرنامج النووي الذي تولت موسكوتطويره منذ عام 1995، تتجه روسيا لاستثمار 30 مليار دولار في مجال الطاقة بإيران، فضلًا عن الإسهام الروسي اللافت في برنامج تسليح إيران، وما يجمع البلدين من مصالح في سوريا، ومصالحهما المشتركة في ملفات العراق وإقليم كردستان وأفغانستان، وغيرها من الملفات.

---

[1] وكالة الاناضول، مرجع سبق ذكره.

[2] عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 112، 2003، ص 62

رغم كل أشكال هذا التعاون، فإن مراقبين ومحللين سياسيين يختلفون في توصيف العلاقة الإيرانية الروسية، فعلى الرغم من أن هناك من يعتبر أن البلدين يشكلان اليوم تحالفا إستراتيجيا، فإن آخرين يذهبون إلى اعتبار أنه تحالف مصالح حجر الزاوية فيه الضغط الأميركي على البلدين، وهوضغط يبدوأنه كلما ازداد ساهم بشكل غير مباشر في توسيع طريق طهران موسكو. رئيس المجلس الروسي للعلاقات الدولية "أندريه كورتونوف" اعتبر أن "بوتين" يريد أن يرسل رسالة في ظل الموقف الأميركي المتشدد من طهران، هي أن إيران جزء من الحل وليست جزءا من المشكلة. وفي السياق ذاته يعتقد الباحث الإيراني في العلاقات الإقليمية "حسين رويوران" أن الضغط الأميركي يساهم بشكل غير مباشر في دفع روسيا وإيران لتطوير التعاون بينهما أكثر فأكثر.

إن كلا البلدين يستخدم العلاقة بينهما من أجل إرسال الرسائل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويلفت هذا إلى وجود خلافات بين البلدين في سوريا، فإيران التي كانت سيدة الموقف في الحرب هناك، تنازلت عن القيادة لصالح روسيا وباتت أقرب للمساعد منها للقائد، رغم أن ذلك لا يخفي وجود خلافات جوهرية بين البلدين في النظرة للحل في سوريا، وفي الملف السوري بالذات، يعتقد خبراء في الشأن الإيراني أن التعاون الروسي الإيراني الظاهر على السطح يخفي كثيرا من الشك والقلق بين البلدين، وأن نظرة روسيا لـ"سوريا المفيدة" لنفوذها تختلف جذريا عن موقف إيران لـ"سوريا المفيدة" لها في إعادة تشكيل التركيبة الديمغرافية[1].

الخلاصة أن العلاقة الروسية الإيرانية مرشحة للتطور بشكل أكبر في ظل تعاظم التعاون بين البلدين في مجالات الاقتصاد والتسليح والتعاون النووي، وأن خلافات الدولتين في ملفات أساسية أو فرعية ستساعد واشنطن في تأجيل تأثيرها طالما أنها تجمع البلدين في سلة العقوبات التي تستهدفهما على اختلاف مسمياتها وأسبابها وغاياتها.[2]

رابعاً: التحالف الروسي الهندي:

تدعم روسيا الهند ضمن سياستها الجديدة، حيث تمّ اعتماد ذات التوجّه السابق وهودعم روسيا للهند بحقّها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ويبدوأنّ روسيا كانت تسعى عبر هذه الطريقة إلى مواجهة الانفرادية الأميركية بطريقة شرعية عبر لعبة مجلس الأمن، إذ لا شك أنّ دخول هكذا دول في

[1] عماد الدين حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] نجوان عبد المعبود الأشول، العلاقات الأوروبيّة - الأميركية: بين الاستقلال والتبعيّة"، السياسة الدوليّة، القاهرة، العدد 157، يوليو2004، ص117.

مجلس الأمن كأعضاء دائمين سيشل حركة الولايات المتّحدة الأمريكية وديبلوماسيّتها، أو يصعّبها في أقل حد ويعيق هيمنتها الدولية، وطرحت روسيا على الهند زيادة التعاون العسكري خصوصاً وأنّ الأخيرة تعتبر سوقاً كبيرة للسلاح الروسي الذي يعتبر مشكلة بدوره للهيمنة الأميركية، حيث "استأثرت روسيا وحدها بحوالي 36% من إجمالي مبيعات العالم من الأسلحة خلال عام 2002م، لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولتتقدم بذلك على غيرها من الدول الغربية بعد أن كانت تحتل المرتبة الرابعة عالمياً بين مصدّري الأسلحة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

قد حظيت الهند والصين بحوالي 85% من الصادرات الروسية من الأسلحة"، لعل هذا يفسّر حرص القيادة الروسية على تطوير العلاقات مع هاتين الدولتين. ويقول البعض بأنّ العلاقات الروسية الهندية لن تشهد تطوراً مثيراً نظراً للخيارات المحدودة المتاحة للدولتين للمناورة على المسرح العالمي، بل سيقتصر الأمر إلى حد كبير على شراء الهند للأسلحة التي تحتاج إليها من روسيا، فهذا يناسب الدولتين إذ كلتاهما تعاني من ضائقة اقتصادية، وهما في حاجة ماسة إلى أسواق أجنبية، لكن يبدوأنّ الهند غير مستعدّة لتفعيل علاقاتها إلى هذا المستوى المتقدّم خصوصاً وأنّ علاقاتها بإسرائيل متقدّمة جدّاً. وتهدف الهند من تعاونها مع إسرائيل إلى تطوير وتحديث قدراتها العسكرية في مواجهة باكستان، والاستفادة من خبرة إسرائيل العسكرية، كما تنظر الهند إلى إسرائيل باعتبارها البوّابة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسعى الهند إلى توثيق علاقاتها بها في المجالات كافة.

بالتالي فإنّ حلفاً مع روسيا سيفقدها عنصر إسرائيل الذي لا يمكن الاستغناء عنه في هذه المرحلة، كما أنّ الهند ترى أنّ موسكوهي أقرب إلى الصين منها إليها، لذلك تحاول إحداث نوع من التوازن في العلاقات لا سّيما وأنّ الصين مرشّحة للصدام مع الهند مستقبلاً، فإذا كانت موسكوتأخذ منحى الصين، فعلى الهند الاستعانة بالولايات المتّحدة الأمريكية[1].

خامساً: التعاون الروسي البرازيلي

تحظى دولة البرازيل بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الروسية على اعتبار أن البرازيل هي أكبر دولة في أميركا الجنوبية، حيث قام الرئيس "بوتين" بزيارة تاريخية للبرازيل في شهر نوفمبر 2004م على اعتبار أنّ البرازيل تشكّل رأساً قيادياً للدول المهمّة المعارضة للنفوذ الأميركي في أميركا اللاتينيّة. [2]

[1] نجوان عبد المعبود الأشول، مرجع سبق ذكره.

[2] رضا محمد هلال البرازيل-أميركا: مستقبل العلاقات، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 151، يناير 2003، ص198.

دعم "بوتين" حق البرازيل في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وتمّ الاتفاق على زيادة التعاون الروسي البرازيلي على الصعيد النووي، واعتبرت روسيا في تصريح لبوتين أنّ البرازيل يحقّ لها تطوير قدراتها النووية السلميّة. هذا وتعتبر روسيا أنّ تعاوناً كبيراً مع البرازيل يعني دخول كل من فنزويلا وكوبا ومعظم دول أميركا اللاتينيّة في هذا الإطار على اعتبار أنّ البرازيل تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي كبير بالمنطقة، وبوسعها جرّ الجميع معها خصوصاً أنّها تحاول مواجهة النفوذ الأميركي في أميركا الجنوبيّة[1].

نجحت روسيا في تفعيل علاقاتها مع البرازيل ونجحت في اختراق الحديقة الخلفيّة للولايات المتّحدة، وهذا ما يعدّ ضربة كبيرة لنفوذ هذه الأخيرة هناك. خصوصاً أنّ البرازيل في خلاف كبير مع الولايات المتّحدة الأمريكية حول العديد من القضايا أبرزها:[2]

- إقامة منطقة تجارة حرّة بين الأميركيتين والتي تتبنّاها أميركا وترفضها البرازيل التي تؤكّد أنّ لـ "ميركوسور"[3] الأولويّة المطلقة في سياسة البرازيل الخارجيّة.

- الحرب ضدّ الإرهاب، حيث رفضت البرازيل أيضاً الحملة العسكريّة الأميركية على العراق، وأبلغت ذلك لموفد الرئيس "بوش" إليها "دونالد رامسفيلد" مباشرة، وهوما أثار سخط الولايات المتّحدة الأمريكية.

-الأمن الإقليمي لأميركا الجنوبيّة، حيث تعتبر الولايات المتّحدة الأمريكية أنّها المسؤولة والمشرفة عليه وعلى الجميع الانصياع لها، وتتخوّف من تحالف برازيلي كوبي فنزويلّي يقصي نفوذها الاقتصادي والسياسي من المنطقة في ظل شكوك من وجود سيناريويقوم على تقديم كوبا وفنزويلا الدعم للبرازيل من أجل تفعيل برنامجها النووي وهوما يهدّد الأمن القومي للولايات المتّحدة الامريكية.

وبالتالي فإنّ هذه المحاور تتلاقى أيضاً مع سياسة روسيا في مواجهة أميركا، إلا أنّ التعاون مع البرازيل لم يصل إلى مراحل متقدّمة.

---

[1] رضا محمد هلال ،مرجع سبق ذكره، ص193.

[2] نفس المرجع السابق ص 195.

[3] ميركوسور السوق المشتركة الجنوبية وتعرف باختصار ميركوسور هواسم تجمع لدول المخروط الجنوبي بأميركا اللاتينية في إطار اقتصادي أوبمعنى أصح تكتل اقتصادي تمثل تلك الدول شأنها بذلك شأن رابطة آسيان .وتتألف هذه الرابطة من الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي أما فنزويلا فليست عضواً كاملاً كذلك بوليفيا ودولاً كثر في أمريكا اللاتينية .تضم 250 مليون نسمة مع ناتج محلي إجمالي يبلغ تريليون دولار أمريكي أونحو76 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في أميركا اللاتينية.

سادساً: إنشاء التكتلات المناهضة للهيمنة الأمريكية:

1-منظمة شنغهاي:

منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) هي تكتل سياسي واقتصادي وأمني دولي للدول الأوراسية، تأسست في عام 2001 في شنغهاي بالصين من قبل قادة ست دول آسيوية (الصين وكازاخستان وقيرغيزستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان وأوزبكستان)، انضمت الهند وباكستان في عام 2017، بينما تتمتع كل من أفغانستان وبيلاروسيا ومنغوليا وإيران بصفة "مراقب"، وأصبحت الأخيرة عضوًا كامل العضوية في 4 جويلية 2023، تتمتع ست دول "أرمينيا وأذربيجان وكمبوديا ونيبال وسريلانكا وكمبوديا وسريلانكا وتركيا" بوضع "شريك للحوار" في منظمة شنغهاي للتعاون[1].

تتمتع منظمة شنغهاي بصفة "مراقب" في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 2005، ليتم في 2010 توقيع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون إعلانًا مشتركًا بشأن التعاون بينهما. كما انضمت الكويت والإمارات بصفة "شريك حوار" إلى المنظمة يومي 4 و5 ماي 2023، وفي 29مارس 2022، انضمت أيضا السعودية إلى منظمة شنغهاي للتعاون بصفة "شريك حوار"، وذلك بعد أشهر من اتخاذ قطر ومصر نفس الخطوة في سبتمبر 2022[2]..

يتمثل هدف منظمة شنغهاي للتعاون في "مواجهة التكتل الدولي من خلال تعزيز سياسة حسن الجوار بين الدول الأعضاء، وتشجيع التعاون فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والعمل على إقامة نظام دولي ديمقراطي وعادل ."ووفقًا لأدبيات المنظمة وقدراتها السياسية والعسكرية والبشرية الهائلة، فإن التعاون الأمني كان أحد مهامها الرئيسية منذ تأسيسها وسيظل على رأس أولوياتها وهدفها الرئيسي.

منظمة "شنغهاي"، في مجموع دولها، تمتلك إمكانات كبيرة على المستوى الجيوسياسي، وفي مجال النفط والغاز والطاقة الكهربائية، وغيرها، وحصول أي دولة جديدة على عضوية المنظمة سيؤدي إلى التكامل الاقتصادي الذي تهدف إليه المنظمة، وهذا الأمر بالتأكيد سيعزز موقف الشرق مقابل الدول

[1] Wacker, G., 'The Shanghai Cooperation Organization: regional security and economic advance - ment', Working Paper no. 8, Konrad Adenauer Stiftung, Beijing, Aug. 2004, URL <http://www.kas . de/proj/home/pub/37/2/year-2004/>; and Oresman, M., 'SCO update: the official launch of the Shanghai Cooperation Organization', CEF Monthly, Jan. 2004.

[2] صحيفة العرب، الكويت والامارات تنضمان رسميا لمنظمة شنغهاي بصفة شريك حوار , 2023/05/06, https://alarab.co.uk

الغربية التي تتبنى سياسة القطب الواحد[1]. كما تعمل المنظمة على مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف والحركات الانفصالية والتصدي لتجارة الأسلحة والمخدرات" في الدول الأعضاء[2].

فمن بين مقومات المنظمة كقوة دولية نجد:

- بعدما انضمت الهند وباكستان إليها، أضحت منظمة شنغهاي للتعاون تمثل أكثر من نصف البشرية، ما يجعلها حجر الأساس في أي نظام عالمي تعددي جديد، بحسب محللين. كما تعد منظمة شنغهاي أكبر منظمة إقليمية في العالم من حيث المساحة وعدد السكان، حيث تغطي دول المنظمة 60 في المئة من منطقة أوراسيا، بعدد سكان يقدر بـ3.2 مليارات نسمة، وبحجم اقتصادي يبلغ 20 تريليون دولار[3].

- ارتفع حجم التجارة بين دول منظمة شنغهاي بنسبة 37 بالمئة في عام 2022، مسجلا رقما قياسيا بلغ 264 مليار دولار.

- تضم منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)تسع دول أعضاء، بما في ذلك روسيا والصين والهند وباكستان وإيران، والتي لا تعد قواتها المسلحة قوى نووية فحسب، بل هي أيضًا من بين أقوى تسع دول في العالم من حيث القوة العسكرية التقليدية في عام 2022.[4]

2- منظمة البريكس:

ظهرت أولى مراحل التفاوض لتشكيل مجموعة البريكس في شهر سبتمبر من سنة 2006 بعد أن اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل روسيا، الصين والهند على هامش الاجتماع الواحد والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وكانت أولى تسميات هذه المجموعة هي "بريك" "B.R.I.C" كاختصار باللغة الانجليزية للأحرف الأولى للدول المشكلة لهذه المجموعة، وفي ديسمبر 2010 انضمت دولة جنوب إفريقيا لهذه المجموعة ليتحول اسمها إلى "بريكس" "B.R.I.C. S" [5]

---

[1] Alyson J. K. Bailes, Pál Dunay, Pan Guang the Shanghai Cooperation Organization SIPRI Policy Paper No. 17 /Stockholm. International Peace Research Institute. May 2017.p12

[2] Smt. Neelam Sethi, Additional Director and Shri Abhishek Thakur ,What does a permanent membership of the Shanghai Cooperation mean for India?, 10 June, 2017 ,https://theindianeconomist.com/permanent-membership-shanghai-cooperation-mean-india/

[3] Astana, Declaration of Heads of Member States of Shanghai Cooperation Organization, 5 July 2005, URLhttp://www.sectsco.org/html/00500.html.

[4] روسيا اليوم، دول منظمة شنغهاي للتعاون ستساهم في تطوير اقتصاد عالمي مفتوح. تاريخ النشر 04.07.2022: https://arabic.rt.com/business

[5] بلعربي علي، التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 8. رقم 1،ص 3،26-01-2021www.asjp.cerist.dz/en/article/143390

تشكّل دول مجموعة بريكس مجتمعة نحو40% من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من 40% من سكان الكرة الأرضية، حيث تضم أكبر 5 دول مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية، وهي بذلك تهدف إلى أن تصبح قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة "مجموعة السبع (G7) "التي تستحوذ على 60% من الثروة العالمية. وقد بلغت مساهمة مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي 31.5%، في حين بلغت مساهمة مجموعة السبع .30.7% وبالإضافة إلى ذلك، تهدف مجموعة البريكس إلى تحقيق سلسلة من الأهداف والغايات الاقتصادية والسياسية والأمنية من خلال تعزيز السلام والأمن العالميين والتعاون الاقتصادي بين الدول الخمس من أجل كسر هيمنة الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمساهمة في إقامة نظام اقتصادي عالمي ثنائي القطبين بحلول عام 2050[1].

معا مطلع من 2024م ارتفعت جميع هذه الأرقام في سياق انضمام الأعضاء الجدد الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالانفتاح المنظمة على منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي وجنوب أمريكا اللاتينية، بل إن تجمع «بريكس بلس» صار مع عضوية روسيا والسعودية وإيران والإمارات المورد الأكبر للطاقة في العالم اليوم، وذلك لأن انضمام السعودية للمجموعة سيزيد حجم اقتصاد المجموعة أكثر من تريليون دولار كما أنها والإمارات من أكثر 10 دول إنتاجا للنفط مما يؤدى إلى تحكم المجموعة في سوق النفط العالمي.[2]

بعد قمة "بريكس" الأخيرة، لم يعد في وسع مجموعة 20 أن تتجاهل دور الاقتصادات الناشئة، ليس فقط لأن مجموعة "بريكس بلس" الجديدة، "التي تشمل المجموعة إلى جانب الدول التي انظمت" باتت تمثل مجتمعة نحو37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بل لأنها تضم ستة أعضاء من مجموعة "بريكس" "الصين، روسيا، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا، السعودية"، وهوما يدفع في اتجاه إيجاد توازن دقيق بين القوى الناشئة، لتسريع الزخم نحوبناء نظام دولي تمثيلي أفضل[3].

إن تطور منظمة "بريكس" لتشمل دولاً في آسيا وأميركا الجنوبية وإفريقيا، يدل على الزخم الجديد في العالم، لتعزيز آليات التحالفات والتعاون المتعددة الأطراف البديلة، وهويعزز أطروحة دور "دول الجنوب"

---

[1] بشير البكر. مجموعتا العشرين و"بريكس"... تنافس يتجاوز الاقتصاد. 17 سبتمبر 2023. www.alaraby.co.uk

[2] Ruxandra Iordache, Emerging economies group BRICS invites 6 new members, including Saudi Arabia and Iran, Published Thu, Aug 24 20233:59 EDThttps://www.cnbc.com/2023/08/24/emerging-markets-group-brics-invites-6-new-members-including-saudi-arabia-and-iran.htm

[3] بشير البكر، مرجع سبق ذكره.

في النظام الدولي، وضرورة العمل لنظام دولي متعدد الأطراف، التي تشهره روسيا بقوة بوجه الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

أدى هذا التطور إلى رضوخ مجموعة 20 بمنح إفريقيا صوتاً فيها لأول مرة، بعد قرار قمتها في نيودلهي ضمّ الاتحاد الإفريقي إلى المجموعة وقبلها مُنح الاتحاد الأوروبي العضوية في مجموعة 20، وعلى ذلك تم قياس وضع الاتحاد الإفريقي البالغ عدد أعضائه 55دولة، ويقارب الناتج المحلي الإجمالي لها قرابة ثلاث تريليونات دولار. هذه هي المرة الأولى التي يهتز فيها وضع مجموعة 20، بوصفها الطرف الذي يتحكم بآلية التجارة والتنمية العالمية، فيما بدا أن "بريكس" تهدد المسار القديم، وستظل تتمتع الأخيرة بقيمة تنموية حقيقية. [2]

وهناك مخاوف غربية جادة لأول مرة، من تأثير تحالف "بريكس"، وما يمكن أن يشكله من بديل لمجموعة العشرين، إلى حد أنه قد يصبح الغرب محاصراً في مجموعة السبع الكبار الولايات "المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان"، وانتقال مركز الثقل الاقتصادي والسياسي العالمي إلى "بريكس". وهذا أمر في ظاهره اقتصادي، لكنه في جوهره سياسي. فقد اعتمدت روسيا جزئياً على تأسيس نظام اقتصادي دولي مواز وهوما باتت تمثله "بريكس"، من تهديد لدفع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي إلى التراجع والاعتراف بالتزاماتها في النظام النقدي الدولي والتخلي عن عقلية الفرض التعسفي.

بالنظر إلى تنامي حجم الدول المكونة لمنظمة البريكس، وتزايد أهمية الدول المنضمة إليها حديثاً، فإن ذلك يعد نقطة تحول وخطوة تمهد لمستقبل جديد للاقتصاد العالمي، فبعض دول من القارات الثلاث تزخر بموارد هائلة من الطاقة، وبعضها في تطور اقتصادي وعسكري، وبعضها الآخر يتمتع بتوازن سكاني جيد، وغيرها من الدول[3].

هناك دلائل عديدة تشير إلى احتمالية حدوث أزمة في النظام الدولي، تنذر بنهاية هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وصعود قوى أخرى منافسة، إن هناك مظاهر عديدة للأزمة التي يشهدها النظام العالمي من ضمنها الاستجابة غير المنسقة لجائحة كورونا والأزمة الاقتصادية الناجمة عن تفشي الوباء، وعودة

---

[1] بلعربي علي، مرجع سبق ذكره.

[2] Fareed Zakaria, The dollar is our superpower, and Russia and China are threatening it , Washington post, March 24, 2023,https://cutt.us/sUGGS

[3] Reuters , Putin To BRICS: Russia Is 'Reliable Partner' For Africa on Food, Fuel Supplies", https://www.reuters.com/world/putin-brics-russia-is-reliable-partner-africa-food-fuel-supplies-2023-08-24

السياسات القومية، وإغلاق الحدود بين الدول، وكلها مؤشرات على ظهور نظام دولي أقل تعاونا وأكثر هشاشة[1].

المبحث الثاني : فرص تأثير السلوك الخارجي الروسي على بنية النظام الدولي

سنتناول في هذا المبحث أهم فرص توجهات السياسة الخارجية للاتحاد الروسي ومدى فعاليتها في التأثير على بنية النظام الدولي من خلال تحليل وشرح تراجع كل من الهيمنة الامريكية على العالم وكذا تراجع مكانة الاتحاد الاوروبي وصعود قوى ناشئة لها دورها الفعال في ازاحة الهيمنة الامريكية ومزاحتها في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الاقليمية والدولية .

المطلب الاول: تراجع مكانة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي

في هذا المطلب والذي سنتطرق فيه الى أبرز المؤشرات الداخلية والخارجية من جميع الجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية التي تدل على تراجع الهيمنة الامريكية والمكانة الاوروبية دوليا مع استعراض اهم الاحصائيات التي تبين ذلك كالتالي:

I.تراجع مكانة الولايات المتحدة الامريكية:

طالما هيمن الغرب بزعامة الولايات المتحدة الامريكية لفترة طويلة لكن مع مطلع القرن الحادي والعشرين، واجهت الولايات المتحدة الأمريكية تحديات متعددة، طرحت تساؤلات جوهرية عن استمرار هيمنتها بوصفها قوة عظمى. حول الصعود السريع للصين، والنموالاقتصادي الكبير لقوى ناشئة مثل الهند واليابان، والتحديات الداخلية الأمريكية المتمثلة في الانقسامات السياسية، كذا الأزمات المالية، والتغيرات الديموغرافية وغيرها، كلها عوامل أسهمت في إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي. هذه الورقة تستكشف الأدلة والتحليلات الداعمة لنظرية أن الولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من قوتها العسكرية والاقتصادية الكبيرة، فأنها تواجه تراجعًا في نفوذها العالمي؛ وذلك من خلال تقييم التطورات الاقتصادية، والعوامل الديموغرافية والتأثير الثقافي الاجتماعي، بالإضافة إلى السياسات الداخلية والخارجية. نسعى من خلال دراستنا إلى تحليل ما اذا كانت الولايات المتحدة الامريكية تستطيع الحفاظ على مكانتها، أم أنها تتراجع لصالح قوى عالمية صاعدة، مثل الصين وروسيا والهند، ,التي بدت معالمها ومؤشراتها بالظهور تدريجيا [2]:

---

[1] عمروعبد العاطي , اللا قطبية":تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية". 2-8-2011 ,على الموقع: https://www.siyassa.org.eg/News/1571.aspx

[2] ديميتري بريجع , الولايات المتحدة.. قوة عظمى متراجعة,مكتب الدراسات الاوراسية, 22-05-2024 , https://eurasiaar.org

أولا: مظاهر التراجع الامريكي الخارجية:

1.مظاهر التراجع الاقتصادية:

تظهر تحليلات حديثة صادرة عن المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية، وتوقعات صندوق النقد الدولي 2022، إلى تغيرات جذرية في ميزان القوى الاقتصادية العالمية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. فوفقًا لهذه الدراسات، من المتوقع أن يتقلص نصيب الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من نسبة تقارب 27 % حاليًا إلى نحو12% فقط بحلول عام 2100. في المقابل، تظهر التوقعات أن الصين والهند ستشهدان ارتفاعًا ملحوظًا في نصيبهما من الناتج العالمي، حيث يُتوقع أن تصل نسبة الصين إلى 27 %، والهند إلى 16 %. من المهم جدا الإشارة ايضا إلى أن الإنتاجية تعد محركًا رئيسًا للنموالاقتصادي .فالتقارير توضح أن إنتاجية العمل في كل من الصين والهند تتزايد بوتيرة أسرع مقارنة بالولايات المتحدة، هو ما يمكن أن يسهم في تسريع وتيرة نموهما الاقتصادي. تشير التوقعات إلى أن بحلول عام 2050، قد تصل إنتاجية العمل في الصين إلى نحو30 %، وفي الهند إلى 13 %، في حين تظل الولايات المتحدة تكافح لمواكبة هذا النمو[1].

على الجانب الآخر، تواجه الولايات المتحدة الامريكية تحديات اقتصادية متعددة، تتمثل في الديون المتزايدة، والبطالة، والتحديات في قطاعي التعليم والصحة، التي قد تعوق قدرتها على الحفاظ على مكانتها الاقتصادية الرائدة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي الانقسامات السياسية الداخلية، والتحديات في تحديث البنية التحتية، دورًا في إبطاء النموالاقتصادي. كما تعد الديموغرافيا من أهم العوامل التي تؤثر في الاقتصاد العالمي. "العمر، والجنس، ومعدلات الولادة والوفاة، والهجرة، وتوزيع السكان جغرافيًا"، كلها عوامل تحدد الشكل الاقتصادي للمستقبل[2].

معالم الانحطاط الاقتصادي والعسكري النسبي، يؤثران على مكانتها العالمية، إضافة على عوامل داخلية بنيوية، وصعود قوى دولية أخرى منافسة لها مثل الصين، كما يرى أن المدى الجغرافي والكثافة السكانية والموارد الطبيعية في أمريكا تشير إلى أنه يجب أن تمتلك أمريكا من 16% الى 18% من ثروات العالم، بدلا من 40% النسبة التي بلغتها عام 1945 .[3]

---

[1] صندوق النقد الدولي , تقرير آفاق الاقتصاد العالمي, 03 أبريل 2023 ,https://www.imf.org/ar/Publications/WEO

[2] ديميتري بريجع , مرجع سبق ذكره

[3] نبيلة بن يوسف، مستقبل العلاقات الدولية في ظل وجود فواعل جديدة المنظمات العالمية غير الحكومية" و"المواطن العالمية، http://droitmarocma.blogspot.com/2012

كما أن الولايات المتحدة اليوم لها إلتزامات كبيرة تتجاوز حجم الالتزامات التي كانت تتبناها في الوقت الذي كانت تحتل المراتب الأولى من حيث الناتج القومي العالمي، والإنتاج الصناعي العالمي والإنفاق العسكري، فقد وضعت أمريكا قرابة 200 ألف جندي في العراق وأعداد أخرى في أفغانستان وآسيا الوسطى وكوريا ومناطق أخرى من العالم، مقابل الإنفاق غير المحسوب في ظل عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري .[1]

حيث بلغ العجز التجاري الأمريكي سنة 2016 إلى أعلى مستوياته منذ أربع سنوات حسب ما أفادته وزارة التجارة، حيث بلغ حجم العجز إلى 502,2 مليار دولار بزيادة تصل إلى 0.4% مقارنة بعام 2015، ويرجع تفاقم العجز التجاري الأمريكي 2016 إلى تراجع الصادات من 23 إلى 2202 مليار دولار بنسبة أعلى من تراجع الواردات 1,8% إلى 2711 مليار دولار، وقد أصدر بيان صادر عن وزارة الخزينة الأمريكية أن حجم الدين الفدرالي قد إرتفع بحوالي تريليون دولار عام 2016، وإرتفع الدين الأمريكي بمقدار 1,054 تريليون دولار، ليصل إلى 19,97 تريليون دولار لعام 2016، بالمقابل نرى أن الولايات المتحدة تهتم بالتمويل العسكري وإنفاق مبالغ طائلة لتطوير قوتها العسكرية على حساب قدراتها الإقتصادية حيث تحتل أمريكا المرتبة الأولى من حيث الإنفاق العسكري ب 598 مليار دولار حسب إحصائيات لسنة 2015. [2]

كما انخفضت حصتها في الاقتصاد العالمي من 30 في المائة في عام 2000 إلى 25 في المائة في عام 2020 وفقاً للقيمة السوقية للدولار. خلال الفترة نفسها، ارتفعت حصة الصين في الاقتصاد العالمي من 4 إلى 17 في المائة حسب احصائيات "البنك الدولي 2022". فمن المتوقع على نطاق واسع أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة الامريكية كقوة رائدة في العالم في السنوات الخمس المقبلة.

كما بلغ التضخم في الولايات المتحدة الامريكية إلى مستويات عالية بعد اتفاق حزمات الدعم المالي الضخمة في أعقاب الصدمة الاقتصادية وإغلاقات كوفيد-19، كما أدت بداية الحرب الاوكرانية إلى تفاقم المشكلة على مستوى العالم، مما دفع الاحتياطي الفدرالي إلى البدء في التشديد برفع أسعار الفائدة 5 مرات عام2020. هذا طبقا لدراسة صدرت مؤخرا عن خدمة أبحاث الكونغرس، وهي الجهة البحثية التي تمدّ أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، رغم انه لم يكن هناك علاقات اقتصادية كبيرة تجمع الولايات المتحدة الامريكية بروسيا .مع ذلك، فقد يكون للعقوبات آثار كبيرة على شركات وقطاعات أميركية محددة تعمل مع روسيا. على سبيل المثال، ومخاوف بشأن تعرض مؤسسات مالية أميركية لخسائر، وانخفاض القدرة

[1] أحمد الهاشمي ,تباعد الحلفاء: هل تتراجع واشنطن عن التزاماتها تجاه أمن أوروبا؟ 04مارس، https://futureuae.com/,2024

[2] محمد المنشاوي , اقتصاديا.. هل تستفيد أميركا من استمرار الحرب الروسية على أوكرانيا؟, 29/12/2022 https://www.aljazeera.net

التنافسية للشركات الأميركية. وتتركز المخاوف أيضا على ما إذا كان انخفاض إمدادات الطاقة الروسية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغاز وتفاقم التضخم داخل الولايات المتحدة الامريكية ".

كما أظهر تقرير لبنك الاحتياطي الفدرالي عام 2022، أن "الحرب الروسية على أوكرانيا "التي مثلت ضربة للاقتصاد العالمي مما أضعف التعافي من جائحة كوفيد-19، هو ما أدى إلى تفاقم التضخم المرتفع بالفعل. في هذا السياق، يواجه الاقتصاد الأميركي رياحا معاكسة غير متوقعة"

كما أصبح مركز الريادة العلمية الذي احتلته الولايات المتحدة الامريكية طويلاً في العلم والتكنولوجيا، والذي ساهم في قيادتها للعالم لعقود طويلة في سبيله للإفلات منها، فقد أصبحت مهددة بظاهرة التخلف التكنولوجي مقارنةً بمنافسيها "اليابان" وقد تمثلت أبرز مظاهر تراجع الريادة العلمية في أن أمريكا احتلت المركز السابع عشر بين الدول الصناعية الكبرى في الإنفاق على التعليم والمرتبة الأخيرة بين الدول الصناعية من حيث الاستثمار الفعال لسنة 2022 جاء هذا التراجع لصالح اليابان وكندا والسويد. [1]

2.تاثير هجمات 11 من سبتمبر والحرب على أفغانستان:

لقد أثبتت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 أن المناعة التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة داخلياً يمكن اختراقها وتوجيه ضربات موجعة إلى الدولة الأقوى في العالم في عقر دارها.

كما أن تلك الهجمات كشفت عورات النظام الأمني الداخلي وغياب التنسيق بين الأجهزة الأمنية وعدم التقاط الإشارات في وقتها والتصرف قبل الأوان. لم يكن سرّاً أن تنظيم القاعدة أعلن الحرب على أمريكا عام 1998 ووجّه أولى ضرباته إلى سفارتَي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا مخلّفاً أكثر من 270 ضحية، لحق بها الهجوم الكاسح على المدمرة الأمريكية "كول" في ميناء عدن عام 2000 مخلفاً 17 قتيلاً من قوات البحرية[2].

لقد كان ردّ الولايات المتحدة الامريكية المتسرع وغير المدروس هو السقوط في المستنقع الأفغاني، إذ أعلنت الحرب على أفغانستان في 6 أكتوبر 2001، التي انتهت بهزيمة طالبان وطردها من البلاد.إلا أن الأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة في أفغانستان ساهمت في عودة طالبان تدريجياً إلى البلاد .ولم تدرك حينها أن إنشاء جيش أفغاني يصل إلى ثلاثمئة ألف دون قناعة أو عقيدة قتالية لن ينقل أفغانستان إلى الديمقراطية ولن ينقذ الحكومة الموالية لواشنطن .

اضطُرّت الولايات المتحدة إلى أن تفاوض طالبان رغم أن المجموعة مُدرَجة على قائمة المجموعات الإرهابية. تَوصَّل الطرفان إلى اتفاقية يوم 29 فيفري 2020 في الدوحة تقضي بانسحاب الولايات المتحدة

[1] محمد المنشاوي , مرجع سبق ذكره .

[2] عبد الحميد صيام , تراجع الهيمنة الأمريكية.., https://www.trtarabi.com 2015-02-02

الشامل من البلاد مع نهاية سبتمبر 2021، إلا أن انهيار حلفاء الولايات المتحدة الامريكية أدّى إلى النهاية المذلّة التي شهدها الانسحاب الأمريكي من مطار "كابل" بطريقة تذكّرنا بانسحابها من "سايغون" عام 1975[1].

3.تبعات الحرب على العراق 2003:

الحرب على العراق عام 2003 كانت من أسوأ القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مدفوعة بشهية الانتقام لهجمات 11 سبتمبر 2001، لكنها اختارت الهدف الخطأ والمبرر الأكثر خطأً. لقد فشلت الولايات المتحدة الامريكية في استصدار قرار من مجلس الأمن يشرعن الحرب رغم الضغوطات الكبرى التي مارستها على أعضاء المجلس غير الدائمين مثل المكسيك والكاميرون وتشيلي. بل إن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين مثل ألمانيا وفرنسا وإسبانيا، وقفوا ضدّ تلك الحرب التي وصفها الأمين العامّ الأسبق للأمم المتحدة "كوفي عنان"، بأنها حرب غير شرعية، ولم تجد الولايات المتحدة الامريكية حليفاً لها إلا بريطانيا وكندا وبعض من الدول الصغيرة[2].

تلك الحرب كانت كارثية على الولايات المتحدة الامريكية واقتصادها وموقعها ودورها، أوصلت البلاد عام 2008 إلى حافَّة الانهيار الاقتصادي، والانسحاب من العراق وأفغانستان.صحيح أنه انسحب من العراق عام 2011، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية تركت بلداً ممزَّقاً حاضناً للجماعات المتطرفة والمليشيات . لقد سلمت الولايات المتحدة الامريكية العراق لإيران، ما قوّى النظام الإيراني وساهم في توسيع نفوذه في المنطقة وزعزعة الثقة بالحليف الأمريكي. فكان من نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق ظهور حركات المقاومة العراقية، التي كبّدت الجيش الأمريكي خسائر كبيرة، جعلت العراق جزءًا من محور المقاومة، وساهمت في إفشال المشروع الأميريكي في سوريا، وقصفت القواعد الأمريكية في العديدة من المرات، ممّا هزّ صورة القوّة الأمريكية في العالم[3].

لا مكان أكثر وضوحاً لتآكل الدور الأمريكي مثل سوريا. عندما صرح "أوباما" في خطاب إن "استخدام الأسلحة الكيميائية خطّ أحمر"، وإن أيام الرئيس السوري بشار الأسد معدودة. تغير الموقف الأمريكي

[1] محمد المنشاوي , مرجع سبق ذكره ,

[2] عبد الحميد صيام , مرجع سبق ذكره ,

[3] Walt Stephen," The End of the American Era". The Natiomal Interest, November/December 2011.

بشكل جذري، دون أي تحرُّك أمريكي . هذا الفراغ الذي حدث في سوريا ملأته روسيا ودول الجوار، ولم يعد للوجود الأمريكي أي أثر أو فاعلية، ولا قيمة لمراهنتها على دعم الأكراد.[1]

4.الملف النووي الايراني:

يرى العديد من المراقبين للسياسة الخارجية الأمريكية، أنها لا تتغير لا سيما في خطوطها الرئيسية فالمتابع للتحركات الأمريكية يلاحظ أن الاستمرارية هي السمة الدائمة في السياسة الخارجية لاسيما خلال العقود الأخيرة، ففي هذا السياق كان هناك توافق ما بين الإدارات المتعاقبة "جمهورية وديمقراطية" على تقليص القوات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فما الارهاصات المختلفة التي تثار بين الحينة والأخرى التي قد تشير إلى تبني مسارات أخرى ليست سوى محاولات تكتيكية مؤقته في سبيل الحصول على مزيد من المكاسب، فبالتالي فإن الاستمرارية ما بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة في واشنطن حول ما يخص المنطقة ثابتة. لكن المتغير يكمن في الأدوات المستخدمة مع كل إدارة تسكن البيت الأبيض في واشنطن .[2]

فقد أثر قرار انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1" فى مصداقية ونفوذ الولايات المتحدة الامريكية بين حلفائها وخصومها على حد سواء، لعدم وفائها بالالتزام والتعهدات التي تقطعها على نفسها، حيث يظهر القرار أن واشنطن هى الطرف غير المسؤول الذي يدمر الاتفاقيات مقابل التزام الطرف الآخر "إيران" بالالتزامات المنصوص عليها بالاتفاق بشهادة التقارير الدولية والأمريكية، هو ما يدفع حلفاءها التقليديين إلى إعادة النظر في علاقاتهم بها، والتقارب مع قوى دولية أخرى منافسة لها على المسرح الدولي من أجل ضمان مصالحهم وأمنهم[3].يكشف القرار بصورة جلية عن تراجع الدور القيادي الأمريكية في نظام دولي يشهد جملة من التغيرات والتطورات في غير صالح الولايات المتحدة الامريكية، فتصاعد دور القوى المنافسة، مثل الصين روسيا، أو الحليفة مثل فرنسا وألمانيا التي بدأت تحل مكان واشنطن في الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين[4].

كما أن الديمقراطيين على سبيل المثال، يميلون في الشأن الإيراني إلى استخدام التفاوض على اعتباره الحل الأمثل مع التنسيق مع الحلفاء لا سيما السعودية وإسرائيل، فيما الإدارات الجمهورية تفضل العمل بصورة أحادية والتلويح بشكل مستمر باستخدام القوة مع فرض مزيد من العقوبات، وحشد الحلفاء

---

[1] قحطان حسين طاهر " تحولات النظام الدولي وإحتمالية تراجع الهيمنه الأمريكية" شبكة النبأ المعلوماتية، 2020م https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/24685

[2] سبأ: مركز البحوث والمعلومات ,الملف النووي الإيراني ومسار التراجع الأمريكي, 23 أبريل 2021 ,https://www.saba.ye /

[3] عمروعبد العاطي , تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الايراني , 20-5-2018www.siyassa.org.eg

[4] سيف نصر الهرمزي ,مسارات النظام الدولي وتحولاته في القرن الحادي والعشرين,المركز الديمقراطي العربي، 2015م https://democraticac.de/?p=11186

في سبيل تصعيد الضغط على الجانب الإيراني، هذا ما حدث خلال فترة "ترامب" خاصة بعد أن تصاعدت التوترات "بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي" ما بين واشنطن وحلفائها وطهران وحلفائها "بصورة غير مسبوقة" فقد كانت الأوضاع على وشك الانفجار مع اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال "قاسم سليماني "بغارة جوية أمريكية على العاصمة العراقية بغداد[1].

لكن حالة التصعيد الأمريكية لم يكن لها القدرة على الاستمرارية، فمع مرور الوقت ووصول الرئيس "جوبايدن" تغيرت الوسائل التصادمية إلى أخرى دبلوماسية في سبيل الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. سعت إدارة بايدن للوصول إلى تفاهمات مع الجانب الإيراني فيما يخص ملفها النووي، هذا التراجع من قبل "بايدن" وإدارته يمكن قراءته في سياق التهيئة للانسحاب العسكري من الشرق الأوسط، الذي يستوجب التهدئة مع الجانب الإيراني للوصول إلى خروج آمن للأمريكان مع الاحتفاظ بقواعد محدودة "في الاقليم المتوتر" لا سيما في دول الخليج العربي .[2]

المؤكد أن الإدارة الأمريكية أدركت جيداً أن الخيارات المتاحة تفرض نفسها على سياستها الخارجية عموماً وعلى سياستها في الشرق الأوسط بشكل خاص، وبالتالي فإن التراجع إلى الوراء بالعودة إلى الاتفاق النووي "خطة العمل الشاملة المشتركة" أفضل من الخيارات الأخرى التي قد تكلف واشنطن الكثير من الخسائر، خاصة وأنه لا توجد استراتيجية بديلة قابلة للتطبيق لتحل محل الاتفاق النووي، لا سيما بعد فشل سياسة الضغوط القصوى التي مارستها إدارة دونالد ترامب خلال السنوات الماضية والتي لم تدفع طهران للتسليم، بل أن تلك الضغوط اكسبتها القدرة على الصمود تجاه مختلف الضغوط "السياسية والاقتصادية والعسكرية"، إضافة إلى أن طهران استطاعت كسب تعاطف بقية أطراف الاتفاق النووي "الصين – روسيا – الاتحاد الأوروبي" التي ألقت باللوم على واشنطن محمّلة إياها تبعات الانسحاب من الاتفاق النووي[3].

5.تطور الاقتصاد الصيني :

بدأت الصين في تبني الشكل السلمي في العلاقات الدولية متوجسة مما حدث للاتحاد السوفياتي، وتم استخدام مصطلح اقتصاد السوق الاشتراكي أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، حيث بدأت في الدخول تدريجاً في النظام الدولي لخلق مكانة دولية تستطع من خلالها الحفاظ على مصالحها، حيث

---

[1] سبأ: مركز البحوث والمعلومات ,الملف النووي الايراني ومسار التراجع الأمريكي , 23 أبريل 2021 https://www.saba.ye

[2] عمروعبد العاصي . مرجع سبق ذكره ,

[3] أحمد الأنباري "دراسة في التجربة الإقتصادية الصينية، شبكة النبأ المعلوماتية، 2007م https://annabaa.org/nbanews/67/339.htm

انضمت إلى مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي المؤسسات التي تتجلي فيها الهيمنة الأمريكية[1]، كما استطاعت الصين السيطرة على الاقتصاد الأفريقي، ففي مؤتمر التجارة العالمية والتنمية كان حجم التجارة عام 2000م يحقق 10 مليارات دولار ففي غضون عشرين عاماً تجاوز عشرين مرة هذا الحد حيث وصل مؤخراً إلى نحو210 مليار دولار، في الوقت الذي تشهد فيه التجارة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ركوداً منذ سنوات، حيث حلت الصين محل الولايات المتحدة الامريكية في 2020م كأول شريك اقتصادي للدول الأفريقية والعربية، وبالحديث عن دور الصين الاقتصادي لابد من ذكر دورها القوي في سوريا حيث تشكل الأزمة السورية أول نزاع عالمي تتدخل فيه الصين بهذه القوة "بالتنسيق مع روسيا " من أجل دعم نظام بشار الأسد في سوريا، بالإضافة إلى الدعم المادي والفني لقوات النظام[2].

رغم أن الصين كانت المنبع الأول لكورونا إلا أن الاقتصاد الصيني كان الأقل تأثراً حول العالم .حين وضح الخبراء الاقتصاديون أن الاقتصاد الأمريكي شهد تراجعاً وخسارة فادحة كادت أن تتخطى أزمة الكساد لعام 2008م[3]، فلم تتوقف الصين عند هذا الحد بل أعلنت في مطلع العام 2021م أن اقتصادها لم يتأثر بالموجة الثانية من كورونا وهوفي حالة نموتعافٍ. كما انها تتطلع في أن يكون لها دوراً مؤثراً في النظام الدولي، لكي تستطع أن تحافظ على مصالحها في ضوء قوتها الاقتصادية التي تعتمد عليها بشكل كلي بالرغم من تنامي، وتفوق قوتها العسكرية[4] إلا أن صعود الصين وفرض هيمنتها على العالم يتمثل في الصعود السلمي من أجل إعادة التوازن للنظام العالمي من خلال الترويج لدورها باعتبارها فاعلًا تنمويًّا وليس جيوسياسيًّا، إلا أن رغبتها في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المستقبل من الممكن أن تدفعها تدريجيًّا الى التخلي عن دورها السياسي المتحفظ في كثير من الملفات الإقليمية والدولية، ومن أجل التأثير على مجريات الأوضاع السياسية في الدول التي ترتبط معها بمصالح اقتصادية، هو ما جعلها تدخل في تنافس

---

[1] فرانسواز لومان ,الإقتصاد الصيني,ترجمة صباح كعدان، وزارة الثقافة دمشق، 2010م، ص 44
https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://ebooksstream.com/d_pdfs/kutub-pdf.com_XFQKtg.pdf

[2] الأمم المتحدة، الشؤون السياسية وبناء السلام والشركات والتعاون، منظمة شنغهاي -https://dppa.un.org/ar/shanghai
cooperation-organization

[3] علي إبراهيم مطر، الصين في النظام الدولي: التحدي الأكثر واقعية، تاريخ التصفح 27 جويلية 2021.
https://al-akhbar.com

4 يونس وليد، دور القوى الصاعدة BRICS وتأثيرها في النسق الدولي، المركز الديمقراطي العربي، 2017م،
https://democraticac.de/?p=43001

مع الولايات المتحدة الامريكية على النفوذ الدولي من أجل تعزيز ثقلها الجيوسياسي وهوما سبب ضغطا قوي وتراجعا مستمر.[1]

6. استعادة الدور الروسي في النظام الدولي :

استفادت روسيا من سياسة الانكفاء الأمريكي عن منطقة الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس باراك أوباما في تعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، التي ظلت ساحة تقليدية لنفوذ الولايات المتحدة الامريكية لعقود مضت، لتصبح روسيا الفاعل الدولي المؤثر في هذه المنطقة وعدد من الملفات الأخرى، ولاسيما على صعيد الأزمة السورية ذات المحورية المركزية [2]، حيث اتخذتها روسيا كفرصة لإعادة مكانتها الدولية. حيث اكتسبت الثقة بعد تمكنها من قلب الأوضاع الميدانية لصالح النظام بعد سقوط المعارضة "سبتمبر2016"، لتبدأ باختبار قدراتها على بناء ترتيبات أمنية وسياسية وإقليمية انطلاقا من سوريا، لتستطيع من خلال ذلك تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية. لذلك تدرك روسيا أن ما حققته من نتائج مرحلية وإظهار نفسها كقوة كبرى لها اليد العليا في الملف السوري، وتسويق قدرة روسيا على تهميش وتحدي الدور الأمريكي[3].

كما انتهجت روسيا استراتيجية الاقتراب الحذر من الأزمة الليبية على الرغم من دعمها لحكومة الوفاق في ليبيا، تستمر في دعم حفتر، كذا استخدمها كل وسائل القوة الناعمة ليكون لها تواجد في ليبيا، فهذا التواجد ركز على الدعم اللوجستي لقوات حفتر والجماعات الأمنية، فدخولها عبر البحر الأسود جعل إمكانية تواجدها في المياه الدفئة للبحر المتوسط مسألة ممكنة في ظل التراجع الأمريكي. [4]

أما في 9 نوفمبر 2020 وقعت أرمينيا إتفاق مع أذربيجان لوقف اطلاق النار في إقليم "ناغوراني كاراباخ" الذي تسيطر عليه أرمينيا منذ قرابة ثلاثة عقود، كان هذا الخلاف قد نشب الخلاف بين الدوليتين على هذا الإقليم في نهاية عام 1991م منذ إعلان هذا الإقليم استقلاله عن أذربيجان، وانضمامه لأرمينيا لأن غالبية سكانها من "الأرمن" يرفضون الخضوع لسلطة أذربيجان، منذ ذلك الوقت والحروب والمناوشات

---

[1] إسلام المنسي، نظام عالمي جديد تبنيه الصين في الظل ,إضاءات،2018م، https://www.ida2at.com/a-new-global-system-built-by-china-in-the-shadows

[2] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مستقبل الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، https://futureuae.com/ar-AE/FutureFile

[3] مجلة العلاقات الدولية ,الحرب الروسية الأوكرانية: السياقات والتحولات الاستراتيجية , 7أوت, 2023آخر تحديث: 20سبتمبر, 2023, https://irajournal.academy/

[4] أحمد سامي عبدالفتاح،وقف إطلاق النار في كاراباخ كيف إستفادة منه تركيا وروسيا، المركز العربي للبحوث والدرسات، 2020م http://www.acrseg.org/4178

لم تهدأ بين الدولتين، كما نشب خلاف مرة اخرى بين الدولتين مجددا علي الإقليم في 21 جويلية 2020م، لينتهي الخلاف كما ذكرنا سلفاً بتوقيع إتفاقية وقف اطلاق النار برعاية تركية روسية في ظل غياب تام للدور الأمريكي، حيث يعد ظهور الدور الروسي في المنطقة في الفترة الأخيرة أمرا بارزاً، حيث قامت روسيا ببناء قاعدة تحالفات جديدة في المنطقة لتستغل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة.[1]

7.توسع الخلافات داخل الحلف الاطلسي:

لقد أصيب حلفاء أميركا الأوروبيون بالصدمة إزاء العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، فأبدوا دعمهم إلى حد كبير للجهود التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية لمعاقبة روسيا ودعم السيادة الأوكرانية. كما اتفقوا على توسيع حلف شمال الأطلسي، وتبنوا العقوبات الأميركية ضد روسيا، وقاطعوا الواردات الروسية[2].

لكن الدعم تلاشى العام الماضي حين تساءل الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" عما إذا كان الاستمرار في اتباع قيادة الولايات المتحدة الامريكية في الشؤون الخارجية أمراً حكيماً، قد توصل استطلاع للرأي أجري في سبع دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي إلى أن الأغلبية في كل دولة تتفق على أن بلدانها لا ينبغي لها أن تفعل ذلك. مع عجز الكونجرس الأميركي عن إقرار حزمة مساعدات جديدة لأوكرانيا، فإن بعض الدول الأوروبية تشعر بالقلق إزاء استمرار مستويات الدعم التي تقدمها. في الوقت نفسه، وجدت روسيا حلولاً للعقوبات التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية، والتي اعتقدت إدارة بايدن أنها ستجعل روسيا تجثوعلى ركبتيها. وبدلاً من ذلك، عززت روسيا علاقاتها الاقتصادية مع الصين وإيران الخاضعتين للعقوبات الأميركية، ومع دول الجنوب العالمي غير الراغبة في السماح للإملاءات الأميركية بالتغلب على مصالحها الذاتية. وكان لتعامل إدارة بايدن مع العدوان الاسرائيلي على غزة كذلك تأثير أكبر على القيادة الأميركية .[3]

فعلى الرغم من محاولتها لضبط هيمنتها كونها رائدة المعسكر الغربي والمدافعة عن النظام الليبرالي، إلا أنها علاقاتها مع شركائها الغربيين قد شهدت موجات من الصعود والهبوط بطريقة أضرت بها. فقد واجهت العلاقات عبر الأطلسي خلافات كثيرة ومتكررة بشأن ميزانيات الدفاع والمساهمة التي يقدمها الحلفاء الأوروبيين في حلف "الناتو". فقد حدة حالة الانقسام على جانبي الأطلسي خلال فترة حكم الرئيس السابق "دونالد ترامب"، الذي وصف الاتحاد الأوروبي بأنه "عدو"، وربما أسوأ من الصين، كما فرح لخروج

---

[1] فرانسيز فوكوياما,نهاية الهيمنة الامريكية ,مركز المجدد للبحوث والدراسات , ترجمة كريم الحفيان , اسطنبول , تركيا , ص 5

[2] أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، مفهوم "تحول القوة ""في نظريات العلاقات الدولية، تاريخ التصفح 28-07-2021، في:https://www.alnodom.com/index.php

[3] فرانسيز فوكوياما,مرجع سبق ذكره.

بريطانيا، وإساءته للقادة الديمقراطيين كالمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، ودعمه للقادة الأوتوقراطيين كالرئيس المجري "فيكتور أوربان". علاوة على ذلك، لم يقتصر الأمر على رفض "ترامب" إعادة الانخراط في أجندة الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي، التي تخلى عنها "باراك أوباما"، فحسب، بل فرض أيضًا تعريفات على واردات الصلب والألومنيوم من الحلفاء الأوروبيين .[1]

فعلى الرغم من محاولة الرئيس "جوبايدن" الانقضاض على إرث سلفه "ترامب"، والعمل على إعادة تقوية الجبهة عبر الأطلسية، هو ما تجلي في الدعم الأمريكي الذي قدمته واشنطن لأوكرانيا لتقوية جبتها في وجه روسيا منذ 24 فيفري 2022، إلا أن هناك ثمة مؤشرات على تراجع الثقة في الولايات المتحدة الامريكية بين الحلفاء الأوروبيين. فقد أوضح استطلاع لمركز" بيو "خلال منتصف عام 2023 أن الأغلبية في 11 دولة ضمن 23 دولة شملها الاستطلاع تعتبر أن الولايات المتحدة الامريكية لا تأخذ مصالحها في الاعتبار، وهذا الشعور "قوي بشكل خاص" في أوروبا .

ثانيا: مظاهر التراجع الداخلية:

1 ملامح التراجع السياسية:

عوامل كثيرة لعبت دوراً كبيراً في إضعاف الولايات المتحدة وزيادة معاناتها من الداخل، ومعها السياسات الاستقطابية في ظل الأعراف الديمقراطية المتهاوية، ثم الحروب العرقية العنيفة، والحروب الثقافية، والنزعة الإقليمية، ثم الفجوة الآخذة بالاتساع بين الأغنياء والفقراء، وغيرها. ففي ظل كل هذا الانقسام، يكاد أكثر ما يجمع بين الأمريكيين اليوم هو فقدانهم الجماعي للثقة في مؤسساتهم وحكومتهم وإعلامهم ونظامهم السياسي. هذا التأويل يتفق عليه حلفاء أمريكا وأعداؤها في آن معاً[2].

ففي عام 2022 اجتاحت الولايات المتحدة فوضى عارمة، وتزايد الخطر بشأن التضخم الهائل الذي تعانيه، والمتزامن مع ارتفاع ديونها الوطنية عتبة الـ 30تريليون دولار، 8 تريليونات منها لدول أجنبية. حيث تزامنت المشكلات الاقتصادية بأخرى اجتماعية، وتداعت بنى المجتمع الأمريكي أمام ازدياد قوة دعاة تفوق العرق الأبيض والجماعات المناهضة للحكومة والجماعات اليمينية العنيفة الأخرى . فلقد أدرك الأمريكيون هذه الحقائق حتى لوجاء في إعلامهم غير ذلك، بل لقد بيَّنت استطلاعات رأي اخرى جرت حينها: تراجع ثقة

[1] أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي،مرجع سبق ذكره .

[2] بشير عبدالفتاح " تجديد الهيمنه الأمريكية" مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للنشر، 2010م، ص3،4

الأمريكان في وسائل الإعلام الرئيسية إلى ثاني أدنى مستوى لها على الإطلاق، حيث أظهرت أن 29% من الأمريكان "لا يثقون بها كثيراً" و34% منهم "لا يثقون بها على الإطلاق"[1].

رغم المظاهر السابقة، يظلُّ الأمر الأكثر الاهمية هو تآكل الديمقراطية في أمريكا، وهوما دفع صحيفة "نيويورك تايمز" للإعلان على صفحتها الأولى أن "الديمقراطية تموت في الظلام" بفعل الشك وعدم التصديق .إذ في تقرير صدر عام 2021 بعنوان «الديمقراطية تحت الحصار» سلطت منظمة "فريدوم هاوس" الضوء على تراجع الولايات المتحدة إحدى عشرة نقطة في تصنيفها ضمن مؤشر "الفجوة الديمقراطية"، هو التراجع الأكثر حدة على الإطلاق. في هذا السياق بدأ حلفاء واشنطن، حتى الأكثر إخلاصاً منهم، يلحظون «النفاق» الذي تمارسه أمريكا، واتباعها لمقولة «افعلوا كما أقول، وليس كما أفعل» فيما يتعلق بالديمقراطية، حيث بات نحو64% من الأمريكيين أنفسهم يعتقدون أنها "في أزمة ومعرضة لخطر الفشل"[2].

أضف الى ذلك تُفاقم الأحزاب السياسية الأمريكية المشكلة، فهم لا يرون في خصومهم الحزبيين شركاء في الوطن بل أعداء يعمل المسؤولون المنتخبون منهم لصالح أحزابهم وليس لتحقيق الأفضل لبلدهم وناخبيهم .لقد باتت السياسة الأمريكية مهددة بالتطرف والجنوح نحوالعنف، إذ يوافق 30% من الجمهوريين المسجلين على عبارة «بما أن الأمور قد انحرفت عن مسارها حتى الآن، فربما سيضطر الأمريكان الوطنيون بحق للجوء إلى العنف من أجل إنقاذ بلدنا، ولا يثق نحو 40%من عدد السكان بالنتائج التي افرزتها انتخابات عام 2020[3].

علاوة على ذلك، فإن الإهمال وعدم الاتساق في سياسة أمريكا الداخلية والخارجية أصبحا مثاراً للقلق. فرغم أنه من المرجح أن تحافظ الولايات المتحدة الامريكية على مكانتها باعتبارها قوة عظمى، إلا أنها خسرت سمعتها كحليفٍ ثابت وموثوق يمكن الاعتماد عليه.

بين مؤيد ومعارض يبدوأن حقبة جديدة من التراجع والانهيار ستستمر في القاء ظلالها على الولايات المتحدة الأمريكية، فمن حضور وصفه السياسيون بالضئيل منذ 2001 إلى احتجاجات سادت العديد من المدن الأمريكية؛ اعتراضاً على القرارات السياسية الخاطئة والاوضاع الاجتماعية الداخلية المتكررة .[4]

---

[1] Wertheim, S. Delusions of dominance. Biden can't restore American primacy—and shouldn't try. 2021, January 25 Foreign Affairs. https://www.foreignaffairs.com/arti- cles/united-states/2021-01-25/delusions-dominance

[2] Wertheim, S ،Op.cit.

[3] حسن اسميك,اصلاح سياسات امريكا الخارجية يبدأ من الداخل , 17.04.2023, stratégies , https://strategiecs.com

[4] مروة فكري ,التحولات في السياسة الأمريكية: أزمة في الديمقراطية. 19فبراير2024، https://hadaracenter.com

تلك السياسات التي باتت واتضحت يوماً بعد يوم، من فرض إجراءات مشددة على الهجرة والمهاجرين إلى مشروع بناء جدار على حدود المكسيك وغيرها من القوانين، فإن العديد من السياسيين عادوا ليكتبوا مجدداً عن السيناريوهات المتوقعة، عادت نبوءة حدوث تغير جذري للولايات المتحدة الامريكية .[1]

لقد تجلت مظاهر تراجع الهيمنة الامريكية الخارجية، بداية من حرب فيتنام مروراً بحرب أفغانستان والعراق التي قلبت الموازين في الشرق الأوسط وأنتجت مؤخراً كتلاً من الجماعات الإرهابية، حيث تعد الفوضى العارمة التي عمت الشرق الأوسط من الأخطاء الفادحة والتاريخية للإدارات الأمريكية، القت بضلالها على الوضع الداخلي وافرزت تداعيات عديدة. فتدهور مكانة الولايات المتحدة الامريكية نتيجة السياسة الخارجية منذ "2000 – 2021" التي أعطت أولوية للخيار العسكري على نظيره السياسي في التعامل مع القضايا الخارجية انعكست على الداخل الامريكي،ف "عسكرة" السياسة الخارجية الأمريكية أسهمت في تآكل الصورة الأخلاقية لها .[2]

أضف الى ذلك مرحلة تولي "دونالد ترامب" للرئاسة الأمريكية والتي أثارت حفيظة العالم وتوجُّسهم من أسلوبه الانتقائي الفجائي الشعبوي وغير المتوازن في الحكم .لقد فشلت الولايات المتحدة الامريكية في عهده في التصدي لجائحة كورونا، كما ضُبطت وهي عاجزة عن مواجهة انتشار الداء وسقوط آلاف الضحايا بشكل لا مثيل له في الدول المتقدمة كافة، ما أساء لسمعتها وموقعها بين الدول المتقدمة[3].

الأهم من ذلك هو ما جرى يوم 6 جانفي 2021 عندما اقتحم أنصار ترامب مقرّ الكونغرس الأمريكي وأعلنوا رفض نتائج الانتخابات ومحاولة فرض ترامب رئيساً لدورة ثانية. تلك كانت قاصمة الظهر. فالعالم كان يراقب ويكاد لا يصدّق أن الولايات المتحدة الامريكية، التي كانت تتغنى بأعرق الديمقراطيات في العالم، تنزلق إلى تصرف أقرب إلى دول العالم النامي ودكتاتوريات العساكر والأحزاب الشمولية واظهرت العديد من المشاكل الخطيرة .[4]

- استقطاب وانقسام سياسي: ظهر هذا مع اقتحام أنصار الرئيس السابق ترامب مبنى الكونجرس في 2021، وربما بدأ الانقسام اكثر وضوحا بسبب بعض القضايا التقليدية مثل معدلات الضرائب، أو القضايا القيمية مثل الحق في الإجهاض أو الحياة. ثم تفاقم مع الوقت بحيث يطلق عليه "صراع على الهوية الثقافية". -كما

---

1 حسن اسميك , مرجع سبق ذكره .

2بشير عبدالفتاح، مرجع سبق ذكره, ص3،4

[3] Posen, B. R. Trump aside what's the U.S. role in NATO? The New York Times. 10 March 2019. https://www.nytimes.com/2019/03/10/opinion/trump-aside-whats-the-us-role-in-nato.html

[4] مروة فكري ,مرجع سبق ذكره .

يقول "لاري دايموند"، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ستانفورد: إلى أنها معايير تراجع وتفككّك في الولايات المتحدة الامريكية فقد أصبح عدد كبير من السياسيين يتخلون عن المعايير الديمقراطية للوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها فقط .[1]

- انخفاض الثقة: فنتحدث عن أن إعتزاز الأمريكيِّين بديمقراطيَّتهم الذي انخفض من 90% في العام 2002 إلى 54% في العام 2022، بالإضافة إلى أن 52% غير راضين عن الطريقة التي تدار بها الديمقراطية الأمريكية و57% يرون أن الولايات المتحدة لم تعد نموذجًا للديمقراطية[2].

- التشكك والتشكيك في مصداقية الانتخابات: اتهامات بتزوير انتخابات 2020 و"التدخل الخارجي في الانتخابات الأمريكية."توظيف الأدوات السياسية للتلاعب بالانتخابات يكون عن طريق استخدام الأدوات التشريعية والبيروقراطية لكبح مشاركة قطاعات معينة في المجتمع الأمريكي وتحديدًا الأمريكان الأفارقة وتزايُد الحديث عن عدم ديمقراطية نظام المجمع الانتخابي . [3]

لعل ابرز مظاهر التراجع السياسية "أزمة حدود تكساس" ايضا والتي افرزت ايضا خطورة جدّية مرتبطة بالنظام السياسي الداخلي والنظام الدستوري والانتخابات الرئاسية لعام 2024 في الولايات المتحدة الامريكية، فإنها قدمت حالة مهمة للغاية للتدهور الوضع الداخلي والخطير والتي أظهرت بشكل غير مباشر بعضًا من البيئة السياسية الحالية الحقيقة للولايات المتحدة الامريكية . والتي توفّر التفاصيل لأزمة حدود تكساس الحاصلة مجالاً واسعًا حيث أن جميع الأطراف تراقب الحرب الأهلية الأمريكية المحتملة، هذه المظاهر كلها مواضيع إضافية لمعاناة النظام السياسي الذي يتخبط وينقلب على نفسه منذ سنوات .[4]

فيمكن أن نجد أن الولايات المتحدة الامريكية لا طريقة لديها لحل هذه المشاكل بشكل سلمي ضمن هذا الإطار المؤسسي المتدهور. رغم ان تصميم النظام السياسي يهدف إلى منع مختلف الجهات الفاعلة من الاصطدام وجهًا لوجه عند ممارسة السلطة السياسية. لكن قد تكون هناك بعض المشاهد المفاجئة لاحقًا، مثل قيام المعسكرات المختلفة بإطلاق النار على بعضهم البعض. إذا حدث مثل هذا المشهد يومًا ما حسب

[1] بشير عبدالفتاح، مرجع سبق ذكره , ص5

[2] مروة فكري ,مرجع سبق ذكره .

[3] حسن اسميك , مرجع سبق ذكره

[4] حسن اسميك , مرجع سبق ذكره

المعطيات السابقة، ستشتعل الساحة الامريكية على غرار قضية "محاكمة ترامب" المثيرة، فقد أصبح حدوث ذلك مسألة وقت.[1]

2 ملامح التراجع الاقتصادية :

رغم ان الولايات المتحدة الامريكية هيمنت على الاقتصاد العالمي منذ عشرينيات القرن الماضي، وقد تعرض اقتصاد البلاد لعدد من الأزمات العنيفة منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، غير أن أخطر موجة ركود عاشها الاقتصاد الأميركي في العقود الماضية كانت الأزمة المالية العالمية في عامي 2007/2008 والتي نتجت عن أزمة الرهن العقاري والمشتقات المالية، إذ انكمش الاقتصاد بنسبة 5% في العامين المذكورين.[2]الا ان هناك ايضا بعض المؤشرات الداخلية حول التراجع الامريكي المؤثرة ايضا ، فأي انهيار اقتصادي جديد سوف تعقبه الفوضى والاضطرابات نذكر منها على سبيل الحصر مايلي[3]:

- ما خلفته جائحة كورونا أثار واضحة على الاقتصاد الأمريكي منها مخاطر الوصول إلى حالة الركود الاقتصادي من جراء الإغلاق الصحي الذي كان محل خلاف بين إدارة ترمب والحكومات المحلية والذي تسبب بتعطل حركة الإنتاج والنموالاقتصادي وزيادة نسبة البطالة بعد فقدان ملايين الوظائف في مختلف القطاعات مسجلة خسائر لم تشهدها الولايات المتحدة الامريكية من قبل. فقد أقدمت الإدارة الأمريكية على الاقتراض الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية بقيمة ما يقارب 3 ترليونات دولار لمواجهة جائحة كورونا وما نتج عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية لا تزال تبعاتها الى اليوم . فيرى خبراء اقتصاديون أن التكلفة المتوقعة للمال المهدر وصلت إلى 1.7 تريليون دولار عام 2020، كما أن الازمة الاقتصادية رفعت من نسبة عجز الميزانية الأمريكية إلى مستويات لا يمكن تحمّلها كما أنه بحلول عام 2025 يمكن أن يساوي سداد الديون وحده ميزانية وزارة الدفاع "البنتاغون "بالكامل التي أصاب فيروس كورونا قياداتها وأفرادها وأجبر حاملة الطائرات "روزفلت" على الخروج من الخدمة .

-ارتفاع مستوى ديون الحكومة الأمريكية وبلوغ العجز الفيدرالي 31 تريليون دولار والخوف من شبح الركود

-أزمات وانهيارات البنوك الكبرى (واحد من أكبر الإفلاسات).

- خلقت معارضة شعبية للنظام الاجتماعي والاقتصادي.

---

[1] بشير عبدالفتاح، مرجع سبق ذكره ، ص5

[2] مروة فكري , نفس المرجع السابق .

3 بدر صيام , كورونا ومكانة الولايات المتحدة الامريكية العالمية , 2019-05-18 , https://www.aljazeera.net

- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء فالولايات المتحدة الامريكية اضحت أكثر انقسامًا من أيّ بلدٍ غربيّ فيما يتعلَّق بتوزيع الثروة، (نجد على سبيل المثال: أغنى 10% يحققون متوسِّط دخل سنوي أكثر بـ9 مرات من متوسِّط ما يحقِّقه 90% من المواطنين) ما يشكِّل تربة خصبة لنشوب الصراعات الداخلية .

- انخفاض حاد في الأجور الحقيقية خلال السنوات الأربعة الماضية فعلى الرغم من تراكم الثروة في الولايات المتحدة الامريكية فإنها تركَّزت في يد قِلَّةٍ قليلة.

3 ملامح التراجع الثقافية:

تراجع القيم داخل الولايات المتحدة الامريكية كالحرية والمساواة. والكثير من المؤشرات التي تدحض هذه القيم، نجد منها [1]:

- التمييز ضد الأمريكان من أصل أمريكي، مقابل صورة الولايات المتحدة كراعٍ رسميٍّ لحقوق الإنسان والديمقراطية في العالم. وتراجعت قدرة الولايات المتحدة على تبرير أفعالها في الكثير من المواقف وكسب ثقة الرأي العام العالمي.

-التشكيك في القيم الأمريكية من الأساس، نظير انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان في جميع الحروب التي خاضتها فالعدوان على غزة أكبر مثال على ذلك.

- تحدي عالمية القيم الأمريكية وهوما تتزعَّمه الصين وروسيا، وتزايدت ردود الفعل الداخلية على التوسُّع في الأجندة الخاصة بالحقوق الليبرالية وخاصة الترويج لمجتمع الحقوق ومجتمع الميم، ففي الداخل غضب من اليمين، وفي الخارج ردود فعل عنيفة كما حدث في "أوغندا" أو"التشيك" وغيرها من الانتقادات العالمية.[2]

4 ملامح التراجع الاجتماعية:

أظهرت المعطيات تراجعاً كبيراً في أمريكا، فقد كان لهذا التراجع انعكاسات مُهمة على الوضع الداخلي "المجتمع الامريكي"، فبدأت الولايات المتحدة الامريكية بدفع مبالغ أكبر مما تدفعه الدول الغربية الأخرى من أجل تأمين الحماية الشُّرطية، وهي التي تضع أكثر من 1% من مجموع سكانها خلف القضبان سنوياً، كما تدفع مبالغ أكبر مما تدفعه دول أوروبا الغربية واليابان إلى المحامين والحقوقيين فيها، حتى يتسنى لمواطنيها مقاضاة بعضهم. [3]

---

[1] مروة فكري , مرجع سبق ذكره .

[2] هشام جعفر, امريكا وحقبة مابعد سبتمبر. التراجع والسقوط , 2019-09-11 , https://www.aljazeera.net

[3] سعد سلوم، العقل السياسي الأمريكي، تاريخ التصفح 2022/4/2796214 al-akhbar.com/Opinion

كما أدى التفكّك المستمر في الروابط الاجتماعية، ابتداءً من العائلات والأحياء إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية، والمؤسسات الاقتصادية، والناتج عن عامل انعدام الثقة في المجتمع الأمريكي، إلى تفكُّك متزايد في رأس المال الاجتماعي الأمريكي، هو ما دفع باحثين كُثراً لابتكار نظرياتٍ للتواصل الاجتماعي أكثر متانة، وهوما من شأنه أي يكون له دور في إعادة الثقة، وتعزيز قوة المجتمع المدني من جديد، غير أن العوامل السياسية والإعلامية، وخاصة بعد تسلم "دونالد ترامب" للسلطة، وما سببه ذلك من تزايُد الخلافات بين النخب السياسية والحزبين المسيطرين على مقاليد الأمور في الإدارة الأمريكية، أواخر عهده الذي خلف صدمة كبيرة نتيجة اتهامه الديمقراطيين بتزوير الانتخابات، وما خلفه من هجوم جمهوره على الكونغرس من آثار سلبية على الوضعية الاجتماعية والمؤسسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد هز عهد الرئيس الأمريكي السابق وكذلك طموحات أنصاره المجتمع الأمريكي، وهوما قاد لزوبعة يمينية "متطرفة" أعادت تعريف أدوار الفاعلين الأمريكيين ومكانة الأفراد والعرقيات في المجتمع وترتب عليها ايضا مظاهر استمرار التفكك كالتالي[1]:

-التراجع في مؤشِّر التقدُّم الاجتماعي حيث تراجعت الولايات المتحدة من المرتبة 16 في عام 2014 إلى المرتبة 28 في العام 2020.

-قصور نظم الرعاية الصحية: فقد اصبحت الولاياتُ المتحدة الدولةَ الصناعيةَ الوحيدةَ التي لا توفِّر رعاية صحية شاملة للمواطنين، وقد كشفت أزمة كورونا بشكل واضح هذا القصور في هذا القطاع.

-المدن غير الآمنة: يظهر ذلك واضحًا في السنوات الاخيرة ولعل ابرزها حوادث إطلاق النار المستمرة والمتكررة .

-تراجع تنافسية التعليم وتقييد الحريات الأكاديمية: حيث أصبحت الجامعات اليوم مسؤولة عن تمويل نفسها، وتعمل بنفس منطق المؤسسات التجارية، وبالتالي تقع تحت تأثير نفوذ المانحين؛ ممَّا يحدُّ من الحريات الأكاديمية وما يشكل عائقا كبير وسط النخب، وهوالأمر الذي حدث في كبرى الجامعات الأمريكية جرَّاء الحرب على غزة.[2]

5 استمرار التهديدات الإرهابية:

استمرار الإرهاب بنمطيه الداخلي والخارجي ضمن مهددات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، فعلى صعيد الإرهاب الداخلي، تظل التهديدات المُرتبطة بالتطرف العنيف قائمة، سواءً تلك التي

[1] هشام جعفر, مرجع سبق ذكره .

[2] هشام جعفر, مرجع سبق ذكره .

يمكن ممارستها بصورة فردية أم جماعية. ويرجح أن تستمر تلك التهديدات خلال العام المقبل، مدفوعة بجملة من العوامل من بينها: الأوضاع الاجتماعية، والأحداث السياسية، علاوة على سرديات المؤامرة والمظالم الشخصية، والدوافع الأيديولوجية والدينية والعنصرية التي يتم مشاركتها عبر الفضاء الإلكتروني. حيث تركز الهجمات في مجملها على أهداف حكومية، بما في ذلك عناصر إنفاذ القانون، والأقليات العرقية والدينية، والبنية التحتية، وقطاعات الصحة والنقل والطاقة.

لا يُعد هذا النمط من التطرف جديداً على الولايات المتحدة الأمريكية، فخلال شهر ماي 2023، قُتل ثمانية أشخاص برصاص مُسلح في مجمع تجاري بولاية تكساس، فإن التقارير الأولية اعلنت أن الهجوم تم تنفيذه بدوافع عنصرية أو عرقية. من ناحية أخرى، قد تكون بعض العمليات الفردية مُستوحاة من أفكار الجماعات والتنظيمات الإرهابية كالقاعدة وغيرها، فخلال شهر جانفي 2023، نفذ شخص هجوم أصاب ثلاثة ضباط من قسم شرطة مدينة نيويورك، وقد علّقت صحيفة "نيويورك تايمز" عليها بأن التطرف الإسلامي هو ما حرك المُشتبه به لارتكاب الهجوم.[1]

أما خارجيا فأن تنظيمي القاعدة وداعش يعملان على استعادة تموضعهم في عدة مناطق، كما يحتفظان بشبكات عالمية من المؤيدين الذين يسعون لاستهداف الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها. كما ستظل إيران مصدر تهديد لأمن البلاد، في ظل رغبتها في شن هجمات ضد مسؤولين أمريكيين انتقاماً لمقتل قائد فيلق القدس السابق "قاسم سليماني"..[2]

6 تداعيات العدوان على غزة داخليا:

تسبَّبت الحرب في تعرية أخلاقية غير مسبوقة للولايات المتحدة الامريكية على مستوى الرأي العام الدولي هذا ما سينعكس على نفوذ الولايات المتحدة في العالم.هذا ما أكد عليه "جوزيف ناي" وغيره كثيرون على أن الولايات المتحدة الامريكية تستمد قوتها من المؤسسات والأفكار والقيم التي تخدم الجميع، وهوالخلل الذي كشفه العدوان على غزة حين كشف عن النفاق الأمريكي، حيث إن تغنِّي الولايات المتحدة بالديمقراطية وحقوق الإنسان أصبح ورقة غير رابحة بعد الآن في الضغط على الدول .وافرزت العديد من المشاكل الداخلية المؤثرة على مكانتها من خلال:[3]

---

[1] مركز المستقبل للراسات المستقبلية , التهديدات العشرة التحديات الأمنية التي ينتظرها الداخل الأمريكي خلال عام 2024 , 25 سبتمبر، 2023. https://futureuae.com/ar/

[2] مركز المستقبل للدراسات المستقبلية المتقدمة , مرجع سبق ذكره .

[3] مروة فكري ,مرجع سبق ذكره .

- زيادة التناقضات الأمريكية الكبيرة: فقد كانت الحرب عدسة مكبرة لكثير من التناقضات الأمريكية التي تحدثنا عنها، وجعلتها أكثر وضوحًا أمام الرأي العام الأمريكي، حيث شعرت قطاعات بأنها غير مؤثِّرة على الإطلاق، وبدأوا في التساؤل والتشكيك حول الكثير من الثوابت والقيم التي طالما تم الترويج لها .

- تعميق الأزمة السياسية الأمريكية بتعميق الانقسامات :كان البعض يفسر موقف "بايدن" بأن الهدف منه هو معالجة الانقسام بين الحزبين من خلال التوافق على قضية هي محل إجماع بينهما وهي " الوقوف مع إسرائيل"، لكن الحاصل أن الحرب تسبَّبت في نوع آخر من الانقسامات وهي انقسامات داخلية "الجناح التقدمي – الشباب – الأقليات الملونة..."، إذ أظهرت استطلاعات الرأي داخل الحزب أن الأغلبية تدعم وقف إطلاق النار. وتعاطف أكثر مع الفلسطينيّين "49% فلسطين – 38% إسرائيل" حتى قبل الحرب.

- الفجوة وعدم الثقة بين الجماهير والنخب "الشعب والساسة" :حيث ان النخبة السياسية الأمريكية كلها كانت تدافع عن إسرائيل على العكس من قطاعات الطبقة الوسطى والمثقفين التي أصبحت تتساءل هل الحكومة تنفق أموالها بالفعل على قضايا تخدم المصلحة الوطنية أم بعض هذه النفقات تضر بالفعل المصالح الوطنية؟. وهي الفكرة التي تحدَّث عنها "جون ميرشايمر" و"ستيفان والت" في كتابهما عن اللوبي الإسرائيلي.

- تصاعد الانتقاد لإسرائيل من داخل الولايات المتحدة والحديث عن أن موقف الولايات المتحدة الامريكية من العدوان على غزة يساعد على تغذية البيئة التي تسهِّل من تجنيدها للجماعات المسلَّحة مثلما حدث مع القاعدة وداعش؛ ما أضر بشكل كبير باستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية التي تضع محاربة الإرهاب من اولوياتها.

إن الحروب في أوكرانيا وغزة أثرت سلباً على مكانة الولايات المتحدة الامريكية العالمية على الرغم من أن بذور هذا التفكك سبقت هذه الحروب، فالضرر الذي أحدثته المغامرات الفاشلة في أفغانستان والعراق، ونهج السياسة الخارجية الفوضوية من بوش إلى أوباما إلى ترامب إلى بايدن، ومراعاتها المستمرة لمصالح إسرائيل على السعي لتحقيق سلام عادل،كل ذلك أثر على احترام الدول الأخرى لنا. وساهم كل ذلك أيضاً في تعزيز دور الصين وتشجيع الاستقلال المتزايد للدول الأخرى عن الولايات المتحدة في الشؤون العالمية. [1]

في الاخير يمكن القول بشكل عام إن ذروة الهيمنة الأمريكية استمرت لقرابة العشرين عامًا، أي منذ سقوط جدار برلين عام 1989 وحتى الأزمة المالية العالمية في عام 2008، في العديد من مجالات القوة العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية. قد تبلورت أبرز تجليات الهيمنة الأمريكية في غزوالعراق

[1] جيمس زغبي, اوكرانيا وغزة .... تهديد للزعامة الامريكية, مركز الاتحاد , 2024-03-16 , https://www.aletihad.ae

عام 2003 بعد غزوها لأفغانستان عام 2001. إلا أن وضع الهيمنة الأمريكية بدأ يشهد حالة من التراجع التدريجي الذي تسببت فيه مجموعة من هذه العوامل المتداخلة والمتراكمة الداخلية الخارجية وصولًا إلى الحرب الروسية الاوكرانية والعدوان الإسرائيلي على غزة.

II. تراجع مكانة الاتحاد الاوروبي:

أظهر الاتحاد الاوروبي تراجعًا في تموقعه في المعادلة الدولية، رغم توافر عدة فرص لاستعادة دوره التاريخي، سواء على مستوى التكتل أو حتى على المستوى الفردي. الأمر الذي يمكن إرجاعه الى مؤشرات ومظاهر عديدة نذكر منها:

أولا: انخفاض النموالسكاني وارتفاع الشيخوخة:

يُظهر فحص المعالم الديموغرافية المميزة للاتحاد الأوروبي أن مكانته كلاعب عالمي آخذة في الانخفاض والتراجع مقارنةً بنظرائه من دول العالم الكبرى. لقد أصبح من الصعب تجاهل اختفاء الاتحاد الأوروبي البطيء بشكل متزايد.[1]

كما انه لا تزال مساحة الاتحاد الأوروبي التي تبلغ 4.5 مليون كيلومتر مربع أصغر بكثير من مساحة روسيا أو كندا أو الصين أو الولايات المتحدة أو البرازيل. والواقع أن مساحة الاتحاد الأوروبي حالياً أصغر من مساحة روسيا بـ 3.8 مرة ونصف مساحة الولايات المتحدة الامريكية.[2] ومع ذلك، فهوأكثر انقسامًا بكثير من الناحية الإقليمية والسياسية من أي من هاتين الدولتين، وكلاهما منظم على أسس فيدرالية.[3]

في عام 1980، بلغ مؤشر الاتحاد الأوروبي الـ 27 113.5 مقارنة بـ 146.63 على مستوى العالم. وبحلول عام 2000، ارتفعت هذه الأرقام إلى 119.9 و201.5 على التوالي، في حين تضاعف عدد سكان العالم بين عامي 1960 و2000، ارتفع عدد سكان الاتحاد الأوروبي بأقل من 20%. وتشير متوسط التوقعات لعام 2020 إلى أن عدد سكان الاتحاد الأوروبي وصل إلى 127.8 نسمة، ثم 130.6 و292.1 نسمة على التوالي في عام 2040، و128.4 و316.5 نسمة في عام 2060. في حين أن عدد سكان العالم يمكن أن يتضاعف ثلاث مرات خلال قرن، فإن عدد سكان الاتحاد الأوروبي يمكن أن يصل إلى سقف بزيادة قدرها 30% خلال الفترة

[1] 'Euro, Obtenu à partir de ce: http://europa.eu/about-eu/basic-information/money/euro/index_fr.htm le: 2016/05/21, à: 20:00.

[2] Gérard-François Dumont, Pierre Verluise, Géopolitique de l'Europe, 2e édition, Armand Colin Editions Sedes, Paris, 2014.

[3] Rebecca M.Nelson,the eurozone crisis;overview and issues for congress,congressional research Service, 31 may 2012. European financial stability fund, Newsletter, n°4, february2012.

نفسها. حتى لوتم إدراج جميع الدول المرشحة رسميًا للإنجاب، فإن الاتحاد الأوروبي لايزال يعاني مع شيخوخة سكانه وتراجع التركيبة السكانية.[1]

كما لا يزال الاتحاد الأوروبي أقل بكثير من حيث عدد السكان من العملاقين الآسيويين الصاعدين، الصين 1.36 مليار نسمة والهند 1.28 مليار نسمة. كما تخفي الزيادة في الأرقام المطلقة لعدد السكان انخفاضًا في الوزن النسبي للاتحاد بالنسبة إلى بقية العالم. في الواقع، لا يزال معدل نموه الإجمالي منخفضًا جدًا بالنسبة إلى المتوسط العالمي ولا يزال مدفوعًا بشكل أساسي بالنموالديموغرافي في آسيا وأمريكا اللاتينية، وقبل كل شيء أفريقيا. ونتيجة لذلك، فإن الوزن الديموغرافي النسبي للاتحاد الأوروبي في انخفاض مستمر. وينطبق ذلك أيضًا على الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بدرجة أقل. فبينما انخفض الوزن الديموغرافي النسبي للاتحاد الأوروبي بنسبة 85% بين عامي 1960 و2010، انخفض الوزن الديموغرافي لأمريكا بنسبة 38% فقط. وبعبارة أخرى، تفقد دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين وزنها النسبي بأكثر من ضعف الوزن النسبي للولايات المتحدة الامريكية[2] فبينما كان الاتحاد الأوروبي في عام 1960 يمثل حوالي 13.3% من سكان العالم، تقلص بحلول عام 2013 إلى ما يزيد قليلاً عن 7.3% من سكان العالم، وبحلول عام 2050-2060 قد لا يكاد يتجاوز 5%. على الرغم من أنه لا يزال إيجابيًا في الوقت الحاضر، إلا أن النموالديموغرافي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي آخذ في التباطؤ. ومن المتوقع أن يصل إلى ذروته بحلول عام 2045 ثم يبدأ في الانخفاض. في عام 2050، على أن يصل عدد سكانه إلى ما يقارب 517 مليون نسمة، في حين أن عدد سكان العالم قد يصل إلى حوالي 9.7 مليار نسمة.[3]

اضف الى هذا ان ميزان الهجرة هو المحرك الحقيقي للنموالسكاني الإجمالي بالنسبة الى الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن المهاجرين هم من الشباب الذين يتسمون بالإنجاب، ومع ذلك، كانت أزمة عام 2008 نقطة تحول لا يزال النقاش العام يتجاهلها حتى الآن. فاعتباراً من عام 2009، انخفض رصيد الهجرة في منطقة الاتحاد الأوروبي مع عدم وجود تغيير حقيقي في سياسات الهجرة، أدت الأزمة الاقتصادية إلى انخفاض كبير في جاذبية الهجرة العالمية للاتحاد الأوروبي ككل. وكان هذا بشكل خاص نتيجة لأنماط الهجرة في بلدان جنوب أوروبا مثل البرتغال وإسبانيا، حيث تسبب ترهل الاقتصادات في انعكاس كامل لاتجاهات الهجرة، مما أدى إلى تحول هذه البلدان من الهجرة القوية إلى الهجرة إلى الخارج. فمن المفترض أن يؤثر انخفاض عدد المهاجرين إلى ما دون العتبة التاريخية المتمثلة في مليون مهاجر سنويًا على المنظور الديموغرافي للاتحاد الأوروبي، وبالتالي على وزنه النسبي في العالم. وقد عززت هذه الظاهرة مرة أخرى

[1] European External Action Service (EEAS) (http:// eeas. europ eu /c sdp / about- cspd/ index _ en.htm) Consulted on August 26, 2014.
[2] Nicole Gnesotto, Réflexe Europe, La Docu- mentation française, Paris, 2014 mentation française, Paris, 2014.
[3] Maxime Lefebvre ، Op.cit.

التباطؤ الديموغرافي للاتحاد الأوروبي من خلال خفض عائدات محركه الرئيسي إلى النصف، مع عدم قدرة النموالطبيعي على القيام بالباقي[1].

فعلى المديين القصير والمتوسط، من المتوقع أن يظل الاتحاد الأوروبي المنطقة التي تضم أكبر عدد من السكان الأكبر سناً في العالم "ازمة الشيخوخة"، وهووضع سيؤدي حتماً إلى مشاكل في تمويل المعاشات التقاعدية، وتراجع عدد السكان في مناطق شاسعة[2]، فالتوتر بين الهجرة والاندماج الاجتماعي، لا سيما مع مسألة الشتات. حيث تجري عملية الشيخوخة بالفعل، وفقًا لمتوسط التوقعات الديموغرافية للأمم المتحدة، 19.1% من سكان العالم في عام 2015، ولكن 14.5% فقط في عام 2050، وهوالتاريخ الذي ستضم فيه أفريقيا حوالي 2.4 مليار نسمة، أي 25.1% من سكان العالم.[3]فمن المتوقع ايضا أن يظل الاتحاد الأوروبي المنطقة التي تضم أكبر عدد من السكان الأكبر سناً في العالم، وهووضع سيؤدي حتماً إلى مشاكل في،الخصوبة وتراجع عدد السكان في مناطق شاسعة[4].

ثانيا: ملامح التراجع الاقتصادي:

كانت عمليات التوسيع 2004 -2006 للدول الأعضاء الجدد، والتي خضع معظمها لأربعة عقود من الاقتصادات المخططة التي أعقبها انتقال صعب إلى اقتصاد السوق[5]. في 1 جانفي 2004، كان الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العشرة التي تستعد للانضمام في 1 ماي من العام 2005 يمثل 4.7% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الاتحاد الأوروبي، فهي حصة أقل بكثير من وزنها الديموغرافي"16.2%"[6].

صحيح أن هذه التوسعات هي جزء من الجغرافيا السياسية الجديدة لأوروبا الجغرافية[7]، ولكن من الصعب جعل الرأي العام يتقبل فكرة أن الاتحاد الأوروبي سيغتني بانضمام دول أفقر من متوسطه. خاصة عندما تثبت الأرقام عكس ذلك. ففي عام 2008، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي[8]في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية في الاتحاد الأوروبي أقل بنسبة 11.4%

[1] Bruno Tertrais, Géopolitique des ruptures stratégiques contemporaines note n° 21/2015, 2 novembre 2015

[2] Gillespie, Patrick.Russia and China Have Had Enough of Western Banking. CNNMoney, May 4, 2015. http://money.cnn.com/2015/05/04/news/economy/russia-approves-brics-reserve- bank-imf/index.html.

[3] Pierre Verluise. The European Union is losing its global clout. 6 November 2015 the Fondation pour la recherche stratégique .2015

[4] Gillespie, Patrick.Russia and China Have Had Enough of Western Banking. CNNMoney, May 4, 2015. http://money.cnn.com/2015/05/04/news/economy/russia-approves-brics-reserve- bank-imf/index.html.

[5] Emmanuelle Maître, The NPT Review Conference: analyzing the Outcome, note n° 19/2015, 7 october 2015

[6] F l o r e n c e G a i l l a r d , Prolifération spatiale versus dissémina- tion en matière spatiale: des enjeux séman- tiques aux enjeux politiques , note n° 18/2015, 22 septembre 2015« Prolifération spatiale versus dissémina- tion en matière spatiale

[7] Pierre Verluise. The European Union is losing its global clout. 6 November 2015 the Fondation pour la recherche stratégique .2015

[8] Florenc Gaillard ،Op.cit.

من الناتج المحلي الإجمالي في دول الاتحاد الأوروبي السابقة. كما أن الفجوة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والتي كانت كبيرة بالفعل، تتزايد بشكل مطرد. في عام 2013، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية في دول الاتحاد الأوروبي 710 يورو، مقارنة بـ 39 550 يوروفي الولايات المتحدة و27 310 يوروفي اليابان[1].

فبين عامي 2000 و2014، انخفضت حصة منطقة الاتحاد الأوروبي [2]في الناتج العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية من 31.2% إلى 18.3%، ما يعني أن الوضع النسبي لمنطقة الاتحاد الأوروبي أصبح أقل من ثلثي ما كان عليه قبل 14 عامًا. ومن المسلم به أن هذا الاتجاه هو جزء من تراجع نسبي أوسع نطاقًا في تأثير البلدان المتقدمة في مواجهة صعود الاقتصادات الناشئة. ولكن هذا النمط أثر على الولايات المتحدة الامريكية بشكل أقل من الاتحاد الأوروبي واليابان. في الواقع، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي (IMF)، تمثل الولايات المتحدة 17.7% من الناتج العالمي في عام 2018، مقارنة بـ 16.6% فقط بالنسبة للاتحاد الأوروبي، بالتالي سيفقد مكانته كسوق موحدة رائدة في العالم في عام 2028. كما استحوذت الصين على 18% من الإنتاج العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية، وفقًا للبنك الدولي2019 .بينما كانت حصة منطقة الاتحاد الأوروبي تمثل 30.1% من الاستثمار العالمي، انخفضت هذه الحصة إلى 12.7% فقط. وبالتالي كان هذا المؤشر على منحنى هبوطي أكثر حدة من الإنتاج العالمي[3].

فمنذ عام 2000، لم تنخفض البطالة في أوروبا إلى أقل من 7%. وبين عامي 2000 و2015، بلغ متوسطها ما يقرب من 9%، مقارنة بـ 6.4% في الولايات المتحدة الامريكية و4.7% في اليابان. وحتى في فترة النموالاقتصادي، فإن الاتحاد الأوروبي هو أكثر مناطق العالم التي وجدت صعوبة في عكس اتجاه البطالة. ويثير نمط البطالة الجماعية المقترنة بالبطالة طويلة الأمد، التي يبدوأنها أصبحت جزءًا من المشهد الأوروبي، شبح أن يصبح جزء من السكان العاملين في أوروبا بالكاد قابلين للتوظيف، مع تأثير دائم على القدرة الإنتاجية للمنطقة. والنتيجة هي مزيج لا يقتصر على تراجع حصة الاتحاد الأوروبي من الناتج العالمي فحسب، بل إن الحالة الحالية والمستقبلية لعاملي الإنتاج الرئيسيين هي التي يرجح أن تتفاقم فيها هذه الديناميكية[4].

---

[1] Pierre Verluise ،Op.cit.

[2] Nicole Gnesotto, Reflexes Europe ,La Docu- mentation française, Paris, 2014 mentation française, Paris, 2014.

[3] European External Action Service (EEAS) (http:// eeas. europ eu /c sdp / about- cspd/ index _ en.htm) Consulted on August 26, 2014.

[4]البيانات المقدمة من يوروستات إمكانية مقارنة النموالسكاني في الاتحاد الأوروبي بالنموالسكاني في العالم مع أخذ عام 1960 كسنة مرجعية (الأساس 100).

فالاقتصاد الأوروبي يواجه الآن ما اصطلح على تسميته "الهبوط الناعم"، وهذا الهبوط ضرب الاقتصاد الأميركي في الفترة السابقة، حيث يضرب حاليا الاقتصاد البريطاني، والقدرة على الصمود والاحتفاظ بوضعية اقتصادية متباطئة، عاملان أساسيان في السيطرة على الانكماش المتوقع بنهاية العام الحالي. مع ضرورة عدم المراهنة من قبل المؤسسات والشركات وقطاع الأعمال، على إمكانية خفض الفائدة في المراجعات المقبلة. فالفائدة الصفرية التي سادت الساحة الأوروبية أعواما عديدة، لن تعود بسرعة، وربما لن تظهر مرة أخرى قبل نهاية العقد الحالي. فالظروف التي مر بها الاقتصاد الدولي عموما تترك آثارها بقوة على كل الساحة الاوروبية .

كما شهدت دول الاتحاد الأوروبى واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية منذ نشأته، بعد توقف تدفق الغاز والنفط الروسى الذى كانت تعتمد عليه الاقتصادات الأوروبية، فضلا عن أزمة الغذاء ونقص السلع والمحاصيل الاستراتيجية ما أدى إلى ارتفاع أسعارها وارتفاع معدلات التضخم والبطالة مقابل تراجع معدلات التشغيل، ومن المتوقع تراجع الاقتصاد الألمانى عام 2023 لينكمش الناتج الإجمالى للبلاد بنسبة "0.7-1.4%" وسط ارتفاع معدلات البطالة والإفلاس ما يضيف المزيد من الأعباء عليها، وتشهد فرنسا وبريطانيا منذ منتصف العام الماضى اضطرابات مستمرة احتجاجا على ارتفاع الأسعار ما أسفر ذلك عن أزمات اجتماعية عقب الإضرابات المتعددة ولاسيما بين العاملين فى قطاعى الصحة والنقل، فى ظل توقعات بتراجع النموالاقتصادى الأوروبى العام الحالى ما يمثل المزيد من الأعباء الاقتصادية على الدول الرئيسية بالاتحاد ولاسيما فى ظل المساعدات العسكرية والاقتصادية المكثفة التى تقدمها لأوكرانيا.[1]

ثالثا: أزمة الديون السيادية:

في البداية تجدر الإشارة إلى أن أزمة الديون السيادية يقصد بها فشل الحكومة في أن تقوم بتسديد ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، وتجدر الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحوديونها السيادية، وذلك حرصا منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض، لتفادي فقدان ثقة المستمرين في الأسواق الدولية اتجاه حكومة هذه الدولة وذلك يشكل خطر عدم التمكن من اللجوء إلى الاقتراض مجددا من الأسواق الخارجية في المستقبل، والأكثر من ذلك فان ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما قد يمتد القلق المالي إلى باقي المستثمرين الأجانب كذلك . ترجع أزمة الديون اليونانية إلى الأزمة المالية العالمية التي بدأت بوادرها في 2007

[1] منى سليمان ,التحديات المستقبلية للاتحاد الأوروبى في 2023.. الواقع والآفاق , 22-02-2023 , https://www.siyassa.org.eg/News/18493.aspx

وانفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية 2008، بانهيار بنك " ليمان براذرز" وذلك بفعل العديد من الأسباب منها سعر الفائدة والمقامرة وبيع الديون والمتاجرة بها وبالتالي فان الأزمة المالية التي بدأت بالاقتصاد الأمريكي هي أساس الأزمة الأوربية.

هذه الأخيرة أورثت أزمة جديدة أصابت الاتحاد الاوروبي وسبب ما قامت به الحكومات الأوروبية من التوسع في الاقتراض وبعد انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي ونتيجة لضعف اقتصادها مقارنة بباقي الاقتصاديات الأوروبية لاسيما الدول القيادية في الاتحاد، بالإضافة إلى عدم إفصاح اليونان بوضعيتها الاقتصادية الحقيقية وتجاوز المعايير المحددة من قبل الاتحاد فيما يخص العجز العام في الموازنة والدين السيادي إلى الناتج المحلي الخام، ناهيك عن استعمال القروض في تمويل الاستهلاك من اجل مواكبة المستوى الاستهلاكي لدول الاتحاد ومع مرور الوقت أدى هذا الوضع إلى بروز أزمة مديونية متأتية من التوسع في إصدار السندات للدين السيادي من اجل تمويل العجز في الموازنة العامة، وعليه نجد بان أزمة الديون السيادية جاءت نتيجة التحفظات الكبيرة التي حملتها الموازنة المالية العامة لليونان، إذ يعود إخفاقها المالي نتيجة السياسة غير الرشيدة المتبعة من طرف الحكومة اليونانية، ووقوعها في مشكلة المديونية الخارجية بما يقارب 80 بالمائة مستحقة لصالح دول الاتحاد الأوروبي مع وجود نسب عجز في الموازنات العامة وهذا ما ترجم مدى التلاعب والغموض الذي يحيط بمختلف المعطيات المقدمة عن الوضع الاقتصادي في اليونان ..[1]

من خلال ما سبق ذكره تعتبر أزمة منطقة اليورومن أهم مظاهر الأزمة العالمية، من منطلق أنها جاءت كنتيجة عن تغير الاقتصاد العالمي، مما ساهم في تأثر بعض الاقتصاديات الأوروبية الهشة بشكل كبير، وبالتالي تؤثر في الأداء الكلي لمنطقة اليوروبالتبعية، إذ يعاني الاقتصاد الأوروبي ومنذ سنة 2009 صعوبات كبيرة تمثلت في ارتفاع قيم الديون السيادية لعدد من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى وصول العديد من مؤشرات اقتصادياتها إلى معدلات كبيرة من البطالة ومعدلات أكبر من التضخم وكذا أسعار الصرف.بالإضافة إلى أن هذه الاضطرابات كشفت عن مشكلتين أساسيتين هما[2]:

- المصارف الأمريكية لم تكن لوحدها التي مسها التوسع الانتمائي المبني على سياسات تزيد من حجم الاقتراض وأشكاله المختلفة،

- المصارف الأوروبية هي الأخرى دخلت نسق يسمح للقطاع المالي بان يقوم بخلق المال بصورة مستقلة عن القطاع الإنتاجي وحاجاته.

[1] Amderson A, Crisis Managment-Easy to Do, Bodly Hard Do Night, Strategic Dgreetion: Bard Ford, Vol: 23, N1 Europine financial stability facility ،Luxembourg, 7 juine 2010.

[2] Katalina M. Bianco, J.D,The Subprime Lending Crisis: Causes And Effects Of The Mortgage Meltdown, (W.P.C: CCH), 2008.

الأزمة المالية كشفت عن مشكلة العملة الأوروبية الموحدة، كنتيجة يمكن الخروج بها من خلال ما تم ذكره نجد بأنه على الرغم من محدودية ثقل الاقتصاد اليوناني في مجمل اقتصاد الاتحاد الأوروبي، إلا أن المشكلات التي نجمت عن مشكلة الديون السيادية اليونانية أخذت في الانتقال سريعا إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي.. وهذا ما جعل قوة الاتحاد الأوروبي تتراجع مقارنة بقوته في فترات سابقة، كذلك أدت أزمة المديونية الأوروبية إلى ارتفاع الأسعار عموما، نظرا لانخفاض حركة الأسواق وظهور ملامح للركود الاقتصادي العالمي، كما أن ارتفاع سعر الفائدة وكلفة الاستثمارات رفع كلفة الإنتاج ومنه الأسعار، ومن جهة أخرى خفض الطلب الاستهلاكي ومنه انخفاض حركة الاستيراد والتصدير لهذه الدول أيضا..[1]

رابعا: خلافات بين الحلف الاطلسي والاتحاد الاوروبي :

صحيح أن 22 دولة من أصل 32 دولة عضوفي الاتحاد الأوروبي هي أيضًا أعضاء في التحالف الاستراتيجي الرائد في العالم، حلف شمال الأطلسي. ويعتبر هذا الأخير، الذي تم تعزيزه من خلال عمليات التوسيع في الأعوام الاخيرة ليشمل أعضاء سابقين في حلف وارسو، منتصرًا في الحرب الباردة. ومع ذلك، فإن العلاقة الهيكلية بين الاتحاد الأوروبي والحلف الاستراتيجي هي ضمانة للأمن ومنطقة مريحة تمنع الأول من رفع مكانته في الساحة الاستراتيجية. فبموجب "معاهدتي ماستريخت ولشبونة"، وُضعت السياسة الأمنية الخارجية المشتركة أولاً، ثم سياسة الأمن والدفاع الأوروبية ثانيا، وأخيراً سياسة الأمن والدفاع المشتركة، تحت وصاية حلف الأطلسي. وبالفعل، فإن الاتحاد الأوروبي ملزم بالوفاء بالالتزامات المنبثقة عن معاهدة شمال الأطلسي، التي تظل بالنسبة للدول الأعضاء "أساس دفاعها الجماعي ومنتدى تنفيذها" وأحد ابرز معوقات تقدمها [2].

على الرغم من كل هذا، فإن القيود الاستراتيجية التي تثقل كاهل الاتحاد الأوروبي هي قيود نفسية. في أعقاب حربين عالميتين، أعيد بناء أوروبا على أساس التخلي عن القوة العسكرية، أولاً بين الدول الأعضاء، ثم فيما يتعلق بالعالم ككل. ومن خلال السعي إلى تحقيق شكل من أشكال "السلام الدائم" بين أعضائه، أعاد الاتحاد الأوروبي صياغة نفسه كقوة ناعمة بدلاً من القوة الصلبة[3]. ونتيجة لذلك، فقد رفض الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة التفكير بالطريقة التي تفكر بها الدول، من خلال تحديد الأعداء وتحديد استراتيجية حقيقية. فالاتحاد الأوروبي في جوهره هو شكل من أشكال التخلي الطوعي عن كل السياسات القائمة على القوة. فمن الناحية الوجودية، ليس لديه رغبة حقيقية في السلطة. ويوفر الترويج للتعددية

[1] كبير سمية , ازمة الديون السيادية في اليونان "السيناريوهات والحلول في ظل الاتحاد الاوروبي "المجلد 09 , العدد 02. جويلية 2017

[2] Bruno Tertrais ،Op.cit.

[3] Gillespie, Patrick ،Op.cit.

الغامضة ذريعة لهذا الميل القوي نحوالعجز. فعندما ينشأ نزاع ما على حدوده، عادة ما يبدأ الاتحاد الأوروبي رده بمناقشات لا تنتهي قبل أن يصدر متأخراً بياناً عادة ما يكون مختزلاً إلى أدنى قاسم مشترك. يأمل البعض بشكل عام أن تجد واشنطن طريقة للتدخل بالوكالة، بينما يبحث البعض الآخر، الأكثر استباقية، بشكل يائس عن شيء ما أو شخص آخر للاعتماد عليه[1].

رغم تجاوز الأزمات السابقة للاتحاد، فإنه لم يتم التعافي من الآثار السلبية المترتبة عليها بسبب عدم وجود آليات فعالة للقيام بذلك. وهوما ظهر بوضوح في التعامل مع أزمة كوفيد – 19 التي أظهرت بشكل واضح هشاشة العديد من مؤسسات الاتحاد بسبب تراكم آثار الأزمات السابقة التي لم يتم التعافي منها مثل أزمة اليورو. وعلى الرغم من أن العديد من الدول هددت بمغادرة الاتحاد، على غرار بريطانيا، إلا أنها تراجعت أو أجلت هذه الخطوة خوفا من الخسائر التي قد تنتج عن هذه المغادرة في ظل ما تعانيه هذه الدول من أزمات.[2]"

هناك مؤشرات التفكك اخرى التي تنذر بحدوث عملية التفكك، مثل عدم وجود آليات فعالة تحافظ على توازن النظام الداخلي للوحدات، أيضا قد يكون هناك فشل في المرونة، أو صلابة مفرطة في النظام، أيضا يمكن أن يؤدي التنوع غير المتناسب داخل النظام إلى عدم الاستقرار، وغالبا ما يكون هناك تراكم للاختلالات الوظيفية مع تقدم العمر. وهناك عدد من الأسباب الخارجية التي تؤثر على النظام وتكون خارجة عن إرادته، مثل تغيير الظروف البيئية خارج الحدود التي يتكيف معها، أو حدوث صدمات مفاجئة أو مواجهة عدد من التحديات الصعبة. وقد تكون هناك منافسة من نظام أكثر هيمنة أو نظام ذي إمكانات جديدة، ومن ناحية أخرى قد تنشأ ظروف تخلق إمكانات جديدة لا يتكيف معها النظام بشكل جيد.[3]

أن التماسك الظاهري للاتحاد لا يعني أن عملية التكامل تسير على ما يرام، خاصة مع توافر العديد من مؤشرات التفكك، والذي لا يقصد به هنا الانهيار التام.مما لا شك فيه أنه حدث تراجع كبير في عملية التكامل الأوروبي مقارنة بالوضع السابق له، بالإضافة إلى ظهور العديد من مؤشرات التفكك التي باتت تهدد حاضر ومستقبل الاتحاد وتتنافى مع أهدافه وماضيه[4].

---

[1] محمد الحمامصي, هل يتفكك الاتحاد الأوروبي الاتحاد الأوروبي يواجه عددا من التحديات السياسية والاقتصادية الكبرى.السبت 30/12/2023, https://alarab.co.uk

[2] Bruno Tertrais ،Op.cit.

[3] محمد الحمامصي, نفس المرجع السابق .

[4] نورهان طوسون. أزمات الاتحاد الأوروبي في ضوء نظريات التكامل والتفكك , العربي للنشر والتوزيع, طبعة1 :28-02-2024 .

خامسا: تصاعد الخلافات بين دول الاتحاد:

أزمة البريكسيت في 23 جوان 2016،صوت البريطانيون بنعم لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكان هذا بمثابة صدمة للدول الأوروبية إذ وبالرجوع إلى التاريخ نجد بان فكرة الانسحاب ليست بجديدة، فانضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة لاقى معارضة شديدة، فقد قام البريطانيون خلال 1975 باستفتاء وطني حول الموضوع لكن كانت النتيجة ايجابية لصالح بقاء بريطانيا، ثم بعد أربعون سنة تحديدا تم تنظيم استفتاء ثاني لكن كانت نتيجته هذه المرة لصالح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي[1]، وقد تم ذلك بناءا على الآلية القانونية المنظمة للدخول والخروج للاتحاد الأوروبي حيث نصت معاهدات الأوروبي على آلية قانونية تنظم انسحاب أعضائه منه، وأدرجتها في " بند الإنسحاب " من المادة 50 في معاهدة لشبونة، وتحدد هذه المادة سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الإتحاد بشكل طوعي ومن طرف واحد وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بها وهوحق للأعضاء، لا يتطلب استخدامه تقديم أي تبرير له، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا التي قررت بناءا على استفتاء شعبي نظمته يوم 23 جويلية 2016 الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي.[2]وعليه فان مسالة خروج بريطانيا من الاتحاد شكل تحديات كبيرة من منطلق أنها أول تجربة للتفاوض حول خروج أو إنهاء عضوية احد دول الاتحاد مما قد يؤثر سلبا على مسار التجربة الأوروبية للتكامل والاندماج، التي وضعت أسسها منذ خمسينيات القرن الماضي وبالتالي سيؤثر على نظام التصويت في مجلس الاتحاد، وكذا مسالة الميزانية وحتى انخفاض الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي، التي تمثل بريطانيا 14 بالمائة منه إضافة إلى فكرة أن بريطانيا قوة عسكرية عالمية ومسالة خروجها من الاتحاد الأوروبي سيفقده احد أهم أعمدته في مجال الدفاع والأمن، وحتى السياسة الخارجية لتبقى بذلك فرنسا القوة العسكرية الوحيدة فيه.[3]

كما تفاقمت عدة خلافات بين الدول الأوروبية خلال عام 2022 كان أبرزها الأزمة بين فرنسا وإيطاليا بشأن سفينة الإنقاذ "أوشن فايكنج" التى كان على متنها 234 مهاجرا، ورفضت روما استقبالها واستقبلتها باريس، حيث تؤكد روما أنها استقبلت أكثر من 88 ألف شخص وصلوا إلى سواحلها خلال عام 2022 مقابل

---

[1]راضية ياسينة مزاني، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي الدوافع والانعكاسات، مجلة العلوم القانونية والسياسية المجلد 10،العدد 01، سنة2015.

[2]قاسمية جمال، العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي " انسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج "، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 15 . 2017

[3]تمرابط إيمان، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية، مجلة المجال المتوسطي، المجلد 09، العدد 01، مارس، 2018 .

نحو56 ألفا عامى "2021 – 2020"، وقد تعهدت رئيسة الوزراء الإيطالية المنتمية إلى اليمين المتشدد "جورجينا ميلونى" بمحاربة اللاجئين الذين تمثل نسبتهم 8.7% من عدد سكان البلاد البالغ 59 مليون نسمة، حيث يمثلون عبئا اقتصاديا على البلاد.

كما ظهرت مواجهات عديدة بين فرنسا وايطاليا فى تحليل قضايا أزمة الطاقة؛ حيث تسعى ايطاليا منذ مدة طويلة لتكون معبرا لإمدادات الطاقوية للاتحاد، لكن فرنسا وإسبانيا عكس ذلك من خلال طرح مشاريع منافسة لها في العديد من القمم والمؤتمرات الأوروبية المتوسطية التى ضمت كل من "فرنسا، أسبانيا، البرتغال"حيث طلبتا من الاتحاد الأوروبي تمويل مشروع أنبوب ضخم لنقل الهيدروجين الأخضر عبر شبه الجزيرة الأيبيرية إلى أوروبا الوسطى والشمالية، بتكلفة حوالي 2.5 مليار دولار، كما يهدف المشروع إلى تحويل 10% من الهيدروجين الأخضر لدول الاتحاد، وحال تنفيذ هذا المشروع فإن خط أنابيب "برشلونة – مرسيليا" الذى تنفذه روما لن يكون ذا فائدة.[1]

بنهاية عام 2022 نشأ خلاف بين ألمانيا وبولندا بعدما طالبت الأخيرة برلين بتعويضات عن خسائر الحرب العالمية الثانية تقدر بنحو"1300" مليار يورو، وهوما رفضته ألمانيا لأن بولندا تنازلت عن تلك التعويضات عام 1953 وفق اتفاق بين الدولتين، كما اتهم رئيس الحزب القومى المحافظ الحاكم فى بولندا "ياروسلاف كاتشينسكى" "ألمانيا بأنها تريد الهيمنة على أوروبا"، هذا بينما عقد قادة دول وسط أوروبا "المجر، صربيا، التشيك" اجتماعات مستمرة بينهم لاتخاذ إجراءات ضد الهجرة غير الشرعية، وتتهم الدول الكبرى ألمانيا وفرنسا بعدم دعمها كما يجب فى مواجهة الهجرة من الحدود الأوكرانية والتركية، رغم عقد قمة بين المستشارالألمانى والرئيس الفرنسى "إيمانويل ماكرون" فى أكتوبر 2022 بباريس، فإن الخلافات بينهما مازالت مستمرة حول السياسات الاقتصادية لكل دولة وآليات مواجهة التضخم وضبط أسعار الطاقة والتصنيع العسكرى والسياسة الأمنية، ما يهدد فاعلية الاتحاد فى اتخاذ قراراته لأنه كان يعتمد دوما على التوافق "الفرنسى الألمانى" كقوة دفع له.[2].

فقد أبرزت الحرب الأوكرانية كذلك ,انقساما كبيرا بين دول الاتحاد,ما يصعب معه الخروج بسياسة خارجية وأمنية موحدة له، فعلى الرغم من إجماع دول الاتحاد على إدانة العملية العسكرية الروسية فى أوكرانيا فور بدايتها فى 24 فبراير 2022، فإن هناك بعض الدول رفضت فرض العقوبات الاقتصادية على موسكوومنها المجر، كما رفضت "النمسا، سويسرا، بلغاريا" تنفيذ قرار الاتحاد بطرد الدبلوماسيين الروس،

[1] منى سليمان, مرجع سبق ذكره .

[2] نورهان طوسون. أزمات الاتحاد الأوروبي في ضوء نظريات التكامل والتفكك , العربي للنشر والتوزيع, طبعة1 :28-02-2024 .

ورفضت فرنسا والمجر دعوة دول شرق أوروبا "بولندا، أيرلندا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، ألمانيا" بحظر استيراد الوقود النووى الروسى لأنهما تعتمدان عليه بشكل كلى، هذا الانقسام كشف عن أزمة بنيوية بمؤسسات الاتحاد بعدما دعا المستشار الألمانى "أولاف شولتس" لإصلاح الاتحاد الأوروبى وإلغاء مبدأ "الإجماع فى صنع القرار"، سيكون هذا من أصعب القرارات لأن ميثاق الاتحاد الذى وافقت عليه جميع الدول ينص على الموافقة بالإجماع فى اتخاذ القرار.[1]

سادسا: أزمة الهجرة غير الشرعية:

نتيجة لسياسة الحدود المفتوحة التي انتهجتها الدول الأوروبية فيما بينها، أصبح لزاما على هذه الدول التنسيق فيما بينها فيما يتعلق بإدارة تدفقات الهجرة، وهذا ما جعلها تضع شروطا مشتركة فيما بينها تضبط الدخول إلى الفضاء الأوروبي المشترك،حيث عمل الاتحاد الأوروبي على تطوير آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، من منطلق أن الاتحاد الأوروبي أصبح قبلة للمهاجرين غير الشرعيين لاسيما الوافدون من المنطقة المغاربية وهذا ما بات يشكل تحدي للدول الأعضاء داخل الاتحاد، فقد ارجع الخبراء ذلك إلى التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، فهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلدان النامية، التي لازالت تعتمد إقتصاديا على الفلاحة وهذا ما يؤثر على سوق العمل خلافا لما نجده في دول الاستقبال، وبالتالي فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية،إذ تقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 21%.[2]

إستكمالا لما سبق فان ابرز ما يثير القلق الأوروبي إزاء الهجرة غير الشرعية، وما قد تؤدي إليه من عدم إستقرار سياسي وأمني أن نسبة كبيرة من المهاجرين هم من المسلمين،الأمر الذي يثير تساؤلاتها حول وجود مد إسلامي تجاه دول الإتحاد الأوروبي، فقد شهدت القارة الأوروبية خلال السنوات الأخيرة تصاعدا لحركات اليمين المتطرف الداعية بشدة للحفاظ على الهوية الأوروبية الثقافية والقيمية، إما لأغراض انتخابية سياسية داخلية، أولأغراض أمنية ترتبط بالتهديد الذي تشكله موجات الهجرة واللجوء القادمة من دول جنوب المتوسط، سواء باعتبارها دول مصدر أودول عبور[3]، لذلك توصل الإتحاد إلى ضرورة تبني سياسات تحد من ظاهرة الهجرة نحوالدول الأوروبية، مع الحفاظ على المعايير والقيم الأوروبية تعد أزمة

---

[1] نورهان طوسون ,مرجع سبق ذكره .

[2] لدمية فريجة "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، "الهجرة غير الشرعية أنموذجا"، مذكرة ماجستيار، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

[3] محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ,الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/22/11/2021

الهجرة غير الشرعية من السواحل الجنوبية لدول الاتحاد والحدود البرية المتاخمة لأوكرانيا، من أهم التحديات التى ستواجه دول الاتحاد عام 2023، حيث زادت معدلاتها عام 2022 بنسبة "77%" عام2021، ما دفع 12 دولة أوروبية لبناء سياجات حدودية لمنع تدفق المهاجرين، فى مسعى منه لمعالجة التهديدات الأمنية والاجتماعية الناجمة عن تفاقم أزمة الهجرة أعلنت الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد (فرونتكس) تعيين الجنرال الهولندى "هانز ليجتنز" فى منصب المدير الجديد لها بداية من عام 2023، كما أعلنت المفوضية الأوروبية أنها أنجزت مشروع الخطة الجديدة لمراقبة الحدود التى أقرتها القمة الأولى للاتحاد التى انعقد في جانفي 2024، وتعتمد الخطة الجديدة على مساهمة جميع أعضاء الاتحاد فى مراقبة الحدود بوحدات برية وبحرية وجوية خاضعة لقيادة موحدة تابعة لهيئة الأركان الأوروبية.[1]

سابعا: ازمة كورونا:

دفعت بلدان الاتحاد الأوروبي ثمنا باهظا بشريا واقتصاديا جراء جائحة كورونا منذ بدايات 2020 وتكبدت أكثر من 580 ألف ضحية، وكانت من أخطر بؤر تفشي الوباء بعد الولايات المتحدة. ونظرا إلى عدم استباق الأزمة الصحية وعدم توافر المستلزمات الطبية وعدم المسارعة للتضامن مع الدول الأكثر تضررا مثل إيطاليا وإسبانيا، تحرك الاتحاد الأوروبي واستثمر أموالا هائلة من أجل تأمين اللقاحات وتعاقد بسرعة على تأمين 2.575 مليار جرعة وتعهد بالمساهمة في إيصال اللقاح إلى الدول الفقيرة. لكن عند البدء بالتطعيم في أواخر ديسمبر 2022، أخذت تنكشف الثغرات والتأخر الكبير ليس فقط بالقياس مع الصين أوالولايات المتحدة بل مع دول مثل الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، والأصعب كانت خسارة أول معركة ما بعد البريكست مع لندن. مقابل رهان "حكومة جونسون" على إكمال التلقيح آخر 2021،فكانت دول الاتحاد الأوروبي متأخرة وأتى الجدل حول تداعيات لقاح "أسترازينيكا" ليعقد الموقف أكثر.

فحسب الإحصاءات 2021 فقد كلفت عملية إعادة الاحتواء الصحي والاقتصادي ما بين 7.5و16 مليار يورو. ومن الجلي تعثر المفوضية الأوروبية بغموض أساليبها وطغيان البيروقراطية لهيكلية بروكسيل حيث كانت هناك اسباب عديدة تتعلق بالمسؤولية القانونية للمختبرات. كما تعثرت المفاوضات بسبب رغبة المفوضية في تأمين أفضل الأسعار للقاحات القادمة، بينما لعبت الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل ورقة

[1] ساعد رشيد, واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجيستار، (جامعة بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية2012). ص 64.

"مهما كان الثمن". وكان ذلك نتيجة عدم توقع وتنبه الاتحاد الأوروبي لاندلاع "سباق جرعات اللقاح" والقيام بدور استباقي فيها.[1]

منذ الحرب الباردة في نهاية التسعينات والوحدة المالية عبر اليوروووالتوسع الكبير عام 2004، لا يزال من يراهن على الاتحاد الأوروبي بالرغم من نكسات ما بعد "2016- 2021"، أنه القوة المطلوبة لمواجهة عولمة تتميز اليوم باحتدام التنافس الصيني الروسي الأميركي. لكن استمرار غياب البعد السياسي الموحد وفقدان الاستقلالية الاستراتيجية والعسكرية، بالإضافة إلى عدم النجاح في إدارة الأزمات وأصعبها أزمة جائحة الفايروس التاجي، أخذ يبدد الآمال حول أداء الاتحاد ومستقبله ووزنه في معادلة النظام الدولي.[2]

ثامنا: الازمة الاوكرانية:

تمثل التداعيات الجيواستراتيجية للحرب الأوكرانية أحد أبرز التحديات التى تؤكد تراجع دول الاتحاد الأوروبي بعد مرور عامين على الحرب، فقد نتج عنها مطالبات بمراجعة الترتيبات الأمنية الأوروبية المستقرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قبل سبعة عقود، فضلا عن الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة الطاقة التى تؤثر فى دول الاتحاد بشكل كبير، وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، هذا فى ظل التشكيك فى آلية عمل مؤسسات الاتحاد ودعوات لتعديل ميثاقه وإجراءات توسيع عضويته بالتوازى مع صعود تيار اليمين الأوروبى المتطرف المؤيد لتقليص دور الاتحاد مقابل تعزيز السيادة الوطنية لدوله، ما أثار التكهنات حول احتمالات تفكك الاتحاد أو عجزه عن اتخاذ القرار إثر تفاقم أزماته وافرزت العديد من مظاهر التراجع المستمر.[3]

فضحت الحرب في أوكرانيا حجم التفكك والضعف والتي عبر عنها المستشار الألماني "أولاف شولتز" وكشفت عن نقاط ضعف كبيرة وثغرات كبيرة في القدرات الدفاعية الأوروبية مقارنة بنظيراتها الروسية والأمريكية. فى خطابه الشهير يوم 27 فيفري 2022 أمام برلمان بلاده عن تخصيص مبلغ 100 مليار يور لدعم الجيش الألمانى، كما أعلن "ماكرون" يوم 20 جانفي 2023 زيادة الإنفاق الدفاعى لبلاده ليصل إلى 400 مليار يوروالعام 2024 لبناء جيش قوى يواجه التحديات الأمنية بعد الحرب الأوكرانية، وكذلك دعا "ماكرون" منتصف عام 2022 لتطوير صناعة الدفاع الأوروبية لتصبح "أقوى بكثير وأكثر تطلبا"، وذلك فى ظل زيادات متوقعة فى موازنات الدفاع الأوروبية لمواجهة التهديدات الروسية للأمن الأوروبى بعد الحرب الأوكرانية.

---

[1] خطار ابودياب , تراجع الاتحاد الاوروبي في المعادلة الدولية الجديدة, https://www.alarab.co.uk,2023-03-22

[2] منى سليمان ,مرجع سبق ذكره .

[3] محمد ابوغزالة,التداعيات الجيوسراتيجية للازمة الاوكرانية على اوروبا, https://trendsresearch.org,2022-05-04

[1]جدير بالذكر أن باريس قررت رفع موازنة الدفاع الفرنسية إلى 40,9 مليار يورولفترة "2019-2025" هذا فضلا عن إعلان فنلندا والسويد زيادة إنفاقهما الدفاعى إلى جانب انضمامهما لحلف شمال الأطلسى "الناتو" ما يمثل تعزيزا للقدرات الدفاعية الأوروبية داخل الحلف، وهونفس موقف الدنمارك التى أعلنت الانضمام للسياسة الدفاعية للحلف وزيادة إنفاقها الدفاعى.[2]

ان استمرار الحرب الأوكرانية يمثل أحد التحديات الأمنية العسكرية المهمة للاتحاد الأوروبي لاسيما فى ظل المساعدات العسكرية غير المسبوقة التى يتم تزويد كييف بها وهى تمثل عبئا على الاقتصاد الأوروبى، كما برز فى الآونة الأخيرة مخاطر تمدد الحرب الأوكرانية لدول أخرى متاخمة للاتحاد الأوروبى منها بيلاروسيا المشتركة بحدودها مع بولندا لاسيما بعد توقيع اتفاقات دفاع مشترك بين موسكوومينسك، ونقل تعزيزات دفاعية روسية لمينسك التى لوَّحت بإمكانية انخراطها فى الحرب ضد أوكرانيا حال استفزازها عسكريا، وكذلك "مولدوفا" التى تسعى واشنطن لتكرار "السيناريوالأوكرانى" معها حيث تقوم بتسليحها بأسلحة ثقيلة تابعة "للناتو"، فضلا عن الاستفزازات الروسية الأمريكية التى اتخذت عدة أشكال منها ملاحقة طائرات وسفن بالقطب الشمالى، وتفجير خط أنابيب "نوردستريم"، وتصاعد مخاوف دول شرق أوروبا "ليتوانيا، بولندا، التشيك" ومخاوف دول البلطيق "ليتوانيا، إستونيا، لاتفيا"من هجوم روسي محتمل ضدهم، ما يمثل تحديا للدول الأوروبية حيث يفترض بها أن تبذل قصارى جهدها الدبلوماسي لمنع ذلك وقصر المواجهة العسكرية داخل أوكرانيا فقط؛ لأن تمددها سيضاعف التهديدات الأمنية والعسكرية لها، كما سيفاقم الأزمة الاقتصادية بها.[3]

تاسعا: تصاعد التوترات الإقليمية:

نذكر ابرزها والتي كان لها صدى كبير على الاتحاد الاوروبي،التوتر بغرب البلقان وتجدد الاشتباكات بين كوسوفووصربيا التى يمكن أن تتفاقم لاسيما بعد فوز التيار اليمينى المتطرف فى الانتخابات الرئاسية بصربيا. لذا، عقدت دول الاتحاد الأوروبى يوم 6 ديسمبر 2022 قمة هى الأولى من نوعها مع قادة دول غرب البلقان الست "مقدونيا الشمالية، ألبانيا، الجبل الأسود، صربيا، البوسنة والهرسك وكوسوفو"في

---

[1]إكرام بخوش وصبرينة فطوش، "الظاهرة الإرهابية في الدول الأوروبية دراسة الأسباب واستراتيجيات المواجهة، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 01 سنة 2020

[2]MAZARR, M. J. "Understanding Competition: Great Power Rivalry in a Changing International Order-Concepts and Theories"(2022). The RAND Corporation. https://shorturl.at/fkmN5.

[3]مركز الجزيرة للدراسات. تجدد التوتر بين كوسوفووالصرب.. فما أسباب الخلاف؟ 23/09/2023, https://www.aljazeera.net

العاصمة الألبانية تيرانا، لبحث تلك الأزمة والتمدد الروسى بغرب البلقان وشرق أوروبا وتداعيات الحرب الأوكرانية على اقتصادات تلك الدول، وقد عبرت دول البلقان عن استيائها فى المجمل من موقف الاتحاد من إجراءات انضمامها للاتحاد المتأخرة، فقد أعلن الأخير حزمة مساعدات بقيمة مليار يورولتلك الدول وخفض رسوم التجوال معها بدءا من عام 2023 وصولا إلى إلغائها تدريجيا بحلول عام 2027، حيث تبقى المعضلة الأهم فى وضع كوسوفوالتى ترغب فى الانضمام للاتحاد وهوأمر مستبعد؛ لأن هناك خمس دول بالاتحاد لا تعترف بها كدولة وهى"أسبانيا، اليونان، قبرص، رومانيا، سلوفاكيا"، هذا فضلا عن التوترات الإقليمية الخاصة بشرق المتوسط بين تركيا وقبرص واليونان، والتوترات بمنطقة القوقاز، وأخيرا الأوضاع بالشرق الأوسط التى تؤثر سلبا وإيجابا فى دول الاتحاد ولاسميا ما يخص استمرار تعثر التفاوض بشأن البرنامج النووى وتداعياته الإقليمية، كاحتمالات شن العمليات عسكرية إسرائيلية المستمر بالأراضى الفلسطينية المحتلة.[1]

المطلب الثاني: بروز القوى الناشئة:

أضحت القوى الصاعدة جزءاً متزايد الأهمية من المشهد الدولي في السنوات الأخيرة. هذه القوى هي دول تتطور بسرعة اقتصادياً وسياسياً، وتؤكد بشكل متزايد تأثيرها على المسرح العالمي. كان ارتفاع القوى الناشئة مدفوعاً بعدد من العوامل، بما في ذلك العولمة ونموالطبقة الوسطى والأهمية المتزايدة للتكنولوجيا. السياق التاريخي للقوى الناشئة معقد ومتعدد الأوجه، فهناك عدد من المنظورات المختلفة حول هذا الموضوع سنحاول من خلال دراستنا تسليط الضوء على اهميتها ودورها في تغير بنية النظام الدولي .[2]لكونها تلعب دوراً متزايد الأهمية في تشكيل الحوكمة العالمية، من خلال مشاركتها في المؤسسات الدولية ومن خلال مبادراتها الخاصة. على سبيل المثال، تعد مبادرة الحزام والطرق في الصين برنامجاً استثمارياً رئيسياً يهدف إلى ربط آسيا وأوروبا وأفريقيا من خلال شبكة من مشاريع البنية التحتية .هذه المبادرة لديها القدرة على إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي[3].

[1] KGÜL, F"A Comparative Analysis between the New Great Power". 2021., The Journal of Diplomatic Research, 03(02), https://shorturl.at/jzG56

[2] G5 Diplomacy: Understanding the Role of Emerging Powers in Global Politics Updated: 12 Apr 2024 https://fastercapital.com/content/G5-Diplomacy--Understanding-the-Role-of-Emerging-Powers-in-Global-Politics.html

[3] Christopher S. Chivvis and Beatrix Geaghan-Breiner Emerging Powers and the Future of American Statecraft. 2024 Carnegie Endowment for International Peace.p28

1 - دور القوى الناشئة في الحوكمة العالمية:

يقدم صعودها مجموعة من الفرص للحكم العالمي. كجلب القوى الناشئة وجهات نظر وأفكار جديدة، والتي يمكن أن تساعد في مواجهة التحديات الطويلة في الحوكمة العالمية. كما تقود القوى الناشئة النموالاقتصاديين والتنمية في أجزاء كثيرة من العالم، والتي لديها القدرة على خلق فرص جديدة للتعاون والتعاون المشترك. مع استمرارها في الحصول على نفوذ في المشهد السياسي العالمي، من المهم بشكل متزايد أن تعمل مع القوى التقليدية لإيجاد طرق لمواجهة التحديات والفرص التي يقدمها هذا النظام العالمي الجديد. هذا يتطلب الاستعداد للاستماع إلى وجهات نظر مختلفة والالتزام بإيجاد حلول تعمل للجميع. في نهاية المطاف، تتطلب الحوكمة العالمية الدخول في عالم متعدد الأقطاب تعاوناً بين جميع الجهات الفاعلة، كل من القوى الناشئة والتقليدية على حد سواء[1].

فقد أصبح مصطلح "القوى الناشئة" ذات صلة بشكل متزايد بالتغيير في النظام العالمي. حيث يشير إلى البلدان التي تنموبسرعة في النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري، مما يتحدى هيمنة القوى التقليدية مثل الولايات المتحدة الامريكية. فقد أثار صعود القوى الناشئة الكثير من النقاش بين العلماء وصانعي السياسات، حيث يجادل البعض بأنه يمثل فرصاً جديدة للتعاون وأخرون يحذرون من احتمال الصراع. بغض النظر عن وجهة نظر المختلفة، من الواضح أن القوى الناشئة تعيد تشكيل النظام الدولي بطرق مهمة.[2]

إن بنية السياسة الدولية تتغير بطرق لا تحظى بالتقدير الكامل لدى واشنطن .لقد أولت الولايات المتحدة الامريكية قدراً كبيراً من الاهتمام لصعود الصين على مدى العقد الماضي، ولكن اهتماماً أقل كثيراً بالقوى الناشئة التي سوف يشكل صعودها أيضاً بيئة العمل للسياسة الأميركية .فلن تتمتع أي قوة صاعدة بنفس القدر من النفوذ الذي تتمتع به الصين بشكل خاص، لكنها مجتمعة سيكون لها تأثير كبير بسبب نفوذها الجيوسياسي وتطلعاتها الدبلوماسية وثقلها الجيوسياسي[3].

2 الولايات المتحدة الامريكية وتأثير القوى الناشئة:

تتمتع أمريكا بقدرة محدودة على التأثير على مسار هذه القوى الناشئة، والتي تم تحديدها في هذا الدراسة "جنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية والأرجنتين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وتايلاند وتركيا .فكل من تايلاند وتركيا .في السنوات الأخيرة، تبنوا مواقف تتناقض أو تتعارض

[1] Bloomberg, s-400-missiles-remain-an-irritant-in-turkey-us-relations? Sref=QmOxnLFz. February 4, 2024 https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-02-04/russian-
[2] Christopher S., Op.cit. p28
[3] Christopher S. Op.cit., p29

بشكل مباشر مع مواقف الصين وروسيا .بينما عبر جميعهم تقريباً عن نهج واشنطن في التعامل مع الحرب في أوكرانيا، كما لم ينضم أي منهم تقريبًا إلى الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة مع الصين[1] .بل على العكس من ذلك.

كما إن إدارة الشؤون العامة للقوى الناشئة تمليها إلى حد كبير فلسفتها ووجب على واشنطن أن تتوقع منهم أن يشككوا بشكل متزايد في بعض سياساتها، ويدفعوا بأجندتهم الخاصة على المسرح العالمي.[2]

إن فن الحكم في القوى الناشئة يحركه إلى حد كبير سعيها إلى تحقيق الأمن الاقتصادي .لكن جغرافيتهم وتفضيلاتهم المختلفة للنظام العالمي وسياساتهم الداخلية وعلاقاتهم الدفاعية تلعب دورًا أيضًا .[3]حيث إن المخاوف بشأن قوة الديمقراطية في البلدان الأخرى "حلفاء امريكا "، والتي قادت السياسة الخارجية للغرب لعقود من الزمن، لا تحظى بأولوية أقل بالنسبة للدول -الولايات المتحدة الامريكية، بغض النظر عن درجة الديمقراطية في هذه البلدان.

فقد اخطأت الولايات المتحدة الامريكية حينما وضعت علاقاتها مع هذه القوى الصاعدة في المقام الأول كجزء من المنافسة على النفوذ، مهما كان ذلك مغريا .سوف تتأرجح بشكل حاسم في اتجاه أوآخر في المنافسة العالمية بين القوى العظمى .وسوف يقاوم معظمهم أية جهود لجرهم إلى المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، كما حدث أثناء الحرب الباردة .إن محاولة حملهم على القيام بذلك من شأنه أيضًا أن يخاطر بالتجاوز الاستراتيجي من خلال توريط الولايات المتحدة الامريكية بشكل عميق في السياسة الداخلية للقوى الناشئة أو من خلال إنفاق مواردها لبناء علاقات لا تتحقق أبدًا عن طريق التفاوض على صفقات قائمة على المصالح مع القوى الناشئة أثناء إدارة مجالات الخلاف .كما يمكن أن يشمل ذلك اتفاقيات المهمة كالوصول إلى الأسواق والاستثمار،وصفقات التصنيع التكنولوجي، ومبادرات تحول الطاقة، والجهود المبذولة لبناء البنية التحتية للصحة العامة، والاستثمار في البنية التحتية[4].

تقديم المساعدة الأمنية في بعض الحالات قد يخدم مصالحها .حيث وجب على واشنطن أن تقبل أن معظم هذه الدول ستحافظ على علاقات دبلوماسية واقتصادية وأمنية في بعض الأحيان مع الصين وروسيا. فعلى المدى الطويل، سيكون من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية تعزيز سيادة القوى الناشئة حيثما أمكن ذلك وبتكلفة معقولة .فهذا من شأنه أن يوفر حصناً ضد التوسع غير المبرر لقوة الصين

[1] Kevin Daly and Tadas Gedminas, "The Path to 2075—Slower Global Growth, but Convergence Remains Intact," Goldman Sachs, December 6, 2022, https://www.goldmansachs.com/if.
[2] Heather A. Conley et al., ،Op.cit.
[3] G5 Diplomacy ،Op.cit.
[4] Freedom House, Freedom in the World Dataset, 2024, https://freedomhouse.org/explore-the-map?type=fiw&year=2023.

ونفوذها، ويساعد على ضمان عدم تخلفهم عن الركب حتى لولم يقفوا إلى جانب الولايات المتحدة الامريكية .إن تعزيز سيادة القوى الناشئة من دون اشراك الولايات المتحدة الامريكية وبشكل تدريجي سوف يساهم أيضاً في تطورها كقوى بناءة لها مصالحها الخاصة في العالم .كقوى بناءة في الحفاظ على نظام عالمي سلمي متعدد الاقطاب يفضي إلى النموالاقتصادي العالمي[1].

3 القوى الناشئة والازمة الاوكرانية:

أدى إدراك أن العديد من القوى الناشئة في عام 2022 غير راغبة في دعم الرد الأمريكي على الغزوالروسي لأوكرانيا إلى إثارة المخاوف في واشنطن بشأن الخطأ الذي حدث .فقد تساءل العديد من صناع السياسات كيف يمكن للبلدان التي عانت تحت نيران الإمبريالية وتشهد الآن الحرب تقودها روسيا من أن تقدم الحد الأدنى من الدعم لجهود الولايات المتحدة الامريكية لإنشاء نظام عقوبات عالمي وتزويد أوكرانيا بالأسلحة . نتيجة لهذا فقد تعرقلت جهود واشنطن الرامية إلى بناء تحالف عالمي حقيقي ضد الكرملين . حيث يتألف التحالف القائم اليوم في المقام الأول من الولايات المتحدة الامريكية، وحلفائها في أوروبا، وعدد قليل من الديمقراطيات المتحالفة الرئيسية في آسيا، مثل اليابان وكوريا الجنوبية .فقد ظهر نمط مماثل في المنافسة الناشئة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين على القوة والنفوذ العالميين، مع تدهور العلاقات بينهما في السنوات الأخيرة .وكانت العديد من القوى الناشئة مترددة في الوقوف إلى جانب واشنطن ضد بكين وروسيا. فمع اشتداد هذه المنافسة، قد تميل واشنطن إلى الدفع بقوة أكبر لدمج القوى الناشئة في كتلة تقودها، لكن هذا سيكون صعباً للغاية .ومن غير المرجح أن تتأرجح هذه البلدان بشكل حاسم في اتجاهها.[2]

4 مجالات تأثير القوى الناشئة:

يتم تحديد مصادرها وتاثيرها من خلال حجم اقتصاداتها وعدد سكانها، فضلاً عن نفوذها العالمي المتنامي، يمنحها أهمية كبيرة .فهي تتمتع بالقدرة على تعزيز أوإعاقة العديد من المصالح العالمية للولايات المتحدة الامريكية، فعلى سبيل المثال الانقسام بين الولايات المتحدة الامريكية والقوى الصاعدة بشأن القصف الإسرائيلي لغزة ردا على هجمات حماس في السابع من أكتوبر 2023، يجعل من الضروري أن يفهم صناع السياسات الأميركيون وجهات نظرهم بشكل كامل .فلا تستطيع الولايات المتحدة الامريكية أن

[1] Christopher S. Op.cit. p29

[2] Heather A. Conley et al., "Alliances in a Shifting Global Order: Rethinking Transatlantic Engagement With Global Swing States," German Marshall Fund, May 2, 2023, https://www.gmfus.org/news/alliances-shifting-global-order-rethinking-transatlantic-engagement-global-swing-states; and Georgetown Institute for the Study of Diplomacy, "The Ripple Effect: a U.S. Diplomatic Strategy for a Changing World Order," August 18, 2023, https://isd.georgetown.ed

تتجاهل دور القوى الصاعدة الرافض لسياساتها اتجاه العالم، لكنها ايضا تحتاج إلى استراتيجية جديدة في التعامل مع هذه القوى كي تتجنب الذهاب إلى أبعد مما ينبغي [1].

ينبغي أن يكون جوهر هذه الاستراتيجية هو تحديد المبادرات العملية بشأن المصالح المشتركة في مجالات مثل الوصول إلى الأسواق والاستثمار والتكنولوجيا وتحول الطاقة والبيئة والمناخ والصحة العامة والبنى التحتية. والامن الانساني وللقيام بذلك، ينبغي على القوى العظمى أن تسعى إلى ضرورة تعزيز سيادة القوى الناشئة وظهورها كأعضاء بنّاءين في نظام دولي يمكنها من خلاله التصرف بشكل مستقل عن نفوذ امريكا. وسيتطلب ذلك تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك بينها.

هذه القوى الصاعدة هي جزء مما يسمى غالبا الجنوب العالمي، الذي يمتد من أفريقيا إلى آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط .فهي تمثل حوالي ثلث سكان العالم وخمس ناتجه الاقتصادي[2]. كما انها تشمل خمسة أعضاء من مجموعة البريكس - البرازيل والهند وجنوب أفريقيا والعربية السعودية والأرجنتين – وثلاث أعضاء آخرين في مجموعة العشرين: المكسيك وإندونيسيا وتركيا.[3] والبلدان الآخران هما نيجيريا وتايلاند .ان هذه البلدان العشرة في المقام الأول على أساس الحجم الحالي والمستقبلي لاقتصاداتها وسكانها، لكن تم الاخذ في الاعتبار أيضًا طموحاتها الدبلوماسية المتنامية وأهميتها الاستراتيجية .والتنوع الجغرافي[4].

ان هذه لبلدان التي تعتبر "قوى ناشئة" أو"اقتصادات ناشئة" هي التي تمر بالتصنيع السريع وتشهد معدلات نموأعلى من المتوسط .وتتمتع عادة بأسواق نامية أو حديثة التصنيع، ولكنها ليست على قدم المساواة مع الاقتصادات المتقدمة .على مر السنين، فقد تم اقتراح مجموعات ومصطلحات مختلفة لوصف هذه الاقتصادات الناشئة من أشهرها تشمل:

- البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأرجنتين ومجموعة (أم إي أن تي): العمالقة الجدد للاقتصاد العالمي: المكسيك، إندونيسيا، نيجيريا، تركيا.

[1] Kevin Daly and Tadas Gedminas, "The Path to 2075—Slower Global Growth, but Convergence Remains Intact," Goldman Sachs, December 6, 2022, https://www.goldmansachs.com/intelligence/pages/gs-research/the-path-to-2075-slower-global-growth-but-convergence-remains-intact/report.pdf.
[2] Freedom House, "Freedom in the World Dataset," 2024, https://freedomhouse.org/explore-the-map?type=fiw&year=2023.
[3] Joseph Majkut et al., "Building Larger and More Diverse Supply Chains for Energy Minerals," Center for Strategic. 2023
[4] Carnegie Endowment for International Peace "American Statecraft and the Global South,", 2023, https://carnegieendowment.org/programs/americanstatecraft/emergingpowers

- على الرغم من أن هذه الدول أصبحت الآن متقدمة جدًا، إلا أنها كانت تعتبر تاريخيًا قوى ناشئة وهي: هونغ كونغ "الآن منطقة إدارية خاصة تابعة للصين"، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان

- مجموعة ال11 Next Eleven(N-11): الذي صاغ هذا المصطلح "بنك جولدمان " لوصف إحدى عشرة دولة لديها القدرة على أن تصبح أكبر الاقتصادات في العالم في القرن الحادي والعشرين وهي: بنجلاديش، مصر، إندونيسيا، إيران، المكسيك، نيجيريا، باكستان، الفلبين، تركيا، كوريا الجنوبية، فيتنام. [1]

5 مؤشرات تطور القوى الناشئة:

يمكن قياس الاستعداد للتكنولوجيات الجديدة، وخاصة في مجال الذكاء الاصطناعي(AI) ، بناءً على عدة عوامل مثل الاستثمار في البحث والتطوير(R&D) ، والبنية التحتية التكنولوجية، والتعليم والتدريب في العلوم والتكنولوجيا، واعتماد الأعمال التجارية للتقنيات المتقدمة .من بين الدول الناشئة المذكورة سابقا، يبرز بعضها من حيث استعدادها وتبنيها للتكنولوجيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي نذكر منها:.[2]

الصين: بلا شك الشركة الرائدة بين الاقتصادات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي .لقد حددت الصين طموحها لتصبح قوة عظمى عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030. وقد شهدت البلاد طفرة في الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتستثمر شركات مثل "علي بابا، وتينسنت، وبايدووهواوي " بكثافة في هذا المجال .علاوة على ذلك، تدعم الحكومة الصينية بنشاط أبحاث وتطوير الذكاء الاصطناعي.

الهند: مع وجود مجموعة كبيرة من المواهب في مجال تكنولوجيا المعلومات وصناعة خدمات تكنولوجيا المعلومات الراسخة، تستعد الهند لتكون لاعبًا رئيسيًا في مجال الذكاء الاصطناعي .تعمل شركات مثل Infosys و Wiproو TCSعلى توسيع قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي .بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة مبادرات لتعزيز الذكاء الاصطناعي في قطاعات مثل الصحة والتعليم والزراعة .

كوريا الجنوبية: على الرغم من كونها اقتصادًا متقدمًا بالفعل في العديد من النواحي، إلا أن كوريا الجنوبية تظل لاعبًا رئيسيًا في مجال التكنولوجيا .شركات مثل Samsung و LGهي في طليعة الابتكار التكنولوجي .وعززت الدولة أيضًا استثماراتها في البحث والتطوير في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات

[1] Liu Guiling .op.cit .p. 126

[2] Xing, Z., Zhu, L., & Lijun, Z. A study on the application of the technology of big data and artificial intelligence to audit. In 2020 International Conference on Computer Engineering and Application (ICCEA) (797-800). IEEE (2020, March).

روسيا: على الرغم من أن روسيا لا تُعرف تقليديًا بأنها قوة تكنولوجية، إلا أنها أبدت اهتمامًا بتطوير قدرات الذكاء الاصطناعي، خاصة للتطبيقات العسكرية والأمنية .أطلقت الحكومة مبادرات لتعزيز أبحاث الذكاء الاصطناعي .

البرازيل: لا تزال البرازيل في المراحل الأولى مقارنة بدول مثل الصين أو الهند، وقد أظهرت نموًا في قطاع التكنولوجيا حيث بدأت في اعتماد الذكاء الاصطناعي في قطاعات مثل البنوك والصحة والزراعة .

المكسيك: بفضل الصناعة التحويلية القوية وقاعدة الشركات الناشئة التكنولوجية المتنامية، بدأت المكسيك في اعتماد الذكاء الاصطناعي، خاصة في مجالات مثل التصنيع المتقدم والخدمات اللوجستية .

تركيا وإندونيسيا: يتمتع كلا البلدين بقطاعات تكنولوجية متنامية فقد أظهرا اهتمامًا بتبني تقنيات جديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

بالتالي فإن أغلب هذه البلدان تمثل قوى الجنوب العالمي، ولكنها ليست مكونة له .وهي من بين "القوى المتوسطة" في العالم، لكنها لا تمثل المجموعة التي تضم دولاً مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية الموالية للولايات المتحدة الامريكية[1].

كما يُستخدم مصطلح"الدول المتأرجحة"ايضا أحيانًا لوصف هذه المجموعة .وتتمتع كل من هذه البلدان باقتصاد كبير، حيث تتجاوز أغلب هذه البلدان 500 مليار دولار، وهي أكبر من بولندا، أو السويد، أو تايوان على سبيل المثال .فالهند هي الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان إلى حد بعيد، ولكن كل من البرازيل وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وتركيا لديها عدد أكبر من السكان من ألمانيا .وهم يمثلون أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للجنوب وما يقارب نصف سكانه [2](انظر الشكل 3).

[1] Schreyer, M., Baumgartner, M., Ruud, F., & Borth, D. Artificial Intelligence in Internal Audit as a Contribution to Effective Governance-Deep-learning enabled Detection of Anomalies in Financial Accounting Data. Expert Focus, (2022). (01), 39-44.

[2] Dominic Wilson, "Dreaming With BRICs: The Path to 2050," Goldman Sachs, October 2003, https://www.goldmansachs.com/intelligence/archive/brics-dream.html. To maintain consistency with Goldman Sachs' projections, we use G6 rather than G7 data. The percentages would be somewhat smaller if G7 data were used.

الشكل 3. حصة القوى الناشئة من سكان الجنوب العالمي ونصيبها من الناتج المحلي الإجمالي

ملاحظة: يشمل " الجنوب العالمي" البلدان التي تصنفها الأمم المتحدة كبلدان نامية في تقريرها "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2023".

المصادر: الأمم المتحدة، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2023"، 25 يناير/كانون الثاني 2023، 118، https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-2023/؛ والبنك الدولي، "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية"، 1 يوليو/تموز 2023، https://databankfiles.worldbank.org/public/ddpext_download/GDP_PPP.pdf؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، "لوحة بيانات سكان العالم"، https://www.unfpa.org/data/world-population-dashboard

علاوة على ذلك، من المؤكد أن هذه القوى الناشئة سوف تصبح أكثر أهمية على الساحة العالمية خلال العقدين المقبلين.[1] فهي تتمتع بأسواق سريعة النمووسرعان ما تصبح أكبر الاقتصادات في العالم. كما يتوقع بعض الاقتصاديين أن تصبح البرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك من بين أكبر سبعة اقتصادات في العالم بحلول عام 2050[2]. فمن المتوقع أن يتضاعف حجم بعض الاقتصادات الناشئة العشرة الأولى أو ثلاثة أضعاف بحلول عام 2050 (انظر الشكل 4)، مع نموسكاني كبير (انظر الشكل 5).

[1] Dominic Wilson ، Op.cit.
[2] Authors' calculations based on the International Monetary Fund, "World Economic Outlook, October 2023," https://www.imf.org/external/datamapper/datasets/WEO

الشكل 4. التوقعات الاقتصادية للقوى الناشئة حتى عام 2050

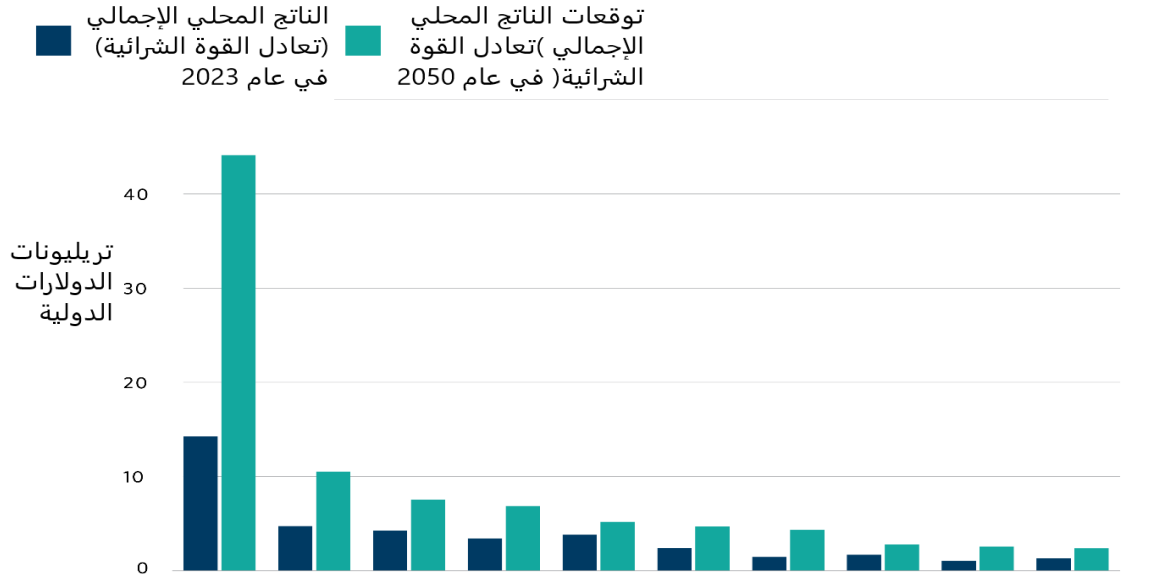

المصدر: للاطلاع على الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، انظر صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2023)" ، https://www.imf.org/external/datamapper/PPPGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD; للاطلاع على توقعات عام 2050، انظر " PWC Global، العالم في عام 2050"، فبراير 2017، https://www.pwc.com/gx/en/research-insights/economy/ the-world-in-2050.html.

الشكل 5. التوقعات السكانية لعام 2050 للاقتصادات الناشئة.

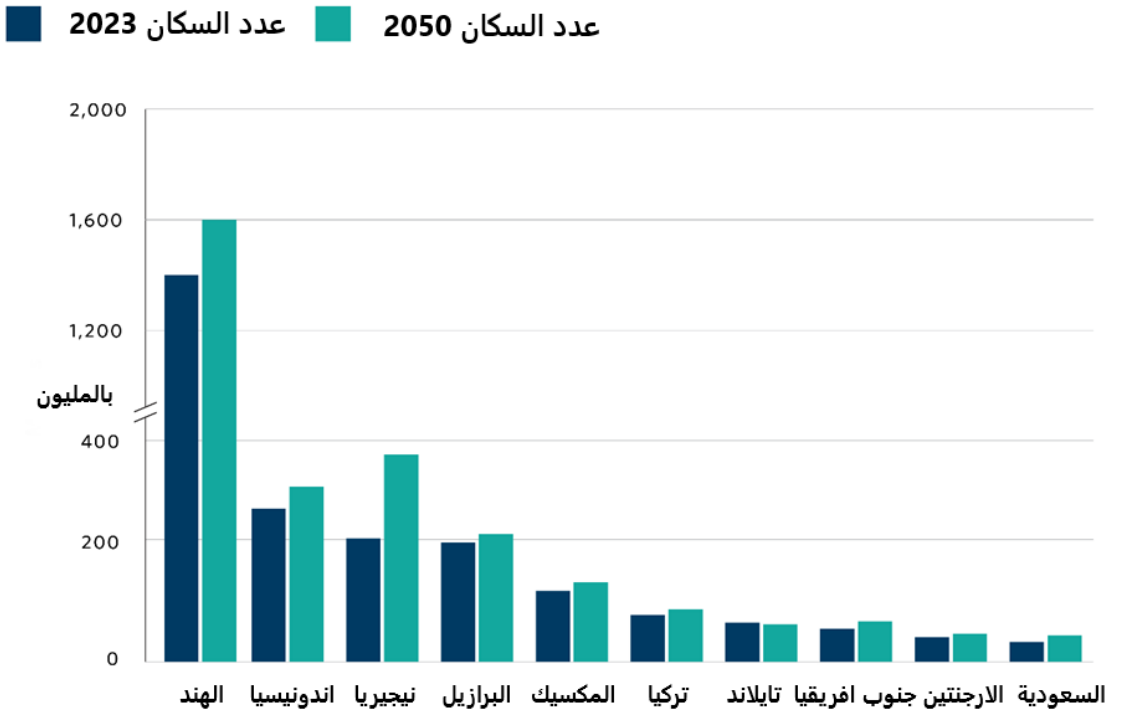

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، لوحة معلومات سكان العالم، https://www.unfpa.org/data/world-population-dashboard
التوقعات السكانية للأمم المتحدة 2022./https://population.un.org/wpp ،

ومع نمواقتصاداتها، أصبحت هذه القوى الناشئة أكثر تأثيرا ونشاطا في الشؤون الدولية ."تايلاند وتركيا" هما العضوان الوحيدان في المجموعة الحليفان للولايات المتحدة الامريكية، وكلاهما يتبعان في كثير من الأحيان سياسات مستقلة على الرغم من تحالفهماوتختلف أنظمتها المحلية

كما تعتبر منظمة "فريدوم هاوس"الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا دولاً "حرة"، أما المملكة العربية السعودية وتايلاند وتركيا باعتبارها "غير حرة"؛ اما الهند وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا باعتبارهم بلدان "حرة جزئيا ."كما تمثل بعض الدول، مثل إندونيسيا وتركيا، قيمة استراتيجية وعسكرية فريدة للولايات المتحدة الامريكية أو خصومها .اذ أنها تمتلك حصة كبيرة من المعادن الحيوية في العالم، والتي ستصبح ذات أهمية متزايدة للولايات المتحدة الامريكية أثناء تحولها إلى الطاقة النظيفة[1].

في الاخير نستطيع القول أن القوى الناشئة حققت العديد من الإنجازات الاقتصادية والتكنولوجية المهمة لا سيما ضمن النطاق الداخلي والإقليمي وبدرجة متفاوتة وأقل دوليا، اذ يبرز هذا التأثير خاصة في الجانب الاقتصادي الذي أصبح شريان وغذاء العلاقات الدولية، وهوما ينبأ عن تزايد درجة التأثير السياسي لهذه الدول مستقبلاً فالصين أصبحت لاعبا سياسيا قويا في مجلس الأمن وكذا البرازيل التي تقود "الميركسور"[2] وتبحث عن مقعد دائم في مجلس الأمن لتمثيل أمريكا الجنوبية وجنوب إفريقيا تبحث عن لعب دور القائد "ساداك"[3] والممثل للقارة الإفريقية والبريكس يحاول مأسسة العالم اقتصادياً لمواجهة هيمنة "بريتون وودز"، كل هذا يطرح سيناريومستقبلاً نحوتراجع هيمنة القوى الغربية في حين يقابله تصاعد دور القوى الناشئة أظهرت قدراتها على تغيير وقلب المفاوضات العالمية أو الاعتراض عليها في مجالات وقضايا متعددة " من التجارة إلى تغير المناخ". إن هذه الاقتصادات الناشئة سوف تمارس نفوذاً متزايداً على بنية الحوكمة العالمية . فنظراً لاندماجها المتزايد في الاقتصاد الدولي، من الممكن أن تصبح "صاحبة قرارات مسؤولة"، ومؤيدين أقوياء لقواعد اللعبة القائمة . طبعا هذا في غياب الإصلاحات المؤسسية" مؤسسات

[1] United Nations Population Fund, "World Population Dashboard," https://www.unfpa.org/data/world-population-dashboard; and World Bank

[2] الميركوسور: 26مارس 1991 سوق المشتركة الجنوبية)بالإسبانية(Mercado Común del Sur :) ,بالبرتغالية Mercado Comum do Sul) وتعرف باختصار ميركوسور هواسم تجمع لدول المخروط الجنوبي بأميركا اللاتينية في إطار اقتصادي أوبمعنى أصح تكتل اقتصادي تمثل تلك الدول شأنها بذلك شأن رابطة آسيان .وتتألف هذه الرابطة من الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي أما فنزويلا فليست عضواً كاملاً كذلك بوليفيا ودولاً كثر في أمريكا اللاتينية .تضم 250 مليون نسمة مع ناتج محلي إجمالي يبلغ تريليون دولار أمريكي أونحو76 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في أميركا اللاتينية.

[3] ساداك: مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية أواختصارا(SADC) ، هي منظمة دولية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا الجنوبية .تأسست في 17 اوت 1992 بعد تعويضها بمؤتمر التنسيق لتنمية أفريقيا الجنوبية التي أنشأت في 1 أبريل 1980.

الامم المتحدة "، مثل التغييرات في إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يمكن لهذه القوى أن تتحدى النظام القائم، فتنشئ مؤسساتها الموازية أو البديلة .وأخيرا، قد تشير مطالبة شعوبها ايضا بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي إلى مستقبل يتسم بمشاركة عالمية ضرورية وغير محدودة والاستفادة من قواعد اللعبة العالمية.[1]..

في الاخير بالرغم أن الولايات المتحدة الامريكية القوة التي هيمنت بمفردها على مقاليد النظام الدولي لأكثر من عقدين، هناك ايضا القوى العائدة ممثلة في روسيا، ومعها القوى الناشئة تتزعمها الصين، وجميعهم يبحث تفكيك النظام أحادي القطب الذي تتصدره الولايات المتحدة الامريكية، في ضوء ذلك، فإن احتدم التنافس والمواجهة بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، وظهور قوى جديدة تعديلية هو ما يساهم في صناعة مستقبل النظام الدولي المتعدد الاقطاب.

[1] امر الله ايشلر ,القوى الناشئة ,مركز الجزيرة للدراسات , 23/03/2013, https://www.aljazeera.net

الفصل الرابع :تحديات السلوك الخارجي الروسي ومستقبل النظام الدولي

الفصل الرابع: تحديات السلوك الخارجي الروسي ومستقبل النظام الدولي

المبحث الأول: تحديات السلوك الخارجي الروسي

من خلال دراستنا للسلوك الخارجي الروسي وتوجهاته الاستراتيجية الجديدة بعد 2001 ودور صانع القرار في صياغتها وفق متطلبات الوضع الداخلي والدولي ومجموعة المحددات الاساسية والمؤثرة التي تتميز بها روسيا عن باقي دول العالم وبالتطرق ايضا الى اهم الانعكاسات والفرص لهذه التوجهات كان لا بد من الاشارة باسهاب الى اهم التحديات والصعوبات التي تواجه السياسة الخارجية لروسيا في جميع المجالات الامنية والسياسية والاقتصادية الداخلية منها والخارجية وفي الاخير أبراز كيفية ومدى تأثير هذه التوجهات الجديدة السلوك الخارجي الروسي في بنية النظام الدولي من خلال ذكر السيناريوهات المستقبلية الممكنة تحققها الى نظام متعدد الاقطاب ام ثنائي القطبية ام بقاء الهيمنة والقطبية الاحادية للولايات المتحدة الامريكية.في هذا المبحث والذي سنقسمه الى مطلبين في المطلب الاول سنشرح اهم التحديات الداخلية والخارجية والمطلب الثاني حول السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي .

المطلب الاول: التحديات الداخلية التي تواجه السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001

ترتبط التحديات الداخلية التي تواجه روسيا في تحقيق أهدافها في إعادة تشكيل النظام الدولي، بالوضع الديموغرافي المتدهور، مشكلة الهوية، الحوكمة، الوضع الاقتصادي الصعب، ومن التحديات الداخلية أيضاً تمرد مجموعة فاغنر العسكرية وتأثيرها على سمعة الرئيس " فلاديمير بوتين" ومواقف النخب السياسية منهن وتأثيرها على سمعة الدولة الروسية ككل.

وفي مايلي سنوضح أهم هذه التحديات:

1- التحديات الاجتماعية:

1-1- تدهور الوضع الديموغرافي في روسيا:

وُصف الوضع الديموغرافي منذ 2001 في روسيا بأنه" من أصعب الأوضاع في العالم"، ويرجع هذا الوضع إلى حد كبير إلى آثار فترة التسعينيات الفوضوية، وهي الفترة التي شهدت عدم الاستقرار الاقتصادي الذي أثنى الأسر عن إنجاب الأطفال[1]. ونتيجة لذلك، فإن عدداً أقل بكثير من الشباب يدخلون سوق العمل أو يختارون تكوين أسرهم الخاصة[2]. إن إجمالي عدد السكان في حالة ركود، ولكن عدد السكان في سن العمل

[1] Kremlin calls special economic zones inefficient, Russia beyond the Headlines, June 2016.
European Parliament https://www.europarl.europa.eu › etudes › IDAN

[2] World Bank, Russia's Recovery: How Strong are its Shoots? November 2017. June 2016.

قد انخفض بالفعل من 90 مليون نسمة في عام 2005 إلى 83 مليون نسمة عام 2018. ومع استمرار الشعور بآثار الركود الديموغرافي، تشير الاحصائيات أنه في أسوأ الحالات، يمكن أن ينخفض إجمالي عدد السكان بمقدار 10 ملايين نسمة على مدى السنوات العشرين المقبلة، في حين يمكن أن تتقلص القوى العاملة بما يصل إلى 8 ملايين نسمة -10%.

بصرف النظر عن انخفاض معدلات المواليد، هناك عدة أسباب أخرى تجعل القوى العاملة أقل مما يمكن أن تكون عليه. فسن التقاعد "60 عامًا للرجال و55 عامًا للنساء" هو من بين أدنى المعدلات في العالم. يعاني الكثير من الروس من سوء الحالة الصحية "متوسط العمر المتوقع عند الولادة أقل بتسع سنوات من متوسط العمر المتوقع في الاتحاد الأوروبي [1] ففي الفترة "2010-2016" توفي 37% من العمال الروس قبل بلوغ سن التقاعد – وهوضعف المعدل في فرنسا. وبصرف النظر عن أنماط الحياة غير الصحية، فإن روسيا ببساطة لا تنفق ما يكفي من المال، في عام 2016، بلغ الإنفاق الحكومي على الصحة 3.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، نصف مستوى اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتقدمة؛ وإذا ما تم تضمين الإنفاق الخاص، فإن الرقم يرتفع إلى 5. 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومرة أخرى هو أقل بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 9٪[2]. في عام 2018، تخطط الحكومة لزيادة متواضعة في الإنفاق على الصحة إلى 4.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ ومع ذلك، يقول الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إن البلاد تحتاج على المدى الطويل إلى إنفاق ضعف ما تنفقه الآن على الصحة.[3]

بالإضافة إلى ذلك، هناك هجرة مستمرة للأدمغة: فمنذ عام 2012، تضاعف عدد الروس الذين يغادرون البلاد ثلاث مرات، ليصل إلى 250,000 شخص في عام 2016. الأكثر إثارة للقلق من العدد الفعلي للمهاجرين هو حقيقة أن العديد منهم باحثون ورجال أعمال وأشخاص ذوي مهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات يبحثون عن فرص اقتصادية أكثر جاذبية في الخارج – وهم الأشخاص الذين لا يستطيع الاقتصاد الروسي تحمل خسارتهم.[4]

[1] Year Plunge, The Moscow Times; Incomes in Russia Continue Federal State Statistics Service, 21 November 2017

[2] International Monetary Fund ,World Economic Outlook April 2018, June 2016.
European Parliament https://www.europarl.europa.eu

[3] Health at a Glance 2017 – OECD Indicators, OECD, 10 November 2017 https://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/health-at-a-glance-2017_health_glance-2017-en

[4] World Bank, Russian Federation Systematic Diagnostic: 2016, p. 108.
https://www.worldbank.org/en/country/russia/publication/systematic-country-diagnostic-for-the-russian-federation-pathways-to-inclusive-growth

بالنسبة للباحثين عن عمل، على الأقل، هذه أخبار جيدة. فحتى خلال فترة الركود الأخير، ظلت نسبة البطالة قريبة من 5%، باستثناء المناطق الفقيرة مثل إنغوشيا التي تسجل أعلى معدل بطالة في البلاد (26%). الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن أرباب العمل يكافحون بالفعل للعثور على عمال مهرة، على سبيل المثال في قطاع التكنولوجيا. يؤدي النقص في المهارات الناتج عن ذلك إلى إعاقة الاقتصاد الروسي بشكل خطير، مما يكلفه ما يقدر بنحو0.4% من النموالسنوي[1].

بالإضافة إلى تفاقم النقص في المهارات، فإن التغير الديموغرافي سيجعل من الصعب تمويل المعاشات التقاعدية مع انخفاض عدد العمال الذين يدفعون اشتراكات الضمان الاجتماعي. كما أن هجرة سكان الأرياف هو تأثير آخر؛ فقد هجرت آلاف القرى بالفعل، وتفتقر القرى المتبقية إلى المرافق الأساسية، مما يزيد من صعوبة الاحتفاظ بالشباب[2].

تحدي الهجرة على سبيل المثال من جمهوريات أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وجمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية السابقة واستغلاله في تعويض آثار انخفاض معدلات المواليد، ولكنها لا تساعد كثيراً في معالجة نقص المهارات، حيث أن معظم المهاجرين هم من العمال غير المهرة. علاوة على ذلك، فإن العداء تجاه المهاجرين من آسيا الوسطى منتشر على نطاق واسع"في استطلاع أجري في فيفري 2017، اعترف 38% من المشاركين في الاستطلاع بأن لديهم مشاعر سلبية تجاههم"، وهوعامل يحد من قدرة روسيا على دمج أعداد كبيرة من المهاجرين[3].

يبقى تراجع النموالسكاني في روسيا معضلة تواجه كيانها واقتصادها في الأمدين القريب والبعيد .فعلى الرغم من البرامج الحكومية الموجهة لدعم الأسرة ورفع معدلات المواليد، تبقى مؤشرات الإحصاءات الرسمية غير مُطمْئِنة للسنوات الاخيرة[4].

فقد قدمت اللجنة الحكومية للإحصاء" روستات" توقعات ديموغرافية متنوعة لروسيا حتى عام 2046، تشير إلى احتمالات متفاوتة للتغير في عدد السكان. في إصدارها الأساسي، الذي طُرح في أكتوبر 2023، تفترض "روستات" انخفاضًا في عدد السكان بمقدار 7.3مليون شخص خلال الـ 22 سنة المقبلة، ليصل إجمالي السكان إلى 138.8 مليون شخص باستثناء المناطق الجديدة[5]. ومع ذلك، فإن هناك

[1] Oxford Analytica, Lack of people may be Russia's greatest challenge, 31 May 2018. https://dailybrief.oxan.com/Analysis/DB234111/Lack-of-people-may-be-Russias-greatest-challenge
[2] ibid.
[3] Institute of Modern Russia ,A New Emigration: The Best Are Leaving, , April 2015
[4] Reuters ,'No miracles': labor shortage set to hit Russia's GDP, 3 October 2017 https://www.reuters.com/article/idUSKCN1C80CX/
[5] Centre for Economic and Political Reforms Russia, Russia, a land of dying villages, 17 May 2017. https://www.europarl.europa.eu

سيناريوهات متفاوتة للتوقعات، حيث تتوقع السلطات انخفاضًا أعمق في السيناريوالمتشائم بمقدار 15.4 مليون شخص، في حين تتوقع زيادة في السيناريوالمتفائل بمقدار 4.6 مليون شخص[1]

هذه التوقعات تلقي الضوء على التحديات الديموغرافية الكبيرة التي تواجه روسيا، وتجسد الصورة الواقعية للمستقبل المحتمل للبلاد. إن تقلص عدد السكان، سواء أكان ذلك على نحومتوسط، أم عميق، يعزز الضغوط على النظام الاقتصادي والاجتماعي، ويطرح تحديات جمة أمام الحكومة، والمجتمع بشكل عام.[2]

واحدة من أبرز القضايا التي تثيرها هذه التوقعات هي تأثيرها في هيكل العمر بالبلاد، حيث يُتوقع زيادة مستمرة في نسبة السكان المسنين مقارنة بالسكان الشباب، مما يفرض ضغوطًا إضافية على النظام الصحي، ونظام الضمان الاجتماعي، ويزيد التحديات المتعلقة بالعمالة والاقتصاد[3].

تتوقع "روستات" أن ينخفض عدد السكان الروسيين خلال الـ 23 سنة المقبلة، لكن وتيرة هذا الانخفاض ستتباطأ. خدمة الدولة تلاحظ أن الانخفاض السنوي الطبيعي للسكان سيقل تقريبًا من 600.7 ألف شخص في عام 2023 إلى 402.4 ألف شخص في عام 2045؛ نتيجة زيادة معدل المواليد من 1.25 مليون طفل في عام 2023 إلى 1.43مليون طفل في عام 2045[4].

مع ذلك، يتبين أن الاتجاهات الديموغرافية أسوأ من المتوقع في بداية عام 2020، قبل جائحة فيروس كورونا؛ فتوقعات "روستات" السابقة في نسختها المتوسطة كانت أن نحو143 مليون شخص سيعيشون في روسيا بحلول بداية عام 2036، لكن التوقعات الجديدة تشير إلى 141 مليون شخص في الوقت نفسه.[5]

سيشهد عدد المواليد انخفاضًا من عام 2023 إلى عام 2027، حيث سيصل إلى 1.14 مليون في عام 2027، ثم يبدأ في النمومن عام 2028. ومن المتوقع أن يصل معدل المواليد في عام 2045 إلى 1.43 مليون شخص؛ مما يرفع عدد المواليد لكل ألف من السكان إلى 10.3 في عام 2045[6]. مع أن نموالهجرة سيكون إيجابيًّا طوال فترة التوقعات، فإنه سيشهد انخفاضًا طفيفًا، حيث يتوقع أن يصل إلى 221.8 ألف شخص في عام 2045، مما يؤدي إلى انخفاض سنوي متوسط في عدد السكان من 367.7 ألف شخص في عام 2023 إلى 180.6 ألف شخص في عام 2045[7].

---

[1] Levada Center Attitudes towards migrants, 29 May 2017. https://www.levada.ru/en/2017/05/29/
[2] Russian Federation, Education at a Glance, OECD, 2013. https://www.europarl.europa.eu
[3] Russell M., Russia's education system, European Parliament Research Service, January 2017
[4] World Economic Forum, Executive Opinion Survey 2017, cited in The Global Competitiveness Report 2017–2018, World Economic Forum, 2017.
[5] World Bank .Developing Skills for Innovative Growth in the Russian Federation, June 2013.
[6] Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016, pp. 108-109.
[7] Federal State Statistics Service in Russian. https://www.europarl.europa.eu

أما بحلول عام 2030، فسيشهد عدد سكان روسيا انخفاضًا بمقدار 3.19 مليون شخص مقارنة بعام 2023، ليصل إلى 143.25 مليون شخص. فيما يتعلق بهيكل السكان، ومتوسط العمر المتوقع، من المتوقع أن يرتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 73.1 إلى 75.79، ومن ثم يصل إلى 79.83 بحلول عام 2046. أما نسبة الإناث من السكان فستكون أعلى من الذكور طوال الفترة المستقبلية، ولكن ستنخفض هيمنة النساء على الرجال تدريجيًّا. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السكان فوق سن العمل من 24.5 % في عام 2023 إلى 26.9 % في عام 2045، في حين تنخفض نسبة الأطفال والمراهقين إلى 15.6 % في عام 2045[1].

1-2- مشكل الهوية في المجتمع الروسي:

مشكلة القيم هي إحدى المشكلات، وهي أساس المشكلة في الاتحاد الروسي، فمن المعروف أن روسيا في التسعينيات كانت متجهة نحوالتقارب مع الغرب الى حين قدوم الرئيس "فلاديمير بوتين"، وبالتحديد مع التوجهات الجديد في عام 2022 تغيرت كثير من الأمور التي تخص الملفات الداخلية الروسية، والتي تخص توجه روسيا؛ فقد اختارت روسيا التقارب مع الشرق على حساب الغرب [2].

هذا التحول في القيم والسياسات، أثر تأثيرًا كبيرًا في الديناميكيات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الروسي؛ فقد أثار هذا التغير توترات وانقسامات داخلية، حيث يختلف الناس في رؤاهم ومواقفهم تجاه هذه الاتجاهات الجديدة .بعض الأفراد والجماعات يدعمون التوجه نحوالشرق، في حين يعارض آخرون هذا الاتجاه، ويفضلون البقاء متمسكين بالعلاقات مع الغرب[3].

انهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى ظهور كثير من المشكلات في الدول التابعة للاتحاد السوفيتي، حيث شهدنا تشكيل قوميات جديدة بعد الانهيار، استنادًا إلى ما كان يُعرف سابقًا بالهوية السوفيتية[4].

في الاتحاد السوفيتي، كان هناك نهج سياسي واضح متمثل في الاشتراكية، ووحدة الشعوب، ولكن بعد انهياره، شهدت روسيا الجديدة تحولًا نحوإعطاء الأولوية للقومية الروسية. ومع أن الدستور الروسي يكفل المساواة في الحقوق لجميع من يحمل الجنسية الروسية، فإن الواقع يظهر اختلافات في التعامل[5].

[1] The mystery of 2017: higher wages, but no money, gazeta.ru, in Russian 18 December 2017. https://www.europarl.europa.eu
[2] MacLeod J, Technology import substitution fits wider Russian aims, Oxford Analytical, 12 July 2018.
[3] TASS, Russia expects to complete 780 import substitution projects in two years, 20 January 2018.
[4] Reuters, Russian ex-minister Ulyukayev jailed for eight years over $2 million bribe, 15 December 2017. https://www.reuters.com/article/idUSKBN1E90SN/
[5] Pouget-Abadie T., How successful was the policy of import substituting industrialisation in Latin America?, January 2017 https://www.europarl.europa.eu

هذه الانقسامات والتحولات في الهوية والقيم تشكل تحديًا كبيرًا للمجتمع الروسي، وللدول التابعة له، حيث يمكن أن تؤثر في الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي؛ ومن ثم، يجب على الحكومات والمجتمعات المعنية العمل على بناء جسور الفهم والتواصل، وتعزيز الاندماج والتعاون بين جميع الفئات والمجتمعات؛ بهدف بناء مستقبل مشترك، قائم على الاحترام المتبادل، والتعايش السلمي[1].

1-3- 20 مليون روسي تحت خط الفقر الوطني

في عام 2001، كان 30 في المائة من الروس يعيشون تحت خط الفقر الوطني "الذي تم تحديده في عام 2017 بـ 10181 روبل، أي حوالي 130 يورولفرد شهريًا". على مدى السنوات الـ 13 التالية، أدى النموالاقتصادي السريع إلى انتشال ما يقرب من 27 مليون شخص من الفقر، مما جعل معدل الفقر أقل من 11%، وأدى الركود الاقتصادي في 2015-2016 إلى عكس بعض هذا التقدم، حيث انخفض الى مستوى أربعة ملايين روسي تحت خط الفقر، مما أدى إلى ارتفاع معدل الفقر مرة أخرى إلى 13.4% "20 مليون شخص[2].

بل إن الفقر المتصور أعلى من ذلك، فوفقًا لمسح أجري في عام 2017، اعتبر 23.20% من السكان أنفسهم فقراء، بعد أن كان 15% في عام 2014[3]. لا تتعلق الزيادة في الفقر بالبطالة التي ظلت ثابتة عند حوالي 5% طوال فترة الركود، بقدر ما تتعلق بانخفاض الأجور التي لم تواكب التضخم[4]؛ ففي عام 2016، كان متوسط الراتب أقل بنسبة 8% عن العامين السابقين. على الرغم من أن الاقتصاد بدأ في النمومرة أخرى في نهاية عام 2016، إلا أن الأمر استغرق وقتًا أطول بكثير حتى تتسرب الفوائد إلى الروس العاديين. صحيح أن الأجور الحقيقية نمت بنسبة 3.4% في عام 2017، لكن الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق لم يبدأ في الارتفاع إلا في أوائل عام 2018، بعد أربع سنوات متتالية من الانخفاض. يمكن القول إن الدخل الحقيقي القابل للإنفاق هو مؤشر أفضل للرفاهية الاقتصادية من الأجور الحقيقية، لأنه يشمل الدخل غير الرسمي وغير المدفوع الأجر[5].

أصبح الفقر وعدم المساواة من القضايا السياسية الرئيسية. ففي استطلاع للرأي أجري في أفريل 2018، اعتبر استمرار عدم المساواة في الدخل أكبر إخفاق "لفلاديمير بوتين "بنسبة 45% من المشاركين في

[1] The Guardian, The luxury hotel, the family of the top Moscow prosecutor and Russia's most notorious gang, 13 December 2015. https://www.theguardian.com/world/2015/dec/13/alexei-navalny-yuri-chaika
[2] Federal State Statistics Service in Russian. https://eng.rosstat.gov.ru/2015
[3] World Economic, Executive Opinion Survey 2017, cited in The Global Competitiveness Report 2017–2018, The World Economic Forum https://www3.weforum.org › docs › 05 FullReport .
[4] Developing Skills for Innovative Growth in the Russian Federation, World Bank, June 2013.
[5] World Bank,: Is there a wage-income paradox? In Russia's Recovery: How Strong Are Its Shoots?, November 2017, p. 13

الاستطلاع"، بينما اشتكى 32% من المشاركين من عدم ارتفاع الأجور والمعاشات التقاعدية. ردًا على هذه المخاوف، وضع "فلاديمير بوتين" هدفًا لخفض الفقر إلى النصف في خطابه في مارس 2018.[1] كما لم يكن نموالأجور بالمستويات كافيًا لتحقيق مثل هذا الانخفاض الحاد، بين عامي 2010 و2013، عندما كان الاقتصاد الروسي ينموبوتيرة أسرع بكثير وارتفعت الأجور الحقيقية بنسبة 22%، انخفض معدل الفقر بنسبة 1.7% - أي أقل بكثير من نسبة 6% التي يتطلبها هدف بوتين حينها [2]. لذلك كانت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية للحد من الفقر. في 1 ماي 2018، تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى خط الفقر[3]. يمكن أن تساعد إصلاحات نظام الرعاية الاجتماعية أيضًا في الحد من الفقر: وعلى الرغم من أن الميزانية الفيدرالية للفترة 2018-2020 التي تم اعتمادها في نهاية عام 2020 لا تتضمن إنفاقًا إضافيًا كبيرًا في هذا المجال.[4]

1-4- الوضع الاجتماعي ومخاطر الاضطرابات:

حين بدأ الركود لأول مرة وضربت الاحتجاجات الجماهيرية روسيا في عام 2012، كان رد فعل الكرملين هو تعزيز القومية لتكون دعامة للشرعية الشعبية، واتخذ هذا منحًى مناهضاً للغرب أكثر حدة مما كان في الماضي، لاسيما في تشويه الاتحاد الأوروبي باعتباره مصدراً للقيم "المنحطة الغريبة" على الثقافة الروسية. وأذكى ضم روسيا للقرم في 2014 هذه الحماسة، مما دفع بشعبية "بوتين" للارتفاع إلى مستويات قياسية واستغلالها في الحرب الأخيرة.[5]

لكن كان هذا مجرد حل مؤقت للمشكلة، حيث تراجع تأثير هذه الحملات الدعائية وأظهرت استطلاعات رأي أجراها "مركز ليفادا" المستقل الذي يحظى باحترام تراجع معدلات شعبية "بوتين" في أفريل 2014م[6].

[1] Federal State Statistics Service in Russian. https://eng.rosstat.gov.ru/2016
[2] ibid.
[3] The mystery, higher wages, but no money, gazeta.ru, 18 December 2017 Russian. https://www.europarl.europa.eu
[4] Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016, pp. 108-109.
[5] Levada Center, institutional corruption and personal experience in Russian, 28 March 2017
[6] ibid

قد تم تشكيل هذه المنظمة الجديدة "مركز ليفادا"[1] لإنفاذ القانون في عام 2016 وهي مسؤولة مباشرة أمام "بوتين". قد يكون هدفها الرئيسي هو تجنب "الثورات الملونة" الحركات الجماهيرية لتحقيق التحرر السياسي مثل تلك التي اندلعت في العديد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق على مدى العقدين الماضيين[2].

2- التحديات السياسية:

2-1-الفساد والبيروقراطية وغياب الحوكمة في روسيا:

يقيس مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال التجارية، البيئة التنظيمية للأعمال التجارية، حيث كانت روسيا في النصف الأسفل من هذا التصنيف "120 من أصل 183 دولة في عام 2011"، حيث كانت الشركات تواجه إجراءات بيروقراطية معقدة وطويلة لعمليات أساسية مثل تصدير المنتجات ودفع الضرائب والحصول على تصاريح البناء.

في عام 2012، وضع الرئيس "فلاديمير بوتين" هدفاً طموحاً يتمثل في نقل البلاد إلى المرتبة العشرين الأولى في التصنيف. ولم يتحقق هذا الهدف حتى الآن[3]، ولكن أداء روسيا في المؤشر قد تحسن بشكل كبير لتحتل المرتبة 35، متقدمة على العديد من دول الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إيطاليا وبلجيكا. فعلى سبيل المثال، ينطوي بدء عمل تجاري الآن على أربعة إجراءات ويستغرق 11 يومًا، مقارنة بتسعة إجراءات و30 يومًا في عام2010 [4]. وفي الوقت نفسه، فإن الوقت الذي تستغرقه الشركة العادية لتقديم إقرارها الضريبي قد انخفض إلى النصف. لا تزال عملية تقديم طلبات الحصول على تصاريح البناء عملية طويلة، حيث تستغرق في المتوسط 230 يومًا – وهوتحسن كبير مقارنة بعام 2010 "سنتان"، ولكنها أطول بكثير من معظم البلدان الأخرى التي تمت مقارنتها. أما المجال الرئيسي الآخر المثير للقلق فهوالتجارة عبر الحدود، حيث تستغرق الصادرات ثلاثة أيام لتخليصها من الجمارك وغيرها من عمليات التفتيش الحدودية[5].

بالإضافة إلى تقليص الإجراءات الروتينية، جعلت روسيا الإجراءات أسهل من خلال نقل بعضها إلى الإنترنت. وقد صنف مسح أجرته الأمم المتحدة في عام 2016 روسيا في المرتبة 35 من أصل 193 دولة من

---

[1] مركز ليفادا التحليلي هومنظمة أبحاث روسية غير حكومية يقوم بمراقبة منتظمة للرأي العام الروسي في جميع أنحاء البلاد منذ عام 1988، سمي على اسم عالم الاجتماع الروسي يوري ليفادا (1930-2006) وضعته وزارة العدل الروسية عام 2016 في سجل المنظمات غير الحكومية التي تؤدي وظائف وكلاء أجانب.

[2] ibid

[3] MacLeod J., Technology import substitution fits wider Russian aims, Oxford Analytica, 12 July 2018.

[4] Russia expects, to complete 780 import substitution projects in two years, TASS, 20 January 2018.

[5] Federal State Statistics Service https://www.europarl.europa.eu

حيث الحكومة الإلكترونية، متقدمة على العديد من الدول الأوروبية بما في ذلك جمهورية التشيك والبرتغال وكرواتيا[1].

إن تبسيط الإجراءات البيروقراطية شيء، وإصلاح الوكالات الحكومية التي تنفذها شيء آخر. فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، كانت روسيا في عام 2017 البلد الأكثر فساداً في أوروبا والبلد السادس والأربعين الأكثر فساداً في العالم، متساوية مع بنغلاديش وغواتيمالا. في عام 2018، قال "بوريس تيتوف[2]"إن الفساد هو أكبر مشكلة تواجه رواد الأعمال الروس".

قدّر المدعي العام "يوري تشايكا" في ديسمبر 2017، تكلفة الفساد على الاقتصاد الروسي بـ2.5 مليار دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات، ولكن من المرجح أن يكون هذا الرقم مجرد غيض من فيض. ويفرض الفساد تكاليف إضافية على الشركات: فوفقاً لدراسة استقصائية أجريت عام 2011، اضطر رجال الأعمال إلى دفع رشاوي بمتوسط 0.9% من إيرادات المبيعات – وعادة ما يتم ابتزازهم في التعاملات مع السلطات الضريبية والجمركية، ولكن أيضاً في قضايا المحاكم والمناقصات الحكومية[3]. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الفساد دورًا في حوادث مثل" حريق مركز تسوق كيميروفوالميت" في مارس 2018، حيث ربما ساعد الفساد أصحاب مركز التسوق على التهرب من لوائح السلامة من الحرائق الصارمة. وتردع صورة روسيا كدولة فاسدة في الاستثمار الأجنبي. وقد سلطت فضائح "وثائق بنما " و"بارادايس بيبرز" المشكلة نفسها، لكنها لم تكشف عن الحجم الكامل للثروة الروسية في الخارج، والتي تشير إحدى التقديرات إلى أنها تمثل 75% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد[4].

الفساد مشكلة قديمة العهد في روسيا، حيث يعود تاريخها إلى العهد السوفييتي وحتى العهد القيصري.[5]وقد بُذلت جهود لمعالجة هذه المشكلة[6]. فقد تم اعتماد خطة وقانون وطني لمكافحة الفساد في عام 2008، وتم تحديثهما عدة مرات منذ ذلك الحين؛ وتشمل التدابير المتخذة إلزام موظفي الخدمة المدنية والبرلمانيين بالإعلان عن الدخل والأصول، والتدقيق الدقيق في مشاريع البنية التحتية الكبرى، وزيادة حماية

[1] Pouget-Abadie T., How successful was the policy of import substituting industrialisation in Russian, January 2019

[2]بوريس تيتوف سياسي ورجل أعمال ينشط في مجال حقوق رجال الأعمال. حقق نجاحاً في تنمية التجارة الدولية لروسيا. يتزعم حزب التنمية. بدأ حياته السياسية عام 2016 بخوض انتخابات الدوما (الانتخابات البرلمانية)

[3] Import Substitution and Economic Sovereignty in Russia, Chatham House, June 2016. https://research.birmingham.ac.uk/en/publications/import-substitution-and-economic-sovereignty-in-r

[4] Russian Federation, Doing Business 2018, Economy Profile, World Bank, 2017. europarl.europa.eu

[5]Medvedev D, The new reality: Russia and global challenges in Russian, 2015. https://rujec.org/article/

[6] Doing Business 2010, World Bank, September 2009 https://www.ganintegrity.com/country-profiles/russia

المبلغين عن المخالفات. ومن خلال الحد من الاتصال وجهاً لوجه مع المسؤولين، ينبغي أن تعني الإجراءات الرقمية أيضاً فرصاً أقل لابتزاز الرشاوى[1].

على الرغم من هذه الإجراءات، لا يوجد دليل على أن روسيا تحرز تقدماً كبيراً في مكافحة الفساد. فمنذ عام 1996، عندما تم إدراجها لأول مرة في مؤشر مدركات الفساد، ظلت روسيا ضمن مجموعة الدول الستين التي تعتبر الأكثر فساداً في العالم. ويمكن استخلاص استنتاجات مماثلة من استطلاع للرأي أجري في مارس 2017، حيث يعتقد 15% فقط من الروس أن الوضع قد تحسن منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[2]

في الواقع، فإن قدرة السلطات الروسية على تغيير الوضع مشكوك فيها، حيث انتشر الفساد على جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك المسؤولين أنفسهم المسؤولين عن معالجة المشكلة. وقد ظهر كل من وزير الاقتصاد السابق "أليكسي أوليوكاييف"، والمسؤول البارز في مكافحة الفساد "ديمتري زاخارتشينكو" وثلاثة حكام إقليميين على الأقل في قضايا فساد بارزة في عام 2017. ويزعم الناشط المناهض للفساد "أليكسي نافالني" حينها أن المشكلة أكبر من ذلك؛ ففي مارس 2017، نشر مقطع فيديوتمت مشاهدته على نطاق واسع يتهم "ديمتري ميدفيديف" بجمع ثروة بالفساد؛ ففي عام 2015، قدم نافالني مزاعم مماثلة حول ممتلكات عائلة المدعي العام الروسي "يوري تشايكا[3].

يبدوأن العديد من محاكمات الفساد الأخيرة في روسيا تعكس دافعًا سياسيًا للقضاء على المنافسين بدلًا من الرغبة الحقيقية في الحكم النظيف. على سبيل المثال، "إدانة نافالني بالاحتيال لاستبعاده من الانتخابات الرئاسية لعام "2018، في حين أن التهم الموجهة إلى وزير الاقتصاد "أليكسي أوليوكاييف" وحاكم الإقليم "نيكيتا بيليخ" قد ربطها بعض المراقبين بالاقتتال الداخلي داخل النخبة السياسية[4].

في الوقت نفسه، تبذل روسيا جهوداً متواضعة لمكافحة الفساد .على سبيل المثال، ففي الفترة من جانفي إلى جويلية 2021، تم الكشف عن 24500 جريمة فساد في روسيا - بزيادة 16.5% عن العام 2020 . ومنذ بداية عام 2021، بلغت الأضرار الناجمة عن جرائم الفساد الملاحقة القضائية 39.4 مليار روبل، أي حوالي 500 مليون دولار .وفي السنوات الأخيرة، تم فتح قضايا فساد حتى ضد بعض كبار المسؤولين .وأُدين وزير الاقتصاد السابق "أليكسي أوليوكاييف" في عام 2018 بتهمة ابتزاز مليوني دولار، وحكم الوزير السابق

[1] Russia Corruption Report, GAN Business Anti-Corruption Portal. https://elibrary.worldbank.org
[2] Levada Center, Institutional corruption and personal experience in Russian, 28 March 2017. https://www.levada.ru/en/2017/04/21/corruption/
[3] Alexey Navalny, don't call him Dimon, 2 March 2017. https://www.imdb.com/title/tt6679360/
[4] The Guardian, The luxury hotel, the family of the top Moscow prosecutor and Russia's most notorious, 13 December 2015.

لشؤون الحكومة المفتوحة "ميخائيل أبيزوف" بتهمة اختلاس وسحب 4 مليارات روبل، أو56 مليون دولار، في الخارج[1].

كما قامت منظمة الشفافية الدولية بجمع مؤشرات بناءً على تقييمات الخبراء المقدمة من المنظمات المستقلة حول العالم .وفي مؤشر 2022، تم تصنيف 180 دولة ومنطقة على أساس 13 تقييمًا واستقصاءً من الخبراء .تحصل البلدان على درجة على مقياس من 0 إلى 100 نقطة، حيث يشير 0 إلى أعلى مستوى من إدراك الفساد، و100 إلى أدنى مستوى .وفي عام 2022، سجلت روسيا 29 نقطة من أصل 100 واحتلت المرتبة 136 من أصل 180. وتميز قيمة المؤشر بمستوى عالٍ جدًا من الفساد المتصور[2].

ففي أفريل 2023، ألقي القبض على نائبة وزير الثقافة السابقة "أولغا ياريلوفا" ووجهت إليها تهمة اختلاس أكثر من 200 مليون روبل "2.2 مليون دولار". التي شغلت منصبها من عام 2018 إلى عام 2022 وبعد مرور أكثر من عامين على بدء الغزوالروسي لأوكرانيا، ومن خلال عملية التطهير المعتمدة منذ 2022 والتي تزامنت ايضا مع استبدال وزير الدفاع "سيرغي شويغو" بعدما تولى منصبه لفترة طويلة، بالاقتصادي "أندريه بيلوسوف" الذي خلفه في 12 ماي 2024 وهولا يتمتع بأي خبرة عسكرية والقبض على نائبه، "تيمور إيفانوف"، في افريل 2024، بتهمة الرشوة، وذلك "في أكبر فضيحة فساد تشهدها موسكومنذ سنوات"، حسب صحيفة" وول ستريت جورنال "الأميركية. وفي 23 ماي 2024 أمرت محكمة عسكرية باحتجاز "فاديم شامارين" نائب رئيس هيئة الأركان العامة الروسية، للاشتباه في ضلوعه في تلقي رشوة على نطاق واسع. في وقت أن المواجهة مع الغرب قد تدوم طويلاً، فإن الفساد المستشري في روسيا يقف حائلا أمام "تحسين" النموالاقتصادي والإنفاق والإبداع التكنولوجي والانتصار في حربها على اوكرانيا [3].

2-2- تأثير تمرد فاغنر على سمعة الرئيس بوتين وعلى دور النخب السياسية في روسيا:

توسعت الدولة الروسية في مارس2014 بضم شبه جزيرة القرم التي ستكون نواة لبدء العملية العسكرية الخاصة فيما بعد، وقد أدى هذا الضم إلى عقوبات أثرت في الاقتصاد الروسي، الذي يعاني أساسًا الهشاشة؛ بأن أضافت إليه التضخم والركود الحاد، وهوما أدى إلى قلق النخب الأوليغارشية التي فرض عليها عقوبات جعلت بعضهم، مثل "إبراموفيتش وفريدمان" من يحاولون التوسط لحل الأزمة، وقد

[1] Angie Holzer, Russia: Increased Corruption and eased Corruption and Deterioration of Freedom, Is there Hope? Aspen University. 3-31-2024 https://scholarsarchive.byu.edu/joni/vol4/iss1/6/

[2] Evgeny Gontmakher,How Russia can shed centuries of corruption Russian Corruption At Eight-Year Peak, Says ,ReportReassessing Russia,May 10,2023https://www.gisreportsonline.com/r/russia-stop-corruption/

[3] مركز الجزيرة للدراسات، اعتقال مسؤول دفاع كبير في روسيا بتهمة الفساد خلال شهر. 23-05-2024 , https://www.aljazeera.net

ظهر ثاني هذه المؤشرات في ظهور فعالية بعض النخب التي تقع في مكانة أدنى ممن هم أقل منهم كفاءة وفعالية؛ من هنا بدأت فكرة تحقيق العدالة التي تحدث عنها "يفغيني فيكتوروفيتش بريغوجين" [1].

وصولًا إلى العملية العسكرية[2]فيفري2022م، وما صاحبها من أوقات شدة حقيقية على النخب، ظهرت فيها مؤشرات الانتقال إلى مرحلة الانهيار النهائي لإمبراطورية الرئيس "فلاديمير بوتين"، إذ بدأت بعض النخب تعارض العملية العسكرية الخاصة صراحة، مثل "أوليغ تينكوف"، و"فريدمان"، وغيرهما من النخب الأوليغارشية القدامى، فضلًا عن استمرار النخب الذي تطالب بتحسين وضعها في السلطة داخل روسيا؛ مما جعلهم يدخلون في صراع مع من يرون أنفسهم أحق بمناصبهم، فتمرد قوات فاغنر على ضوئه، وعلى ضوء موقع "بريغوجين" في هيكلية النخب الروسية، ومدى قربه من الرئيس الروسي، وفهمهم لخطابات بوتين الأخيرة وإجراءاته لمحاولة ترميم النظام السياسي الروسي؛ منعًا لانهياره [3].

كما بينت أزمة تمرد "فاغنر" حجم الصراع الداخلي الكبير بين النخب الروسية، وهوما يعقد من إمكانية اتفاقهم على خليفة للرئيس "فلاديمير بوتين"، ويجعل عملية الانتقال في غاية الصعوبة والتهديد لاستقرار الدولة في المستقبل[4].

فقد استطاع "بوتين" توظيف تمرد فاغنر في تصفية النخبة ممن قد يعوقون الوحدة الداخلية الروسية في مواجهة الهجوم المضاد من القوات الأوكرانية، ويهربون إلى الغرب؛ مما يؤدي إلى الانهيار الداخلي المحتمل للدولة الروسية، وهوما حدث بالفعل من خلال هروب بعض المسؤولين الحكوميين فور تمرد فاغنر؛ ومن هنا حقق هذا التمرد أغراضًا مهمة جدًّا لنظام "بوتين"، تمثلت في إيصال مجموعة من الرسائل

---

[1] يفغيني فيكتوروفيتش بريغوجين" زعيم شركة فاغنر العسكرية الخاصة ففي عام 2014، ورد أن بريغوجين أسس مجموعة فاغنر لدعم القوات شبه العسكرية الموالية لروسيا في أوكرانيا. وبتمويل من الدولة الروسية، فقد لعبت دوراً مهماً في الغزوالروسي لأوكرانيا ودعمت المصالح الروسية في سوريا وإفريقيا .وفي نوفمبر 2022، اعترف بتدخل شركاته في انتخابات الأمريكية.،كما أكد في فيفري 2023 انه المؤسس والمدير لوكالة أبحاث الإنترنت منذ فترة طويلة، وهي شركة روسية متهمة بإدارة حملات دعاية وتضليل عبر الإنترنت."

[2] في 24 فيفري 2022، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين،.في خطاب متلفز مفاجئ، عن "عملية عسكرية خاصة"، وانطلق الغزوالروسي لأوكرانيا، وبدأ القصف على العاصمة كييف فجرا، ولكن موسكولم تذكر مصطلحي "الحرب" أو"الصراع"، وقال الزعيم الروسي إن الهدف هو"نزع السلاح" و"إزالة النازية" من أوكرانيا.

[3] أحمد رأفت، تركيبة النظام السياسي الروسي، مكتب الدراسات الاوراسية، 26-02-2023 , https://eurasiaar.org

[4] تقرير حالة دولة: روسيا، مارس 2021 , العدد 10, https://www.asbab.com

والتحذيرات إلى النخب الداخلية في روسيا، وتذكيرهم بعواقب الخيانة التي ستؤدي إلى الانهيار النهائي للنظام، وكشف الخونة الموجودين فعلًا داخل النخب الروسية ممن سيفرون فعلًا في أوقات الأزمات.[1]

إن هذه الأزمة أظهرت المعاناة التي يعانيها النظام السياسي الروسي بسبب اعتماده على الأشخاص بدلًا من المأسسة السليمة التي تضمن الانتقال الآمن للسلطة، وسلاسة ممارستها، بغض النظر عن الأشخاص. كما برزت أهمية هذه الأزمة في كشف عن أن الضعف يتخلل الصفوف الداخلية للدولة الروسية، كما كشفت عن اهتزاز قبضة بوتين القابضة على نخبه، في وقت بالغ الصعوبة على الدولة الروسية[2].

كما سببت العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب سياستها في أوكرانيا الكثير من الأضرار الاقتصادية وزعزعة الاستقرار السياسي في روسيا بسبب التوترات والخلافات بين النخبة. وتتجلى هذه التوترات بشكل خاص في الصراعات على السلطة بين المجموعات الاقتصادية والسياسية المختلفة. كما أدت التخفيضات في التمويل من الحكومة الفيدرالية الروسية إلى نشوب نزاعات بين مختلف المناطق[3]. وفي الوقت نفسه، هناك دلائل واضحة على ظهور معارضة للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في صفوف القيادة الروسية[4]، بما في ذلك وزير الدفاع "سيرغي شويغو"، وسكرتير مجلس الأمن الروسي "نيكولاي باتروشيف"، ورئيس الأركان السابق للإدارة الرئاسية الروسية "سيرغي إيفانوف"، وغيرهم الكثير. وتعكس عمليات التطهير الواسعة النطاق في صفوف النخبة تنامي الصراع على السلطة في القمة، وقد أقيل "إيفانوف"، والذي كان بمثابة منافس محتمل لـ"بوتين"، من منصبه كرئيس للأركان. ويمكن أن يُعزى مقتل شخصيات من المعارضة بما في ذلك "بوريس نيمتسوف" في فيفري 2016 إلى هذا الصراع. ربما نتيجة لهذه التطورات المقلقة، أنشأ "بوتين" في أفريل 2016 جهاز الحرس الوطني الفيدرالي للاتحاد الروسي "الذي يقدر عدد أفراده بـ400,000 جندي" ليكون بمثابة" الحرس البريتوري "للنظام. كما ظهرت في الرأي العام الروسي علامات استياء محدودة. ورغم ذلك، يبدوأن "بوتين" لا يزال مسيطرًا على الوضع، ولا يبدوأن الأجواء المتوترة بين النخب في

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات، أزمة تمرد فاغنر.. كيف أثرت على صورة القيادة في روسيا وما تداعياتها المتوقعة؟25/6/2023 , https://www.aljazeera.net

[2] أحمد رأفت، مرجع سبق ذكره.

[3] احمد دهشان، تمرد فاغنر.. صراع النخب الروسية على بوتين، مكتب الدراسات الاوراسية, 26-07-2023 , https://eurasiaar.org

[4] احمد دهشان، مرجع سبق ذكره

هذه المرحلة تشكل تهديدًا لحكمه. وعلاوة على ذلك، فإن بعض القيادات تدين بمكانتها لـ"بوتين". وعلى أي حال، تبدوبدائل حكم "بوتين" في نظر العديد من المراقبين أسوأ بكثير في الغالب [1].

3- التحديات الاقتصادية:

وقع الاقتصاد الروسي في حالة من الركود تحت التأثير المشترك لانخفاض سعر النفط بنسبة 75% تقريبًا والعقوبات الغربية التي فُرضت في منتصف عام 2014 في أعقاب العدوان الروسي على أوكرانيا. وأدى هذا الركود إلى انهيار الروبل، وارتفاع التضخم، مما اضطر الحكومة وقتها إلى السحب من احتياطاتها الدولية للحفاظ على القطاع المصرفي واقفا على قدميه[2].

بدأ الاقتصاد الروسي في النمومرة أخرى في أواخر عام 2016 بفضل انتعاش سعر النفط "حوالي 70 دولارًا أمريكيًا للبرميل في أبريل 2018، بعد أن كان أقل من 30 دولارًا أمريكيًا في يناير 2016، ولكنه لا يزال أقل من ذروته التي بلغت 110 دولارًا أمريكيًا في جويلية 2014". ووصل النموإلى 1.6% في عام 2017. [3]وكانت الزراعة أسرع القطاعات نموًا 2.3%، مع انتعاش التصنيع والخدمات أيضًا. ونمت التجارة الخارجية بنسبة 21% وانخفض التضخم الذي كان في خانة العشرات في عامي 2015 و2016 إلى أقل من 4%. كما عادت الميزانية الفيدرالية إلى تحقيق فائض في عام 2018[4]. بعد مرور ثمانية عشر شهرًا على الانتعاش الاقتصادي، بدأ الروس أخيرًا في الشعور بفوائد النمو. في عام 2017، انخفض معدل الفقر انخفاضًا طفيفًا، وفي أبريل 2018 سجل الدخل الحقيقي المتاح "مقدار دخل الأسرة الحقيقي المتبقي بعد دفع ثمن المشتريات الأساسية"، أول تحسن بعد أربع سنوات متتالية من الانخفاض[5].لكن هذا الانتعاش الاقتصادي يخفي مشاكل هيكلية في الاقتصاد الروسي.

تعاني روسيا من مشاكل داخلية طويلة الأمد تعيق الاقتصاد، فالأحداث تتكرر بنفس الوتيرة منذ 2022 لكن بصورة شديدة بعد " الأزمة الأوكرانية والعقوبات الغربية القاسية [6] ولأسباب عديدة نذكر منها:

---

[1] أحمد رأفت، مرجع سبق ذكره .

[2] Innovation Statistics, Eurostat, financial reports for Gazprom; Rosneft; Shell; ExxonMobil. March 2017 https://www.rosneft.com › a_report_2017

[3] World Intellectual Property Organization Statistical country profile: Russian Federation, 2007-2016. https://www.wipo.int/wipolex/en/members/profile/RU

[4] The International Institute for Strategic Studies from the Military Balance 2021. This does not include all of the intelligence-linked personnel, however.2021

[5] Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016

[6] Viktor Vekselberg's, Renova Group says it needs a government bailout (or two), Meduza, 3 May 2018

هيمنة الشركات الكبيرة المملوكة للدولة على الاقتصاد:

كانت جميع الشركات تقريبًا مملوكة للدولة. وخلال الإصلاحات الاقتصادية الجذرية في تسعينيات القرن الماضي، تمت خصخصة عشرات الآلاف من الشركات، مما أدى إلى خفض حصة الدولة في الاقتصاد إلى 38% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2016[1]. في ظل الرئاسات المتعاقبة ل"بوتين"، تم عكس الاتجاه نحوالخصخصة، مع تأميم الشركات الكبيرة في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والمالية والدفاع. شركة "لوك أويل" المنتجة للنفط هي الشركة الوحيدة المملوكة للقطاع الخاص من بين الشركات الخمس الأولى في البلاد من حيث الإيرادات - تمتلك الدولة الروسية أو لديها حصة الأغلبية في غازبروم "الغاز" روزنفت "النفط" وسبيربنك "الخدمات المصرفية" والسكك الحديدية الروسية[2]. ووفقًا لأحد التقديرات، استحوذ القطاع العام على ما يصل إلى 70%من الاقتصاد في عام 2020، مع 4100 شركة مملوكة للدولة[3].

فعلى سبيل المثال، وفي مرسوم رئاسي تم توقيعه بعد فترة وجيزة من انتخابه في عام 2012، أمر الرئيس "بوتين" الحكومة بسحب استثماراتها من القطاعات غير قطاع المواد الخام بحلول عام 2016،" باستثناء الاحتكارات الطبيعية وشركات الدفاع". وقد حدثت بالفعل بعض عمليات الخصخصة: ففي عام 2016 باعت الدولة جزءً من حصتها في شركة ألروسا لتعدين الماس وشركة النفط "روزنفت". ويبدوأن الدافع وراء ذلك هو الحاجة إلى سد العجز الكبير في الميزانية وليس الرغبة في تقليص حجم قطاع الدولة[4]. في عام 2017، أعلن رئيس الوزراء "ديمتري ميدفيديف" عن المزيد من الخصخصة مع بيع جزء من حصة الحكومة في بنك VTB وشركة الشحن "سوفكومفلوت". لكن منذ ذلك الحين خف الضغط على مالية الحكومة ويبدوأن توقيت بيع "بنك VTB "كان سيئًا، نظرًا لأنه هدف للعقوبات الغربية؛ ولذلك تم تأجيل هاتين الخصخصتين إلى أجل غير مسمى. لم يتم الإعلان عن أي خطط لبيع شركات أخرى مملوكة للدولة[5].

فقد ازدادت سيطرة الدولة على الاقتصاد في الآونة الأخيرة، حيث اضطرت الحكومة إلى إنقاذ ثلاث بنوك خاصة فاشلة في عام 2017 [6]. ويجري النظر في المزيد من عمليات إنقاذ الشركات التي استهدفتها العقوبات الأمريكية في أفريل 2018.[7]

---

[1] ThoughtCo, the Meaning of Total Factor Productivity, 17 March 2017.
[2] Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016.
[3] International Monetary Fund, Fiscal Transparency Evaluation May 2014, p. 8.
[4] Sochi's costly legacy: A year after Olympics, Russian oligarchs unload toxic assets on state as taxpayers pick up the bill, National Post, 5 February 2015
[5] Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016.
[6] Fiscal Transparency Evaluation, International Monetary Fund, May 2014, p. 8.
[7] Presidential Decree, on long-term economic policy in Russian, No 596 , 7 May 2012. http://government.ru

تشير البيانات إلى أن الشركات المملوكة للدولة في روسيا، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، أقل كفاءة من نظيراتها الخاصة[1]. ووفقًا للبنك الدولي، فإن إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاجية – وهومقياس لمدى كفاءة الشركات في تحويل رأس المال والعمالة إلى إيرادات - أقل بكثير في الشركات الروسية المملوكة للدولة مقارنة بالقطاع الخاص؛ وخلص تقرير صادر عن بنك" بي إن بي باريبا" في عام 2019 إلى أن إنتاجية العمالة في الشركات المملوكة للدولة أقل من المتوسط الوطني بأكثر من 30%، لأسباب ليس أقلها إن القرارات الرئيسية غالبًا ما تُتخذ لأسباب سياسية وليس لأسباب تجارية. على سبيل المثال الخصم على الغاز الذي قدمته "شركة غازبروم" لأرمينيا بعد انضمامها إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي أو رعاية "سبيربنك سوتشي" للألعاب الأولمبية بقيمة 2.7 مليار دولار".[2]

قطاع خاص غير تنافسي:

تشير بيانات البنك الدولي حول إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاجية إلى أن الشركات الخاصة الروسية، مع أنّها أكثر إنتاجية من نظيراتها المملوكة للدولة، إلا أنها أقل كفاءة بكثير من الشركات المملوكة للأجانب العاملة في روسيا. فضلًا على ذلك، يبدوأن الفجوة بين الشركات المملوكة لروسيا والشركات المملوكة للأجانب آخذة في الاتساع، حيث زادت إنتاجية الأخيرة بشكل ملحوظ بين عامي 2015 و2020، في حين أن إنتاجية الشركات المملوكة لروسيا شهدت ركوداً أو انخفضت. ويشير البنك الدولي أيضًا إلى أن عدد الشركات الجديدة التي تدخل الأسواق الروسية أقل مما هو عليه في معظم البلدان الشيوعية السابقة الأخرى، وأن الشركات القائمة تتمتع بهوامش ربح أعلى، مما يشير إلى جمود الأسواق وانعدام التنافسية بشكل عام.[3]

تساعد هيمنة الشركات الكبيرة القائمة على تفسير سبب مساهمة الشركات الروسية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وربع العمالة فقط، أي أقل بكثير من الاتحاد الأوروبي، حيث تبلغ الأرقام 58% و67% على التوالي[4].

[1] Global Financial Stability Report, Selected Emerging Market Economies: State-Owned Enterprises, , IMF, October 2016.
[2] Reuters, Russia approves privatization plan aimed at raising 17 billion roubles, 2 February 2017.
[3] Global Financial Stability Report, Selected Emerging Market Economies: State-Owned Enterprises, , IMF, October 2016. https://www.reuters.com/article/idUSL8N1OF0ZY/
[4] Reuters, Russia approves privatization plan aimed at raising 17 billion roubles, 2 February 2017. https://www.ganintegrity.com/country-profiles/russia/

الحواجز التجارية لحماية الشركات الروسية من المنافسة الأجنبية:

لم تنضم روسيا إلى منظمة التجارة العالمية إلا في عام 2012. وقد ساعدت العضوية في منظمة التجارة العالمية على خفض التعريفات الجمركية على الواردات التي كانت مرتفعة في السابق؛ ففي عام 2015، بلغ متوسط التعريفة المرجحة للتجارة في روسيا 4.8% للمنتجات غير الزراعية و12.3% للمنتجات الزراعية، أعلى بقليل من 2.6% و7.8% على التوالي في الاتحاد الأوروبي[1]، والأكثر إشكالية بالنسبة للمصدرين المحتملين إلى روسيا هي الحواجز غير الجمركية العديدة. وبصرف النظر عن المعايير الفنية المختلفة، فإن روسيا لديها تقليد طويل في حظر الواردات[2].

كما أعطت العقوبات الغربية على أوكرانيا روسيا ذريعة لزيادة تقييد وارداتها من الأغذية الزراعية من الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى الخاضعة للعقوبات[3]. ومنذ ذلك الحين، وفي ظل غياب المنافسة الأجنبية، نمت الزراعة الروسية بوتيرة أسرع من أي قطاع آخر. وهناك حاليًا ثماني نزاعات تجارية ضد روسيا في منظمة التجارة العالمية[4].

في عام 2015، أطلقت روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وقيرغيزستان وكازاخستان وقيرغيزستان الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EEU)، والذي أنشاء سوقا أوراسية موحدة على غرار الاتحاد الأوروبي الآسيوي مع حرية حركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال. مع ذلك، لازالت تعاني من الحواجز التجارية داخله الكثير من المنافسة الإضافية للشركات الروسية، أولاً لأن الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي لا تمثل سوى 10% من إجمالي التجارة الخارجية لروسيا، وثانيًا لأن معظمها لديها اقتصادات أقل تنافسية من الاقتصاد الروسي.[5]

تحديات العقوبات الغربية على الاقتصاد:

واجه الاقتصاد الروسي، خلال عام 2022، صعوبات عديدة نتيجة التداعيات السلبية للعقوبات الغربية الموقعة على روسيا منذ بداية الحرب في أوكرانيا، فضلاً عن امتصاص الحرب ذاتها جانباً كبيراً من إيرادات الدولة. وبحسب المؤسسات الدولية الكبرى وبإجماع من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

[1] Reuters, Russia's improving economy leaves privatization out in the cold, 27 October 2017 https://www.reuters.com
[2] Reuters, Russia hit by $3.4 billion Promsvyazbank bailout in latest bank blow, 15 December 2017. https://www.reuters.com/article/idUSKBN1E91HC/
[3] Viktor Vekselberg's Renova Group says it needs a government bailout (or two), Meduza, 3 May 2018, https://www.europarl.europa.eu
[4] Hough Clothe T, Meaning of Total Factor Productivity, 17 March 2017. https://www.reuters.com
[5] Russian Federation Systematic Diagnostic, TFP by Sector and Ownership, Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016. https://www.reuters.com/article/idUSL8N1OF0ZY/Russian%

ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – فإن 2022 كان عاماً سيئاً بالنسبة لروسيا. ثمة تحديات اقتصادية راهنة تواجه الرئيس الروسي بوتين، يمكن الوقوف على أبرزها فيما يأتي[1]:

3-4-1- زيادة الإنفاق العام لدعم المجهود الحربي:

في عام 2023، وجهت روسيا نحوثلث ميزانية الدولة، بما يعادل 9.6 تريليون روبل نحودعم المجهود الحربي، واستكمالاً لهذا النهج، فإنه في نوفمبر 2023، وافق الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" على ميزانية الدولة لعام 2024، التي تقضي بزيادة الإنفاق العسكري إلى ما يقرب من 30% من الإنفاق المالي، بما يعادل 14.3تريليون روبل، وهي زيادة مقدارها ثلاثة أضعاف عن عام 2021. ومن المتوقع أن يشكل الإنفاق الدفاعي والأمني نحو40% من إجمالي إنفاق ميزانية روسيا 2023، وفق التحليلات[2].

جدير بالذكر أن ذلك الإنفاق لا يقتصر على إنتاج الأسلحة فحسب، بل يشمل تقديم مدفوعات اجتماعية مرتبطة بالحرب لأولئك الذين يقاتلون في أوكرانيا وأسرهم، فضلاً عن بعض الإنفاق على المناطق الأوكرانية التي تفرض روسيا سيطرتها عليها. وفي هذا الصدد، تشير دراسة حديثة صادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام "SIPRI"، إلى أن الزيادة الكبيرة في الإنفاق العسكري تمثل "انفصالاً صارخاً عن تطور روسيا في مرحلة ما بعد الشيوعية حتى الوقت الراهن[3]."

3-4-2- انخفاض في إيرادات الطاقة بمقدار الربع:

وصلت إيرادات الطاقة في روسيا خلال العام الماضي إلى 8.8 تريليون روبل، وهوانخفاض بنحوالربع عن النتيجة القياسية في عام 2022، وإن كانت أعلى من المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية[4].

نتيجة لذلك، اضطرت الدولة إلى اللجوء إلى أساليب غير منتظمة على نحومتزايد لتوليد الإيرادات من الضرائب والرسوم لمرة واحدة، بما في ذلك "التبرعات الطوعية" التي يتعين على الشركات الغربية دفعها عند مغادرة روسيا. وقد أثبت هذا النهج فاعليته في تخفيف التأثير الأولي للعقوبات في بداية الحرب، عندما

---

[1] BNP Paribas Russia: The land of the bountiful giants, 2012. https://cdn.centralbankbahamas.com › download

[2] Brian O'Toole and Daniel Fried, Five ways the West might increase pressure on the Russian economy, New September 8, 2023. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/five-ways-the-west-might-increase-pressure-on-the-russian-economy/

[3] إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، تحديات الاقتصاد الروسي بعد عامين من الحرب, 21 فبراير 2024, العدد,336 ص 4-5

[4] نفس المرجع السابق. ص 4-5

جمدت الدول الغربية 300 مليار دولار من الاحتياطيات السيادية لروسيا؛ حيث قام الكرملين رداً على ذلك بفرض ضوابط على العملة لوقف هجرة رؤوس الأموال[1].

3-4-3- ثبات الإنتاج المدني مقارنةً بالإنتاج الحربي:

تشير تقديرات وزارة المالية الروسية إلى أن التحفيز المالي المرتبط بالحرب في الفترة 2022-2023، يُقدر بنحو10% من الناتج المحلي الإجمالي، وأنه خلال الفترة ذاتها، ارتفع الإنتاج الصناعي المرتبط بالحرب بنسبة 35%[2]. وبالنظر إلى الإنتاج المدني، فإنه قد ظل ثابتاً؛ وذلك وفقاً لبحث نشره معهد بنك "فنلندا للاقتصادات الناشئة"؛ ما يمثل تحدياً كبيراً أمام روسيا، يستوجب ضرورة تعزيز الإنتاج المدني في القطاعات الصناعية المختلفة، حرصاً على عدم تحول اقتصاد الدولة إلى اقتصاد حرب، قائم على الإنتاج الصناعي والحربي فحسب، خاصة أن قطاعات عديدة في الدولة مثل التعليم والرعاية الصحية، تعاني من نقص الإنفاق، في الوقت الذي يُضخ فيه المزيد من الموارد في المجهود الحربي[3] .

فإن النموالاقتصادي الذي "روج" له "بوتين"، يأتي من "فروع ذات تكنولوجيا منخفضة نسبياً، مثل تصنيع المعادن المصنعة بالفعل؛ حيث تكون روسيا أقل اعتماداً على الواردات ومن ثم أقل تأثراً بالعقوبات الغربية[4]."فيما يرى اقتصاديون آخرون، أن الإنفاق الموسع على الإنتاج العسكري يشوه الاقتصاد ويدمر الموارد ويمتصها بوتيرة غير مستدامة، وأن بناء وإنتاج الأشياء بهدف تدميرها في ساحة المعركة ليست الطريق إلى النجاح الاقتصادي. وبالتبعية، يحذر كبار المسؤولين الاقتصاديون الروس من تداعيات زيادة الإنفاق العسكري، الذي قد ينتج عنه تأثيرات كبيرة في الاقتصاد في المستقبل القريب[5].

3-4-4- تأثير العقوبات سلباً على المستهلكين:

في ديسمبر 2023، اعلنت شركة الطيران الروسيةS7 ، بأن نحو20% من طائراتها توقفت فعلياً عن الطيران، بسبب عدم التمكن من إصلاحها؛ حيث إن محركاتها أمريكية الصنع؛ ما أدى إلى انخفاض عدد الرحلات الجوية وخفض عدد الموظفين بالشركة. في ضوء ذلك، فإن ثمة اتجاهاً يشير إلى أن العقوبات

---

[1] Brian O'Toole and Daniel Fried ،Op.cit.

[2] إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 6

[3] Brian O'Toole and Daniel Fried ،Op.cit.

[4] إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص7

[5] Alexander Marrow ،Op.cit.

الغربية لها تأثير فعلي على المستهلكين والشركات الروسية، وأن ذلك التأثير سيكون طويل الأمد على الاقتصاد الروسي.[1]

بحسب المفوضية الأوروبية، في تقييم نُشر في منتصف عام 2023، فإن تأثير العقوبات سيزداد حدة بمرور الوقت؛ إذ من شأن تلك الإجراءات أن يكون لها تأثير هيكلي طويل المدى على ميزانية روسيا وأسواقها المالية والاستثمار الأجنبي وقاعدتها الصناعية والتكنولوجية.[2]

كما اشارت اليه "راشيل لينجاس" كبيرة خبراء الاقتصاد المعنيين بالعقوبات في وزارة الخزانة الأمريكية، إلى أن قادة روسيا "يواجهون مقايضات مؤلمة على نحومتزايد، من شأنها أن تعيق آفاق النموالطويلة الأجل في روسيا، مع تفاقم نقص الاستثمار، وتباطؤ نموالإنتاجية، ونقص العمالة.[3]"

3-4-5-زيادة إنفاذ ضوابط التصدير:

مباشرة بعد أن شنت القوات الروسية غزوًا واسع النطاق على أوكرانيا في 24 فيفري 2022، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا ضوابط التصدير الأكثر شمولاً على روسيا منذ نهاية الحرب الباردة[4]. وقد فعلت ذلك بالشراكة مع مجموعة الدول السبع (G7) وعدد من الدول الأخرى، معظمها أوروبية، وأخرى آسيوية ككوريا الجنوبية وأستراليا وتايوان. وتشمل أهداف الضوابط مواد عالية التقنية مثل الرقائق الإلكترونية و" مجموعة واسعة من المواد التي تسعى روسيا إلى تعزيز طموحاتها الاستراتيجية"، وفقًا لوزارة التجارة الأمريكية، وهي الوكالة الرائدة في تنفيذ وتطبيق ضوابط التصدير. وتضيف وزارة التجارة أن هذا النقص" سيؤثر بالتالي على القطاعات الصناعية الرئيسية في البلاد"[5].

من الصعب المبالغة في تقدير مدى اتساع نطاق ضوابط التصدير المفروضة، حتى وإن كانت غالباً ما تحتل المرتبة الثانية في وسائل الإعلام بعد العقوبات المالية وسقف أسعار النفط. وكما وصف ذلك مساعد وزير التجارة الأمريكي السابق "كيفن وولف" في ماي 2023، لم يتبق سوى القليل من المواد التجارية الأساسية التي يمكن السيطرة عليها بخلاف المواد التجارية الأساسية، وحتى العديد من هذه المواد تخضع

[1] Alexander Marrow ،Op.cit.

[2] Alexander Marrow ، Op.cit.

[3] Jamie Dettmer, Is Russia's Putin a Rash Gambler or Calculating Risk-Taker?', VOA News, 27 January 2022, https://www.voanews.com/a/is-putin-a-rash-gambler-or-calculating-risk-taker/6415299.html.

[4] Hanna Smith & Cristina Juola, 'Putin 4.0 Trends – Is there anything new?', Hybrid CoE (Trend Report 1, August2019), 9, https://www.hybridcoe.fi/publications/hybrid-coe-trend-report-1-putin

[5] Brian O'Toole and Daniel Fried ، Op.cit.

لضوابط الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها إذا كانت من النوع الذي يمكن إعادة استخدامه لمساعدة آلة الحرب الروسية".[1]

أما عن الإنفاذ الفعال فهوشيء آخر. فهناك العديد من التقارير التي تفيد بوصول التكنولوجيا وؤالسلع المحظورة إلى روسيا من خلال أنظمة متطورة في بلد ثالث مصممة للتهرب من ضوابط التصدير. إن وقف هذه القنوات غير المشروعة يتطلب عملاً مكثفاً، وقد كثفت إدارة الرئيس الأمريكي "جون بايدن" جهودها لمواجهة هذا التحدي. فمنذ فيفري 2023، زاد مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية ووزارة العدل الأمريكية من تعاونهما لاستهداف عمليات التهرب من الولايات المتحدة[2]. بالإضافة إلى ذلك، يجوب كبار المسؤولين الأمريكيين العالم لتحذير الحكومات من أن تصبح نقاط عبور للتجارة غير المشروعة. هذه خطوات جيدة، ولكن على عكس العقوبات المالية، التي تتركز في عدد صغير نسبيًا من المؤسسات المالية العالمية الكبرى، فإن مصدري السلع الأساسية منتشرون على نطاق أوسع بكثير، والأهم من ذلك أنهم لم يخضعوا لنفس الوهج المكثف للإنفاذ الأمريكي مثل القطاع المصرفي. يتطلب الإنفاذ الأكثر فعالية طموحاً أكبر واستثماراً كبيراً في البنية التحتية الحالية لتنسيق الرقابة على الصادرات وإنفاذها في مجموعة الدول السبع[3].

3-4-6-الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي الروسية المجمدة لإعادة إعمار أوكرانيا:

في فيفري 2022، جمّدت دول مجموعة السبع ما يقدر بنحو360 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي الروسية المودعة في ولاياتها القضائية، مع ما يزيد قليلاً عن 200 مليار دولار في أوروبا[4]. كان ذلك أحد أجرأ أعمال الضغط الاقتصادي على روسيا حتى الآن. ومنذ ذلك الحين، تناقش حكومات مجموعة السبع ما إذا كان ينبغي استخدام هذه الأصول للمساعدة في إعادة بناء أوكرانيا. يشير المؤيدون إلى أن أوكرانيا في أمس الحاجة إلى هذه الأموال، وأن استخدامها سيخفف العبء على أوروبا والولايات المتحدة ومصادر المساعدة الأخرى، ويمكن تبريرها بموجب القانون الدولي. ويقول المشككون إن الأساس القانوني للاستيلاء على هذه الأصول مشكوك فيه وأن ذلك سيشكل سابقة خطيرة. ويبدوأن إدارة "بايدن" منقسمة بشأن استخدام هذه الأصول، ويبدوأن الاتحاد الأوروبي يعارض ذلك، على الأقل في الوقت الحالي. أصدرت

[1] Sergey Vakulenko, Terminal'naya voyna. Chto budet yesli Ukraina atakuyet rossiyskiye neftyanye porty, Carnegie Politika, August 8, 2023, https://carnegieendowment.org/politika/90336;
[2] Sergey Vakulenko ،Op.cit.
[3] Brian O'Toole and Daniel Fried
[4] Upsells R., Eurasian Economic Union integration, European Parliament Research Service, 2023.

مجموعة الدول السبع بيانًا محايدًا نسبيًا في قمة طوكيوفي ماي 2023 بأن احتياطيات روسيا من النقد الأجنبي ستظل مجمدة حتى تدفع روسيا ثمن الأضرار التي تسببت فيها في أوكرانيا.[1]

فرض حظر مالي:

في أعقاب الغزوالروسي لأوكرانيا في عام 2014، تصرفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأعضاء مجموعة السبع الآخرين بحذر نظرًا لحجم القطاع المالي الروسي وهوالأكبر على الإطلاق المستهدف بنظام العقوبات ولم تصل إلى حد فرض عقوبات حظر كامل على أكبر البنوك الروسية المملوكة للدولة[2]. في عام 2022، فرضت الولايات المتحدة ودول مجموعة السبع الأخرى عقوبات حظر كاملة على أكبر البنوك الروسية المملوكة للدولة والبنوك الخاصة في روسيا، بما في ذلك بنك "سبيربنك" المملوك للدولة وبنك ألفا بنك المملوك للقطاع الخاص[3].

في فيفري 2023، في الذكرى السنوية الأولى للغزو، فرضت الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون عقوبات على معظم البنوك الروسية المتبقية ذات الحجم الحقيقي أو ذات الصلات الدولية. وفي حين أن عددًا قليلاً من البنوك الروسية الصغيرة لا تزال قادرة على التعامل مع الغرب، فإن النظام المالي الروسي ليس بعيدًا عن الحظر المالي[4].مع ذلك، قد يشعر صانعوالسياسة الغربيون بالقلق من أن أكبر البنوك الروسية تخفي معاملاتها الخاصة بين معاملات البنوك الروسية غير الخاضعة للعقوبات، وهواتجاه أبرزته عقوبات فيفري 2023. ونظرًا للتدابير المكثفة المطبقة بالفعل، قد يرى صانعوالسياسات أن فرض حظر مالي رسمي على روسيا هو خطوة تالية تدريجية ولكنها فعالة - بدلاً من الإجراء المدمر للاقتصاد العالمي الذي كان يبدوأنه كان سيبدوكذلك في عام 2021.[5]

من المرجح أن يؤدي فرض حظر مالي رسمي إلى عزل الاقتصاد الروسي بشكل أكبر – وربما تكون رمزيته أقوى من تأثيره الفعلي. ومن المؤكد أنه سيسهل بالتأكيد إنفاذ العقوبات وضوابط التصدير القائمة. على سبيل المثال، من الأسهل على سلطات الإنفاذ حظر جميع التمويلات التي تشمل روسيا وجميع الصادرات إلى روسيا بدلاً من مجرد أنواع معينة من الصادرات التي تندرج تحت رموز منتجات محددة[6].

---

[1] Sergey Vakulenko ،Op.cit.
[2] Roman A. Yuneman, economic Multi-Vector Foreign Policy: A Case Study of Voting on UNGA Resolution," 2, April/June 2023, https://eng.globalaffairs.ru/articles/kazakhstan-multi-vector/.
[3] Alexander Marrow ،Op.cit.
[4] Alexander Marrow ،Op.cit.
[5] Brian O'Toole and Daniel Fried ،Op.cit.
[6] Brian O'Toole and Daniel Fried ،Op.cit.

أخيراً، تظل العقوبات الغربية، التي فُرِضَت رداً على التدخل الروسي في أوكرانيا سارية، ومن المستبعد أن تُرفَع بل وقد تؤدي أي أزمة أخرى في السياسة الخارجية إلى تصعيدها، وبالتالي مزيد من التأثير السلبي على الاقتصاد الروسي.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001

ازدادت التحديات التي تواجهها روسيا دوليا بشكل كبير خلال العام 2022 نتيجة الأزمة التي طال أمدها في أوكرانيا، والتي تقوض استقرار روسيا الداخلي، وتورط روسيا في سوريا. هاتان القضيتان هما مظهر من مظاهر المواجهة الروسية الغربية التي تركت روسيا معزولة دوليًا وموسكوهدفًا لضغوط سياسية وعقوبات اقتصادية متواصلة من قبل الدول الغربية التي تسعى – وتنجح - في زعزعة استقرار البلاد. وقد كلّفها تدخل روسيا في أوكرانيا وسوريا ثمناً باهظاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي، على الرغم من أن التدخل الروسي في سوريا خلق وضعاً استراتيجياً جديداً يشكل تحدياً للولايات المتحدة والغرب بشكل عام، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على الأطراف المحلية في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل. فمن جانبها، ترى روسيا في السياسة الغربية تحديًا لطموحاتها في استعادة مكانتها كقوة عظمى، ومحاولة لإخراج روسيا من مسرح ما بعد الاتحاد السوفييتي، ومحفزًا لوسائل تغيير الحكومة الروسية.

في ما يلي سنوضح أهم التحديات الخارجية التي تواجه روسيا وتقف عقبة أمام تحقيق مصالحها القومية:

التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001

في التحديات الخارجية يجب التركيز على النقاط التالية:

ان الرغبة الروسية باستعادة دورها المؤثر في العلاقات الدولية قد بدأت ملامحه ترى النور، وهذا يتضح من خلال الدور الذي تقوم به روسيا على المستوى الاقليمي والدولي وعلى صعيد المنظمات الدولية والمشاركة في ادارة الازمات التي يشهدها العالم وهذا الامر لا ترغب به بعض الاطراف الدولية لا سيما الولايات المتحدة الامريكية بوصفها الدولة المهيمنة على النظام الدولي التي حاولت اضعاف الدور الروسي، فضلا عن بعض التحديات التي قد تعيقها كتوسيع حلف الناتو، والدرع الصاروخي والارهاب .... الخ. ونرى ان هذه القضايا ستكون لها دور سلبي على الرغبة الروسية في استعادة مكانتها الدولية السابقة أيام السوفيات كقطب منافس للولايات المتحدة الامريكية.

اولا: ظهور التحالفات الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية:

أن الولايات المتحدة الامريكية وضعت إستراتيجية لمواجهة منافسيها في العالم، من خلال توسيع التحالفات السياسية والعسكرية، سواء أكانت "ثنائية"، أم "متعددة الأطراف ."وتعتمد على شكلين أساسان: الأساس الأول: هو"مبدأ القيادة من الخلف"، بمعنى أن الولايات المتحدة الامريكية "سوف تدفع حلفاءها إلى التصدي بدلًا منها لمنافسيها وأعدائها. اما الاساس الثاني: هو العودة من جديد إلى "خيار كيسنجر"، الذي طرحه وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر في نهاية ستينيات القرن الماضي، والذي يقوم على "عدم المواجهة المباشرة "بين الولايات المتحدة الامريكية والقوى العالمية المنافسة لها في ذلك الوقت، وهي الاتحاد السوفيتي والصين، وأن إضعاف منافسي الولايات المتحدة الامريكية يكون فقط عبر العمل على خلق صراعات و" خلافات إقليمية."[1]

بناء الولايات المتحدة الامريكية لهذه التحالفات الجديدة تستهدف صعود كل من روسيا والصين كوريا الشمالية وايران. فقد وصلت واشنطن بهذه السياسة "بناء تحالفات جديدة وتوسيعها" إلى ذروتها؛ عندما استضاف الرئيس "جوبايدن" في 11 أفريل 2023 القمة الثلاثية الأمريكية اليابانية الفلبينية، أو من خلال "تحديث الاتفاقيات الدفاعية" مع اليابان في القمة اليابانية الأمريكية التي عقدت في امريكا في 10 أفريل 2023، كما تجندت الولايات المتحدة الامريكية على جوانب أخرى مثل توسيع وتعزيز تحالفات "أوكوس"، و"كواد"، وتشكيل مجموعة من "التحالفات الثلاثية" الجديدة التي تكون الولايات المتحدة الامريكية الطرف الفعال والأول مع طرفين آخرين، كما جرى في القمة الأمريكية اليابانية الفلبينية، والقمة الأمريكية اليابانية مع كوريا الجنوبية، هذه التحالفات التي تستهدف- على نحومباشر- الرباعي الروسي الصيني الإيراني الكوري الشمالي، تقوم الخطط الأمريكية في مقارعة الأعداء والمنافسين على "المواجهات غير المباشرة"، وأحسن دليل على ذلك هو الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تسعى واشنطن إلى استنزاف روسيا دون أن تدخل معها في "حرب مباشرة"[2]. ولتحقيق هذه الإستراتيجية ضد روسيا والصين وكوريا الشمالية- على نحوخاص- بدأ الرئيس جوبايدن ببناء سلسلة من الخطوات، الهدف منها تأسيس "تحالفات جديدة"، ومن أبرزها ما يلي[3]:

---

[1] ايمن سمير،التحالفات الأمريكية الجديدة.. اختباء وراء الآخرين،مركز الدراسات العربية الاوراسية , 29-04-2024 , https://eurasiaar.org

[2] Walter Russell Mead, Modernizing US Alliances and Partnerships in the Indo-Pacific ,Apr 22, 2024 Senate Foreign Relations Committee, https://www.hudson.org/national-security-defense/modernizing-us-alliances-partnerships-indo-pacific-walter-russell-mead

[3] ايمن سمير، مرجع سبق ذكره

I. التحالف الثلاثي مع كوريا الجنوبية واليابان

سعت إدارة الرئيس جو بايدن إلى تحويل العلاقات الثنائية مع اليابان وكوريا الجنوبية إلى "تحالف ثلاثي" عندما استضاف الرئيس جوبايدن -لأول مرة- القمة الثلاثية الأمريكية اليابانية الكورية الجنوبية في أوت 2022، بولاية "ميرلاند"، وفي البيان الصادر عن القمة كانت كل الكلمات تؤكد أن هناك "تحالفًا ثلاثيًّا" جديدًا سوف يعمل ضد كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية في شرق آسيا، ليس فقط لتعهد الأطراف الثلاثة بالعمل معًا للدفاع عن أنفسهم؛ بل للقيام بتدريبات عسكرية مشتركة، ونشر منظومات صواريخ، وشراء أسلحة غير مسبوقة، وهوما دفع صحيفة "غلوبال تايمز الصينية" إلى القول إن "الولايات المتحدة الامريكية تريد إنشاء تحالف آسيوي على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" في المنطقة".

استضافة الولايات المتحدة الامريكية قمة يابانية جديدة في افريل 2023، لدفع اليابان إلى تخصيص مزيد من الأموال للشؤون العسكرية، وبناء مزيد من القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان، مثل القاعدة العسكرية العملاقة للتدريب في محافظة "كاجوشيما"، جنوب غرب البلاد، وشراء طوكيومزيدًا من العتاد الأمريكي، مثل صواريخ "توماهوك"، والتصنيع المشترك للطائرات العسكرية، وهوما دفع الرئيس الأمريكي إلى وصف علاقة بلاده باليابان في هذه المرحلة بأنها قوية وعميقة.

يرى الكثير من الباحثين إلى هذا التحالف الجديد بأنه لصالح الولايات المتحدة بنسبة 100% ، ليس فقط لأنه يدفع اليابان إلى التخلي عن سياستها السابقة، وشراء مزيد من السلاح الأمريكي؛ بل لأنه يدفع اليابان إلى الانخراط أكثر في خلافات الولايات المتحدة الامريكية في آسيا عبر ما سُمي "ترقية" العلاقات العسكرية بين واشنطن وطوكيو، التي قادت- لأول مرة- إلى "إعادة هيكلة قيادة القوات الأمريكية" في اليابان بما يسهل حركة القوات الأمريكية في اليابان وشرق آسيا، لكن الأخطر من وجهة النظر الصينية هو تعهد رئيس الوزراء الياباني أمام الكونغرس بانخراط اليابان إلى جانب الولايات المتحدة في أي صراع قد يندلع في بحر الصين الشرقي، عندما قال: "إن اليابان جُرِّدَت من حقها في بناء قوة عسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها لا تزال مصممة على بذل كل الجهد لتقاسم المسؤولية مع حليفتها الولايات المتحدة[1]."

II. التحالف الثلاثي مع الفلبين واليابان

تجسد ذلك في القمة الثلاثية الأولى بين قادة الدول الثلاث في 11 أفريل 2023، التي جمعت الرئيس الأمريكي "جوبايدن" مع رئيس الوزراء الياباني "فوميوكيشيدا"، والرئيس الفلبيني "فرديناد ماركوس جونيور"، كان عنوانها الأول هو تعزيز التحالف العسكري، ومواجهة نفوذ الصين في منطقة المحيطين

[1] ايمن سمير، مرجع سبق ذكره .

الهندي والهادئ، لكن أخطر ما قاله الرئيس جوبايدن في هذه القمة هو أن "أي اعتداء على سفينة أو طائرة فلبينية سوف يعد اعتداء على الولايات المتحدة الامريكية واليابان والدول الثلاث"، ظلت واشنطن تعمل على هذا التحالف الثلاثي منذ وصول الرئيس الفلبيني الحالي "فرديناند ماركوس جونيور " إلى الحكم في 30 جويلية 2022، منذ ذلك الحين واشنطن تعمل على تعزيز وجودها العسكري في الأراضي الفلبينية، وكانت الخطوة الأكبر في عهد الرئيس "جوبايدن" هي توقيع واشنطن مع مانيلا في 2 فيفري 2023 على اتفاق لتوسيع الوجود العسكري الأمريكي في الفلبين إلى 9 قواعد عسكرية[1].

III. تحالفات ثنائية للحلفاء:

عملت الولايات المتحدة الامريكية - منذ فترة طويلة -على تشكيل تحالف عريض لا يقوم فقط على اتفاقيات ثنائية بين واشنطن وتلك الدول ؛ بل العمل على توقيع "اتفاقيات ثنائية بين حلفاء الولايات المتحدة نفسها"، يهدف تخفيف الى الفاتورة المالية، ودفع الحلفاء إلى مشاركتها الأعباء المالية لبناء القواعد العسكرية وشراء الأسلحة، على سبيل المثال، التوقيع على اتفاقية لتعزيز التعاون الدفاعي بين أستراليا وكوريا الجنوبية في 30 ماي 2023، وتوقيع أستراليا واليابان اتفاقية أمنية وصفت بالتاريخية في مدينة بيرث غرب أستراليا في 22 أكتوبر 2022، كما وقعت أستراليا "اتفاقية دفاع مشترك" مع بريطانيا، أطلق عليها "اتفاقية مركز القوات"، في 21 مارس 2021، هي أول اتفاقية تسمح بحرية عمل قوات البلدين في أراضي الدولة الأخرى، وتعد استكمالًا لعضوية بريطانيا وأستراليا في تحالف "أوكوس.[2]"

وسط ذلك كله، برزت الحرب الروسية - الأوكرانية، لتضيف متغيرات جديدة تتعلق بالتركيز الأمريكي على مواجهة التهديد الروسي، واختبار الالتزام الأمريكي بدعم أمن الحلفاء، فضلًا عن الموقف الصيني الايراني والكوري الشمالي المواقف على العملية العسكرية الروسية في رسم ملامح خريطة التحالفات الجديدة، وكذلك مدى تصاعد الموقف الأمريكي ذاته على خلفية موقف بكين تجاه الحرب، وانعكاساتها على قضية تايوان[3].

ثانيا: توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً

يعتبر التوسع الاتحاد الاوروبي شرقا من الملفات الحساسة والمهمة بالنسبة لروسيا وقد زاد هذا التوسع مؤخرا من تعقيد التكتل الأوروبي مع روسيا حيث أثار ردود فعل وتحديات من جانب روسيا التي

---

[1]Walter Russell Mead ,Op.cit.

[2]ايمن سمير,مرجع سبق ذكره .

[3] IRIS, The European Intervention Initiative: Why we should listen to German Chancellor Merkel, 16 July 2018, Accessed: 25 April 2022, https://bit.ly/37GQLSp

كانت ولا تزال تنظر إلى العملية برمتها بمزيج من الاهتمام والقلق.[1] فمن ناحية رأت روسيا في التوسع فرصة لتعاون اقتصادي أوثق وإمكانية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن ناحية أخرى فهويؤثر ذلك على مصالحها الجيوسياسية ونفوذها في أوروبا الشرقية، وكان اولى بدايات توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا بموجب قرارات "قمة كوبنهاغن" 13 ديسمبر 2002 حدثا تاريخيا في مسار الاتحاد الأوروبي غير أن موقف روسيا زاد تشددا في السنوات الأخيرة -حتى قبل حربها على أوكرانيا- حيث ترى توسع التكتل تهديداً لمجال نفوذها ودورها التقليدي كقوة مهيمنة في المنطقة، وهذا ما أدى إلى عدد من التداعيات على قضايا الأمن والطاقة وحقوق الإنسان. أما الاتحاد الأوروبي فيرى -من جهته- أنه يدافع عن منظومة قيم تتعارض في نواحٍ كثيرة مع النظام الاستبدادي المنتهج في موسكو[2].

صحيفة "فرانكفورته روندشاو" الألمانية في عددها الصادر بالأول من ماي 2024 رأت أن "نجاح توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً يُظهِر أن التكتل قادر على القيام بما هو أكثر مما ينتقده به المتشككون،. ولذلك فإن النتيجة الإيجابية للتوسع شرقاً هي سبب آخر لكي يكون الاتحاد الاوروبي اكثر حسما بشأن معالجة التحديات القادمة مثل الانضمام الموعود لأوكرانيا أودول البلقان وهوما يهدد أمن روسيا. لأن هذا لن يسمح فقط للاتحاد الأوروبي بالنموبل إنه أيضاً سيحد من نفوذ روسيا. ومن شأن ذلك أن يكون فرصة لتحويل التحالف الاقتصادي الاوروبي إلى تحالف سياسي عسكري يشكل تحدي خطير على روسيا "[3].

فبعد 20 عاماً من موجة الانضمام الأولى لدول الكتلة الشرقية السابقة يتجدد الجدل كل مرة حول إنْ كان بإمكان التكتل استيعاب بلدان جديدة وعلى رأسها أوكرانيا دون الدخول في احتكاك مباشر مع روسيا. فمنذ استقلال أوكرانيا -في عام 1991 في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي- شهدت البلاد تنمية سياسية واقتصادية صعبة[4]. فقد أُبتليت البلاد بالفساد وعدم الاستقرار السياسي والتحديات الاقتصادية. ومع ذلك اتخذت أوكرانيا خطوات مهمة لإصلاح نفسها سياسيا واقتصاديا منذ ما يسمى "ثورة الكرامة" في عام 2014، التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش. وكان توقيع اتفاقية الشراكة بين التكتل القاري وأوكرانيا عام 2014 بمثابة علامة فارقة في العلاقات بين الطرفين، وتضمنت الاتفاقية التكامل الاقتصادي العميق وكذلك التعاون السياسي في مجالات مثل الديمقراطية وسيادة القانون

[1] Institut Talleyrand, L'Europe de la défense à travers l'Initiative Européenne d'Intervention (IEI), 23 mars 2021, Accessed: 25 April 2022, https://bit.ly/3LdO2Ox

[2] معهد رصانة، مستقبل «الناتو» ومشروع «الاستقلال الإستراتيجي» الأوروبي, 03-11-2022، تاريخ الاطلاع: 11 أبريل 2022م، https://bit.ly/3jso25P

[3] حسن زنيند , ذكرى التوسع شرقا.وزن الاتحاد الأوروبي في جيوسياسية العالم , https://www.dw.com 2024/5/4

[4] Several commissioners, led by Frits Bolkenstein, who is responsible for the internal market, said many of the candidate countries would not be ready to withstand the pressures of competition once they joined' (The Financial Times, 10 October 2002, p.1.

وحقوق الإنسان. وبالنسبة لأوكرانيا كان ذلك بمثابة إشارة واضحة إلى عزمها على مواءمة نفسها بشكل أوثق مع القيم والأعراف الغربية، وهوبالطبع ما أثار حفيظة الاتحاد الروسي.[1]

تَعتبر أوساط بعض المراقبين أن تأثير محور دول أوروبا الوسطى والشرقية – وهومحور مؤلف من 11 دولة أوروبية؛ هي: ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا وبولندا والتشيك وسلوفاكيا ورومانيا والمجر وبلغاريا وسلوفينيا وكرواتيا – ظهر من خلال تحوُّلَين رئيسيَّين في السياسة الأوروبية مؤخراً: الأول هو تغطية الاتحاد الأوروبي ثمن الأسلحة المرسلة إلى أوكرانيا، وهي خطوة أولى نحوالإنفاق الدفاعي باتجاه الحدود الروسية ومحاولة زعزعت استقرارها الداخلي.والثاني هو توسيع الاتحاد الأوروبي، الذي كان خارج جدول الأعمال في العديد من اللقاءات سابقا؛ حيث لم تنضم أي دولة منذ كرواتيا في عام 2013 وتم التفاوض على انضمام 9 مرشحين جدد؛ من أبرزهم أوكرانيا التي اتفق قادة الاتحاد الأوروبي في 14 ديسمبر 2023 على بدء محادثات انضمامها الرسمي إلى الاتحاد الأوروبي. وإذا توسعت الكتلة إلى 36 دولة فسوف يتحول مركز الثقل بشكل حاسم نحوالشرق ويرى صناع القرار السياسي، ضمن هذا المحور، كما أن الضمانات الأمنية التي يقدمها حلف شمال الأطلسي، وبالتبعية الولايات المتحدة الامريكية "الناتو"، أكثر إقناعاً وفاعليةً إلى حد كبير وهما يشكلان اكبر التحديات الجديدة لروسيا.[2]

دعم الاتحاد الأوروبي أوكرانيا سياسياً واقتصادياً وحتى عسكرياً في مواجهة روسيا، كما كانت العقوبات ضد موسكوجزءاً من الجهود المبذولة كل هذا لتقويض روسيا ومحاصرتها واستنزاف قدراتها. وبهذا الصدد كتب موقع "شبيغل أونلاين" في الأول من ماي 2024" "منذ سقوط الجدار "جدار برلين" كان الاتحاد الأوروبي ينظر إلى نفسه في المقام الأول باعتباره تجمعاً اقتصادياً، وبالتالي كان من المنطقي أن يُنظَر إلى توسعه في المقام الأول باعتبارها مشروعاً اقتصادياً. ومن ناحية أخرى فإن الصراع مع موسكويحول أوروبا إلى اتحاد أمني يحتاج إلى إعادة التفكير في العديد من الأمور، والتوسع شرقا هو الفرصة لذلك ".[3] فإن روسيا ستصبح مُحاطة بدولة أوروبية أطلسية سادسة، إضافة إلى لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا، بولندا، النرويج. وسيكون لذلك تأثير على مُحيط روسيا الحيوي والجغرافي ومستوى فعاليتها في الأمن الأوروبي، إلى جانب التضييق على وصولها إلى المياه الدافئة التي تُعتبر امراً حيوياً بالنسبة لها.[4]

---

[1] حسن زنيند , مرجع سبق ذكره .

[2] حسن زنيند , نفس المرجع السابق.

[3] Spuds, A., & Broke, S. (Eds.). The Latvian foreign and security policy yearbook 2022. Latvian Institute of International Affairs. https://www.liia.lv/en/publications/latvian- foreign- and- security- policy- yearbook-2022- 956

[4] Siddi, M. The partnership that failed: EU-Russia relations and the war in Ukraine. Journal of European Integration, (2022). 44(6), 893–898.

ثالثا: إقامة الدرع الصاروخي الأمريكي في شرق ووسط أوروبا

مثل التدخل الامريكي عائق كبيرا اما صعود روسيا الاتحادية للقطبية الدولية على مدار اكثر من ربع قرن فالولايات المتحدة الامريكية سعت دائما الى الوقوف بوجه التطلعات الروسية نحوالهرمية، لانها تدرك ان روسيا هي الطرف المؤهل من بين جميع القوى العالمية وان لم يكن الوحيد القادر على منافسة التفرد الامريكي، فدائما تسعى الى وضع العراقيل وتحريض بعض الدول والمنظمات الاقليمية والدولية لإشغال روسيا في بيئتها وابعادها عن المحيط الدولي، لا بل حتى منافستها في تلك البيئة الجيوسياسية في اوراسيا بصورة مباشرة او تلوح في الخلف كلاعب مهم يسعى لمنع روسيا من الهيمنة وحدها على تلك المنطقة[1] لانها تدرك الثروات التي تحويها منطقة اوراسيا واهميتها الاقتصادية، اذ تبحث واشنطن على ضمان الدخول الحر الى نفط اسيا الوسطى وابعاد روسيا بعدة طرق فعملت على تدعيم التمركز العسكري لقواتها وقوات حلف الشمال الاطلسي في افغانستان، واجرت مفاوضات مع بعض دول اسيا الوسطى على تأجير بعض الاراضي لإقامة قواعد عسكرية في اوزباكستان وقيرغيزسان[2]، فضلا عن دعم ا لانقلابات وتأجيجها لإزاحة الانظمة الموالية لروسيا رغم معارضة روسيا التي تعد هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها ترتبط ارتباطا وثيقا بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية[3] وعملت الولايات المتحدة الامريكية على تقويض روسيا في منطقة اوروبا الوسطى والشرقية واشغالها بنظام الدرع الصاروخي الذي يعد وسيلة من وسائل تحقيق الهيمنة الامريكية، اذ اعلنت ادارة الرئيس الامريكي السابق "بوش الاب" في مارس 2007 انها ستضم بولندا والتشيك الى هذه المنظومة بحجة ردع التهديدات الايرانية في حال استخدامها لصواريخ عابرة للقارات [4]. الامر الذي عدته روسيا استهدافا لأمنها القومي واقترح بوتين في اجتماع قمة مجموعة الثمانية في المانيا عام 2007 عرضا يقضي استخدام موقع رادار روسي في اذربيجان وموقع اخر في منطقة كراسنودار جنوب روسيا يكون بديلا عن بولندة والتشيك، وهذا يؤكد ان روسيا لا ترفض المشروع من حيث المبدأ ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذه، الا ان الاخيرة رفضت الاقتراح واصفة روسيا بالدولة غير العضوفي حلف الناتوولا يمكنها المشاركة [5] لكن ادارة الرئيس الامريكي "اوباما" تخلت عن هذا المشروع بعد

---

[1]نصار الربيعي، دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص 416 - 417

[2]نزار اسماعيل الحيالي، عبد الحميد العيد, المأساوي العلاقات الروسية الامريكية، ص 56

[3]حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مرجع سبق ذكره، ص7.

[4] المرجع نفسه ص 47

[5]طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد 2012، ص 173

ان ابلغ اوباما رئيس الوزراء التشيكي في سبتمبر 2006 بالتخلي عن نشر رادار امريكي ضمن منظومة الدرع الصاروخية في الاراضي التشيكية والبولندية لتوصلها الى قناعة ان ايران ليس لديها القدرة على امتلاك مثل هذه الصواريخ[1]، وتم اختيار رومانيا بدلا منهما عام 2010 وافقت رومانيا على استضافة الصواريخ الاعتراضية "SM-3" الأمريكية في أراضيها بدءا من عام 2015[2].

كما سعت الولايات المتحدة الامريكية الى تقويض روسيا ايضا في منطقة البلقان والقوقاز فقد ساندت استقلال المقاطعة اليوغسلافية ذات الاغلبية الالبانية في كوسوفو، وعلى العكس ساندت روسيا بلغراد ضد استقلال كوسوفو، وتساند الولايات المتحدة واوكرانيا فكرة ضم اقليم "بريدنيستروفيه" إلى "مولدافيا" الامر الذي ادى الى تحرك الجيش الروسي الى الاقليم، ولما كانت عملية توسيع حلف شمال الاطلسي محل تجاذبات حادة بين روسيا والغرب خيرت روسيا جمهورية مولدافيا بين عضوية الحلف وبين المحافظة على الاقليم، فما كان لها الا ان تقف الى جانب روسيا أمل التوصل الى تسوية للإقليم[3]، اما في منطقة القوقاز التي اكتسبت اهمية استراتيجية خاصة للولايات المتحدة الامريكية، اذ تعدها نقطة العبور لتصدير موارد الطاقة من بحر قزوين واسيا الوسطى الى خارج الاراضي السوفيتية السابقة ومنطقة لتموين الجيوش الامريكية والأطلس في افغانستان وهي عبارة عن خط يربط الغرب بالفضاء فلا يمكن لها ان تفرط بهذه المنطقة الحساب روسيا، لاسيما وانها استثمرت العربي[4] انفرادها على قمة الهرم الدولي وتفوقها على باقي القوى الدولية سبيلا لإعادة هيكلة العلاقات الدولية وتنفيذ سياساتها لتحقيق مشروعها المتمثل في تجسيد ما يطلق عليه "عهد السلام العالمي "الذي أعد رسالة الولايات المتحدة الى العالم [5].

تقوم فكرة الدرع الصاروخي الأميركي على إنشاء قواعد عسكرية، وتجهيز صواريخ ومنظومات دفاعية في البر والبحر، لمنع وصول أي صاروخ باليستي عابر للقارات إلى أراضي الولايات المتحدة الامريكية أو أحد حلفائها. كما انها تملك قواعد جاهزة أو في صدد الإنجاز. ومن أكبر القواعد الأميركية في شرق أوروبا، أكثر من 6 قواعد في بولندا يتوزع فيها 5500جندي أميركي، كما تراجعت واشنطن عن إنشاء قاعدة لها في

---

[1]موقع الـBBC عربي،موسكوترحب بتخلي امريكا عن الدرع الصاروخي،مقال نشر على شبكة المعلومات العالمية،الانترنت بتاريخ 17/9/2009، على الرابط:http://www.bbc.com

[2]روسيا اليوم، الكرملن سنرد في حال نشر اوكرانيا صواريخ امريكية على ارضها، مقال نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 20/5/2015 على الرابط:https://arabic.rt.com

[3]نزار اسماعيل الحيالي , عبد الحميد العيد المأساوي، العلاقات الروسية الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص ص51-52

[4]المصدر نفسه، ص ٥٣.

[5]وارنر، دانيال، السياسة الخارجية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابوظبي، 1999، ص32.

التشيك.وفي سنة 2016، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية تأسيس قاعدة في رومانيا بتكلفة بلغت 800 مليون دولار، الهدف منها هو المساهمة في تعزيز الدرع الصاروخي الأميركي، والعمل لجانب قوات حلف الشمال الأطلسي "الناتو."[1]وفي هذين البلدين القريبين من الحدود الروسية، ايضا نشرت اثنين من أشهر وأقوى منظوماتها الدفاعية وصواريخها الأكثر تطورا، القادرة على اعتراض أسرع الصواريخ الهجومية، وهما: منظومة "إيجيس أشور(Aegis ashore) "، ومنظومة "ثاد.(Thaad) "[2]

كما نشرت الولايات المتحدة الامريكية سنة 2019 منظومة "ثاد (THAAD) "الدفاعية في رومانيا، وذلك من أجل التغطية على بعض الأعطاب التي ظهرت في منظومة "إيجيس أشور."وتعتبر منظومة "ثاد" من أهم منظومات الدفاع الصاروخية الأميركية، وفي بداية تصنيعها سنة 2004 كان الغرض منها اعتراض صواريخ من طراز سكود والصواريخ المشابهة له، قبل أن يتم تطويرها لتصبح قادرة على اعتراض الصواريخ الباليستية وكذا اقتراب الصواريخ الأميركية من حدود روسيا، ووصولها إلى "أبواب الحدود الروسية" بتعبير الرئيس الروسي على انها من اخطر التحديات والتي تحاصر روسيا فقد تحولت الأراضي في أوروبا الشرقية إلى ساحة للمواجهة بين اثنين من أحدث وأقوى الصواريخ والمنظومات الدفاعية المتطورة التي يمتلكها كل من الجيشين الروسي والأميركي [3].

رابعا: توسع حلف شمال الأطلسي

شكل طرح توسيع حلف شمال الاطلسي "الناتو" شرقا تهديدا صريحا للأمن القومي الروسي ومثل تحدي كبير لروسيا الاتحادية، وكانت مبررات الحلف بأن هذا التوسع جاء من اجل تشييد بنيان جديد للأمن الاوروبي والاطلسي، لكن هذه الفكرة تخضع تفسيراتها للاعتبارات المصلحة للقوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي تسعى من خلال ذلك تثبيت دورها القيادي المهيمن عن طريق تعزيز دور الاطلسي، فضلا عن مخاوفها من اعادة بناء روسيا القوية فلا بد من محاصرتها بالإدارة الاطلسية[4]. الحلف وتتهم روسيا الاتحادية الولايات المتحدة الامريكية بأنها تسعى لإقامة خط جديد لتقسيم اوروبا مما يهدد السلام ويؤدي الى ان تدخل روسيا في سباق تسلح نووي جديد لمواجهة الحلف الاطلسي، كما ان توسيع الحلف يعني توسيع مجال السيطرة الامريكية وهي الدولة المهيمنة على سياسات، الحلف كما ان معارضة

---

[1]احمد بن ضيف الله، الصحوة الجيوسياسية لأوروبا ضد روسيا , المعهد الدولي للدراسات الايرانية , 23-05-2023 ص

[2]أيوب الريمي,مواجهة بين صواريخ "الدرع" الأميركي و"إسكندر" الروسي.11/2/2022مركز الجزيرة للدراسات، https://www.aljazeera.net/news

[3]Justitiedepartementet. Det ska vara straffât Att delta i en terroristorganisation" 2023.https://bit.ly/3

[4]نصار الربيعي،مرجع سبق ذكره، ص 281-282

روسيا لهذا التوسيع تأتي لاعتبارين: اولهما عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهار الشيوعية. ثانيا ان الولايات المحددة الامريكية تسعى لأجل تطبيق استراتيجية الاحتواء تجاه روسيا وذلك لضمان عدم ظهور دور دولي جديد لها في السياسة الدولية[1].

كما تسعى الولايات المتحدة الامريكية لضم اوكرانيا الى الحلف للوصول الى الحدود الروسية، فضلا عن انها وجهت دعوة رسمية الى مملكة الجبل الاسود للانضمام الى الحلف في 2 ديسمبر 2015 عن طرق امين العام للحلف "ينس ستولتنبرغ"، وقد نشر الكرملين على موقعه الالكتروني العقيدة العسكرية لروسيا التي أقرها الرئيس فلاديمير بوتين لعام 2015 والتي تعتبر حلف شمال الأطلسي تهديدا أساسيا لأمن البلاد بعد أيام قليلة من الخطوة التي اتخذتها أوكرانيا نحوالانضمام إلى الحلف ونددت روسيا أكثر من مرة بقرار الحلف الأطلسي نشر قوات في عدد من الدول الأعضاء الواقعة على حدود روسيا مثل دول البلطيق أو بولندا، لاسيما وان روسيا التي وعدت بـ"الرد" في حال انضمام أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي واحتفظت روسيا لنفسها بالحق في استخدام ترسانتها النووية إذا ما تعرضت هي أو أحد حلفائها لعدوان أو في حال وجود "تهديد لوجود الدولة نفسه.[2]

فبعد انضمام مقدونيا 2020 تلتها فنلندا والسويد يوم 5 افريل 2023 و5مارس 2024 على التوالي ليصل عدد الى 32 عضوإلى الناتوما يعني أن طول الحدود المشتركة بين الناتومع روسيا يتضاعف ليصل إلى 2600 كيلومتر.[3] وهذا يعني أن الحلف سيعمل على زيادة قدراته ونشر بنيته التحتية على طول هذه المسافة، التي باتت تحتاج إلى حماية مباشرة وقوية. وهوأمر قد تضطر موسكوإلى الرد عليه بخطوات سريعة وفعالة لحماية مناطقها الغربية بمواجهة التطويق العسكري الكامل.

لكن هناك تداعيات أخرى لا تقتصر على الملفّين الأمني والعسكري اللذين يتطلبان من روسيا تخصيص موارد هائلة، وهي تنسحب من كل الملفات المتعلقة بالتوازن الاستراتيجي، والمصالح المتعددة في مناطق حيوية، كملف حوض البلطيق الذي أصبح واقعياً "بحيرة أطلسية".

هذا الأمر يزيد من تحديات روسيا الأمنية والعسكرية والاقتصادية، ويعقِّد التنافس على منطقة القطب الشمالي، حيث تخوض روسيا، منذ سنوات، مواجهة دبلوماسية وأمنية وعلمية واستخباراتية قاسية لانتزاع الاعتراف بحقوقها فيها. فيما قررت 18 دولة أوروبية عضوفي حلف شمال الأطلسي "الناتو" 13نوفمبر 2022 تعزيز نظام دفاعها الجوي ردا على ما تسميه الهجمات الجوية الروسية على أوكرانيا .

[1] طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] Reuters. How Sweden and Finland could help NATO contain Russia NATO expansion and its repercussions on global security/ 2023. 15bit.ly/4794NWF

[3] Russia Won't Sit Idly by after Finland and Sweden Join NATO2022- War on the Rocks bit.ly/3OeN

وتقوم الفكرة الألمانية على شراء الأوروبيين بشكل مشترك لأسلحة وأنظمة دفاع صاروخية لتحقيق الحماية للأجواء الأوروبية بثلاث مستويات، تبدأ بمنظومات الدفاع قصيرة المدى، ثم صواريخ ومنظومات دفاعية متوسطة المدى، وصولاً لاقتناء منظومات الدفاع الصاروخية طويلة المدى التي يمكنها تحييد المخاطر من الصواريخ بعيدة المدى وصواريخ «فرط الصوت»[1].

كما حاول الناتودمج أوكرانيا في صفوفه من خلال دعم أوكرانيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا، والمشاركة في التدريبات والتدريب للجيش والبحرية، وتشجيعها على التعاون والتنسيق على نطاق واسع للتحضير لانضمامها الرسمي..[2] قد شهدت الفترة الأخيرة تطوّراً ملحوظاً في قدرات الجيش الأوكراني. فقد زاد العدد من 120 ألفاً إلى 250 ألفاً، مع تقويته بتجهيزه بأسلحة غربية متطوّرة؛ صواريخ دفاع جوي وراجمات صواريخ ورادارات وتقنيات مراقبة، ومسيّرات تركية من طراز "بيرقدار"، وإشراكه في مناوراتٍ بحريةٍ وبريةٍ مع قوات حلف الناتولكسب الخبرات الميدانية والإدارية، دعمها الناتولتتحول إلى قوة موازنة لروسيا على البحر الأسود، ما أثار حفيظة الأخيرة ومخاوفها من إحكام الطوق حولها؛ وقد عكست مطالبها من الحلف إلغاء بيانه الصادر عام 2008 بشأن انضمام أوكرانيا وجورجيا للحلف، وتقديم تأكيداتٍ ملزمة قانوناً بعدم نشر أسلحة حول روسيا، وفق بيان الخارجية الروسية، حجم هواجسها ومخاوفها من خسارتها أوكرانيا.[3]

ان من شأن تمدد حلف الاطلسي وخططه التوسعية على الحدود الروسية أن يدفع الأخير إلى إعادة تعريف دور منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تضم عدد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وهي: روسيا وأرمينيا وبيلاروس وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، حيث أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في قمة المجموعة المُنعقدة في 17 ماي 2022، أن الدول الأعضاء ستقوم بتدريبات عسكرية مشتركة قريباً، فضلاً عن دعوات شهدها الاجتماع لتحويل المعاهدة إلى تحالف أشبه بحلف وارسوالسابق ولكن بصيغة جديدة, كما تعتبر روسيا توسع الناتوعلى حدودها تهديداً أساسياً لأمنها [4].

---

[1] دفاع، الدرع الصاروخي الأميركي في أوروبا الشرقية، سبتمبر 2020م، تاريخ الاطلاع: 13 أفريل 2023م، https://bit.ly/3rj

[2] NATO, NATO's military presence in the east of the Alliance,28 Mars 2022, Accessed:3 April 2022, https://bit.ly/3LUEkkr

[3] NATO,

[4] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، أمن دولي .توسع الناتو، تشكيل خريطة أمنية جديدة لأوروبا بعد 75 عاماً, وحدة الدراسات والتقارير, 03-04-2024 , https://www.europarabct.com

خامسا: تحدي الإرهاب الدولي

سبقت روسيا الاتحادية كلا من الولايات المتحدة الامريكية واوروبا في مواجهة تهديد الارهاب ولعل التفجرين المدمرين الذين وقعا في موسكوفي سبتمبر عام 2009 هما نقطة التحول التي جعلت مهمة مكافحة الارهاب مهمة امنية مركزية خلال ولاية بوتين للرئاسة الاولى، والقت بتأثيرها على كثير من المكونات الرئيسية للنظام السياسي الذي نشأ في روسيا ابان النصف الاول من هذا العقد، وفي الفترة ما بين 2002 - 2005 شهدت موسكومن الهجمات الارهابية الاشد فتكا اكثر مما شهدته دولة اخرى، وقد جاء الغاء النظام الامني الخاص بعمليات مكافحة الارهاب في الشيشان في 9 افريل 2009 ليؤكد ان القيادة الروسية لديها من الاسباب الوجيهة ما يدعوها الى الاعلان بان هذا النصر في هذه الحرب قد تم تحقيقه غير ان القنبلة التي اخرجت قطار نيفيسكي السريع عن مساره في اكتوبر من العام نفسه، اثبتت ان الارهاب كان ولا يزال يشكل تحديا وتهديدا بالغ الخطورة.[1] فضلا عن التفجيرات الارهابية الذي حدثت في "فلغوغراد" في 21 اكتوبر و29 - 30 ديسمبر عام 2013،والتفجير الارهابي في العاصمة الشيشانية "غروزني" في ديسمبر عام 2014 كل هذه التفجيرات تشكل مؤشرا سلبيا على الأمن الروسي على اعتبار ان روسيا من الدول الكبرى التي تمتلك اقوى نظام مخابراتي وهياكل امنية مستقرة، لكنها في نفس الوقت غير محصنة من الارهاب وعلى المستوى الخارجي شكلت الازمة السورية تحديا كبيرا امام القيادة الروسية في مهمتها التي وصفها الرئيس بوتين "بمقاتلة المتطرفين الارهابيين"اثناء لقاءه بوزير الخارجية السوري "وليد المعلم" في الكرملن في 29 جوان 2015 وأكد على استمرار الدعم الروسي لسوريا حتى القضاء على "داعش" فعلى روسيا الانتصار في هذه الحرب اذا ارادت ان تحفظ مكانتها الدولية لإنها تدرك ان هناك اطراف دولية تراقب وتتحين الفرص من اجل السعي لإفشال روسيا وإظهارها بالقوة الضعيفة، فضلا عن محاولتهم اضفاء الصفة غير الشرعية على التواجد الروسي في الاتحاد السوفييتي واستقلال دوله وفك عقد شراكتها في حلف وارسوثم انضمام أغلب هذه الدول الى حلف الناتوالأمر الذي خلف نقاط ضعف لا زالت روسيا تعاني منها ومن تلك النقاط التي ورثتها روسيا جراء استقلال دول الاتحاد السوفييتي السابق هو التحدي الجيوبوليتيكي الذي يحمل الكثير من الآثار الاقتصادية والاستراتيجية التي تحول دون استعادة روسيا لمكانة الدولية[2].

كما يعد التفجير الارهابي الذي حدث في متروالأنفاق بمدينة سان بطرسبيرج الروسية في 3 أفريل 2017 ضمن مؤشرات تصاعد استهداف روسيا من جانب التنظيمات الإرهابية المتطرفة، إذ يأتي الهجوم

---

[1] Official website of the Russian presidency, Op.cit.

[2] بافل باييف، مرجع سبق ذكره، ص 219 - 220.

عقب مرحلة ممتدة من التهديدات الداعشية لموسكووتوعد التنظيمات المتطرفة في سوريا والعراق والقوقاز باستهداف المدن الروسية، رداً على التدخل العسكري الروسي في سوريا والتحالف الروسي مع إيران وحزب الله ونظام الأسد، بالإضافة لتداعيات تغير خريطة نشاط التنظيمات الإرهابية واتجاهها للتمدد في مناطق تمركز الجاليات الإسلامية في آسيا الوسطي وروسيا والصين .ففي 24 مارس 2017 تبنى تنظيم داعش الهجوم على قاعدة عسكرية للحرس الوطني الروسي في الشيشان، والذي خلف ستة قتلى في صفوف قوات الأمن الروسية، بالإضافة لمقتل المهاجمين وفق مركز "سايت الأمريكي "لرصد المواقع الإرهابية[1].

كما شهدت العاصمة الروسية موسكوهجومًا إرهابيّا وُصف بأنه الأكثر دموية منذ عقود، الهجوم الذي جاء بعد نحوأسبوع من فوز الرئيس فلاديمير بوتين في انتخابات رئاسية 2024، والذي تسبب في مقتل نحو143 شخصًا وإصابة أكثر من 100 آخرين كانوا يتواجدون داخل قاعة للحفلات الموسيقية بضواحي العاصمة الروسية[2]. واتهامات مباشرة للغرب وراء العملية الارهابية انتقاما للتدخل في اوكرانيا ولا علاقة لها ب داعش كما صرح السيناتور الروسي "أندريه كليشاس" لكن ليس لدي أدنى شك اليوم في أن هذا الهجوم مدبر وجزء من الحرب التي تشنها أجهزة المخابرات الغربية ضد روسيا منذ سنوات عديدة. نحن نتذكر كل ما جرى في السابق، من دعم الإرهابيين في القوقاز في التسعينيات والانقلاب في أوكرانيا عام 2014، إلى تعطيل اتفاقيات مينسك وقتل المدنيين في نوفوروسيا، وتأجيج الروسفوبيا ودعم النازية الجديدة، والآن "كروكوس". كل ذلك حلقات في سلسلة الحرب ضد روسيا. المستفيد من كل ذلك، واحد"[3].

كما يعتبر هذا التحدي والذي يعرقل مخططات موسكومن المرجح أن يتزايد فالتهديدات الإرهابية التي تواجهها روسيا في المرحلة المقبلة ستكون تكلفتها باهضه , نتيجة حربها على اوكرانيا وانتشار التنظيمات المتطرفة في الجوار الجغرافي المباشر لروسيا في آسيا الوسطي، وسعي التنظيمات المتطرفة لرفع تكلفة التواجد العسكري الروسي في سوريا واوكرانيا ودعم روسيا للمحور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط المدعوم من الغرب[4].

---

[1] EROVIC J, ORTTUNG R, WENGER A, Russian Energy Power and Foreign Relations: Implications for conflict and cooperation, Routledge: New York, 2009, p110.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، الهجمات الارهابية في روسيا .https://www.aljazeera.net ,23/03/2024

[3] نورهان الشيخ، التحديات والقيود: حدود الدور الروسي، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة: 2014، ص7

[4] شعبان عبد الرحمن، أسيا الوسطى أطماع عمرها خمسة قرون، مقالة منشورة على موقع .ESLAM ONLINE

سادسا: إثارة النزاعات بين أوفي منطقة الكومنولث الروسي (الأمن الإقليمي الروسي)

قد اعتمدت روسيا مزيجا متنوعا من سياسات وآليات الهيمنة الجماعية والثنائية على دول المنطقة. فقد حاولت من خلال المشاريع والمبادرات التكاملية التي طرحتها وروجت لها لربط دول الكومنولث بمختلف البني والهياكل السياسية والعسكرية والاقتصادية لتلك المشاريع[1]. كما عملت بالموازاة مع ذلك على تعبأة مختلف قدراتها الاستراتيجية المتاحة وتوظيفها وفق أنماط متنوعة لممارسة نفوذها على تلك الدول، ومنعها من الانسياق وراء سياسات القوى الإقليمية والدولية الهادفة لتقويض نفوذ روسيا بالمنطقة، غير أن مساعيها اصطدمت بواقع شديد التعقيد والتنافسية حال دون تمكنها من تجسيد هيمنتها على دول الكومنولث، وبات يُنبئ بأن المنطقة مقبلة على مزيد من الاضطراب والتفكك[2].

فغالباً ما تتهم روسيا الاتحادية الولايات المتحدة الأمريكية بإثارة النزاعات الدولية، ولاسيما بين دول الكومنولث الروسي، لإقحامها في تلك النزاعات وافشال ذلك المشروع الاتحادي الذي تعول عليه روسيا كثيراً لإعادة التوازن زمن الاتحاد الاستراتيجي الذي كان سائداً السوفييتي. وأخذت روسيا الاتحادية تقدم المعطيات والوقائع التي تأكد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنازعات، مثل دعم الانفصالين الشيشانيين، وتصرفات المسؤولين الأمريكان وتصريحاتهم التي اعتبرتها روسيا مثيرة للجدل، ثم زياراتهم المتكررة لهذه الدول، فضلاً عن توسيع التواجد العسكري الأمريكي فيها. ومن جملة الأزمات التي أثارتها الولايات المتحدة الأمريكية في رابطة الدول المستقلة كانت في منطقة القوقاز، وإن إعلانها منطقة مصالح أمريكية أثار حفيظة القادة الروس واشعرهم بتهديد المصالح العليا لروسيا وبخطورة الوضع في إقليم القوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لأن موسكوتعرف أن من يربح القوقاز فإنه يستطيع السيطرة على منطقة تشكل حاجزاً جبليا عملاقا يفصل بين قارتي أوروبا وآسيا أو ما يسمى بقارة أوراسيا. وقد جاء اعلان الرئيس الأسبق بورس يلتسن في عام 1997 تأكد تلك المخاوف عندما أعلن: إن منطقة القوقاز ما برحت تنطوي على خطر الانفجار، وان هناك عدد من المؤشرات يمكن أن تعوق السلام فيها، وان مصالح روسيا في المنطقة بدأت تضعف لتقاطعها مع مصالح دول أخرى [3]. وأولى الأزمات كانت الأزمة الشيشانية التي تفجرت في المرة الأولى بين عامي 1994-1996 وفي المرة الثانية عام 1999، وقد اتهمت روسيا الاتحادية الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم اللوجستي والمالي للانفصالين الشيشان عن طريق جورجيا، هؤلاء

---

[1] مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة، لماذا أصبحت روسيا في صدارة أهداف التنظيمات الإرهابية؟ 04أفريل2023، https://futureuae.com/ar/Mainpage

[2] EROVIC J, ORTTUNG R, WENGER A ،Op.cit.

[3] شعبان عبد الرحمن،مرجع سبق ذكره .

المقاتلين اللذين كانوا يتخذون مضيق بانكيس مقرا لهم على الحدود الشيشانية الروسية الجورجية [1]. كما كررت روسيا اتهامها للولايات المتحدة بالتدخل في اثارة الاضطرابات التي حصلت أثناء محاولة اغتيال الرئيس الشيشاني الموالي لروسيا "أحمد قديروف" في 9 من ماي 2004، وقد عانت روسيا من تلك الاضطرابات ما بين عامي 2003-2001[2]. وفي النزاع الأرميني- الأذربيجاني حول إقليم "ناجورني كاراباخ " الذي بدأ في عام 1977، واستمر حتى عام 1994، نتيجة إصدار أرمينيا قراراً ضمت بموجبه "ناجورني كاراباخ" إلى الأراضي الأرمينية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأزمة بين البلدين. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي واستقلال دوله أعلنت أرمينيا عام 1992 بشكل رسمي اعادت "ناجورني كرباخ" إلى السيادة الوطنية، وعلى أثر هذا الإعلان بدأ الصراع المسلح بين البلدين[3]، الأمر الذي سمح للولايات المتحدة الامريكية بالتدخل في هذا النزاع، فأرسلت مبعوثها الخاص "لين باسكوLynn Pascoe " الذي أبدى انحيازه لصالح أرمينيا في بادئ الأمر، لأنها كانت مدعومة من قبل جماعة الضغط في الكونجرس، تلك الجماعة التي نجحت في سن القانون رقم907 وعنوانه قانون دعم الحرية الذي منعت بموجبه الإدارة الأمريكية تقديم أي دعم الحكومة أذربيجان، مع العلم أن هذه الأخيرة هي المتضررة من الصراع، إذ فقدت 15% من أراضيها وهجر عدد كبير من سكانها. وقد اعترف "ستروب تالبوت" نائب وزير الخارجية الأمريكي في خطاب له بمساوئ هذا القانون الذي حجم قدرة الولايات المتحدة الامريكية من تسوية النزاع وأضر بالعلاقات الأمريكية - الآذرية حال صدوره سنةStrobe1992 [4].

أما في النزاع الجورجي الروسي الذي بدأ في أوت عام 2008، بعد ساعات من انتهاء زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية "كونديليزا رايس" الى جورجيا. فقد اتهم القادة الروس الولايات المتحدة الأمريكية بإقناع الحكومة الجورجية وتحريضها على اجتياح إقليم أسيتيا الجنوبية، الأمر الذي أدى الى اثارة النزاع في أوسيتيا الجنوبية وتدخل القوات الروسية في هذا النزاع، مما أدى الى أجبار القوات الجورجية على الانسحاب خارج أوسيتيا الجنوبية، بل وفتحت روسيا جبهة جديدة ضد جورجيا في أبخازيا، وقد أعلنت كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا انفصالهما عن جورجيا واستقلالهما وقد اعترفت روسيا الاتحادية فوراً باستقلالهما [5].

1جورج حداد، مرجع سبق ذكره.

[2]نادية فاضل عباس الفضلي، مرجع سبق ذكره ، ص17.

[3] Shireen T. Hunter. The Trans Caucasus in Transition. Center for Strategic and International Studies ، Washington, 1994, P.100.

[4]سليم الزريعي، حرب القوقاز أبعد من أوسيتيا، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية 04 20، متاحة على الرابط www.nazmi.org

[5] PEROVIC J, ORTTUNG R, WENGER A ،Op.cit.

والحال في البلقان لم يختلف عن الحال في القوقاز، فقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح في اثارة الأزمة في البلقان، إذ يقول القادة الروس أن ما يسمى بالثورات الملونة ما هي إلا سلسلة محاولات رتبت لها الولايات المتحدة، مثلما حصل في الأزمة الأوكرانية التي أثارتها الأحزاب البرتقالية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية عام 2004، بعد أن شككوا في نزاهة الانتخابات الرئاسية التي فاز بها فيكتور "يانوكوفيتش" المقرب من موسكو، لذلك دعت هذه الأحزاب إلى العصيان المدني والتجمع أمام قصر الرئاسة مطالبة بإعادة الانتخابات، وهوما عرف بالثورة البرتقالية التي أطلقت شرارتها تلك الأحزاب الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، وفعلا تم اعادة الانتخابات في حينها وانتخب "فيكتور يوشنكو" المدعوم من قبل أمريكا رئيسا للبلاد، الأمر الذي أزم العلاقات الروسية الأوكرانية أواخر عام 2004 وما بعدها[1].

لقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من تمكين "فيكتور يوشنكو" الموالي لها من الفوز في الانتخابات التي جرت على خصمه "فيكتور ينوكوفيتش" الموالي لروسيا بفارق صغير[2].وقد تكاتف الرئيس يوشنكوورئيس وزرائه "يوليا تيموشنكو" للنأي بأوكرانيا بعيدا عن روسيا مدعومين من قبل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، كانت أول خطوة هو إعلان "يوشنكو" أن أولوية بلاده تكمن في الانضمام إلى حلف الناتو، وثانيهما تلميحه لعدم تجديد تأجير قاعدتي "كريميا" و"سيفاستوبيل" للأسطول الروسي، الأمر الذي زاد في توتر العلاقات الروسية الأوكرانية. وفي عام 2010 أعادت الانتخابات فيكتور يانوكوفيتش للحكم في أوكرانيا على حساب زعيمة المعارضة "يوليا تايموشنكو" الموالية للغرب التي أخفقت في قيادة البلاد بسبب الضغوط الروسية، لكن يانوكوفيتش لم يتعلم الدرس من ثورة 2004، عندما تدخلت واشنطن وأسقطت النظام الموالي لروسيا. والأزمة الثانية في أوكرانيا 2014 كانت بسبب رفض الحكومة الأوكرانية الانضمام الى الاتحاد الأوربي، ما دفع الاتحاد الأوربي لبدء محادثات اتفاق شراكة مميز بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. في النهاية رجحت الضغوطات الروسية على يانوكوفيتش الذي اعتبر دائما حليف موسكو- على الضغط الشعبي، وبعد رفض العرض الأوروبي، قدم الرئيس بوتين لأوكرانيا عرض مساعدات بقيمة 15 مليار دولار، وتسهيلات في أسعار الغاز، وهوما تصورته موسكوكافيا للحفاظ على أوكرانيا خارج النفوذ الأوربي، تصوره "يانوكوفيتش كافيا" لوضع حد للحركة الاحتجاجية [3].

فقد كان عدم توقيع اتفاق الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في 12/11/2013، وراء تلك الأزمة التي كانت قد تسببت في الإطاحة بالرئيس "فيكتور تيموشنكو" الموالي لروسيا والإتيان بالرئيس الأوكراني

---

[1]أحمد محمد أبوزيد، الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي، معهد العربية للدراسات، الرياض، 2014،

[2]بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد،مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014، ص2

[3]نورهان الشيخ،التحديات والقيود: حدود الدور الروسي،المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة: 2014، ص7

"بتروبوروشنكو" الموالي للغرب في ماي 2014، الأمر الذي نتج عنه إتمام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوقيعه في بروكسل. وفي هذا السياق نعتقد أن التوقيع على الاتفاق ووصول الرئيس الموالي لأمريكا سوف افقد روسيا نفوذها في المنطقة وأعاد إلى الواجهة الصراع الأمريكي - الروسي إلى العلن[1].

الجدير بالذكر ان جميع تلك الأزمات سالفة الذكر كانت مترابطة ومتداخلة بشكل كبير، وكان أبرزها الأزمة الأوكرانية التي ما زالت آثارها تتصاعد ضد جميع أطرافها، إذ يعتقد الأمريكان بأن روسيا بدون أوكرانيا لا تستطيع تشكيل إمبراطورية أوراسية وان الدور العالمي لروسيا بدون أوكرانيا سوف يتراجع الى حد بعيد، للأهمية الجيواستراتيجية التي تشكلها أوكرانيا. فأوكرانيا تمثل حجر الزاوية للدفاعات الروسية ومسرحا لحرب القواعد الأمريكية - الروسية، كما أنها تأوي أكبر تجمع للقومية السلافية خارج روسيا وامتدادا طبيعيا للصناعة والزراعة الروسية، لأنها تتحكم بعبور ما يقرب من 80% من الغاز الطبيعي الروسي من روسيا إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب أوالطرق أو السكك الحديدية التي تربط بين روسيا وأوروبا، فضلا عن أنها تعطي روسيا القدرة على مد نفوذها العسكري إلى البحر الأسود[2].هنا، يمكن لنا أن نشير الى الأهداف الأساسية التي تتضمنها الإستراتيجية الأمريكية في افتعال الأزمات في دول الكومنولث الروسي ومنها:

اولا: إخراج أوكرانيا من اتحاد دول الكومنولث الروسي لإفشال مشروع دول الكومنولث الروسي الذي تعول عليه روسيا كثيرا في إعادة التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في إقليم أوراسيا ثانيا: توسيع الوجود العسكري لحلف الناتوفي البحر الأسود والسيطرة على موانئ أوكرانيا، لإحكام الطوق على روسيا، فضلاً عن أن النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفا مستمرا لخاصرة روسيا ووسيلة ضغط عليها لضمان تنفيذ مشاريع أمريكا في المنطقة، ولا أدل مما يحدث من استعمال منهج الاحتواء الأمريكي - الأوروبي لروسيا لتجريدها من نفوذها التقليدية في اوكرانيا من خلال عملية ضمها إلى الاتحاد الأوربي[3].

فقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من اسقاط العديد من الأنظمة السياسية الموالية لروسيا الاتحادية سواء كانت هذه الأنظمة في دول الكومنولث الروسي أوفي أماكن متفرقة من العالم فلم يكن مفاجئا تعامل الولايات المتحدة بكل حزم في اسقاط الأنظمة السياسية الموالية لروسيا ولن تترك وسيلة لتكسب الصراع على أوكرانيا، فلجأت الى اسقاط النظام السياسي الموالي لروسيا[4].

---

[1] مازن أسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1991، ص150

[2] اسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع محرران، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، 1994، ص 56.

[3] معتصم محمد عوده الله، جغرافيا العالم الجديد، دار الجيل بيروت، 2007، ص 76

[4] زبغنيوبريجنسكي، مخاطر مستنقعات ما بعد الحرب، بيت الحكمة، بغداد، 2004، ص 50.

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية لروسيا في ظل النظام الدولي

يمكن حصر السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي وانطلاقا من فهم توجهات السياسة الخارجية لروسيا منذ 2001 وانعكاساتها واهم التحديات التي تواجهها، إلى ثلاثة سيناريوهات: أولا خيار بقاء الهيمنة الامريكية اواستمرارية القطب الواحد أما السيناريوالثاني وهوالقطبية الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية من جهة والصين وروسيا من جهة اخرى وأخيرا سيناريومتعدد الاقطاب متوازن وغير متوازن يجمع بين الولايات المتحدة الامريكية ودول صاعدة تعديلية التي سنتطرق اليها بالشرح من خلال ثلاثة مطالب نحددها كما يلي: .....

المطلب الاول: استمرار القطب الواحد والهيمنة الامريكية للنظام الدولي

أدت التحولات الجيوسياسية الجذرية التي عرفها العالم ما بعد 2001 م إلى اضطراب عميق على مستوى التفكير الاستراتيجي الغربي عامة والأمريكي على وجه الخصوص فظل صانعوا السياسات الأمريكية يبحثون عن معالم الحفاظ على هذا النظام الجديد وأصبحت الولايات المتحدة الامريكية تعيش على هاجس البحث عن مرجعيات فكرية جديدة لتفكيرها الاستراتيجي المقبل، هذا ما جعل الإدارات الأمريكية المتعاقبة تفتقد أنموذجا استراتيجيًا لحماية المصالح الحيوية الأمريكية عبر العالم. لكن على الرغم من ذلك فإن المفعول الانتصاري لمكافحة الارهاب ساهم في تأطير التفكير الاستراتيجي الأمريكي وفي تأكيد حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية ووراثها القوى الغربية الأخرى أصبحت تنفرد بقيادة العالم لأنها القوة الفاعلة والحيوية في إدارة التحديات الدولية، فهي تملك أكثر مصادر القوة والنفوذ العالمي ولا توجد قوة أخرى قادرة على منافسة هيمنتها الشاملة.

تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها من مجالات القوة كافة إذ إنها استطاعت أن تستمر في تفوقها العالمي من خلال بناء قواعد ومؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية لم تستطع أي دولة أخرى ان تنافسها في كل المستويات المذكورة، وهذا الأمر اصبح جلياً منذ تفكك الاتحاد السوفياتي إلى يومنا هذا. وعلى الرغم من التكلفة التي تقع على عبء من يقوم بدور القائد الا إنه توجد منافع هائلة للقطب المهيمن على النظام. وعليه سوف نحاول في دراستنا تبيان مدى أمكانية استمرارية تفوق القوة الأمريكية التي تجعل منها قطباً أحادياً مهيمناً على النظام الدولي في المستقبل، والتي تؤمن مصالحها من خلال أداء دور القائد والموجه للنظام.

فأهمية هذا السيناريوتنطلق من محاولة تبيين المقومات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار هيمنتها على النظام الدولي، ومن ثم فإن استشراف مستقبل النظام الدولي يعتمد بالدرجة

الأساس على استمرار تلك المقومات، فبينما تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى تأكيد سطوتها الدولية، كانت استجابة القوى الدولية الكبرى "الصين، روسيا الاتحادية" بين التأكيد على مشاركة الولايات المتحدة الامريكية في إدارة النظام الدولي أو الانزواء عن ذلك.

1) : استمرار الهيمنة الامريكية على الامم المتحدة:

تأسيساً على ما سبق تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية بعض الآليات السياسية لتنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بمواصلة الهيمنة على النظام الدولي، ومن هذه الآليات هو الهيمنة على المنظمات والمؤسسات الدولية لاسيما الامم المتحدة، كما أشار إلى ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر" إذ يقول "إن استخدام الامم المتحدة لم يكن نتيجة لالتزام قوي بفكرة التعددية الدولية، بل كان ناتجاً عن إدراك عميق لفائدة الامم المتحدة كوسيلة للقيادة الأمريكية"[1]. وتبلور هذا بشكل واضح منذ2001م،إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على هذه المنظمة وعلى الاجهزة والوكالات التابعة لها، فخير دليل على ذلك المدة التي كان فيها الامين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" حيث قال "إننا في منظمة يصعب أن تكون أكثر مما يريده لها أعضاؤها" أوضح عنان بجلاء أن المنظمة لا يمكن أن تكون ستارا تخفي الدول الأعضاء وراءه ما ترتكبه من انتهاكات[2]" , خلال مدة عمله كأمين عام للأمم المتحدة مارست الولايات المتحدة الامريكية الضغط عليه، كما أعلنت إنه ليس بوسع الامم المتحدة ان تفعل الا ما تسمح به الولايات المتحدة الامريكية [3]. هذا يدل على إن الولايات المتحدة الأمريكية قد ربطت نجاح الامم المتحدة بتحقيق مصالحها واهدافها تحت تفسيرات ومبررات أمريكية تحاول أن تقنع بها العالم، إذ لم يغلق ميثاق الامم المتحدة الباب أمام هيمنة الولايات المتحدة الامريكية ورغباتها البرغماتية العملية على المنظمة. اذ استخدمت في عهد الرئيس "بوش الابن" الامم المتحدة في تمرير القرارات التي تخدم السياسات الأمريكية وبالأخص بعد احداث 11 سبتمبر 2001، ما لبثت بعدها على انكار أي دور حيوي للمنظمة الاممية، بل واصلت الهيمنة الأمريكية

[1] عماد يوسف، اروى الصباغ، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط، تقديم وليد عبدالحي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الثالثة، 2003، ص152.

[2] حسن محمد سليم، الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2014، ص131.

[3] المرجع نفسه، ص131.

للمنظمات الاقليمية المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة[1].

يبقى جوهر الاستراتيجية الأمريكية الحقيقي هو الحفاظ على الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد في القرن الحادي والعشرين بعدم السماح لأي من القوى الأخرى ان تنافسها بشكل فعلي أو حتى مجرد التفكير بمنافسة لأن القرن الحالي لابد أن يكون أمريكياً، وتم تأخير ذلك من خلال رؤى استراتيجية كان من بين أ همها ما اصطلح على تسميته "استراتيجية الامبراطورية" حيث يتم تبني الامن القومي من خلال هذه الاستراتيجية[2]. حيث يرى "روبرت كابلان" ان صانعي الاستراتيجيات الامنية والسياسية الامريكان يجب ان يتطلعوا إلى الامبراطوريات اليونانية والرومانية والبريطانية ليستفيدوا منها في كيفية صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ويرى روما بشكل خاص هي نموذج للقوة الشمولية المهيمنة التي استخدمت وسائل مختلفة من اجل فرض وتشجيع النظام في عالم غير منظم وفوضوي[3]..

من خلال ما سبق سنتطرق الى مدى استمرار هذه المقومات التي تحفظ للولايات المتحدة الامريكية هيمنتها على النظام العالمي يتطلب استمرار الهيمنة الدولية أو حتى الاقليمية مقومات عديدة ومؤثرة، وكذلك ابتكار طرق جديدة للتأثير في سلوك الآخرين، لأن العالم اليوم اصبح اكثر حركية وسرعة وتفاعل من ذي قبل. فالدولة المهيمنة يجب ان تتفوق في مصادر القوة المعروفة، القوة الصلبة بجميع مقوماتها، وكذلك القوة الناعمة، بأن تكون مصادر القوة هذه متوازنة ولا يوجد خلل في توزيعها، فقد تكون دولة ما تمتلك مقوم واحداً أو مقومين من مقومات القوة المذكورة، فهنا لا يوجد تفوق صريح لهذه الدولة. ومن ثم فإن الولايات المتحدة لاتزال تمتلك تلك المقومات لاستمرار هيمنتها لسنوات مقبلة، وليس هنالك أي دولة تستطيع ازاحتها عن مركزها المهيمن على الرغم من المحاولات الحثيثة لبعض الدول لاسيما السعي الصيني الواضح لإعادة صياغة شكل النظام الدول، بسبب ما تشهده من نموسريع وتطور كبير. [4].

---

[1] محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الامم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي: دراسة في فلسفة السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص138.

[2] نصار زغير دربي الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص191.

[3] وائل محمد اسماعيل، الهيمنة الأمريكية: رؤية في الاحتمال السياسي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (25)، 2008، ص 116.

[4] Muntasser Majid Hameed، hybrid regimes ;An overview، IPRI journal university of Baghdad no (1)،2022،p5.

مقومات استمرار القطبية الأحادية الأمريكية (الهيمنة):

أولا: الامكانيات الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي من اهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة، اذ يساهم الاقتصاد في توفير الأمن القومي والقوة العسكرية والسياسية للدولة، كما انه يوفر احتياجات المواطنين من فرص العمل والاستثمارات. ومن ثم فإن التفوق الاقتصادي يساهم في دعم مركز الدولة الخارجي، اذ ان الدولة التي لا تستطيع الحفاظ على تفوقها الاقتصادي، تفقد مركزها على الساحة الدولية وهذا ما حدث تماما مع الاتحاد السوفيتي عندما تراجع على المستوى الاقتصادي بشكل كبير مما ادى إلى تفككه وانهياره بعد ما كان قطبا مهما في النظام الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. كما تسعى إلى استمرار هيمنتها على النظام الدولي من خلال التأكيد على الجانب الاقتصادي وفق ما يلي:

التأكيد على تفوق نموذجها الاقتصادي:

يتمتع الاقتصاد الأمريكي بمجموعة من العناصر القوية التي تجعل الاقتصاد العالمي يتأثر كثيرا بالاقتصاد الأمريكي إذ يؤكد "بريجنسكي" مستشار الامن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" بقوله: "إن القوة الأمريكية هي اساس الاستقرار العالمي وإن أي انكماش اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون له تأثيرات عالمية كبيرة"[1]، ومن هذه العناصر ما يأتي[2]:

1- يُعدّ الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً عملاقاً اذ يشكل 25% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي، إذ يقدر الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 23.32 ترليون دولار أما الناتج المحلي الاجمالي العالمي فيبلغ 96.35 ترليون دولار[3].

2- تشكل واردات الاقتصاد الأمريكي من السلع 325.8 مليار دولار، وهذه نسبه عالية قياساً بالواردات العالمية، ومن ثم فإن أي تراجع في الواردات الأمريكية ينعكس سلباً على الدول المصدرة، كما تشكل أيضاً الصادرات الأمريكية257 مليار دولار حسب احصائيات 2022[4].

---

[1] زبيغنيوبريجينسكي، الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص178.

[2] حميد الجميلي، عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه، مجلة المنتدى، المركز الاقليمي للعلوم والتكنلوجيا، المجلد (28)، العدد (258)، 2013، ص ص3-4.

[3] إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، البنك الدولي، تاريخ الدخول: 2023/3/15، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD.

[4] U.S. International Trade in Goods and Services، January 2023،Bureau of Economic Analysis،8March، 2023، last visit: 13 March، 2023، on: https://2u.pw/VsidEV.

3- لايزال الدولار يحتل المركز الأول في النظام النقدي الدولي، كونه يهيمن على ثلثي الاحتياطات الدولية للعملات الحرة، وهذا الأمر يعطي الولايات المتحدة الأمريكية وضعا خاصاً من ناحية تسديد وارداتها بالعملة الوطنية.

4- إن كثير من دول العالم تعتمد بالمرتبة الاساس على السوق الأمريكية في تصدير سلعها ومنتجاتها، إذ تشكل نسبة صادرات كندا للولايات المتحدة الأمريكية 83% ونسبة صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكية 88% كما إن نسبة كبيرة من صادرات الصين، ماليزيا، اليابان، سنغافورة، تايلندا تذهب إلى السوق الأمريكية.

5- يُعدّ الاقتصاد الأمريكي من أكبر الاقتصاديات التي تستثمر في الخارج، إذ بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في عام 2021 فقط 5.96 ترليون دولار، وبالمقابل تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دولة تستقبل استثمارات أجنبية[1]

الملاحظ مما تقدم إن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بمكانة مهمة على صعيد السيطرة على مصادر الطاقة والموارد الأولية، كالنفط والمعادن الأخرى، كما تحتوي على المخزون الاحتياطي والاستراتيجي من النفط والذهب والعملات الأجنبية والأرصدة في مختلف بنوك العالم. وطبقا لذلك يمكن القول أن الاقتصاد الأمريكي يعد اضخم اقتصاد في العالم، كون الولايات المتحدة الأمريكية على عكس بلدان كثيرة، استطاعت تحول هذه الموارد إلى موارد ذات تأثير فعال على المستوى الدولي[2].

فضلاً عن ذلك فإن من مؤشرات تفوق الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية، يأتي من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم[3]، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 100 شركة عملاقة في العالم منها:Apple وتبلغ قيمتها السوقية 2.466 ترليون دولار،Microsoft وتبلغ قيمته السوقية 2.049 ترليون دولار،Google وتبلغ قيمتها 1.267 ترليون دولار،Amazon وتبلغ قيمتها السوقية 1.025 ترليون دولار وذلك حسب احصائيات عام 2022، والكثير من هذه الشركات تحتل المراتب

---

[1]ماجد الجميل، الاستثمار الأمريكي في الخارج، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 24 يوليو2020، على الرابط:https://2u.pw/xruyV.

[2]Joseph S. Nye. Jr، Bound to Lead: the changing natural of American power، Library of Congress Cataloging-in-Publication Data، Washington، 1990، p27.

[3]محمد ابراهيم خماس، أثر المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية- الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص70.

الأولى من بين الشركات العالمية الكبرى، والذي يتسع نشاطها إذ يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات العالمية الأخرى[1]

مما يدعم فكرة استمرار سيناريوالهيمنة الأمريكية ولاسيما في الجانب الاقتصادي، هو ضخامة حجم الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية مقارنة بأقرب المنافسين "الصين" التي يمثل اقتصادها اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهو أيضاً الاقتصاد الأكثر تطوراً في العالم في السنوات الأخيرة[2]، مقارنة بالناتج الاجمالي العالمي، كما هو موضح بالشكل الاتي.

الشكل رقم 8: مقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية والصين لسنوات مختارة بالترليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي	الناتج المحلي الاجمالي الصيني	الناتج المحلي الاجمالي العالمي
2015	18.21	11.6	74.9
2016	18.7	11.23	76.2
2017	19.48	12.31	81
2018	20.53	13.89	86.2
2019	21.38	14.28	87.6
2020	21.06	14.69	85.4
2021	23.32	17.73	97

Source: - GDP (current US$) – China،The World Bank، 15 March، 2023

يقول استاذ العلوم السياسية "جوزيف ناي" في وصفه لأهمية الاقتصاد في السياسة الخارجية: "ان القوة الاقتصادية بمختلف مقوماتها قد دعمت اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية وعملت على تمويلها في اتجاه الهيمنة والتفرد على المستوى الدولي"[3].

---

[1]Companies Market cap، Largest American companies by market capitalization، 20 April، 2022، last visit: 16 March، 2023، on: https://2u.pw/08qcYx.

[2]Majeed Kamil Hamzah et al، The Future of Russian-Japanese Relations in Light of the Crisis in the Kuril Islands، Utopia and Latin American Praxis، University of Zulia University of Baghdad،، vol. 25، no.1، 2020، p4،https://2u.pw/yVGYpL5.

[3]جوزيف ناي، مفارقات القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم ان تمضي وحدها؟، تعريب محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص46.

إذ وضعت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً تعمل للسيطرة على اقتصاديات العالم وخصوصا دول العالم النامي ويتضمن هذا البرنامج السيطرة على الاسواق العالمية.[1]

1- المساعدات الاقتصادية والقروض، وتأتي المساعدات الاقتصادية الأمريكية خوفاً من ان ينغلقوا على انفسهم والدليل على ذلك هو ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات إلى اسرائيل تقدر بـ302 مليار دولار سنويا، وما تقدمه من مساعدات إلى 47 بلداً افريقياً والتي تقدر بـ630 مليون دولار.

- الهيمنة على مؤسسات الاقتصاد الدولي:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية إلى انشاء نظام تجارة حر يعزز المصالح الأمريكية، إذ دعمت الاندماج التدريجي للعديد من الدول في المؤسسات الاقتصادية الدولية ذات الطابع الرأسمالي الأمريكي كصندوق النقد الدولي[2]، الذي تساهم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الاكبر، إذ تبلغ حصتها 117 مليار دولار و44 مليار دولار من الأموال التكميلية من إجمالي الموارد البالغ 687 مليار دولار، ومن ثم تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص حسب احصائيات عام 2022[3]، لذلك فإن معظم قراراته كانت أمريكية.

من المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، إذ تبلغ حصة الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة التجارة العالمية أكثر من 17%، ومن ثم عملت على تكريس هيمنتها على هذه المؤسسات[4]. مضافاً لها التحالفات الدولية[5]

في واقع الأمر قد أتاح هذا الوضع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية داخل هذه المؤسسات المالية العالمية فرصة الاستمرار في السيطرة على سياساتها لخدمة المصالح الأمريكية، من خلال تحكمها في اختيار كل من مدير صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي غالباً ما يحمل الجنسية الأمريكية، من ثم فإن مدى تأثير النفوذ الأمريكي على سياسات وبرامج المؤسسات المالية الدولية يتضح من خلال دور البنك الدولي في تعزيز رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الرأسمالي، فقد اهتم البنك منذ

---

[1] محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص127-128.

[2] محمد ابراهيم خماس، مرجع سبق ذكره، ص72.

[3] The International Monetary Fund، Congressional Research Center،7March، 2022، last visit: 15 March، 2023، on: https://crsreports.congress.gov/.

[4] ادريس الكريني، الزعامة الأمريكية في عالم متحول: مقومات القيادة واكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (291)، 2003، ص19.

[5] Hameed، Muntasser Majeed، university of Baghdad، political structure and the administration of political system in Iraq، cuestiones politics،vol (37)، no (65)،2020،p348.

انشائه بالرأسمالية والعمل على زيادة دور القطاع الخاص في اقتصاديات الدول النامية، لذلك فقد قامت بإصدار تعليمات أمنية لهذه المؤسسات تطالب بمنع تقديم مساعدات أو قروض دولية لعدد كبير من الدول[1].

من ناحية أخرى تسيطر على منظومة اقتصادية كبيرة متشعبة مرتبطة بالعالم ارتباطاً وثيقاً، إذاصبح العالم معداً بشكل غير قابل للفهم بسهولة ممتنعة بعد عام 2001م،اذ استجابت الولايات المتحدة الأمريكية لملئ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي إثر تفككه وغيابه عن المسرح الجيوسياسي العالمي، فقد استطاع الأمريكيون تطوير فرضية ربط كل شيء بكل شيء أمريكي لكي يستمروا بإقناع العالم بالمحصلة الختامية لانهيار الولايات المتحدة الأمريكية تعني انهيار العالم بأسره، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه بربط نفسها بالعالم بها عبر النفط والدولار والأسهم والبنوك والتكنولوجيا والأمن الإقليمي والدولي[2]

مع إن الدولار الأمريكي هو عملة أكبر اقتصاد في العالم، ولكنه أيضاً يستخدم على نطاق واسع في خارج الولايات المتحدة الأمريكية، كعملة احتياطية من قبل المدخرين غير الأمريكيين، وكعملة للتبادلات التجارية من قبل المصدرين والمستوردين على المستوى العالمي، وكعملة تمويل من خلال مجموعة واسعة من المقترضين من خارج الولايات المتحدة[3] هذه الاستخدامات العالمية للدولار الأمريكي تعني أن التغييرات في القيمة لها عواقب على الاقتصاد العالمي بما يتجاوز التأثيرات المباشرة التقليدية على التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الامريكية.

انطلاقاً مما تقدم إن التفوق الاقتصادي الذي تتمتع به وما ينتج عنه من سيطرة على معظم اقتصاديات العالم ولاسيما الدول النامية، هو نتيجة استغلالها لمؤسسات التمويل الدولية، وعلى الرغم من ان مبادئ هذه المؤسسات تنص على إنه يجب الا يستغل البنك الدولي والصندوق ومنظمة التجارة العالمية لخدمة أي اهداف سياسية، وان الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها التي سوف تكون محور الاهتمام لهذا السيناريو، الا إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة على حفظ دورها القيادي بكل هذه المؤسسات المالية الدولية لاستمرار هيمنتها ونفوذها الدولي.

---

[1] سيد ابوضيف احمد، امبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص326.

[2] علي بشار بكر اغون، القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام الدولي: دراسة في فرضيات الصعود والأفول، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017، ص117.

[3] Fernando Eguren Martin، Mayukh Mukhopadhyay and Others، The global role of the US dollar and its consequences،Bank of England،Quarterly Bulletin، 2017، p.2.

ثانيا: الامكانيات العسكرية:

لقد هيمن على فكر وعقيدة المؤسسة العسكرية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة مذهب حربي ورثته من تجربتها اثناء الحرب العالمية الثانية وظل يسيطر على حسابات التخطيط العسكري الأمريكي حتى أواخر الثمانينات، ويرتكز هذا المذهب على اعتماد المؤسسة العسكرية على القوة الصناعية الهائلة للاقتصاد الأمريكي لضمان تفوق القوات الأمريكية من الكم والكيف سواء في مسرح العمليات بهدف توظيف هذا التفوق لإلحاق الهزيمة بقوات العدو، أو على المستوى الاستراتيجي بهدف احداث استنزاف منظم لبيئته الاقتصادية وقد تبلورت الخطوط العريضة لهذا المذهب في ذروة الصراع مع قوات المحور، فابتداءً من عام2001 م اشرفت المؤسسات العسكرية على اكبر عملية تعبئة صناعية إذ خصص حوالي 15% من اجمالي الناتج القومي لتغذية آلة الحرب، وهذه التجربة اثرت بقوة على العقيدة العسكرية الأمريكية[1]، ومن ثم فإن من الواضح بأن المشروع الأمريكي للهيمنة تأسس على مزيج من العوامل المختلفة، من أهمها العسكري الذي يتكون من شبكة عالمية من القواعد العسكرية[2].

إن سعي الدولة في نظام القطبية الأحادية للحفاظ على سيطرتها يمكن أن يدفعها لاستعمال الوسائل كلها من أجل تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك اللجوء إلى القوة المسلحة في سياستها الخارجية[3]. يتخذ استخدام الوسيلة العسكرية، كأداة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية، لأية دولة أحد الاساليب الثلاثة الآتية[4]:

1. اسلوب الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية.
2. اسلوب التهديد باستخدام القوة العسكرية لإجبار الطرف الآخر على الرضوخ.
3. الاستجابة لأهداف السياسة الخارجية "أسلوب الردع".

المتتبع للولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص استخدامها لقوتها العسكرية، يلحظ ان الاسلوبين الأول والثاني دائما ما يتم استخدامهما من الجانب الأمريكي. لذلك تعد من الدول التي لا تمتثل لقواعد تحريم

---

[1] نصار زغير دربي الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص201.

[2] سمير جاسم راضي ونوار جليل هاشم، الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (52) ، 2016، ص57.

[3] مثنى علي المهداوي ويسرى مهدي صالح، التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاقطبية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (63)، 2022، ص7.

[4] كرار ذياب عبد جودة، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الازمات الدولية"الازمة السورية أنموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص70.

استخدام القوة بالرغم من ان ميثاق الامم المتحدة حرم استخدام القوة العسكرية الا ضمن حدود سلطة مجلس الأمن[1].

ظهر ذلك جليا عام 2001م والذي شهد هجمات 11 من سبتمبر، اذ تبنت الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل قيادة الرئيس بوش الأبن عقيدة جديدة "الحرب الاستباقية- الوقائية" والتي استخدمتها في افغانستان 2001م وفي العراق 2003م ومبدأ هذه العقيدة يتمحور حول التحول من التصدي لهجوم فعلي إلى شن حروب وضربات استباقية ووقائية لمنع هجمات متوقعة[2].

كما استخدمت اسلوب التدخل السياسي والعسكري، بهدف الحفاظ على آليات وقواعد عمل النظام الدولي الذي يخدم مصالحها، إذ يكون تدخلها تحت شعارات اخلاقية في اطار الشرعية الدولية[3] وهذا السلوك التدخلي الأمريكي أصبح يستند إلى أسس نابعة من الهيمنة الأمريكية على العديد من المؤسسات الدولية ابرزها الامم المتحدة التي باتت ساحة مفضلة للسعي الأمريكي لتوظيف امكانياتها السياسية والمالية وحتى الدعائية من اجل تحقيق الاجماع الدولي لصالح التدخل السياسي والعسكري في مختلف مناطق العالم تحت شعارات التدخل الانساني وحماية حقوق الانسان أو الاسباب الامنية[4].

أما فيما يخص القدرات النووية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد احتفظت اعتباراً من جانفي 2021، بمخزون عسكري من حوالي 3800 رأس نووي، تقريباً نفس العدد في جانفي 2020 تم نشر حوالي 1800 منها، تتكون من حوالي 1700 رأس حربي استراتيجي و100 رأس حربي غير استراتيجي "أوتكتيكي" على الطائرات والصواريخ الباليستية والغواصات، فضلاً عن ذلك تم الاحتفاظ بحوالي 2000 رأس حربي احتياطي وحوالي 1750 رأساً حربياً في انتظار التفكيك[5]. ويرجع خفض الرؤوس الحربية تطبيقا لمعاهدة خفض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية "ستارت الجديدة" في عام 2017[6] وتحتفظ بأكثر من150 الف

---

[1] عادل حمزة عثمان، الدور الأمريكي للتغيير بالقوة (رؤية قانونية)، مجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (24)، 2014، ص73.

[2] احمد شكارة، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الاقليمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2005، ص3.

[3] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص251.

[4] بسمة ماجد حمزة، استراتيجيات التنافس السياسي والاقتصادي العالمين على مصادر الطاقة(النفط والغاز) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص22.

[5] Armaments، disarmament and international security، sipri yearbook online، Stockholm International Peace Research Institute، 2021، last visit: 15 March، 2023، on: https://www.sipriyearbook.org/view/9780192847577/sipri-9780192847577-chapter-010-div1-052.xml.

[6] هانس م. كريستنسن، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وامين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص288.

جندي حول العالم وكما هو موضح في الشكل رقم 1-3، 50 الفاً من جنودها على سفن الاسطول الأمريكي الذي يجوب بحار العالم لاسيما الوجود الأمريكي في مضيق هرمز لأن الولايات المتحدة تعتقد ان من يسطر عليه يتحكم في الاقتصاد العالمي[1]. وهناك أكثر من 800 منشأة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة، منها 60 قاعدة رئيسة، ووجود عسكري أمريكي في اكثر من 140 دولة، منها انتشار رئيسي في 25 دولة، فضلاً عن التزامات قوية بالدفاع عن 31 دولة، واتفاقيات دفاعية مهمة مع 29دولة أخرى[2] ومن ثم فأن الهدف النهائي من هذا الانتشار الكبير هو الحفاظ على مصالحها وتعزيزها، وكذلك ضمان حلفائها وعلى رأسهم اسرائيل.

الشكل رقم 9 انتشار الافراد العسكريين الأمريكيين حول العالم وفقاً لعام 2022

عدد الجنود	مكان الانتشار
395.67	أوروبا
240	الدول السوفيتية السابقة
84.093	شرق آسيا والمحيط الهادئ
561.6	شمال افريقيا والشرق الأدنى وجنوب آسيا
035.1	جنوب الصحراء الكبرى
947.1	النصف الغربي للكرة الأرضية
935.5	أماكن أخرى

Source: Deployment of U.S. troops in selected world regions 2022

يمثل الانفاق العسكري الأمريكي اكثر من ثلث اجمالي الانفاق العالمي في عام 2017 ببلوغه 610 مليار دولار، وبقيت الولايات المتحدة اكبر المنفقين على السلاح في العالم، إذ بلغ الانفاق الأمريكي نحوثلاثة اضعاف 2.7 انفاق الصين التي تعد ثاني أكبر المنفقين على السلاح، اذ مثل الانفاق العسكري الأمريكي 3.1% من ناتجها المحلي الاجمالي في عام 2017، أما في عام 2018 فبلغت ميزانية الانفاق العسكري700 مليار دولار بزيادة كبيرة عن عام 2017 أما عام 2019 فكانت ميزانية الدفاع 717 مليار دولار[3] في عام 2023 بلغت ميزانية

[1]Faisal Shallal . The Strategic Importance of the Strait of Hormuz and Its Impact on the Iranian -American Conflict، International Journal of Innovation، University of Baghdad vol.12، no.1، 2020، p.339،https://2u.pw/78Ecbo1.

[2]سيف نصرت توفيق الهرمزي،دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأميركية في النظام الدولي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد(22)، 2015، ص155.

[3]هانس م. كريستنسن، مصدر سبق ذكره، ص187-188.

الدفاع الأمريكية 877 مليار دولار، ومن ثم فإن الولايات المتحدة تنفق على الدفاع أكثر مما تنفقه الصين وروسيا والهند والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية واليابان وأوكرانيا مجتمعة[1].

الشكل رقم 10: تصاعد الانفاق العسكري الأمريكي لسنوات مختارة (بالمليار دولار)

السنة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي
2015	633.83	%3.48
2016	639.86	%3.41
2017	646.75	%3.31
2018	682.49	%3.31
2019	734.34	%3.43

Source: U.S. Military Spending/Defense Budget 1960-2023

تبلغ ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2020 721.5 مليار دولار، أما عام 2021 فبلغت ميزانية الدفاع 740 مليار دولار،وقالت مجلة "ديفينس نيوز" الأمريكية إن الرئيس الأمريكي جوبايدن، طلب من الكونغرس اعتماد 753 مليار دولار لتمويل جهود حماية الأمن القومي، بينها 715 مليار يتم تخصيصها لوزارة الدفاع لعام 2022[2]. كما اصبحت شركات السلاح الأمريكية، المورد الرئيسي لنحو90% من الحروب والنزاعات على مستوى العالم[3].

تأسيسا على ما تقدم تعطي الولايات المتحدة منذ تأسيسها وإلى يومنا هذا قدرا كبيراً من الاهتمام بالوسيلة أو الأداة العسكرية في تحديد أهدافها ورسم استراتيجياتها الخاصة بتحقيق تلك الأهداف، حتى أضحت تلك الوسيلة صاحبة الفضل فيما وصلت اليه الأمة الأمريكية من مكانة عالمية ومصالح واسعة الانتشار في كافة أنحاء العالم وهيمنة واضحة على مستوى النظام الدولي.

---

[1]U.S. DEFENSE SPENDING COMPARED TO OTHER COUNTRIES،Peter J. Peterson Foundation، 24 April، 2023، on: https://www.pgpf.org accessed.22Jun.2021،https: wiki/Military_budget_of_the_United_States.

[2]The Department of Defense Releases the President's Fiscal Year 2022 Defense Budget، US Department of Defense، May 28، 2021، accessed.22 Jun.2021،https://n9.cl/pn71y.

[3]سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (42)، 2009، ص162.

ثالثا: امكانيات التكنولوجية الأمريكية:

إن قياس قوة أي دولة يعتمد على تمتعها ببعض الافضليات مقارنة مع الدول الأخرى. وفي وقتنا الحالي تمثل القدرات التكنولوجية مصدراً مهماً لقوة الدولة على المستوى الدولي. فالبعض منها تسعى من خلال امتلاكها التكنلوجيا إلى المحافظة على موقعها في قمة الهرم الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية، أما البعض الاخر من الدول التكنولوجية تهدف إلى المنافسة على قيادة النظام الدولي كما هو الحال مع الصين.

كما يشهد العالم اليوم تغلغل تكنولوجيا الواقع الافتراضي، بعد ان اصبحت شبكة الانترنت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية، وأصبح لها دورها المتقدم في جميع القطاعات الحيوية في العالم، محدثة ثورة في عالم الاتصالات ونقلة نوعية لدور الإعلام، وتقدماً لدور المجتمع المدني العالمي. وهي بمثابة العمود الفقري للتنسيق بين كافة المجالات الاقتصادية، وقد لعبت دوراً مهماً في ترجيح كفة الاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا الرقمية على نظيره المؤسس على الصناعة الثقيلة[1]، وهذا ما حصل تماماً مع الاتحاد السوفيتي بعد أن كان يعتمد اعتماداً كلياً على الصناعات الثقيلة، ومن ثم فقد كان متخلفاً عن الولايات المتحدة الأمريكية التي قطعت اشواطاً كبيرة في المجال التكنولوجي في القطاعات كافة. وفي الوقت نفسه أدت الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة إلى تراجع الدور الذي كانت تلعبه الأيديولوجيا كونها الدافع الذي يحرك التفاعلات الدولية وتركت المكان لعناصر اكثر فعالية وجاذبية هما الاقتصاد والتكنولوجيا[2].

لم تعد القدرات العسكرية والنووية هي الآلية الوحيدة والمركزية في تفعيل الدور الاقليمي والدولي للدول، وانما حلت محلها عناصر اكثر حداثة تنتمي إلى البعد الجيواقتصادي "GeoEconomic" في العلاقات الدولية المعاصرة كالقدرة على الابتكار والتجديد التكنولوجي ومستويات التعليم والانفاق على البحث والتطوير.... الخ[3]. إذ تضم الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المعاهد الخاصة والعامة ومؤسسات التعليم العالي المهتمة بالجانب العلمي والتكنولوجي. اذ تتصدر الجامعات الأمريكية اهم الجامعات العالمية المرموقة، تتواجد 30 جامعة وكلية أمريكية من اصل افضل 45جامعة وكلية في العالم، مثل "جامعة هارفارد، جامعة يل، معهد ماساتشوستس للتقنية، جامعة ستانفورد، جامعة برنستون، جامعة كولومبيا وجامعة كاليفورنيا" وغيرها[4].

---

[1] سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنولوجي واشكالية التنافس على المستوى الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2000، ص111.

[2] سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص156.

[3] سرمد عبد الستار امين، نفس المرجع السابق، ص111.

[4] World University Rankings 2023، University of Nottingham، last visit: 23 March، 2023، on: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2023/world-ranking.

تشير التقديرات بأن الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال على القمة في امتلاكها للقدرات التكنولوجية، فهي في اعلى سلم الابتكار التكنولوجي مقارنة مع الدول المنافسة لها في هذا المجال، خصوصا وانها كانت السباقة في تبني عصر المعلوماتية وبناء الاقتصاد الرمزي[1]. وإذا ما عرفنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر 60% من تكنولوجيا المعلومات لأدركنا مدى القدرة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النظام السياسي الدولي[2]. أما في مجال انتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة اكبر منتج للبرمجيات على مستوى العالم، إذ يتجاوز انتاجها "45%" من حجم الانتاج العالمي، تليها دول الاتحاد الأوروبي بنسبة "23%"، ثم الدول الآسيوية لتي تصل نسبة انتاجها إلى"18%"[3].

أما على صعيد التكنولوجيا العسكرية، فإن الولايات المتحدة تمتلك قاعدة عسكرية صناعية ضخمة تابعة للمؤسسة العسكرية، إذ تقوم هذه المؤسسة بإنتاج منظومات التسلح عالية التكنولوجيا، إذ انفقت مليارات الدولارات لتطوير بحوث السلاح وبحوث منظومات الدفاع الصاروخية الفضائية[4] إلى جانب امتلاكها لوكالة فضاء متخصصة "ناسا"، التي تستحوذ على معظم النشاط العلمي في الفضاء الذي بات مسرحاً لعملياتها العسكرية واصبح كذلك مجالاً للتنافس ذي الطابع العلمي والتكنولوجي، إذ تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق سيادة في المجال الفضائي من خلال نشر الأقمار الصناعية المتخصصة بالرصد والمراقبة والتجسس وكذلك المشاريع التي تهدف إلى عسكرة الفضاء[5].

تهدف الولايات المتحدة الامريكية من خلال الاهتمام بالجانب التكنولوجي، إلى أيجاد فجوة بينها وبين القوى الأخرى التي تنافسها في هذا المجال، كون الأقطاب الأخرى تسعى إلى تقويض المكانة الأمريكية على المستوى الدولي. وان أبرز هذه الدول التي تثير القلق الأمريكي هي الصين، والسبب في ذلك يعود الى التطورات الهائلة والمتسارعة التي ترافق التكنولوجية الصينية.

---

[1] سرمد عبد الستار امين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (35)، 2008، ص103.

[2] رنا علي خلف الشجيري، مرجع سبق ذكره، ص188.

[3] سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص156.

[4] سرمد عبد الستار امين،، مرجع سبق ذكره،ص104

[5] المرجع نفسه، ص282.

إذ تسعى إلى منع الصين من سد الفجوات التكنولوجية المتبقية بين الصين والغرب ومنع "اللحاق والسبق" الصيني، وهذا الأمر من خلال ثلاثة اتجاهات[1]:

1- تقييد الاستثمار الصيني في التكنولوجيا، والتقييد الاستثماري، يعني وجوب حصول الشركات على موافقة من الحكومة الأمريكية للتعاون مع رأس المال الصيني في الصناعات التكنولوجية لتقليص حيازة أو مشاركة الاستثمارات الصينية لشركات تكنولوجية أمريكية أو حتى غربية تلقى الدعم أوالمشاركة من شركات أمريكية.

2- تقييد تصدير التكنولوجيا إلى الصين، ويشمل تقييد بيع معدات التكنولوجيا الأمريكية للصين، ما يجعل من الصعب على الشركات الصينية في سلاسل التوريد أن ترتبط بالشركات الأمريكية وتورّد لها.

3- فرض التعريفات الجمركية، ويعد فرض التعرفة الجمركية الإجراء الثالث في الحرب التجارية، الذي استهدف البضائع الوسيطة التكنولوجية الصينية على وجه التحديد. إذ يعد فرض تعرفة أعلى على البضائع التكنولوجية الصينية وسيلة لسحب الاستثمارات التكنولوجية الأمريكية من الصين وتوجيهها إلى مراكز أخرى، لأنها أصبحت أعلى تكلفة.

هذا يشير إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية تريد مواصلة التفوق التكنولوجي الذي بدوره يدعم المكانة الأمريكية في النظام الدولي المتمثلة في الزعامة والتفوق، فمن دون القدرات التكنولوجية لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في الهيمنة الدولية. لذا نجدها تعمل جاهدة على منع الدول المنافسة لها من تحقيق تفوق تكنولوجي يذكر.

تأسيساً على ما سبق فأن المقومات التكنولوجية يمكن ان تلعب دوراً مهماً في تغيير النظام السياسي الدولي أو الحفاظ على الوضع الراهن، لما لها من تأثير كبير على المقومات الأخرى كالمقومات العسكرية والاقتصادية والتي يمكن ان تدعم عملية التعبئة والحشد السياسي الذي يدفع باتجاه التغيير أو المحافظة.

رابعا: امكانيات القوة الناعمة الأمريكية:

يستند هذا النوع من الهيمنة على التأثير الثقافي والموارد غير العسكرية والقوة الاقتصادية، مثل الهيمنة الروسية على الدول القريبة منها، أو التواجد الصيني الذي ينظر له بشكل متزايد على انه يظهر

[1] عشتار محمود، الحرب التكنولوجية... الولايات المتحدة (تشتري الوقت) من التطور التكنولوجي الصيني، 17 أوت2020، https://kassioun.org/economic/item/65433-3.

بعض خصائص الهيمنة في جنوب شرق آسيا، أو نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في كندا وامريكا الوسطى، مع الفارق بإنها توصف ب "القوة المهيمنة العالمية"[1].

تعرف القوة الناعمة بأنها " القدرة على التأثير في سلوك الاخرين من خلال اعادة تشكيل أولوياتهم من دون استخدام ادوات اكراه وانما من خلال الاقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة"، وهذه الوسائل الجاذبة يمكن استخدامها بعدة طرق منها: الثقافة الشعبية، الدبلوماسية العامة والخاصة، الشركات والمؤسسات التجارية العاملة، المنظمات الدولية[2]

اذا تحدثنا من المنطلق الثقافي فان الولايات المتحدة الامريكية تظل الاكثر نفوذاً وتأثيراً في عالمنا الراهن سواء كان على صعيد الثقافة الشعبية ام على صعيد الثقافة العليا، مستفيدة من شيوع اللغة الانجليزية على مستوى العالم، سواء كان لغة تخاطب يومي، ام لغة التجارة والاعمال، بحكم وراثتها من الامبراطورية البريطانية المستعمرة التي خلفت بصماتها في بلدان عديدة من العالم، فهناك اليوم مئات الملايين من البشر يأكلون ويلبسون على النمط الأمريكي، ويستخدمون الحواسيب والبرمجيات الالكترونية الأمريكية، ويشاهدون الافلام الأمريكية ويستمعون إلى الاغاني الأمريكية[3]أما اذا تحدثنا عن الثقافة العليا، من جامعات ومراكز بحوث وحركة طباعة ونشر، نجد ان الولايات المتحدة الامريكية دائما صاحبة الريادة، اذ لا توجد اليوم في أوروبا أواليابان أو الصين جامعات ترتقي إلى مستوى جامعة " جامعة جونز هوبكنز، جامعة كاليفورنيا- سان فرانسيسكو، جامعة هارفارد، جامعة ستنفورد" وغيرها من الجامعات المتميزة، وهذا لا يرجع لكون الأمريكان اكثر عبقريةً وتفرداً فكرياً وعلمياً من غيرهم بل السبب يعود إلى الميزانيات الهائلة التي يتم توجيهها للجامعات ولقطاع البحث العلمي والابتكار[4]. ففي تقرير نشرته مجلة "Forbes"مثل إجمالي الانفاق على البحث والتطوير في الكليات والجامعات الأمريكية لعام 2021أكثر من 89 مليار دولار. والجدول الآتي يوضح أبرز الجامعات الأمريكية من الانفاق.

---

[1] The New York Times، International: 'Hegemony'، May 1، 2008، on:https://n9.cl/jrbx1.

[2] هنري كسينجر، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية نحودبلوماسية القرن العشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص ص58-65.

[3] رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والناعمة، مركز صناعة الفكر الدراسات والأبحاث، الطبعة الرابعة،2015، ص41.

[4] Josef Joffe،The Perils of Soft Power، The New York Times، 16 May 2006، on: https://www.nytimes.com/2006/05/14/magazine/14wwln_lede.html.

الشكل رقم11: الانفاق على البحث والتطوير لأفضل 10 جامعات أمريكية لسنة 2021

التسلسل	الجامعة	الميزانية
1	جامعة جونز هوبكنز	3.18 مليار دولار
2	جامعة كاليفورنيا - سان فرانسيسكو	1.71 مليار دولار
3	جامعة ميشيغان	1.64 مليار دولار
4	جامعة بنسلفانيا	1.63 مليار دولار
5	جامعة واشنطن	1.49 مليار دولار
6	جامعة كاليفورنيا- لوس أنجلوس	1.45 مليار دولار
7	جامعة كاليفورنيا- سان دييغو	1.43 مليار دولار
8	جامعة ويسكونسن	1.38 مليار دولار
9	جامعة ستانفورد	1.27 مليار دولار
10	جامعة هارفارد	1.25 مليار دولار

Source: Michael T. Nietzel،Top 25 American Universities For R And D Spending;

يقدم جوزيف ناي نظرية "القوة الناعمة" التي ارتبطت باسمه في الأوساط الدبلوماسية والمحافل السياسية، ففي كتابه الصادر عام 1990 بعنوان "الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية"، وفي كتابه الذى صدر عام 2004 بعنوان "القوة الناعمة "عدها "ناي" شرطا اساسياً لابد أن تقوم به الولايات المتحدة الامريكية، اذا ارادت الحصول على الدعم الخارجي، وإن التفوق الأمريكي لن يعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية فقط بل على القوة الناعمة النابعة من الثقافة الأمريكية والقيم الخاصة بها، ومنها الثقافة السياسية والدبلوماسية التي تجعل الاخرين يشعرون بانهم استشيروا وأن مصالحهم اخذت بالاعتبار[1]. ومن مصاديق القوة الناعمة الأمريكية أن الدول الكبرى ترى أنه من الممكن إدارة التفاعلات الدولية بالتعاون مع الولايات المتحدة لجعل النظام الدولي أكثر توازناً واستقراراً[2]ويرى "ناي" إن الولايات المتحدة لديها الكثير من المصادر التي تقدم لها قوة ناعمة حقيقية، فعندما يتم الحديث عن الامكانيات الاقتصادية الأمريكية الكبيرة فلا ينظر لها بمجرد ثروة فقط بل ينظر إلى السمعة والجاذبية أيضا، فالولايات المتحدة الامريكية ليست

[1] نبيل راغب، نظرية القوة الناعمة، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2016، ص22.

[2] Saad Obaid Alwan & Mustafa Abdul Kareem Majeed، Economic and security competition between the united states and Russia in Africa، journal of positive school psychology، university of Baghdad، vol 7، 2022، p 644.

صاحبة أكبر اقتصاد عالمي فحسب، بل ان ما يقرب من نصف اكبر 500 شركة كبرى في العالم هي شركات أمريكية، كما إن 62% من العلامات التجارية العالمية أمريكية وكذلك ثمان من اكبر عشر مدارس للأعمال التجارية[1].

يرتبط نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مكانتها واستمرار هيمنتها على النظام الدولي من خلال قدرتها على إحداث التوازن بين القوتين الصلبة والناعمة في إستراتيجية واحدة ناجحة، أضحى يطلق عليها القوة الذكية[2]، بحيث ترسم أفضل إستراتيجية تستطيع من خلالها التعامل مع مظاهر تراجع فاعلية وتأثيرها عالميا، في ظل تعدد مراكز القوى وتعدد مصادر القوة فلم تعد القوة في حد ذاتها محددا للقوة دوليا، وإنما كيفية إدماجها في إستراتيجية ناجحة في تحقيق الهدف من امتلاكها واستخدامها، وبناء أسس قوية للقيادة الأمريكية دوليا تبدأ ايضا من الداخل الأمريكي[3].

في الاخير ان هذا السيناريوالخيار الأمريكي الوحيد والذي يتجاهل عدة حقائق جديدة، أهمها: أنه من غير الأكيد ووفقا للعديد من الخبراء والمحللين وكذلك للعديد من المؤشرات، أن تستمر الهيمنة الأمريكية المنفردة، حيث يؤكد "جاك سابير :"أن الولايات المتحدة سوف تبقى قوة كبرى، وأن ما تمتلكه من أوراق رابحة، عسكرية وسياسية واقتصادية، سوف تبقى ذات وزن مهم في المعادلات الدولية. لكن يجب الإشارة إلى أنها لن تكون، مع ذلك، قادرة على فرض هيمنتها على العالم .فقدراتها العسكرية قد ضعفت، وإمكانياتها في إقامة تحالفات عريضة قد تضاءلت، كما تراجع تفوقها الاقتصادي والفكري والثقافي لصالح التكتلات التي تقودها روسيا والصين. كما إن الزعامة الأميركية في العالم تتعرض للتقويض، كما يتصدع تماسكها السياسي الداخلي بسبب اتجاه تدخلها في أوكرانيا وغزة. في حين أن هذه التحولات لها جذور في الإخفاقات الأميركية الماضية، فإن هذه الحروب لم تؤدي إلا إلى تسريع المسار السلبي لهيمنتها في العالم. فبعد أن كانت السياسة الخارجية الأمريكية قائمة على مدار سبعين عامًا على أهمية قيادة الولايات المتحدة لحلفائها نحوحلول مشتركة للقضايا العالمية المشتركة، شكلت سياسات ومواقف "ترامب" قطيعة مع انخراط الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي الذي قامت بإرساء قواعده القائمة على حرية التجارة ونشر الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية. ومن ثم أدت سياسات ترامب الأحادية والحمائية إلى ضرب

---

[1] جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البيجرمي، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص63.

[2] هيلاري كلينتون، الأمن في القرن الحادي والعشرين والفرص المتاحة فيه، ترجمة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، شؤون خارجية نونبر.دجنبر .2007

[3] Roger C.Altman and Richard N. Haass, American Profligacy and American Power; Foreign; Nov/Dec2010, Vol.89, Issue6.

قواعد الليبرالية المؤسسية الدولية، وتراجع الدور الأمريكي في قيادة النظام الدولي، والتي انعكست بالسلب على الشرعية الدولية وعلى صورة الولايات المتحدة الامريكية، وترسخ الانطباع لدى المجتمع الدولي بأن الولايات المتحدة الامريكية أصبحت دولة لا يمكن الاعتماد عليها في تولي مسؤوليات قيادة النظام الدولي، كما شككت مواقفها في مدى استمرارها في التزامها تجاه حلفائها.

المطلب الثاني: النظام الدولي ثنائي القطبية بقيادة محورين الولايات المتحدة الامريكية امام روسيا والصين

استنادا الى الشراكة الاستراتيجية بين روسيا الاتحادية والصين، توحد رؤيتهما باتجاه العديد من القضايا العالمية وابرزها اقامة نظام دولي بعيد عن الهيمنة الامريكية، تم وضع هذا السيناريوكواحد من اهم المشاهد المستقبلية المحتمل حصولها للنظام الدولي القادم وفي هذا السيناريوالمستقبلي سنتطرق الى الشراكة الاستراتيجية بين موسكووبكين حتى يومنا هذا بصورة موجزة، وان هذه الشراكة سيتم الاعتماد عليها كأهم مؤشر يدل على حصول محور روسي صيني في النظام الدولي مستقبلاً.

ففي عام 1996 تعززت العلاقات بين روسيا والصين بشكل كبير تم الاعلان عن شراكة استراتيجية بين البلدين في شهر افريل من العام نفسه، وان هذه الشراكة تمثلت في التقارب السياسي والاقتصادي والعسكري بين البلدين رغم انها لم تصل الى مرحلة التحالف الاستراتيجي الرسمي، الا انها ساهمت في تعزيز التعاون والتفاهم المتبادل بينهما في مجموعة متنوعة من القضايا الدولية والاقليمية[1]. وتضمنت هذه الشراكة ما يلي[2]:

1 التفاهم الاستراتيجي بين موسكو، وبكين, وموقفهما المشترك في معارضة الهيمنة الواحدة على النظام العالمي، كما انهما يعارضان توسع حلف الناتونحوشرق اوروبا ويعتبرانه تحركاً يهدد امنهما القومي ويؤثر على التوازن الاقليمي..

2 التفاهم فيما بينهما في المجال الامني الاقليمي لكل منهما، حيث اعترفت روسيا بأن تايوان والتبت هما جزء لا يتجزأ من الصين، واكدت الصين على ان الشيشان هي جزء من روسيا الاتحادية.

3 توقيع المعاهدة الامنية بين روسيا والصين ومع كل من كازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان، وفي شنغهاي وقعَ البلدان اتفاقية تنص على اتخاذ تدابير امنية وعسكرية على جانبي الحدود بين الدول الخمس.

---

[1] مشاور صيفي، الشراكة الاستراتيجية الروسية - الصينية بعد الحرب الباردة: الواقع والآفاق، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية - جامعة الجزائر 3 . 2018 ، ص 67 - 68

[2] مشاور صيفي ،نفس المرجع السابق ، ص 68 - 69 .

4 تضمنت التسوية النهائية لمشكلة الحدود بين روسيا والصين، وقد وقعوا اتفاقية نهائية تضمنت التقليص من حجم القوات المسلحة في المناطق الحدودية والتي تمتد لمسافة تقرب من 4259 كيلومتراً.

5 تضمنت ابرام عدة اتفاقيات اقتصادية بينهما، بما في ذلك اتفاقيات لتصدير الغاز الطبيعي من روسيا الى الصين، بالإضافة الى تعزيز التجارة الثنائية بين الدولتين من خلال تبادل السلع والخدمات وتسهيل الاستثمارات المشتركة.

6 التوقيع على اعلان تضمن الموافقة للمرة الاولى على انشاء خط تلفوني سري ساخن بين الكرملين ومقر الحزب الشيوعي الصيني.

كما دعا رئيس وزراء روسيا الاتحادية الاسبق "يفغيني بريماكوف" الى انشاء نظام دولي متعدد الاقطاب كبديل للهيمنة الامريكية الواحدة، واقترح مبدأ يعرف ب "مبدأ بريماكوف", والذي يهدف الى توازن القوى بين الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين والهند، باقتراح ايضاً انشاء تحالف اوراسي بين روسيا والصين والهند كثلاثية استراتيجية لتحقيق هذا الهدف[1].

لقد اتخذت الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية عدة اشكال والتي شملت المجالات التالية:

اولاً: المجال السياسي:

من المعروف ان روسيا تسعى لتعزيز علاقتها مع الصين، وتعتبر التعاون الاستراتيجي معها مهماً ؛ لتحقيق تواجدها في منطقة آسيا، كما ان التفاهم مع الصين يعتبر امراً حيوياً لموسكو؛ لتعزيز تأثيرها وتواجدها السياسي في المنطقة، ووسيلة للتصدي للهيمنة الامريكية في آسيا،[2] وهذا يتناسب مع احدى الرؤى التي حاولت تفسير اسباب تطور العلاقات الصينية الروسية بعد الحرب الباردة مفادها ان العلاقة بين الدولتين تعتبر خطوة هامة نحوعالم متعدد الاقطاب، حيث تساعد في تشكيل كتلة دولية جديدة تتحدى الهيمنة الامريكية، خاصة بعد تعرضها لضغوط من الولايات المتحدة. [3]ولقد بدأ الحديث بجدية عن بروز المحور الروسي الصيني عقب الزيارة التي قام بها بوتين الى الصين سنة 2000، حيث صرح "جيم" "مان" محرر صحيفة لوس انجلوس تايمز" قائلاً: ان علاقات روسيا والصين قد توثقت الان بدرجة أكبر من اي وقت مضى خلال الاربعين سنة الماضية"[4]. وان الاستياء المشترك من السياسة الامريكية المعادية لروسيا والصين، وتصنيفهما كأكبر تهديدات للأمن القومي الأمريكي، شجع هذا الوضع من التعاون الوثيق بين

---

[1] فرقاتي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 79 .

[2] فرقاتي فتيحة، نفس المرجع السابق ، ص81.

[3] حيدر زهير جاسم الوائلي، مرجع سبق ذكره، ص 529 .

[4] قسايسية الياس، مرجع سبق ذكره، ص 199 .

موسكوبيكين على جبهات عدة، حيث يدركان ان التعاون هو الخيار الامثل امام التحديات الدولية، ويمكن ان يسهم في تحقيق مصالحهما المشتركة وضمان الاستقرار العالمي[1].

ضمن هذا الإطار، تسعى الصين الى اقامة محور مشترك مع روسيا لتحقيق توازن مع الهيمنة الامريكية، خاصة في مناطق آسيا الوسطى وشرق وجنوب شرق آسيا، حيث يسعى كل منهما للحد من التأثير الامريكي وان هذه الاستراتيجية ستعزز من تأثيرهما في تلك المناطق. وهنالك العديد من القضايا السياسية الدولية التي كشفت عن مدى قوة التنسيق الروسي الصيني في مجال سياستهما الخارجية لغرض تحقيق مصالحهما، ومنها القضية السورية التي وحدت الفيتوالروسي والصيني في مجلس الامن الدولي، ومحاولة منع اصدار اي قرار من المجلس وبمبادرة امريكية لاستخدام القوة العسكرية لإسقاط نظام بشار الاسد[2].

عندما قدمت الولايات المتحدة الامريكية اقتراحاً بضربات استباقية ضد كوريا الشمالية بسبب التصعيد النووي الذي قامت به؛ فشلت في الحصول على تأييد مجلس الامن؛ بسبب معارضة روسيا والصين، وبدلاً من ذلك اعتمد مجلس الامن الدولي على القرار رقم "1695"، والذي ادان التجارب الصاروخية لكوريا الشمالية ويطالبها بوقف التجارب، وتعليق كل الانشطة المتعلقة ببرنامجها الصاروخي، مع دعوتها للعودة الى المحادثات السياسية دون شروط[3]

كما تعتبر منظمة شنغهاي من اهم واقوى التحالفات السياسية بين روسيا والصين؛ فهذه المنظمة التي تأسست عام 2001، والتي كانت اشبه بنادي فضفاض يضم روسيا والصين وعدداً من دول آسيا الوسطى قد تحولت بمرور الزمن الى اشبه بتحالف سياسي جديد يقف في وجه المشروع الامريكي الزاحف على منطقة آسيا الوسطى.[4]كما يمكن القول، بأن هنالك بداية لتمدد منظمة شنغهاي نحو اوروبا من خلال التعاون بين روسيا والصين، ويظهر من خلال التطورات الدولية الحالية رغبة كلا الدولتين في تقليص حجم النفوذ الامريكي في اوروبا؛ وذلك من اجل اعادة صياغة التوازنات الدولية على أسس جديدة.[5]

لدى هذه المنظمة عدداً من المرتكزات السياسية، اهمها موقع ومكانة كل من روسيا والصين في النظام السياسي الدولي، والذي يؤهلها لكي تمارس دوراً كبيراً في الساحة الاقليمية والدولية، ومن اجل ذلك

---

[1] نورهان الشيخ، روسيا ... الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد183، القاهرة، يناير 2011، ص93

[2] لحول الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 87

[3] فهد مزبان خزار، مرجع سبق ذكره، ص 229

[4] مشاور صيفي، مرجع سبق ذكره ص 29

[5] هشام بن عبد العزيز، منظمة شنغهاي للتعاون SCO: الاهداف الحقيقية والتحديات المحتملة، بحث منشور في مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، العدد 3، يناير 2022، ص 33

يتم العمل على اقرار المشروع المؤقت للتواصل مع الخارج، وبالفعل منذ العام 2001 استطاعت هذه المؤسسة من تقوية ارتباطها مع المنظمات الدولية والاقليمية، ولكن بدأت العالمية تنفتح في نشاطات هذه المنظمة بصورة رسمية في العام 2010 ؛ وذلك من خلال الاعلان عن التعاون مع الامم المتحدة خلال قمة طشقند - اوزباكستان سنة 2010، والنظر لدور الامم المتحدة كمنظمة لها دورها المحوري في القضايا الاقليمية والدولية.[1]

ثانياً: المجال الاقتصادي:

تعتبر الشراكة الاستراتيجية في المجال الاقتصادي واحدة من اهم ركائز الشراكة الاستراتيجية بوجه خاص، والتوجه الروسي الصيني الجديد بوجه عام، وتثار في هذا الصدد العديد من القضايا التي تبين مدى ترسخ القناعة لدى الجانبين لتكوين محور روسي صيني في القرن الحادي والعشرين [2] وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين وروسيا تطوراً ملحوظا منذُ التسعينيات، حيث ازداد التعاون التجاري بين البلدين بشكل ملحوظ، ورغم اختلاف مقومات قوتهما الاقتصادية ؛ الا ان الصين تميل الى ان تكون المستفيد الاكبر في معادلة التبادل التجاري بينهما، ومن الجدير بالذكر ان منتجات روسيا غالباً ما تجد صعوبة في المنافسة في الاسواق الصينية، بينما تتمتع السلع الاستهلاكية الصينية بشعبية كبيرة في روسيا.[3] وقبل اندلاع الحرب في شرق اوكرانيا عام 2022، اعتبرت الصين الشريك الثاني لروسيا بعد الاتحاد الاوروبي، حيث تضاعفت المبادلات التجارية بينهما بحوالي 25 مرة منذ العام 1986 الى 2008، بعد وصول بوتين الى رأس السلطة في روسيا، زادت هذه المبادلات التجارية لتبلغ قيمتها سنة 2000 سبعة مليار دولار، في 2005 بلغت 32 مليار دولار، ارتفعت الى 80 مليار دولار سنة 2011، بعدها تجاوزت ال 100 مليار دولار سنة 2017، واستمرت في الارتفاع في السنوات اللاحقة.[4]

ان العلاقات الروسية الصينية تعتبر نموذجاً للشراكة الاستراتيجية الدولية التي تسعى الى تحقيق المصالح المتبادلة, وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، وعبر تكتلات اقتصادية مثل منظمة شنغهاي للتعاون وتكتل بريكس يسعى البلدان لتعزيز دورهما في النظام الدولي، وتحقيق التوازن الاقتصادي والسياسي العالمي.[5] في اطار التعاون الاقتصادي داخل تكتل بريكس، زاد حجم التعاون الطاقي

---

[1] أبراهيم يوسف احمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 297 .

[2] مشاور صيفي، مرجع سبق ذكره، ص 114

[3] جمال طه علي، آلاء هادي عبد سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 367 .

[4] حلا عبد الله الشمايلة، مرجع سبق ذكره، ص 103

[5] أمير نجم عبود، مرجع سبق ذكره، ص243

بين روسيا والصين ؛ وذلك بعد ان وقع الطرفان على صفقة تجارية استراتيجية في سنة 2014، والتي تضمنت قيام موسكوبتصدير الغاز الطبيعي الى الصين لمدة 30 عام وبمعدل 40 مليار متر مكعب سنوياً، بالإضافة الى انشاء خط من الانابيب لنقل الغاز من روسيا الاتحادية الى الصين[1]. تعد هذه الصفقة عاملاً لعب دوراً كبيراً في تعزيز الشراكة الاستراتيجية، التي وصفها بوتين بـ"صفقة العصر"، كما ان من اهم تداعيات هذه الصفقة على روسيا تمثلت بالآتي[2]:

1 دخول روسيا الى سوق الطاقة الصيني.

2 تعوض روسيا عن أية انخفاض في تصدير الغاز الى اوروبا. تخفف من الآثار السلبية للعقوبات الامريكية الاوروبية على روسيا سمحت هذه الصفقة باستثمار نحو55 مليار دولار في التنقيب عن الغاز الطبيعي في حقول شرق سيبيريا. [3]

كما اوضح الرئيس فلاديمير بوتين ان" الاستثمار" زاد في دول المجموعة عشرة اضعاف، فيما ارتفع ضعفين في الاقتصاد العالمي، كما لفت الى ان "حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول بريكس ارتفع بنسبة 46% اي 270 مليار دولار"، واكد بوتين "ان" بريكس" تعمل على تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء لتسريع النموالاقتصادي". [4] كما حاولت روسيا الاتحادية والصين انشاء مؤسسات مالية على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ؛ خطوة منها لدعم اقتصاداتهم، ووضع حد لهيمنة الدولار، وتمثل ذلك ببنك بريكس او ما يعرف باسم بنك التنمية الجديد وهو بنفس الوقت وسيلة من الممكن ان تستفاد منها روسيا الاتحادية لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة وعلى هامش قمة بريكس في سنة2018 المنعقدة في الصين، تم عقد اتفاق استراتيجي يتضمن توريد نفط طويل الاجل من شركة " CFFC " الصينية بقيمة 280 مليار دولار الى الصين، ان مثل هكذا اتفاقيات تشكل خطوة رسمية مهمة في مواجهة عقوبات الغرب الاقتصادية والتداعيات السلبية على الاقتصاد الروسي التي نجمت عن تدني اسعار النفط العالمية منذ منتصف عام 2014[5]. فقد ساهمت ايضاً في تعزيز قدرة الصين من مد جسر جيوبوليتيكي اقتصادي مهم على رقعة الاوراسيا مع روسيا التي تعد اقوى لاعب في المنطقة وفق مبدأ المصلحة المتبادلة التي تمكن الصين

[1] زينة علي حمود، مرجع سبق ذكره، ص 27

[2] احمد عبد الامير الانباري، المصدر السابق، ص 64

[3] مشاور صيفي، مرجع سبق ذكره ص 29

[4] صفاء خليفة محمدين، مرجع سبق ذكره، ص 168 .

[5] سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 525

من انتاج وتسويق منتجات صناعية مهمة مثل تصنيع القطارات فائقة السرعة جنباً الى جنب مع اتفاقيات البنية التحتية لشبكة السكك الحديدية، وتحسن خدمات النقل الشبكة الكهرباء داخل روسيا[1].

ثالثاً: المجال الأمني والعسكري

كان لتأسيس منظمة شنغهاي للتعاون دوراً كبيراً في تطوير العلاقات الامنية بين روسيا والصين؛ فقد اعطت هذه المنظمة للأمن الاقليمي اهمية كبيرة من خلال مكافحة الارهاب والتطرف, والنزاعات الانفصالية, ومحاربة التجارة غير المشروعة للسلاح والمخدرات, والهجرة غير الشرعية. كان البيان التأسيسي لهذه المنظمة قد اكد ان المنظمة ليست موجهة ضد دول او مناطق ثابتة، وهذا يشمل اشارة الى الولايات المتحدة وحلفائها[2].

كما اصبحَ لهذه المنظمة بعد عسكري يتجلى في اجراء مناورات عسكرية مشتركة منذ عام 2005، وقد شملت هذه المناورات دولاً مثل روسيا والصين والدول الاعضاء الأخرى، ومع ذلك فان هدفها الرئيسي ليس تحويلها الى كتلة سياسية عسكرية في اسيا الوسطى للدفاع عن مصالح روسيا فحسب، بل هدفها الاساسي هو تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء في المنطقة[3].

من الواضح ان روسيا والصين يسعيان من خلال منظمة شنغهاي الى تعزيز التعاون الدفاعي لمواجهة التحديات التي تعتبرها مرتبطة بوجود قوات امريكية وحلف الناتوفي منطقة اوراسيا، وزاد حجم التبادل الاستخباراتي ومكافحة الارهاب؛ بهدف السيطرة على الحركات الاسلامية، وضمان الاستقرار في المنطقة.[4]كان لهذا التعاون نتائج ملموسة، فخلال الفترة 2011 - 2015 وحدها تمت الحيلولة دون وقوع 20 هجوماً ارهابياً كانت في طور التخطيط، وتفادي 650 جريمة ذات طابع ارهابي متطرف، وازالة 440 معسكر لتدريب الارهاب، وتحييد 1700 من المنظمات الموجودة ضمن قائمة الارهاب الدولي، وتم القاء القبض على اكثر من 2700 عضواً في الجماعات المسلحة المحظورة دولياً، وتم الحكم على 213 شخص لفترة طويلة، وتم وضع 180 مشتبهاً به على قائمة المطلوبين، وتم الكشف عن 200 قاعدة سرية لروسيا الاتحادية.مزودة

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص 524 .

[2] ستيفن وايت، مفاتيح السياسة الروسية، ترجمة: حنان كسروان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2018، ص 574 - 575 .

[3] نفس المرجع السابق، ص 525 - 526 .

[4] مرجع سبق ذكره، ص 526 .

بالأسلحة، ومصادرة اكثر من 3250 جهاز للتفجير العشوائي و10000،قطعة سلاح, وحوالي 450 قطعة ذخيرة, واكثر من 52 طن من المتفجرات.[1]

تعتبر التعاونات العسكرية بين دول منظمة شنغهاي مهمة؛ لتعزيز التفاهم وبناء الثقة المتبادلة بين الدول الاعضاء. وتقيم المنظمة مناورات عسكرية منتظمة بين الدول الاعضاء مثل التدريبات التي جرت بين روسيا والصين في عام 2015 والتي تهدف الى تعزيز التعاون العسكري، وتبادل الخبرات بين الدول الاعضاء.[2]كما ان العلاقات العسكرية بين البلدين قد تعززت أكثر؛ بسبب الروابط الشخصية بين الزعيم الصيني فلاديمير بوتين. وبالتزامن مع قمة تحالف "كواد" في طوكيواجرت روسيا والصين مناورات عسكرية مشتركة في بحر اليابان وبحر الصين الشرقي.[3]وكان لتوقيع اتفاق "اوكوس" بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة البريطانية واستراليا في سبتمبر 2021؛ دوراً في تعزيز التحالف ضد توسيع النفوذ الصيني ؛ مما ساهم في تعزيز الشراكة الصينية الروسية، حيث وقعت بكين في تاريخ 24 فبراير 2022 مع موسكواعلان مشترك ينص على ان " الصداقة بين الدولتين لا حدود لها"، وبنفس الوقت اكدت روسيا الاتحادية التزامها بمبدأ الصين الواحدة وان تايوان جزء لا يتجزأ من الصين[4].

نستنتج مما تقدم، ان تاريخ تطور العلاقات الروسية الصينية يعود الى فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وقد شهدت هذه العلاقات تطوراً مستمراً نحومرحلة الشراكة الاستراتيجية، حيث تعاون البلدان في مجالات متعددة بما في ذلك السياسة والاقتصاد والامن، ومع ذلك فان العلاقة لم تصل بعد الى مستوى التحالف العسكري التقليدي ؛ وذلك بسبب السياسة الخارجية الصينية التي تسعى الى تحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية، مما يعني انها تفضل الحفاظ على استقلاليتها، وعدم الالتزام بالتحالفات العسكرية الصريحة. واذا كان مستقبل النظام الدولي لا يبنى على انقاض حرب عالمية؛ وانما على اسس اقتصادية سياسية تكنولوجية، فسوف يكون بناء نظام دولي ثنائي القطبية ذومحورين "الولايات المتحدة امام روسيا والصين واحداً من اهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي".

---

[1] عدنان كاظم الشيباني، ماهر حيدر الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 347 .

[2] سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 526 .

[3] علي عادل، مرجع سبق ذكره، ص 147

[4] إيمان فخري، مرجع سبق ذكره، ص 247 .

المطلب الثالث: سيناريونظام متعدد الاقطاب "متوازن وغير متوازن ":

يشهد العالم الآن تحولا غير مسبوق نحو نظام عالمي جديد يغير قواعد اللعبة الدولية ومنطقها والفاعلين بها، بعد أن شهد عقودا من نظام أحادي القطبية بذلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية جهودا لتظل منفردة، ولكى تكون القطب الأوحد في قيادة العالم، ولكن لم يعد للعالم الآن مكان لهذا النظام المتمركز حول الولايات المتحدة الامريكية فقط، متجاهلة العالم ومن عليه باتباعها سياسات تخدم مصالحها وأطماعها، غير مبالية باحتياجات المجتمعات والدول واستقرارها وأمنها وسلامتها، وتبنت نهج أمريكا أولا على حساب الأمم وتآكل الشعوب، وبذلت في سبيل ذلك الغالي والنفيس لتخلق بؤرا ومناطق للصراعات والحروب والتدخل السافر في شئون الدول لتصبح المهيمن الوحيد على هذا العالم،الأمر الذى ترتب عليه صحوة عالمية بلفظ الدول والشعوب لهذا النظام،لتتجه الدول الآن نحونظام عالم جديد بتكتلاته وتحالفاته وفاعلين جدد، ليصبح الملاذ الآمن للدول والشعوب. وبناء عليه،يتناول هذا التحليل التشكيل العالمي الجديد وأسسه ومحدداته واتجاهاته والفاعلين الجدد فيه والتغيرات التي تلوح في الأفق.[1]

ثمة نظام عالمي قديم أحادي القطب يحتضر ونظام عالمي متعدد الأقطاب متوازن او غير متوازن جديد يولد. إذ لم يكن الغزوالروسي لأوكرانيا سوى ضربة البداية لتشكل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب؛ تتمتع فيه الصين وروسيا بحضور كثيف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن انتهت صلاحية نظام قديم ظهر ما بعد سقوط جدار برلين مطلع تسعينيات القرن المنصرم عقب انهيار عدوالولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، وتفرد أمريكا بالهيمنة على الشؤون العالمية، نظام جديد يتشكل الآن فيعترف بقوة روسيا العسكرية والسياسية، وبالصعود الصيني الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري[2].

لم تكن جرأة روسيا على غزو أوكرانيا العلامة الأولى على تراجع القوة الأمريكية، ولكنها أعادت الجدل الطويل حول التراجع الأمريكي، إلى حد ادعاء بعض الخبراء والمراقبين أن الولايات المتحدة الامريكية لم تعد قوة عظمى، مؤشرات تراجع القوة الأمريكية ظهرت بعد الانسحاب الفوضوي المذل من أفغانستان وما تبعه من انهيار سريع للحكومة المدعومة من الولايات المتحدة في أفغانستان، ومن قبل الانسحاب الأمريكي من العراق والخسائر الكبيرة وترك العراق يقع تحت النفوذ الإيراني[3].

---

[1] كرار حيدر سالم السعيدي ,روسيا الاتحادية واستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي .الورشة للطباعة والنشر , سنة النشر 2023 , بغداد , العراق .ص 256

[2] حسن أبوهنية, نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب , 29-May-22 . https://arabi21.com

[3] Eric S. Edelman, Understanding America's Contested Primacy (The Center for Strategic and Budgetary Assessments (CSBA), 2010), pp. 75–79.

فما يحدث في أوكرانيا وما رافقه من حالة الهوس التي سيطرت على ذهنية الرئيس الأمريكي "جوبايدن" التنافسية، رغم نصائح كبار منظري الواقعية الأمريكية من "ميرشايمر" وأخيراً" كيسنجر"، لم يفلح في كبح جموح الغطرسة والتلبس بمتلازمة انكار الواقع، وهوواقع دولي يشير إلى الانهيار النهائي للاعتقاد الذي في ساد خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، بأن الولايات المتحدة في وضع يمكنها من إعادة تشكيل العالم على صورتها، وأهوائها، ومعاييرها المزدوجة حول الديمقراطية والقيم الليبرالية وحقوق الإنسان، والتي كانت تنهار أمام عقيدة الاستقرار الإمبريالية والتوسع والهيمنة. وقد تطلب إدراك ذلك معارك طويلة داخل نخب واشنطن، عقب سلسلة من الإخفاقات والهزائم في عدد من الأماكن، من العراق وأفغانستان وإيران وصولاً إلى الصين وروسيا.[1]

ليس هذا فحسب، فقد تعرض النموذج السياسي الأمريكي خلال رئاسة الرئيس السابق "دونالد ترامب" إلى هزة ثقة لم يتعاف منها بعد، وربما لن يتعافى منها، حيث الاستقطابان الحادة، مع تنامي النزعات الهوياتية القاتلة، وصعود تفوق العرق الأبيض واليمين المتطرف وتنامي الإرهاب المحلي. لم يقتصر التراجع على الاقتصادي والسياسي، فقد جاءت الطامة الكبرى بفشل النموذج الاجتماعي الأمريكي بالوفاء بوعوده للطبقة الوسطى الأمريكية، وهي العمود الفقري للمجتمع، فقد كشف وباء "كوفيد 19" عن اختلال يتجاوز الحديث عن مجرد أزمة رعاية صحية، كل ذلك أدى إلى بروز مجتمع منقسم حول منظومة القيم واختلال المرجعية وتشتت الأولويات[2].

مع اضطراب النظام الدولي لن تكون الهيمنة الامريكية قادرة على الاستمرارية في الحفاظ على أمنها الغذائي،والصحي،والمجتمعي،والمائي،والسياسي، حيث إن المهدِّدات القادمة لن تتعلق باستعمال العسكري فقط من قبلها،وإنما هي مهددات غير تقليدية بحاجة لتفكير غير نمطي في مواجهتها. كما ان هناك أنواع المهدِّدات كالتغيّرات المناخية،وما ستسببه من فيضانات وجفاف يؤثر على الأمن المائي والغذائي العالميين[3].

صراعات أكثر وتعاون أقل. هذا هو ملخص ما جرى في العالم، وهي مؤشرات على التأزم الذي يمر به النظام الدولي. صراعات أكثر،وهي صراعات أكثر حدة،فيما عجزت آليات الضبط والسيطرة وحل النزاعات المتاحة عن وضع حد لها، بما يشير في جوهره إلى عجز في التوصل إلى توافقات وتسويات[4].

---

[1] Michael Beckley, "The Power of NATIONS: MEASURING What Matters," International Security journal, vol. 43, no. 2, fall 2018, pp. 11–20.

[2] James Petras, Zionism, Militarism and the Decline of US Power (Clarity Press, 2008), pp. 125–168.

[3] جمال عبد الجواد, نفس المرجع السابق .

[4] كرار حيدر سالم السعيدي ,مرجع سبق ذكره , ص256

الصراعات الدولية تحدث طوال الوقت، لكن الصراعات الجارية في هذه المرحلة هي صراعات نظمية Systemic، تجري من أجل تغيير هيكل قيادة النظام الدولي، وتغيير تراتبية الدول حول القمة، وتغيير قواعد إدارة النظام الدولي. في نفس الوقت فإنَّ الصراعات النظمية تخلق بيئة دولية مواتية لنشوب صراعات أهلية وإقليمية، يجد أطرافها في الصراعات النظمية فرصة لتحقيق أهداف لم يمكن ممكنا تحقيقها في ظروف أخرى[1].

أن سوء القيادة السياسية سيكون سببًا رئيسيًّا في أفول نجم القوى الكبرى. ويجدلا الإشارة إلى الأزمات والأمراض الوبائية الكفيلة بتغيير منظومة الأمن العالمي؛ لقدرتها على التأثير في الثقافات الشعبية، كزيادة حدة العنصرية والعنف تجاه فئات معينة،أو زيادة التباعد الاجتماعي،والقضاء على بعض العادات، فضلًا عن قدرتها على إضعاف المنظومة التعليمية وتدمير البنى التحتية داخل الدول أن التعافي من آثار الأمراض الوبائية أمر ممكن، إلا أنه يتطلب فترات زمنية طويلة نسبيًّا[2].

كذا تراجع مفهوم وفورات الحجم أو اقتصادات الحجم Economies of scale، أي انخفاض متوسط التكلفة الكلية في الأجل الطويل مع زيادة الإنتاج، ويحدث هذا مع زيادة التخصص وزيادة مقدار الابتكار عند الأشخاص، وعند فقدان تلك الخاصية تفقد الدول نقطة من نقاط تميزها. فامتلاك الدول لخاصيتي الاستمرارية ووفورات الحجم يمكّنها من تكوين إمبراطورية والتحوّل لقوة عالمية. يؤدي الى فقدان القوى الكبرى التقليدية لتلك الخواص وتراجع مكانتها عالميا[3].

إن استمرارية النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة أمر مشكوك فيه،لذلك نجد أن الباحثين رصدوا خيارات أخرى للنظام الدولي كخيار النظام الدولي المتعدد الأقطاب متوازن وغير متوازن.

أولا: النظام دولي المتعدد الاقطاب المتوازن:

يقوم هذا النظام على افتراض متوازن دولي جديد بواسطة رغبة وقدرة مجموعة من الدول الكبرى أو دولة كبرى ك "روسيا"، باعتبارها مازالت تمتلك المجال الجغرافي والطاقة النفطية والترسانة النووية التي يمكن أن تؤهلها لأن تكون دولة كبرى من جديد، أو ربما الصين على اعتبار أن الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني أصبحاعالقين في اعتمادهما المتبادل بعضهما بعضا،[4]حيث إن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد استهلاكي للمنتجات الصينية، ويقوم الاقتصاد الصيني بدور الممول للولايات المتحدةوالمستثمر الرئيسي في اقتصادها

---

[1] Hillary Rodham Clinton; Leading through Civilian Power.Foreign Affairs, Nov/Dec 2010.Vol 89, Issue 6.

[2] حسن أبوهنية, مرجع سبق ذكره .

[3] كرار حيدر سالم السعيدي ,مرجع سبق ذكره , ص256

[4] Hillary Rodham Clinton ،Op.cit.

أو ربما مجموعة من الدول الكبرى نووية قد تشعر بخطر الخيار الأمريكي على مصالحها ومستقبلها، ومن ثم إمكانية اللجوء إلى خلق تحالف من نوع جديد لا يخلومن تنسيق عسكري هدفه هو حماية خيارات وسيادة ومصالح دول هذا التحالف، ولاسيما الاقتصادية،وكخط أحمر أمام الولايات المتحدة، ذلك على أسس وقواعد جديدة قائمة على التمسك بالقانون الدولي العام ومبادئ الأمم المتحدة والأمن الجماعي[1].

أما فيما يخص مصير الأمم المتحدة في ظل هذا النظام، إن تحقق فعلا فإنه قد يكون هناك من نتائجه تغير جذري في هيكلة مجلس الأمم واختصاصه، ليأخذ في حساباته الحقائق الجديدة، والتحالفات الجديدة، ورغبتها في التعايش ومن ثم سيكون هذاالنظام تطويرا للنظام الدولي الحالي،وقائما على تفاهمات الأمم المتحدة وعلى إيقاف الانفراد الأمريكي[2].

لهذا نجد المنظمات الدولية والأمم المتحدة سوف تمارس دورا أكثر أهمية من ذي قبل نظرا إلى نظام توازن القوى والذي سيؤدى إلى جمح السياسيات الأمريكية الانفرادية، ونظرا إلى وجود تحديات عالمية لا يمكن لأي دولة مقاومتها، لهذا يرى أصحاب المدرسة الليبرالية أن الأمم المتحدة تمثل الإطار الأنسب لمعالجة مثل هذه التحديات العالمية لهذا من المحتمل إدخال إصلاحات شاملة من شأنها النهوض بالمنظمة وخاصة أجهزتها.

في ظل احتدام الجدل حول مستقبل هذا النظام يعارض "ريشارد هاس". رئيس مجلس العلاقات الخارجية والأكاديمي والسياسي الأمريكي البارز. الرأي القائل إنه سيكون نظاما متعدد الأقطاب يظم ست دول مثل الصين، والهند والإتحاد الأوروبي، واليابان، وروسيا،والولايات المتحدة الأمريكية ولقد عبر "هاس" عن رؤيته المستقبلية للنظام الدولي وعصر الهيمنة والأحادية الأمريكية وذلك في مقال له في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية، الصادرة عن مجلس العلاقات الخارجية فيرى أن هناك تعددا في مراكز القوى، في ظل النظام ولكنه تعدد مختلف عن التعددية القطبية التقليدية.

ففي نظر"هاس" يرى أن النظام الدولي سيشهد مستقبلا تعدد وتشتت مراكز القوى من حيث انتشارها وتعدد من يملكها، فإلى جانب وجود ست قوى كبرى، يرى "هاس" أن هناك دولا صاعدة كقوى إقليمية، مثل البرازيل والسعودية، وهناك قوى أخرى مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الأقطاب ووسائل الإعلام والجماعات المسلحة الإرهابية.أن هذا النظام الذي يصفه بأنه عديم الأقطاب لن يؤثر فقط في الولايات المتحدة الأمريكية وإنما في كل دول العالم أيضا حيث أنه في ظل تعدد مراكز القوى والتأثير

---

[1] مغاوري شلبي علي، الولايات المتحدة ...القيادة في عالم متغير...مرجع سبق ذكره، ص 86 .

[2] يوسف عنتار، الهيمنة في النظام الدولي، أية قيود؟ مجلة الدولية، محور العدد النظام الدولي بين القانون والممارسة، العدد 4، سنة 2008، ص 20 .

وتجاذبات مختلف الأطراف الفاعلة فيه، لهذا يصعب إحداث إجماع دولي عند مواجهة الأزمات الدولية، لهذا سيكون دور المنظمات الدولية مهمشا بما في ذلك الأمم المتحدة.

يأتي هذا الخيار من خلال عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على فرض أو الحفاظ على هيمنتها المنفردة لهذا ستكون في موقع أقل قوة مما عليه اليوم، لكنها مع ذلك ستبقى قطبا كبيرا إلى جانب مجموعة من الأقطاب الكبرى الأخرى، كالصين وروسيا والهند... [1]

أن النظام الدولي الجديد سيكون نظاما متعدد الأقطاب، فوفقا لنظرية توازن القوى فإنه من الحتمي أن سيطرة الولايات المتحدة سوف تشجع قوى أخرى على أن تصعد من أجل إقامة التوازن، وكما يقول عالم السياسة الواقعي "كينيث والتز" :Kenneth Waltz "سيتفاعل كل من الأعداء والأصدقاء كأنهم دول عليها دائما أن تكون تحت التهديد، أو أن أحدهم يسيطر على الآخر، سيعملون على إعادة التوازن في ميزان القوى، فالوضع الحالي في السياسة الدولية غير طبيعي."

كما قال. "كينيث والتز". أن "القوة الطاغية تدفع دولا أخرى إلى أن تتوازن معها". وهكذا فإن روسيا والصين وقوى أخرى، سوف تسعى إلى الصعود وخلق التوازن مع الولايات المتحدة.[2]

.كما يقول بأنه "يمكن للجميع بمن فيهم ضعاف البصر أن يشهدوا بزوغ التعددية القطبية في الأفق، فبعض من الدول الأقل قوة ضمن النظام الحالي ستعمل جاهدة على خلخلة الوضع وإعادة التوازن مجددا إما نحوالثنائية أو التعددية.[3]

أن هناك قوى دولية كثيرة تدفع دفعا حثيثا إلى نشوء تعددية دولية حقيقية. وفي كثير من البيانات تصدر مثلا عن لقاءات القمة الروسية. الصينية، هناك عبارة مكررة تؤكد رغبة وإصرار البلدين على قيام نظام دولي تعددي أكثر مساواة وأقل ظلما، معتبرين أن جهودهما في هذا الإطار ليست موجهة ضد طرف بذاته. كما أن كثيرا من البلدان المتوسطة تتطلع إلى مثل هذا النظام التعددي القطبية لما يتيحه لها من مساحة أكبر على المناورة الدولية والحصول على منافع أكبر بأقل درجة ممكنة من الضغوط لا سيما الأمريكية[4]ويرى عبد المنعم المشاط أننا إزاء التحول إلى نظام تعددي توافقي مرن، حيث يرى أن مؤشرات

---

[1] حسن أبوطالب، هل يتجه النظام الدولي نحوالتعددية القطبية؟ السياسة الدولية العدد 161، يوليو2005، ص 196

[2] مغاورى شلبي علي،مرجع سبق ذكره .

[3] Kenneth N.Waltz Evaluating theories, American political science review, vol 91, no 4, December, 1997, p .915.

[4] حسن أبوطالب، هل يتجه النظام الدولي نحوالتعددية القطبية؟ السياسة الدولية العدد 161، يوليو2005، ص 196 .

القوة النسبية الحالية بين عدد مناسب من القوى الدولية المعاصرة. خصوصا في ضوء الأزمة المالية الحادة .تشير إلى تبوأ دول إضافية مكانة عليا في النظام الدولي.[1]

فمن المتوقع أن يتشكل نموذج سياسي لعالم متعدد الأقطاب يتكون إطاره من ثلاث مناطق رئيسية: أمريكا وأوروبا وآسيا، وخمس مراكز قوى هي الولايات المتحدة الامريكية، واليابان، والصين، واوروبا وروسيا. وقد بينت الدراسات صعود اليابان وأوروبا في الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة وبالتحديد ألمانيا[2].

كما يرى بعض المحللين والأكاديميين، مثل "جون إكنبري" وهوأستاذ العلوم السياسية والشؤون الخارجية في جامعة برينستون، أن العصر الأمريكي قد أشرف على نهايته، وأن النظام الدولي بدأ يهيمن عليه الشرق شيئا فشيئا [3]ويرى الكثير من المحللين الواقعيين أن الصين ستحاول مستقبلا استخدام تأثيرها المتعاظم من أجل إعادة تشكيل قواعد ومؤسسات النظام الدولي، لخدمة مصالحها بشكل أفضل.

في ظل هذا النظام يرى فريد زكريا أن على الولايات المتحدة الامريكية الاختيار بين محاولة الحفاظ على استقرار هذا النظام الدولي الجديد، الذي بدأ في التشكل، أو مشاهدة صعود القوة، محدثة تفككا في النظام العالمي الذي أنتجته الولايات المتحدة الامريكية خلال الأعوام الستين الماضية، وقد اختارت واشنطن الخيار الأول، وسيكون عليها مضاعفة جهودها من أجل إدماج القوى الآخذة في البروز في أهم المنظمات العالمية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وإدماج هذه الدول البارزة، وليس فقط الصين وروسيا، كالهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، سوف يعطي هذه المنظمات، بما فيه الأمم المتحدة، نفسا جديدا.

هكذا، صرح "جون إكنبيري[4]":" إن الهيمنة الأمريكية المنفردة سوف تنتهي بالتأكيد، حيث إن ليس بمقدورها إيقاف حركة البروز الصيني الروسي المتصاعد، ولكن بإمكانها استيعاب هذه القوة في إطار القواعد والمؤسسات التي وضعتها الولايات المتحدة وشركاؤها عبر سنوات القرن الماضي "وعليه يرى أنه "يمكن أن يكون وضع الولايات المتحدة الامريكية ضعيفا، لكن النظام الدولي الذي وضعت أسسه الولايات المتحدة سيبقى هو النظام المهيمن للقرن الحادي والعشرين."

---

[1] عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009، المجلد 44، ص 47

[2] G.John Ikenberry; « the Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive? »Foreign Affairs January-February 2008.

[3] ميشال نوفل، عالم جديد متعدد الأقطاب، شؤون الأوسط، العدد 70، بيروت، مارس 1998، ص 6.4 .

[4] جون إيكنبيري "ألبرت جي. ملبانك" للسياسة والشؤون الدولية بجامعة برينستون ينشر بترتيب خاص مع خدمة "لوس أنجلوس تايمز وواشنطن بوست أحد منظري العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية

أما عن موقع الأمم المتحدة في ظل هذا النظام المتعدد الأقطاب فيتوقع إذا تحقق أنه سوف تحدث بعض التعديلات في هياكل وآليات صنع القرار في الأمم المتحدة، ومن المحتمل أن تشمل هذه التعديلات توسيع قاعدة العضوية في مجلس الأمن، أو إعادة هيكلة أجهزة صنع القرار في المجالات الاقتصادية، وإعادة تنظيم الأمانة العامة، ولكن هذه التعديلات لا يتوقع أن تؤدى إلى إقامة مؤسسة عالمية فعالة لإدارة الموارد وإعادة توزيعها على المستوى الكوني من أجل رفاهية وأمن الجميع[1].

هكذا سيرتبط مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالميا بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى جديدة، وجماعات ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القومية. فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم، فإننا نجدها اليوم تتعثر بشدة في حروبها التوسعية. [2]ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الجديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصاديات القوى الصاعدة الأخرى. وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى الصاعدة فإننا سنشهد انتقالا سلسا وسلميا إلى نظام تعددي جديد من دون كوارث وحروب تكون روسيا فاعلا رئيسيا فيه بجانب بعض القوى الأخرى.

أما بشأن مستقبل المنظمة، فإن الكثير من الأكاديميين يرون أن الوضع المتجمد الذي تعيشه المنظمة سيستمر، ولن يتغير في المنظور القريب وبخاصة مسألة الإصلاح، إلا إذا تغير واقع النظام الدولي وموازين القوى الحالية، وعليه فإن شكل النظام الدولي، الذي سيتبلور في المستقبل، هو من سيحدد وضع المنظمة الدولية فيه والتي ستكون، بطبيعة الحال، انعكاسا لعلاقات القوة، ولنظرة النخب الحاكمة للمنظمة، وللأدوار المطلوب منها تأديتها في القرن الحادي والعشرين..[3]

ثانيا: النظام الدولي متعدد الاقطاب غير المتوازن

تكون القوة موزعة وفقاً للنظم الدولية بين الدول القيادية اما بالتساوي أو بلا تساوي، فاذا كانت هنالك فجوة كبيرة في القوة بين هذه الدول فان الدولة صاحبة الاكثر قوة تصبح دولة مهيمنة كامنة، وان النظام الذي يضم دولة مهيمنة طموحة يسمى نظاماً غير متوازن، والنظام الذي لا توجد فيه مثل هذه الدولة المهيمنة يسمى نظاماً متوازناً، ولا يشترط في النظام المتوازن ان تكون القوة موزعة بالتساوي بين

---

[1] مغاوري شلبي علي،مرجع سبق ذكره .

[2] ناصر مسعد علي البسارة، حق الاعتراض الفيتو Vetoفي مجلس الأمن الدولي في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 209 .

[3] Anne-marie slaughter et al., u.s. grand strategy after ukraine: seven thinkers weigh in on how the war will shift U.S. foreign policy," march 21, 2022. "Accessed april 1, 2022". https://bit.ly/3j3906j.

الدول الكبرى يكفي ان يكون فارق القوة بين هذه الدول ليس كبيراً والا فان النظام الدولي يصبح غير متوازن.[1]

بالاستناد الى مجموعة مؤشرات تم اختيار سيناريوالنظام الدولي المتعدد الاقطاب غير المتوازن، فهنالك احتمال كبير ان تبقى الولايات المتحدة الامريكية صاحبة القوة الاكبر في النظام الدولي.

ان تفكك الاتحاد السوفيتي رسمياً في عام 1991 هو بمثابة الاعلان الرسمي النشوء النظام الدولي الاحادي القطبية؛ وذلك عندما انفردت الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة على ذلك النظام من دون وجود قوة منافسة [2]، ساعية ايضاً الى توظيف حفظ السلم والامن الدوليين كوسيلة لدعم هيمنتها، حيث اخذت حالات التدخل الامريكي في بعض الاحيان تحتاج لغطاء من الشرعية، وفي حالات اخرى بدت الشرعية الدولية بحاجة الى الولايات المتحدة الامريكية ان صح التعبير. [3] وأصبحت الاستراتيجية الامريكية تتسم بالثبات النسبي مع تغير نسبي في الاستراتيجيات الوسيطة والتكتيكات المستعارة وألمكتسبة، كما ان دعواتها لتطبيق الديمقراطية في العالم ما هي الاحصان طروادة لغزوالدول وتغيير انظمتها السياسية واضعاف قدراتها المختلفة. [4]ووفق هذا السيناريوستستمر الولايات المتحدة الامريكية كدولة زعيمة ومؤثرة في العلاقات الدولية، ولكن ليست مهيمنة على كل العالم [5].

يعتبر تفوق الاقتصاد الامريكي على نظيره الصيني من اهم مؤشرات ظهور النظام الدولي المتعدد الاقطاب غير المتوازن، وقد حاولت الصين ان تزيد من قوتها المالية بتشجيع استعمال عملتها المحلية "اليوان" لتمويل التجارة، اذ تبلغ قوتها المالية 9٪ من مجموع القوة المالية العالمي، الا ان الدولار الامريكي لا زال يحتل مرتبة الصدارة في قائمة التداولات العالمية للنقد بنسبة 71% [6] وعلى الرغم من التحدي الذي تمثله القوة الاقتصادية الصينية للهيمنة الاقتصادية الامريكية التقليدية، الا ان بناء مراكز القوة وتحقيق التنافسية الحقيقية يتطلب وقتاً طويلاً وجهوداً مستمرة من بكين، ولكن بالتأكيد تظهر الصين تحسناً

---

[1] جون ميرشايمر،مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 422 - 423

[2] كرار حيدر سالم السعيدي، نفس المرجع السابق، ص 55.

[3] محمد كاظم المعيني، ايكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل،، ص 369 .

[4] أسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة رؤية اصلاحية، الطبعة الاولى، بيروت، 2011، ص 175

[5] جوزيف ناي، هل انتهى القرن الامريكي، ترجمة: محمد ابراهيم العبد الله، العبيكان للنشر، الطبعة الاولى، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2016، ص 50

[6] نفس المرجع السابق، ص 50

ملحوظاً في هذا الصدد على مدى السنوات الاخيرة.[1] وبهذا الخصوص يرى "جوزيف ناي" ان الصين حتى وان تجاوز ناتجها المحلي الاجمالي نظيره الامريكي فسيكون كلا الاقتصادين متكافئين بالحجم لكن ليس في التكوين والتطور ؛ فلا يزال في الصين ريف متخلف ويواجه تحديات عديدة من ضمنها التوسع العمراني السريع، واذا كان متوسط دخل الفرد يقدم معياراً افضل لتنامي الاقتصاد فأن معدل دخل الفرد في الصين حتى بمعيار تعادل القوة الشرائية يعادل 20٪ من متوسط دخل الفرد الامريكي، وسيستغرق هذا عقوداً حتى يصل الى مستوى الدخل الامريكي وقد لا يصل[2].

من الواضح ان احتياط النقد العالمي بالدولار الامريكي يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد العالمي، وهنا يشير الخبير الاقتصادي "روتشر شارما" انه إذا استمرت الصين والولايات المتحدة في الحفاظ على معدلات النموللناتج المحلي الاجمالي كما هو معلن عنها لعام 2019، فأن الصين قد تتمكن من اللحاق بالولايات المتحدة الامريكية قبل العام 2050 تقريباً،وهذا يعكس الاهمية الكبيرة للحفاظ على معدلات النموالاقتصادي لكل منهما. [3] كما يشير صندوق النقد الدولي الى توقعات نمواقتصادي للولايات المتحدة الامريكية بين 2 - 3 بالمئة في السنوات القادمة، وهذا يعكس تحسناً عاماً بعد الازمة المالية لعام 2008، بالإضافة الى ذلك هنالك توقعات تشير الى تضاعف الدخل القومي الامريكي خلال 30 الى 35 عاماً القادمة، وهومؤشر ايجابي على استقرار الاقتصاد ونموه المستدام في المستقبل.[4]

من الناحية العسكرية استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق مركز قيادي في النظام الدولي بفضل قوتها العسكرية الهائلة، واستثمارها المستمر في التطوير العسكري ؛ مما جعل منها اكبر قوة عسكرية في العالم, بالإضافة الى امتلاكها لميزة تقنية وتكنولوجية تجعلها تبقى في المقدمة في هذا المجال، وبالاستناد الى بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام 2015، ان الولايات المتحدة الامريكية لها حصة كبيرة جداً من اجمالي الانفاق العسكري العالمي بنسبة 32٪، حيث اصبح انفاقها على الجيش ما يعادل 3,3% من ناتجها المحلي الاجمالي وهوما يعادل 596 مليار دولار سنوياً، في المقابل جاءت الصين في المرتبة الثانية بحصة 13 تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 5,2% وروسيا الاتحادية بنسبة 4%.[5] وعلى

---

[1] وائل محمد اسماعيل، نظرية ادارة الازمة الدولية، دار السنهوري، الطبعة الأولى، بيروت، 2016، ص 235

[2] مرجع سبق ذكره. ص 236

[3] فريد زكريا، عشرة دروس لعالم ما بعد الوباء، ترجمة: إسماعيل كاظم، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، 2021، ص 211 - 212 .

[4] سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 495 .

[5] اسيل شماسنة، مرجع سبق ذكره، ص 29 - 30 .

الرغم من تراجع نسبة الانفاق العسكري الامريكي لسنة 2015 لوتم مقارنته بالأعوام السابقة فأنها بقيت متفوقة على منافسيها بفارق كبير ربما ثلاثة امثال الصين وأكثر من ستة اضعاف روسيا، واعتباراً من العام 2015 كان مقياس الانفاق الدفاعي الامريكي اقل بنقطتين فقط كنسبة مئوية من الانفاق العسكري العالمي عما كان عليه في عام 1988 وهوالعام الاخير من الحرب الباردة، في الوقت نفسه وبدلاً من مواجهة منافس واحد من القوى العظمى التي تنفق تقريباً بقدر ما تنفق فنجد الان امريكا تواجه اثنين من المعارضين الرئيسيين وهما الصين وروسيا اللتين تنفقان معا ربما نصف ما تنفقه الولايات المتحدة.[1]

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من أكثر البلدان التي تمتلك مجمعاً صناعياً ضخماً؛ حيث يعمل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي اكثر من30 بالمئة من المهندسين، والذين يسعون الى تطوير وادخال التقنيات الالكترونية في المجال العسكري، الذي ساهم في تطوير الاسلحة الذكية والاسلحة ذات التحكم عن بعد والطائرات بدون طيار، هذا جعل الولايات المتحدة من افضل البلدان من حيث تقليل الخسارة البشرية من ناحية والدقة في اصابة الهدف والقوة التدميرية.[2]

كما يعد المجال التكنولوجي مؤشر آخر لنظام دولي متعدد الاقطاب غير المتوازن؛ فالصين هي دولة صاحبة انجازات كبيرة في التكنولوجيا، ولكنها تعتمد بصورة كبيرة على استراتيجية تقليد التقنيات الغربية اكثر من الابتكار الداخلي، وعليه فإن الصين ضعيفة تقنياً اذا ما تمت مقارنتها مع الولايات المتحدة الامريكية [3] وفي مجال البحث والتنمية الشاملة اصبحت الولايات المتحدة الرائدة في هذا المجال بالاستناد الى مؤشرات عام 2014، حيث بلغ انفاقها 465 مليار دولار اي ما يعادل 31٪ من الانفاق العالمي مقارنة بـ 17,5٪ للصين و3، 10 ٪ لليابان، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة الانفاق في الولايات المتحدة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي هي 2,8 بالمئة، أوهي اقل بقليل من اليابان وكوريا، وسجل المخترعون الامريكيون حوالي 133000 براءة اختراع في العام نفسه اي ما يعادل 48 بالمئة من الاجمالي العالمي. [4]

كما تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بمزايا جيوستراتيجية لا تمتلكها الدول الكبرى الأخرى مثل روسيا والصين، فهي دولة تقع في قارة تحيط بها البحار وبعيدة عن اهم مناطق الصراعات الدولية وعن

---

[1] إيلوت كوهين، العصا الغليظة: حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية، ترجمة: فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018، ص 2

[2] عادل علي سلمان موسى العقيبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991 - 2018 (المنظور الامريكي: دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الاوسط، 2018، ص 105 .

[3] جوزيف ناي، هل انتهى القرن الامريكي, المصدر السابق، ص 52 .

[4] نفس المرجع السابق، ص 77 .

مراكز المنافسات بين الدول، وهذا الشيء اعطى للولايات المتحدة ميزة جيوستراتيجية, وهي لا يمكن الهجوم عليها من البحار بل على العكس هي من تفعل ذلك وبفضل سيطرتها على البحار لم تكن الولايات المتحدة الامريكية فقط قادرة على الدخول في معركة التجارة البحرية العالمية بل كانت قادرة ايضاً على التحكم فيها، فقد كانت تلعب دوراً حاسماً في وضع القوانين، وتعيق اي قوانين تعتبرها غير ملائمة، مما ادى الى صياغة نظام تجاري عالمي بشكل اكثر ذكاء وذلك عن طريق استثمار السوق الامريكية الكبيرة كرافعة تتم بواسطتها التأثير على سلوك الدول الاخرى [1].

بالرجوع لفترة الحرب الباردة، سنلاحظ انه على الرغم من وجود كم هائل من القوة الصلبة بحوزة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي؛ الا ان هذا الأخير كان مقيداً برياً من الناحية الجغرافية رغم مساحته الهائلة على عكس الولايات المتحدة التي بإمكانها ان تتمتع بسهولة الوصول الى محيطات العالم، مما جعل الاتحاد السوفيتي غير قادر على احتواء الولايات المتحدة الامريكية على عكس هذه الاخيرة التي استطاعت من تطبيق سياسة الاحتواء التي صاغها مدير تخطيط السياسات بالولايات المتحدة جورج كينان [2]. ففي الوقت الحالي، أصبح لدى روسيا الاتحادية نقاط ضعف كثيرة لا تقارن مع وضع الولايات المتحدة الامريكية، فروسيا ذات مساحة جغرافية كبيرة هذه ميزة ايجابية لها، ولكن بنفس الوقت تشكل عائقاً لها لودخلت في حالة حرب، حيث ان روسيا لوتعرضت لهجوم في وقت زمني واحد على طول حدودها سيكون من الصعب عليها صد هذا الهجوم، وصعوبة تحريك قواتها وحشدها على كل الجبهات، مما سيترك اعباء اقتصادية ضخمة على روسيا، واستنزاف قوتها الاستراتيجية. ان مشكلة روسيا الجيوسياسية الاولى هي انفتاح حدودها تجاه الغرب [3] كما اننا يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار التحديات الكبيرة التي تواجهها روسيا والتي ستشكل عائقاً كبيراً امام تطلعاتها لتصبح قطباً منافساً في النظام الدولي، التي من شأنها دعم سيناريوالنظام الدولي المتعدد الاقطاب غير المتوازن الذي تكون فيه الولايات المتحدة الامريكية في اعلى الهرم، والتي تم التطرق اليها.

ان موضوع التوازن في القوى العالمية يعتمد على عدة عوامل بما في ذلك الاقتصاد والقوة العسكرية والنفوذ السياسي، فعلى الرغم من تراجع الولايات المتحدة في بعض المجالات الاقتصادية؛ الا انها لا تزال لديها مزايا مهمة في القوة العسكرية والنفوذ السياسي، لكن يمكن ان يؤدي تركيز القوة في مناطق معينة الى

---

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 497 .

[2] جورج فريدمان، الاعوام المائة القادمة: استشراف للقرن الحادي والعشرين، نقله الى العربية: منذر محمود محمد، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق - سوريا، 2019، ص 34

[3] نفس المرجع السابق، ص 48 - 49.

تهديد للدولة العظمى الوحيدة، خاصة اذا كانت هذه المناطق تحتوي على مصالح حيوية لها. في النهاية إن عملية التوازن تعتمد على استجابة الدول الكبرى للتحديات التي تواجه مصالحها وقد تستجيب بشكل متغير على مرور الزمن وفقاً للظروف والتهديدات المحيطة بها. [1]

في الاخير لقد بات عالم أحادي القطب بتفرد أمريكي مطلق من الماضي، فالثنائية القطبية مسألة واقعة، والتعددية القطبية احتمال اقرب،فما فعلته روسيا "فلاديمير بوتين" هو الحيلولة دون تحقق استمرار الاحادية القطبية باستراتيجية محكمة تدريجية كي تجد لها مكاناً في العالم الجديد استمرت من خلالها تفوق الصين اقتصاديا وتراجعا غربيا مستمرا.ان العالم يتجه إلى ثنائية قطبية جديدة بين أمريكا من جهة والصين وروسيا من جهة اخرى .[2]

[1] سعد حقي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 497 .

[2] حسن أبوهنية, مرجع سبق ذكره.

الخاتمة

الخاتمة

شهد النظام الدولي تحولات عميقة في بداية التسعينات نتج عنها تشكيل نظام جديد للعلاقات الدولية تمثل بالانتقال من الثنائية القطبية إلى القطب الواحد، وفي ظل هذه الأوضاع الدولية اتضح أن روسيا وريثة الإتحاد السوفيتي ليست في الحقيقة قوة عظمى لأنها لا تمتلك المقومات الاقتصادية والسياسية التي تجعل منها قوة عظمى باستثناء قدراتها العسكرية.

تطورت العوامل والمحددات الدولية المؤثرة على السياسة الخارجية الروسية في بداية القرن الواحد والعشرين بشكل كبير، بحيث أصبحت روسيا تصب كل اهتماماتها على كيفية استعادة مكانتها في النظام الدولي، حيث اقتصرت مجهوداتها في البداية على مجرد حل المشكلات الداخلية التي حلت بها عقب تفكك الإتحاد السوفيتي، ثم أدرك صانع القرار الروسي ضرورة أن يكون لروسيا نفوذ قوي في نظام دولي يتسم بالتعددية القطبية حسب الرؤية الروسية.

استطاعت روسيا منذ سنة 2001 أن تعود مرة أخرى الي الساحة الدولية بعد أن عاشت سنوات من عدم الاستقرار خلال تسعينات القرن الماضي سياسياً واجتماعيا وثقافياً وعلمياً واقتصادياً، وتخلفت عن ركب التقدم .ولقد لعب الرئيس "فلاديمير بوتين" دوراً محورياً في عملية إعادة البناء تلك، لتصبح الآن في مصاف الدول الكبري القوية، حيث شهدت روسيا الإتحادية العديد من الإصلاحات خلال فترة حكم الرئيس بوتين، إذا تم النهوض بالبنية التحتية للبلاد، وتقوية الاقتصاد، الأمر الذي انعكس علي حياة المواطنين الروس بدليل تحسين الأحوال الصحية والمعيشية لدى الشعب الروسي، وانخفاض معدلات البطالة والجريمة، كما استطاع الرئيس بوتين تغيير توجهات سياسة روسيا الخارجية، حيث سعى إلي تعميق التوجه الأوراسي، وذلك لاستعادة مكانة روسيا الدولية .

في ظل النظام أحادي القطبية الذي بدأ في التراجع في ظل احتدام حدة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، باتت معالم ظهور نظام ثنائي الأقطاب أو متعدد الأقطاب في الظهور، في ظل تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فالولايات المتحدة الأمريكية كسائر الإمبراطوريات لها أطوار من الصعود والأفول، وهوما كشفت عنه الاحصائيات التي تطرقنا إليها في أطروحتنا والتي تبرز تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة قوة بعض الدول المناوئة لها على غرار الصين وروسيا وبعض الدول المؤيدة لها، وعلى الرغم من أنه لا يزال من المبكر التكهن بمآلات المنافسة بين أمريكا وروسيا والصين العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، فإنه من الصعب التكهن أيضا بتحول هذه المنافسة إلى مواجهة عسكرية

مباشرة، حيث أنه في نهاية المطاف لا يمكن أن يلحق أحد الطرفين هزيمة نهائية بالآخر، ولذلك لا حل سوى التسليم بنهاية زمن الأحادية القطبية والإقرار بتعددية قطبية غير متوازنة. ومن المرجح أن النظام الدولي الجديد قد يفسح المجال أيضا لعدة دول صاعدة أو تحالفات تملك مقومات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية جد متطورة..

إن التوجهات الجديدة التي اعتمدتها روسيا بعد وصول صانع القرار "فلاديمير بوتين" إلى الحكم وحتى الآن، تختلف عن باقي توجهات الدول الكبرى، ففي ظل مؤشرات ومظاهر تراجع الغرب وصعود الشرق، وانتقال مراكز القوة على المسرح الدولي، من خلال التحالفات الجديدة التي تستحدثها قوى الشرق على رأسها روسيا لتحقيق رغبتهما في تغيير بنية النظام الدولي. تبين أن توجهات روسيا اثبتت نجاعتها في التأثير على بُنية النظام الدولي، عن طريق تبني استراتيجيات ولسياسات خارجية دبلوماسية وعسكرية تدريجية متصاعدة، والتي كان لها انعكاسات عديدة قابلتها تحديات متعددة أفرزت توترات مع الغرب ومواجهات قوية، وصراعات إقليمية، بالإضافة إلى مشاكل داخلية وعقوبات اقتصادية، استطاعت روسيا التأقلم معها والاستفادة من الدروس السابقة.

من خلال ما تم التطرق اليه في دراستنا تم التوصل النتائج التالية:

- شهدت روسيا تحولات كبيرة منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين الى الحكم في عام 2000، فخلال فترة حكمه شهدت روسيا تعزيزاً لقوتها السياسية الاقتصادية على الساحة الدولية. استطاعت من خلالها إعادة صياغة أهدافها على صعيد السياسة الداخلية والخروج من أهم التداعيات السلبية للحقب السابقة.

- نجاح روسيا في إعادة صياغة أهداف استراتيجية جديدة لسياستها الخارجية؛ أعطت للمتغير الجيوسياسي أهمية كبيرة "أوراسيا الجديدة "، وعليه سعت روسيا إلى عدم ترك ذلك الفراغ الاستراتيجي في آسيا الوسطى ودول القوقاز والبلطيق؛ لكي لا تعطي الفرصة للولايات المتحدة الامريكية "حلف الناتو" لتهديد مصالحها الجيوسياسية والاستراتيجية في هذه الأقاليم ومحاصرتها.

- خلقت توجهات روسيا الجديدة مساعي جادة لتحقيق التوازن الاستراتيجي العالمي، وذلك عبر تدخلها السياسي والعسكري في سوريا وأوكرانيا، هي احدى الوسائل الاستراتيجية العسكرية الفعالة لتغيير بنية النظام الدولي.

– أدركت روسيا صعوبة تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة في استعادة دورها الريادي في النظام الدولي، واعادة توزيع القوة في النظام العالمي من دون إقامة تكتلات سياسية واقتصادية وأمنية، وعليه نجحت روسيا في اقامة هذه التكتلات لخدمة أهدافها وأهداف شركائها الاستراتيجيين في ظل فشل الولايات

المتحدة الأمريكية في حل الازمات الاقتصادية والعديد من القضايا الإنسانية، وتورطها في حروب وتراجع قوتها في مناطق كثيرة من العالم.

- استطاعت روسيا من بسط نفوذها الجيوسياسي في العديد من القضايا في عالمنا المعاصر؛ فقد نجحت في استخدام ورقة الغاز الطبيعي كوسيلة اقتصادية لدعم اقتصادها الوطني، وبنفس الوقت وسيلة أو سلاح يخدم تطلعات سياسة روسيا الخارجية. كما نجحت في تعزيز نفوذها في سوق الطاقة العالمي وسوق السلاح . ولعب دور مهم في العديد من القضايا الدولية الشائكة مثل الملف النووي الايراني والكوري الشمالي.

-أقامت روسيا تحالفات وشراكات استراتيجية مع العديد من القوى الاقليمية والدولية مثل الصين الهند؛ والتي تعتبر خطوات مهمة لدعم محاولاتها لاسترجاع مكانتها العالمية، وبناء نواة محور جديد في النظام الدولي.

في الاخير فان روسيا الاتحادية تملك الآن العديد من المقومات الاستراتيجية مثل القوة العسكرية والموارد الطبيعية الوفيرة ... الخ ، لكنها تواجه تحديات داخلية وخارجية تهدد مكانتها في النظام الدولي, مثل, التوترات مع الغرب والتحديات الاقتصادية والديموغرافية الداخلية، لذا من المهم أن تتعامل روسيا مع هذه التحديات بالقوة الناعمة والذكية بدل القوة العسكرية للحفاظ على استقرارها وتعزيز دورها في النظام الدولي. كما عليها إعادة رسم علاقاتها الاقتصادية والتجارية، واستمرارية تحالفات جيوستراتيجية جديدة، وتكييف أدوات قوتها الناعمة من أجل إعادة ترتيب النظام السياسي الدولي كما تراه مناسباً، ويبقى نجاح تلك الخطوات مرهوناً بعوامل كثيرة أهمها قدرة روسيا على استمرار تلك التحالفات الجديدة وقدرة اقتصادها الذي يعاني اختلالات فعلية بالفعل.

بناءً على ما تم التطرق إليه في هذه الأطروحة، وكاستشراف مستقبلي، نقول أن السنوات القليلة القادمة ستشهد مناخا سياسيا واقتصاديا دوليا مختلفا، تترسخ فيه قيم التعددية القطبية الدولية، وتلعب فيه روسيا إلى جانب الصين والقوى الأخرى دورا متميزا في خلق أسس جديدة لنظامٍ عالمي تنحسر فيه سياسات الهيمنة والقوة العسكرية لنهج الإدارة الأمريكية، فروسيا "بوتين" نجحت في الدفع بإجراء تغييرات على بُنية النظام الدولي ستكون نتائجها في المستقبل هي بناء نظام دولي متعدد الأقطاب وإن كان ذلك بشكل غير متوازن، وستشكل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا الأقطاب الرئيسية في هذا النظام الدولي الذي هو في طور التشكل.

وعن آفاق هذه الدراسة، فيمكن للباحثين مواصلة هذا الجهد البحثي سواء تعلق الأمر بالفترة الحالية للرئيس بوتين، أو دراسة توجهات الرئيس الذي سيخلفه في الحكم ومدى تأثيره على معالم السياسة الخارجية لروسيا التي رسمها لأكثر من عقدين ونصف الرئيس فلاديمير بوتين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أبوشبانة ياسر، النظام الدولي الجديد بين الواقع والتصور الإسلامي، دار السلام، القاهرة1998.
2. أسامة مرتضى السعيدي، الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة رؤية اصلاحية، الطبعة الاولى، بيروت، 2011 .
3. اسماعيل صبري،مقلد العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات ,القاهرة: المكتبية الاكاديمية،1991
4. اسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع محرران,موسوعة العلوم السياسية، الكويت، 1994
5. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، المكتبة الأكاديمية، ط1، مصر2011.
6. إيلوت كوهين، العصا الغليظة: حدود القوة الناعمة حتمية القوة العسكرية، ترجمة: فواز زعرور، دار الكتاب العربي، بيروت، 2018 .
7. باسم راشد، المصالح المتقارية: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، وحدة الدراسات المستقبلية، العدد التاسع الإسكندرية، 2013 .
8. بريسلاور،جورج ب، جورباتشوف ويلتسين كقادة، مطبعة جامعة كامبريدج،2002 .
9. بسمة الإتربى، "أساليب غير تقليدية لحروب الإعلام بين موسكوواشنطن"، اتجاهات الأحداث، يوليو2017، العدد 22.
10. بسمة ماجد حمزة،إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوة العظمى، آفاق سياسية، العدد 6، جويلية 2014.
11. بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوربا من جديد مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014 .
12. تيري ل.ديبل،استراتيجية الشؤون الخارجية -منطق الحكم الأمريكيّ،الكتاب العربي، بيروت، ترجمة: وليد عبد الحليم، 2009 .
13. جورج فريدمان، الاعوام المائة القادمة: استشراف للقرن الحادي والعشرين، نقله الى العربية: منذر محمود محمد، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق - سوريا، 2019 .
14. جوزيف ناي، هل انتهى القرن الامريكي، ترجمة: محمد ابراهيم العبد الله، العبيكان للنشر، الطبعة الاولى، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2016 .
15. جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي؟، ترجمة: محمد إبراهيم العبد الله، الرياض: مكتبة العبيكان،الطبعة الأولى، 2016.
16. جون ميرشايمر،مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2012 .
17. جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحليم، مكتبة كاظمة للنشر، بيروت، 1985
18. جيمس دورتي، وروبرت بالتسغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر، الكويت، 1995.
19. حسن أبوطالب، هل يتجه النظام الدولي نحوالتعددية القطبية؟ السياسة الدولية العدد 161، يوليو2005 .

20. حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية 2017
21. حسين بوقارة،السياسة الخارجية" :دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دار،هومه 2012م .
22. حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي،دار الطليعة العربية، الأردن 2001
23. الخولي، أسامة أمين، العرب والعولمة، بيروت1998
24. رسلان غوربانوف، عبد الله رينات محمدوف،المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2012
25. رضا محمد هلال البرازيل-أميركا: مستقبل العلاقات، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 151، يناير 2003
26. زبغنيوبريجنسكي، مخاطر مستنقعات ما بعد الحرب، بيت الحكمة، بغداد، 2004.
27. زبيغنيوبريجنسكي،رؤية أستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية،دار الكتاب العربي،بيروت، ترجمة: فاضل جكر، 2012.
28. ستيفن وايت، مفاتيح السياسة الروسية، ترجمة: حنان كسروان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2018 .
29. سيوم براون، وهم التحكم - القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: فاضل جكتر، الحوار الثقافي، الطبعة الأولى،بيروت: 2004
30. صفاء حسين علي،النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية: التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني أنموذجاً،.
31. طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد 2012..
32. عبد العزيز مهدي الراوي،توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، سلسلة دراسات دولية، العدد 162.
33. عبد القادر سي قدور"مبادئ سياسة الطاقة بين التدخل الاقتصادي والتأثير السياسي"مجلة الجزائرية للدراسات السياسية.
34. عبد القادر فهمي،النظام الإقليمي العربي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 1، 1999.
35. عبد المطلب عبد الحميد،النظام العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث11سبتمبر،ط1،مصر،2002
36. عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009، المجلد 44.
37. عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا، شؤون الأوسط، بيروت، العدد 112، 2003
38. عمروعمار، نهاية القرن الأأريكي وبداية القرن الأوراسي، دار سما للنشر والتوزيع،ط1، مصر،2018.
39. عودةجهاد عودة،النظام الدولي... نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة. 2005

40. غراهام أليسون:حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، دار الكتاب العربي،بيروت،تعريب: إسماعيل بهاء الدين سليمان،2018.
41. فريد زكريا، عشرة دروس لعالم ما بعد الوباء، ترجمة: إسماعيل كاظم، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، 2021 .
42. فوزي صلوخ،أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات،دار المنهل اللبناني،ط1،بيروت،2002.
43. كرار حيدر سالم السعيدي ,روسيا الاتحادية واستعادة مكانتها الريادية في النظام الدولي .الورشة للطباعة والنشر , سنة النشر 2023 , بغداد , العراق .
44. لعويني محمد علي،أصول العلوم السياسية، نظرية الدولة الفكر السياسي، الرأي العام والإعلام العلاقات الدولية،عالم الكتب، القاهرة 1981م.
45. لمى مضر جرئ الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1 .
46. لوديفيد أ، الحضارة الروسية،ترجمة المتحمسين ميديا،جامعة ميسوري ,دار النشر أرنوبراس،نيويورك،الولايات المتحدة الامركية، 1975 .
47. مازن أسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1991
48. مايكل مازار وأخرون، فهم النظام الدولي الحالي، الطبعة الأولى، كاليفورنيا، مركز راند،2016
49. مايكل كوفمان، كاتيا ميجاشيفا، عبر من عمليات روسيا فى شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017.
50. متولي عبد الحميد، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، دار المعارف، القاهرة، 1989
51. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ,القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1999
52. محمد الصواني يوسف، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013.
53. محمد عبدالله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاما، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 200،أبريل 2015
54. محمد كاظم المعيني، ايكولوجيا الارتقاء الصين وتجليات المستقبل.
55. مروة حامد البدري، بناء النظام الإقليمي - السياسات الأمريكية للشرق الأوسط، القاهرة،المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2014
56. مصطفى عبد الله سمين امين،المكانة الجيوستراتيجية لسنغافورة: دراسة في تراتيبية القوى المتوسطة وتاثيرها في النظام الدولي،المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجيةوالسياسيةوالاقتصادية،برلين المانيا،الطبعة الاولى 2023.
57. معتصم محمد عوده الله, جغرافيا العالم الجديد, دار الجيل بيروت، 2007 .
58. ميشال نوفل، عالم جديد متعدد الأقطاب، شئون الأوسط، العدد 70، بيروت، مارس 1998.
59. نجوان عبد المعبود الأشول، العلاقات الأوروبيّة - الأميركية: بين الاستقلال والتبعيّة"، السياسة الدوليّة، القاهرة، العدد 157، يوليو2004
60. نزار اسماعيل الحيالي،عبد الحميد العيد الماساوي العلاقات الروسية الامريكية.

61. نصار الربيعي, دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية ,الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.
62. نوران شفيق، أثر التهديدات الالكترونية على العلاقات الدولية دراسة في أبعاد الأمن الألكتروني، القاهرة: المكتب العربى للمعارف، 2018.
63. نورهان الشيخ التحديات والقيود: حدود الدور الروسي المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة: 2014
64. نورهان الشيخ، روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية، الأيام، العدد 6712، السنة التاسعة عشرة، فلسطين، 15 سبتمبر 2014
65. نورهان طوسون. أزمات الاتحاد الأوروبي في ضوء نظريات التكامل والتفكك , العربي للنشر والتوزيع, طبعة1 :28-02-2024
66. نيروز غانم ساتيك، أحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، سياسات عربية،العدد 3،جويلية 2013
67. هاردي هنري، روسيا 1928-1946،مطبعة جامعة كامبريدج،2004.
68. هنري كيسنجر، النظام العالمي، تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جكر،دار الكتاب العربي بيروت،2015 .
69. هوسكي يوجين،السلطة التنفيذية والسياسة السوفياتية: صعود وانحدار الدولة السوفياتية، ترجمة محمد بدر الدين خليل،الكويت،منشورات ذات السلاسل،1992..
70. وارنر، دانيال، السياسة الخارجية الامريكية بعد انتهاء الحرب الباردة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابوظبي، 1999.
71. وائل محمد اسماعيل، نظرية ادارة الازمة الدولية، دار السنهوري، الطبعة الأولى، بيروت، 2016.
72. وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية: زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت لبنان ,2017.
73. وولت ستيفن، العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة: ترجمة زقاغ عادل، وزيدان زيدان2005
74. ياسر عبد الحسين، القيادة في السياسة الخارجية الأمريكيّة بعد الحرب الباردة، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع،ط1،بغداد،2015.

المقالات والمجلات العلمية:

1. إيهاب خليفة، "الحرب السيبرانية.. مراجعة العقيدة العسكرية استعداداً للمعركة القادمة"، السياسة الدولية، جانفي 2018، العدد 211.
2. أحمد بن ضيف الله، الصحوة الجيوسياسية لاوروبا ضد روسيا , المعهد الدولي للدراسات الايرانية , 23-05-2023
3. أحمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2001.
4. أحمد محمد أبوزيد، الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة الجديدة في فهم الواقع الدولي، معهد العربية للدراسات، الرياض، 2014.
5. إبراهيم البراشي، حدود النظام وازمة الشرعية في النظام الدولي، مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة عشر، العدد 185، اوت .1994.

6. أحمد بوخريص،عودة الحرب الباردة، مجلة حمورابي للدراسات العدد 40،بغداد: 2021.
7. أحمد مشعان نجم،مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية،العدد53 الانبار،2018.
8. جلال خشيب، الجيوبوليتيك الروسية الحديثة والمعاصرة: طموح النظرية وحدود التطبيق،مجلة رؤية التركية،مركز ادراك للدراسات والاستشارات، 2018 .
9. جلة سماعين، النظرية السياسية:روسيا والافكار السياسية للقرن الواحد والعشرين،مجلة المستقبل العربي، العدد 445مارس، 2016.
10. خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، بيروت، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 20، 2008
11. سوزي رشاد،أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 2020.
12. السيد أمين شلبي، بوتين "وسياسة روسيا الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 175 المجلد 44، القاهرة، يناير 2009.
13. عمار حميد ياسين، مكانة القوة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي: دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الاستراتيجي، المجلة السياسية والدولية، العدد 35-36 بغداد: 2017.
14. مازن الرمضاني، النظام الدولي قيد التشكيل ومشهد ديمومة التردي وبداية التغير العربي في عام 2040، مجلة التجديد العربي المجلد 1، العدد 2 ، مدريد2021
15. محمد السعيد إدريس،"تحالف الضرورة بين إيران وروسيا جدل التفاعل بين الفرص والتحديات"،مجلة الدراسات الإيرانية، مركز الخليج للدراسات الإيرانية،السنة الأولى، العدد الثالث، يونيو2017
16. مروان سالم العلي، مكانة التغيير في الاستراتيجية الدولية الاستراتيجية الامريكية الشاملة انموذجا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد،6 العدد 6. 2012.
17. معتز سلامة،"القطب العائد:الدورالروسي في سياق اقليمي متغير"مجله السياسة الدولية، العدد195، القاهرة،يناير2014.
18. نورهان الشيخ، روسيا ... الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد183، القاهرة، يناير 2011 .
19. نورهان الشيخ، "استراتيجية الأمن القومي الروسي:قراءة تحليلية"، مجلة دراسات مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، عدد1، مجلد 5، 2018،
20. نورهان الشيخ،"الخيار المتردد: هل تصبح الطاقة سلاحا روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟"، مجلة السياسة الدولية افريل 2014العدد196.
21. هشام بن عبد العزيز، منظمة شنغهاي للتعاون SCO: الاهداف الحقيقية والتحديات المحتملة، بحث منشور في مجلة وادي النيل النيل دراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، العدد 3، يناير 2022
22. ويليام نصار،روسيا كقوة كبرى، مجلة العربية للعلوم السياسية،2016،العدد 20.

23. يوسف عنتار، الهيمنة في النظام الدولي، أية قيود؟ مجلة الدولية، محور العدد النظام الدولي بين القانون والممارسة، العدد 4، سنة 2008 .

التقارير والوثائق الرسمية:

1. البيانات المقدمة من يوروستات إمكانية مقارنة النموالسكاني في الاتحاد الأوروبي بالنموالسكاني في العالم مع أخذ عام 1960 كسنة مرجعية (الأساس 100).
2. التقرير السنوي لأوبك 2021 ,قسم تجارة النفط والغاز الطبيعي، ص 42، (تقرير الربع الثالث لعام 2022)، ص21.
3. الفصل الخامس من دستور الإتحاد الروسي الصادر عام 1993م، صلاحيات وسلطات مجلسي الدوما والفيدرالية مادة 94 إلي مادة 109"، والذي ترجم بواسطة المؤسسة الدولية الديمقراطية والإنتخابات، تحديث مشروع الدساتير المقارنة،
4. النص الرسمي لمرسوم رئيس روسيا الاتحادية، حول استراتيجية السياسة الخارجية الروسية، المؤرخ 31 مارس 2023 والمرقم 229(Министерство иностранных дел Российской Федерации)

<u>الرسائل والأطروحات:</u>

1. آمنة بن يوسف , دور المحددات النفسية في صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية, دراسة حالة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين,مذكرة ماستر مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة زيان عاشور . الجلفة . الجزائر. 2017
2. توفيق حكيمي، الحوار النيوواقعي والنيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني(دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة – الجزائر،2008
3. جندلي عبد الناصر، النظريات التفسيرية في العلاقات الدولية بين التكييف والتغيير في ظل التحولات ما بعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،باتنة، الجزائر 2010، العدد5 .
4. خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية السياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، 2012
5. شكلاط ويسام، الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين 2000- 2014 دراسة حالة الجنوب المتوسط،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية،جامعة تيزي وزو،2016 .
6. عادل علي سلمان موسى العقيبي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991 - 2018 (المنظور الامريكي: دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الاوسط، 2018
7. عبد الرزاق بوزيدي ,التنافس الامركي الروسي في منطقة الشرق الاوسط دراسة حالة الازمة السورية ,2010-2015 مذكرة للحصول على شهادة الماجيستر ,جامعة محمد خيضر بسكرة , الجزائر , 2014-2015,
8. فوزي نور الدين، تحليل الصراعات الدولية بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجية، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر، العدد:36-،2014،
9. مراد فيصل، السياسات الاقليمية الجديدة لروسيا: دراسة حالة اوكرانيا , رسالة الماجيستر.جامعة الجزائر, كلية الحقوق والعلوم السياسية , 2016,
10. مشاور صيفي، الشراكة الاستراتيجية الروسية - الصينية بعد الحرب الباردة: الواقع والآفاق، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية - جامعة الجزائر 3 . 2018

11. منير مباركية، استراتيجيات القوى الكبرى في مواجهة سياسات الاحتواء العالمية -حالتي روسيا والصين،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والإعلام في جامعة الجزائر -بن يوسف بن خده،2008،
12. ناجي محمد عبد الله، مكانة إسرائيل الإقليمية واحداث 1سبتمبر:2001: دراسة في الإمكانيات والفرص، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين،بغداد العراق، 2008.
13. نجاح مدوخ، السياسة الخارجية الروسية في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية،جامعة بسكرة،2013-2014
14. نردين حسن الميمي، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام الأحادية القطبية (الثوابت والمتغيرات)،دراسة الاستكمال درجة الماجيستر في الدراسة الدولية ،جامعة بيرزيت فلسطين، 2010 2011.

مو اقع إلكترونية:

1. صابر ايت عبد السلام،التوجهات الكبرى للاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، جسور الدراسات الدولية،16افريل 2012 على الموقع التالي:intermationlstudies bridges.blogsport.com
2. خليل حسين، السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينيات،موقع خاص بالدراسات والأبحاث: 24. 02. 2001
3. Drkhalilhusein.blogspt/2008/02/blog
4. جاسيك فيكلافسكي، الواقعية المعاصرة والسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية،أستاذ العلاقات الدولية بجامعة لازارسكي، بولندا ترجمة: السعيد لوصيف، أستاذ مساعد (أ)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 26-07-2018، https://www.politics-dz.com/ar
5. عبد المجيد أبوالعلا،توجهات موسكو: قراءة في المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسي،مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023-04-10. https://apa-inter.com/post.php?id=5984
6. خالد ممدوح العزي،بوتين وروسيا: فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة والقوية، موقع الحوار المتمدن، محور السياسة محور السياسة والعلاقات الدولية،فسطين،العدد 3531،اكتوبر2021، ومتاحة عبر الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=279132
7. وليد عبد الحي،تيار التراجع الأمريكي في المكانة الدولية ومأزق الخيارات الاستراتيجية العربية والإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، https://www.alzaytouna.net.4/11/2020
8. سيف نصرت توفيق الهرمزي، المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية،مركز بيروت الدراسات الشرق الأوسط،3مارس2015،علىالرابط http://www.beirutme.com/?p=9411
9. نبيلة بن يوسف، مستقبل العلاقات الدولية في ظل وجود فواعل جديدة المنظمات العالمية غير الحكوميةوالمواطن العالمية، على الرابط الآتي:http://droitmarocma.blogspot.com/2012/10/blog-post_7304.html
10. فلاديمير فيديروفسكي،كشف اللثام عن حياة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين 12/07/2014، www.djazairess.com
11. أيمن طلال يوسف،الداخلية روسيا البوتنية بين الأوتوقراطية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية،مجلة المستقبل العربي، عدد385،ديسمبر 2008، ص77.
12. مصطفى اللباد، بوتين وأردوغان الشخصنة والجيوبوليتيك،جردية السفير،m.assafir.com/Article15/08/2016
13. سبوتنيك عربي، بوتين القائد الكاريزمي الذي ينتظره العالم، https://arabic.sputniknews.com/ 09/10/2015

14. مجلة فوريس، بوتين الشخصية الأقوى في العالم، فرانس24، www.france24.com31/10/2013
15. أمين شلبي،بوتين.... من ميونيخ إلى منتدى فالداي،10.03 2014،على الموقع:www.alhayat.com/m/opinion
16. يوري فيليبوف،أسرار شعبية الرئيس بوتين، شؤون روسية، على الموقع: www.ruip-arab.ru
17. جمال الخطيب،نحوفهم أعمق للدور الروسي الجديد ... وقراءة في العقل البوتيني،مركز البديل للدراسات والابحاث -31 https://www.albadeeljordan.org,12-2023
18. عبير بشير،بوتين ومشروع الأوراسية، https://www.al-ayyam.ps/ar.2020-12-08
19. بورداتشيف ت، أوراسيا: مصيرها الانقسام؟ روسيا في الشؤون العالمي.https://eng.globalaffairs.ru.09-08-2017
20. باكير، حسين، العلاقات الاستراتيجية الصينية – الروسية، منشورات الدفاع الوطني اللبناني، العدد56 ، نشر في2006
21. معين مناع www hodhodpal/com/48163/ 22=03=2022
22. وكالة الاناضول، أزمة طاقة محتملة ومنتدى مصدري الغاز21.02.2022 .https://www.aa.com.trr
23. تسنيم محمد السيد سلامة، تداعيات الأزمة الأوكرانية – الروسية على الدول العربية، المركز الديمقراطى العربى 9 يوليو2023 , https://www.democraticac.de/?p=91106
24. صحيفة العرب، الكويت والامارات تنضمان رسميا لمنظمة شنغهاي بصفة شريك حوار , 2023/05/06, https://alarab.co.uk
25. روسيا اليوم، دول منظمة شنغهاي للتعاون ستساهم في تطوير اقتصاد عالمي مفتوح. تاريخ النشر 04.07.2022: https://arabic.rt.com/business
26. بلعربي علي، التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية العدد 8. رقم 1،،26-2021-01.www.asjp.cerist.dz/en/article/143390
27. بشير البكر. مجموعتا العشرين و"بريكس"... تنافس يتجاوز الاقتصاد. 17 سبتمبر 2023. www.alaraby.co.uk
28. عمروعبد العاطي , اللا قطبية":تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية". 2011-8-2 ,على الموقع: https://www.siyassa.org.eg/News/1571.asp
29. البيانات المقدمة من يوروستات إمكانية مقارنة النموالسكاني في الاتحاد الأوروبي الـ27 بالنموالسكاني في العالم مع أخذ عام 1960 كسنة مرجعية (الأساس 100).
30. محمد الحمامصي, هل يتفكك الاتحاد الأوروبي الاتحاد الأوروبي يواجه عددا من التحديات السياسية والاقتصادية الكبرى.السبت 30/12/2023, https://alarab.co.uk
31. مركز الجزيرة للدراسات , اعتقال مسؤول دفاع كبير في روسيا بتهمة الفساد خلال شهر. 23-05-2024 , https://www.aljazeera.net
32. أحمد رأفت،تركيبة النظام السياسي الروسي،مكتب الدراسات الاوراسية، 26-02-2023 , https://eurasiaar.org
33. تقرير حالة دولة: روسيا, مارس 2021 , العدد 10, https://www.asbab.com
34. مركز الجزيرة للدراسات , أزمة تمرد فاغنر.. كيف أثرت على صورة القيادة في روسيا وما تداعياتها المتوقعة؟ https://www.aljazeera.net ,25/6/2023

35. احمد دهشان , تمرد فاغنر.. صراع النخب الروسية على بوتين,مكتب الدراسات الاوراسية, 26-07-2023 , https://eurasiaar.org
36. إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية, تحديات الاقتصاد الروسي بعد عامين من الحرب, 21 فبراير 2024, العدد,336
37. ايمن سمير,التحالفات الأمريكية الجديدة.. اختباء وراء الآخرين ,مركز الدراسات العربية الاوراسية , 29-04-2024 , https://eurasiaar.org
38. معهد رصانة، مستقبل «الناتو» ومشروع «الاستقلال الإستراتيجي» الأوروبي, 03-11-2022، تاريخ الاطلاع: 11 أبريل 2022م، https://bit.ly/3jso
39. حسن زنيند , ذكرى التوسع شرقا .وزن الاتحاد الأوروبي في جيوسياسية العالم , https://www.dw.com 2024/5/4
40. موقع الـ BBC عربي موسكوترحب بتخلي امريكا عن الدرع الصاروخي مقال نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 17/9/2009، على الرابط:http://www.bbc.com
41. روسيا اليوم، الكرملن سنرد في حال نشر اوكرانيا صواريخ امريكية على ارضها، مقال نشر على شبكة المعلومات العالمية الانترنت بتاريخ 2015/5/20 على الرابط:https://arabic.rt.com
42. أيوب الريمي,مواجهة بين صواريخ "الدرع" الأميركي و"إسكندر" الروسي.11/2/2022مركز الجزيرة للدراسات, https://www.aljazeera.net/news
43. دفاع، الدرع الصاروخي الأميركي في أوروبا الشرقية، سبتمبر 2020م، تاريخ الاطلاع: 13 أفريل 2023م، https://bit.ly/3rj
44. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات , أمن دولي .توسع الناتو، تشكيل خريطة أمنية جديدة لأوروبا بعد 75 عاماً, وحدة الدراسات والتقارير, 03-04-2024 , https://www.europarabct.com
45. مركز الجزيرة للدراسات , الهجمات الارهابية في روسيا .23/03/2024, https://www.aljazeera.net
46. شعبان عبد الرحمن، أسيا الوسطى أطماع عمرها خمسة قرون، مقالة منشورة على موقع .ESLAM ONLINE
47. مركز المستقبل للدراسات والابحاث المتقدمة , لماذا أصبحت روسيا في صدارة أهداف التنظيمات الإرهابية؟ 04 أفريل2023، https://futureuae.com/ar/Mainpage
48. سليم الزريعي، حرب القوقاز أبعد من أوسيتيا، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية 04 20، متاحة على الرابط www.nazmi.org
49. حسن أبوهنية, نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب , 22-May-29 . https://arabi21.com
50. آية عبد الرؤف،اشهر عمليات المخابرات الروسية حول العالم، موقع صوت الأمة، القاهرة،2015/11/19
51. ومتاحة عبر الرابط: http://www.soutalomma.com/43880
52. ينجيني بريماكوف،الكواليس السرية للشرق الأوسط. النص الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ترجم نبيل رشوان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013، الطبعة الأولى،ص208
53. دينا عبد الخالق وهاني البدري، 10 معلومات عن جهاز المخابرات الروسية،جريدة الوطن، القاهرة: 2015/2/9
54. عبر الرابط http://www.elwatannews.com/news/details/658949
55. سعود كابلي، نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية، قناة العربية، السعودية،2013/6/25 م، ومتاح على الرابط التاليhtml./www.alarabiya.net/ar/politics/2013/06/25

56. سامى عمارة، بوتين ليس مجرد رئيس،جريدة الشرق الأوسط الرياض، 2021-06-www.shoroukbookstores.com

57. بيار عقيقي، بيلاروسيا وروسيا: الافتراق المستحيل، العربي، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/35FzuCs

58. كريم الماجوري , النفوذ الروسي في غرب البلقان في مواجهة الاتحاد الاوروبي ,الجزيرة. https://bit.ly/2NUzdUX

59. جواد بشارة، الإستراتيجية الروسية الجديدة في العالم وإنعكاساتها، أنظر على الرابط الالكتروني التالي:

60. http://elaph.com/Web/opinion/2015/10/1051090.html (28/02/2016)

61. إنتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، أبعاد الاستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية,19-04-2023 , https://apa-inter.com/post.php?id=6037

62. ايغور ايفانونف, ملامح السياسة الخارجية الروسية لعام 2020 ,ترجمة نون بوست تاريخ النشر: 30.11.2019 https://www.noonpost.com

63. بورداتشيف،ت. أوراسيا: مصيرها الانقسام؟,روسيا في الشؤون العالمية2017.https://eng.globalaffairs.ru

64. وزارة خارجية الاتحاد الروسي . مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. 31 مارس 2023 15:00 31.03.2023 https://mid.ru/tv/?id=1860586&lang=ar

65. الجزيرة نيوز: حلف شمال الأطلسي (الناتو).. تحالف عسكري لاحتواء "الخطر الشيوعي". 26-09-2009

66. https://www.aljazeera.net/encyclopedia

67. الجزيرة نيوز: العلاقات المتأزمة بين روسيا والغرب.. قصة بدأت بخطاب لبوتين قبل 15 عاما. 16/2/2022

68. https://www.aljazeera.net/encyclopedia

69. منظمة غير الحكومية BRAND UKRAINE بالتعاون مع وزارة الخارجية الأوكرانية. المخطط الزمني للعدوان الروسي ضد أوكرانيا لمدة 10 سنوات .https://war.ukraine.ua/ar/the-histrory-of-russian-aggression-in-ukraine .

70. الجزيرة نيوز، ردا على طرد دبلوماسيها من الحلف.. روسيا تنهي عمل بعثتها لدى الناتو18/10/2021

71. https://www.aljazeera.net/encyclopedia

72. فهيم الصوراني, 75 عاما على الناتو..محطات بارزة في علاقته مع روسيا16/2/2022. www.aljazeera.net

73. رائد جبر. روسيا توسع تحركاتها في القارة الأفريقية"لا فروف سعى إلى تعاون عسكري وأمني معها وحشد لـ "الحلفاء"في مواجهة "الاستعمار الغربي" -7 فبراير 2023 https://aawsat.com

74. الجزيرة نيوز، ردا على طرد دبلوماسيها من الحلف.. روسيا تنهي عمل بعثتها لدى الناتو18/10/2021

75. https://www.aljazeera.net/encyclopedia

76. مايكل كوفمان، كاتيا ميجاشيفا، عبر من عمليات روسيا فى شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017)

77. البي بي سي البريطانية. ما هي العقوبات المفروضة على روسيا وهل أثرت على اقتصادها؟ 25. فبراير **2023** https://www.bbc.com/arabic/articles/c3gd9wxjdj4o

78. روسيا اليوم ,بايدن يعلن فرض أكثر من 500 عقوبة جديدة على روسيا, تاريخ النشر 23.02.2024: https://arabic.rt.com

79. أميرة أحمد حرزلي، "استراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011"، المركز الديمقراطي العربي، 2018 من: https://democraticac.de/?p=53952

80. ممدوح الولي، تأثير الحرب على الاقتصاد الروسي. رئيس مجلس الإدارة الأسبق لمؤسسة الأهرام الصحفية المصرية وخبير اقتصادي https://www.aljazeera.net/opinions/2023/7/4

81. عمرو علان,القمة الصينية الروسية.. ولادة عالَمٍ جديدٍ،23:00 https://www.almayadeen.net/25/04/2022

المصادر باللغة الأجنبية:

1 books:

1. Thomas Parland ،The Extreme Nationalist Threat in Russia The Growing Influence of Western Rightist Ideas ، Routledg curzon 2004
2. David Fraser، Frederick the Great. King of Prussia،Université du Wisconsin - Madison, United States، 2000.
3. David Kirby، Northern Europe in the Early Modern Period: The Baltic World 1492–1772، United States, Routledge Taylor and Francis group، 1990.
4. Robert. Frost، The Northern Wars: War، State and Society in Northeastern Europe، 1558–1721، 2000 Lindsey Hughes، Russia in the Age of Peter the Great، Yale Université Press London, 1998 .
5. Erik McKay and Hamish M. Scott،The Rise of the Great Powers 1648–1815،Yale Université Press London، 1983،
6. Saunders David ،Régional Diversité in the Later Russian Empire ،Transactions of the Royal Historial Society،2000.
7. Thomas Parland ،The Extreme Nationalist Threat in Russia The Growing Influence of Western Rightist Ideas،Thomas Parland Copyright، 2004
8. Warnes David. Chronicle of the Russian Tsars: The Reign-by-Reign Record of the Rulers of Imperial Russia،Thames & Hudson، 1999،
9. lena Jonson ، Central Asia: The Shaping of Russian Foreign Policy، (2004) ،Tau.
10. Richard Brezinski، Lützen 1632: Climax of the Thirty Years' War،Osprey Publishing، 2001
11. G. Kirby، Northern Europe in the Early Modern Period:The Baltic World 1492–1772، Routledge Publishing،Septembre 1990.
12. Thomas Parland ،The Extreme Nationalist Threat in Russia The Growing Influence of Western Rightist Ideas(2004) ،Routledge .
13. Martin Gilbert، Atlas of Russian history، Routledge London،2002، v 166
14. James R Gibson، Why the Russians Sold Alaska، Wilson Quarterly
15. Scafes Cornel، Armata Romania in Razvoiul de Independenta 1877–1878، The Romanian Army in the War of Independence،Editor Sigma، romaine 2002.
16. Library of Congress،Country Studies-Russia War and Peace،7Apr 2022-http://lcweb2.loc.gov/cgi-bin/query/r?frd/cstdy:@field (DOCID+ru0022.
17. Donald Barry-George Gingsburgs، Soviet Law After Stalin،Netherlands،sijthoff international Publishing Compagny1977
18. Thomas Gomart، EU-Russia Relations – Toward a Way Out of Depression، Centre for Strategic& International Studies/IFRI، July 2008
19. Jeffrey W. Taliaferro،Security Seeking under Anarchy. Defensive Realism Revisited، International Security،Winter 2000/01،Vol25، No3.
20. William C.Wohlforth،Realism and the End of the Cold War، International Security، Winter 1994/95، Vol19، No3
21. SCHWELLER Randall، The Progressiveness of Neoclassical Realism، Cambridge، MIT Press 2003
22. Liu Feng and Zhang Ruizhuang،The Typologies of Realism Etudes internationals،2014

23. James Patrick‹Neorealism as a Research Enterprise: Toward Elaborated Structural Realism‹ Revue international de science politique‹ Apri1993‹Vol14‹ No 2.
24. Toni Mileski‹ Identifying the new Eurasian orientation in modern Russia‹ Eastern Journal of European Studies‹ Volume 6‹ Issue 2‹ December 2015
25. G.Nosov Mikhail‹ Russia between Europe and Asia: Some Aspects of Russia's Asian Policy‹ in: Gorodetsky Gabriel‹ on the Threshold of the Twenty-first Century‹ frank cass publishers‹ London‹ 2003
26. Georges Florovsky‹ Nikolai Trubetzkoy‹ Petr Savitskii‹ and Petr Suvchinsky‹ Foundations of Eurasianism‹Translated and Edited by Jafe Arnold and John Stachelski‹paperback and ebook editions‹November 2022
27. Alberto Puppo‹Gaetano Mosca ET la théorie de la classe politique‹ Nouvelle Edition complet par Gbouthoil‹ paris‹ 1955.
28. Kyle M. Lascurettes‹International Order in Theory and Practice‹International Affairs‹ Lewis & Clark College and Michael Poznansky‹Strategic and Operational Research Department‹ U.S. Naval War College‹ 31/8/2021
29. Hongji Zhang‹How Game Theory Impact International Relations‹Advances in Social Science‹ Education and Humanities Research‹ Atlantis Press‹ vol. 569‹ 2021.
30. Yang Jiemian‹The Concept of Harmonious World and the Development of China's International Strategy‹China International Studies‹ China Debates Its Global Role‹Chapter no 3‹2022.
31. Joseph S. Nye ‹The Future of American Power ‹Foreign Affairs ‹Nov./Dec. 2010 ‹vol. 89
32. Robert M. Gates ‹Helping Others Defend Themselves ‹Foreign Affairs ‹May/June 2010 ‹Vol. 89 ‹ Nor.3
33. Edward D. Mansfield‹Concentration‹ Polarity‹ and the Distribution of Power‹ International Studies Quarterly‹ vol. 37‹ Issue 1‹ March 1993.
34. Michael Hass‹A functional Approach to International Organizations‹ International Politics and Foreign Policy‹ New York‹ the free press‹ 1969.
35. Michael.j‹ Miranola Priebe‹ Andrew Radin‹Understanding the Current International Order‹ RAND corporation‹2016.
36. Morton A.Kaplan‹ Constitutional structures and process in the international Arena‹Princeton University Press‹ 3 ed‹ Tecnos, Madrid1969.
37. Robert Gilpin‹War and Change in World Politics‹Cambridge University Press‹ 1981.
38. S. Chan‹China: The US and the Power Transiton‹New York: Routledege‹ Abingond‹ 2008
39. Robert Gilpin‹ War and Change in World Politics‹ Cambridge University Press‹ 1981
40. Allison Abrams /the State Duma and Russian Politics. 10/02/2022
41. https://www.wilsoncenter.org/publication/the-state-duma-and-russian-politics
42. Moreilli, V. Ukraine: Current Issues and U.S .Policy. Congressional Research Service ,2017, January 3.
43. Moreilli V, Ukraine: Current Issues and U.S. Policy, Congressional Research Service, January 2017.
44. Arot, M. E. A Broken Promise? What the West Really Told Moscow About NATO Expansion . Foreign Affairs,2014
45. North Atlantic Treaty Organization. NATO-Russia Relations: The Background. Public Diplomacy Division (PDD). Press & Media Section. March 2020
46. Bosse, Giselle 'Values, rights, and changing interests: The EU's response to the war against Ukraine and the responsibility to protect Europeans' Contemporary Security Policy 2022
47. North Atlantic Treaty Organization. NATO-Russia Relations: The Background. Public Diplomacy Division (PDD). Press & Media Section. March 2020
48. Patrick Smith, Russian Electronic Warfare: A Growing Threat to U.S. Battlefield Supremacy, American Security Project, April 2020
49. North Atlantic Treaty Organization. NATO-Russia Relations: The Background. Public Diplomacy Division (PDD). Press & Media Section. March 2020

50. Van de graaf, t., & colgan, Russian gas games or well-oiled conflict? Energy security and the 2014 Ukraine crisis. Energy research & social science
51. Sasic, filip."Russia's geopolitics in southeast europe: energy security and pipeline politics." 2021.
52. Aleksei bogoviz, "Russia's energy security doctrine: addressing emerging challenges and opportunities", international journal of energy economics and policy, 2018
53. Pami Aalto, "how are russian energy policies formulated? Linking the actors and structures of energy policy", in, Edward elgar, russia's energy policies: national, interregional and global levels, (edward elgar publishing limited
54. Proskuryakova, L. Updating energy security and environmental policy: Energy security theories revisited. Energy and Environmental Security in Developing Countries
55. Sablin, K., & Tripathi, Projects of Traditional Energy as an Instrument of Political Influence: Case of Russia. In IOP Conference Series: Earth and Environmental Science (Vol. 666) (2021, March), No. 6
56. Sagramoso. Russian imperialism revisited: from disengagement to hegemony routledge/London 2020
57. Andreas wenger, jeronim perovic, and others, russian business power: the role of russian business in foreign and security relations, new york: Routledge, 2006
58. Tchakarova, "india and china: geopolitics in the indo-pacific decade- part 1"2021
59. Velina tchakarova and alica kizekova, "what the kazakhstan crisis tells us about international relations," central European institute of Asian studies, January 20, 2022.
60. Velina tchakarova, "will china get embroiled in the graveyard of empires?" 9 dash line, July 29, 2021.
61. Alyson J. K. Bailes, Pál Dunay, Pan Guang the Shanghai Cooperation Organization SIPRI Policy Paper No. 17 /Stockholm. International Peace Research Institute. May 2017
62. Friedman, Thomas L. The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization, 2012: A Brief History of the Twenty-First Century
63. Nye, Joseph S. Limits of American Power. Political Science 131 summer 2016
64. Hufbauer, Gary Clyde, and Kati Suominen. Globalization at Risk: Challenges to Finance And Trade. New Haven: Yale University Press, 2010.
65. Haass, Richard. Foreign Policy Begins at Home: The Case for Putting America's House In Order. Paperback edition. New York: Basic Books, a member of the Perseus Books Group, 2014.
66. Xiandai Gouge Guanxi, in Beijing on April 20, 2011. This article reflects the opinions of the authors, and do not necessarily represent the perspective of any other individual or organization 2011.
67. Xiandai Guoji Guanxi Contemporary International Relations, in Beijing on April 20, 2011. This article reflects the opinions of the authors, and do not necessarily represent the perspective of any other individual or organization.
68. Stephen Kaufman, 2010 Census Data Show Population Shift to South, West Continues, Washington *File*, 28 December 2010.
69. Frost, Ellen L, What Is Economic Power. Joint Forces Quarterly, no. 53 (2009).
70. Gérard-François Dumont, Pierre Verluise, Géopolitique de l'Europe. De l'Atlantique à l'Oural, Presses Universitaires de France2015.
71. Gérard-François Dumont, Pierre Verluise, Géopolitique de l'Europe, 2e édition, Armand Colin Editions Sedes, Paris, 2014.
72. Nicole Gnesotto, Réflexe Europe, La Docu- mentation française, Paris, 2014 mentation française, Paris, 2014.
73. Bruno Tertrais, Géopolitique des ruptures stratégiques contemporaines note n° 21/2015, 2 novembre 2015
74. Pierre Verluise. The European Union is losing its global clout. 6 November 2015 the Fondation pour la recherche stratégique .2015
75. Myriam Benraad, Contre Da'ech, le retour au local': le cas des tribus d'Irak, note n° 20/2015, 14 octobre 2015

76. Emmanuelle Maître, The NPT Review Conference: analyzing the Outcome, note n° 19/2015, 7 October 2015
77. florece gaillard, Prolifération spatiale versus dissémina- tion en matière spatiale: des enjeux séman- tiques aux enjeux politiques, note n° 18/2015, 22 septembre 2015
78. Pierre Verluise. The European Union is losing its global clout. 6 November 2015 the Fondation pour la recherche stratégique .2015
79. Nicole Gnesotto, Réflexe Europe, La Docu- mentation française, Paris, 2014 mentation française, Paris, 2014.
80. The International Institute for Strategic Studies from the Military Balance 2021. This does not include all of the intelligence-linked personnel, however.2021
81. Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016
82. Viktor Vekselberg's Renova Group says it needs a government bailout (or two), Meduza, 3 May 2018
83. ThoughtCo, the Meaning of Total Factor Productivity, 17 March 2017.
84. Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016.
85. International Monetary Fund, Fiscal Transparency Evaluation May 2014.
86. Sochi's costly legacy: A year after Olympics, Russian oligarchs unload toxic assets on state as taxpayers pick up the bill, National Post, 5 February 2015
87. Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016.
88. Fiscal Transparency Evaluation, International Monetary Fund, May 2014
89. Global Financial Stability Report, Selected Emerging Market Economies: State-Owned Enterprises, ,
90. Reuters, Russia approves privatization plan aimed at raising 17 billion roubles, 2 February 2017.
91. EROVIC J, ORTTUNG R, WENGER A, Russian Energy Power and Foreign Relations: Implications for conflict and cooperation, Routledge: New York, 2009
92. Shireen T. Hunter. The Trans Caucasus in Transition. Center for Strategic and International Studies ، Washington, 1994
93. Eric S. Edelman, Understanding America's Contested Primacy (The Center for Strategic and Budgetary Assessments (CSBA), 2010.
94. Michael Beckley, "The Power of Nations: Measuring What Matters," International Security journal, vol. 43, no. 2, fall 2018.
95. James Petras, Zionism, Militarism and the Decline of US Power (Clarity Press, 2008),
96. Hillary Rodham Clinton; Leading through Civilian Power.Foreign Affairs, Nov/Dec 2010.Vol 89, Issue 6.
97. Kenneth N.Waltz Evaluating theories, American political science review, vol 91, no 4, December, 1997.
98. G.John Ikenberry; « the Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive? »Foreign Affairs January-February 2008.
99. Vazquez Linen, Miguel 'History as a propaganda tool in Putin's Russia' Communist and Post-Communist Studies 2010

2 <u>Les site web:</u>

1. George Friedman، Russia's Windows of Opportunité، Stratford Global Intelligence، August 21، 2007، http://www.stratfor.com/russia_window_opportunity
2. lindsay maizland 14, 2022 2:30 pm june https://www.cfr.org/backgrounder/china-russia-relationship-xi-putin-taiwan-ukraine#chapter-title-0-3
3. Trenin, Dmitri. "The Role of China-Russia Relations in Global Gover- nance". Carnegie-Moscow Center [Online: web]. Accessed on 12 September 2015. http://carnegie.ru/2012/06/01/role-of-china-russia-relations-in-glo bal-governance-pub-48450.
4. Wacker, G., 'The Shanghai Cooperation Organization: regional security and economic advance -Ment', Working Paper no. 8, Konrad Adenauer Stiftung, Beijing, Aug. 2004, URL <http://www.kas

5. Smt. Neelam Sethi, Additional Director and Shri Abhishek Thakur ,What does a permanent membership of the Shanghai Cooperation mean for India?, 10 June, 2017 , https://theindianeconomist.com/permanent-membership-shanghai-cooperation-mean-india/
6. Astana, Declaration of Heads of Member States of Shanghai Cooperation Organization, 5 July 2005, URLhttp://www.sectsco.org/html/00500.html.
7. Ruxandra Iordache, Emerging economies group BRICS invites 6 new members, including Saudi Arabia and Iran, Published Thu, Au EDThttps://www.cnbc.com/2023/08/24/emerging-markets-group-brics-invites-6-new-members-including-saudi-arabia-and-iran.html
8. Fareed Zakaria, The dollar is our superpower, and Russia and China are threatening it , Washington post, March 24, 2023,https://cutt.us/sUGGS
9. Reuters, Putin To BRICS: Russia Is 'Reliable Partner' For Africa on Food, Fuel Supplies", https://www.reuters.com/world/putin-brics-russia-is-reliable-partner-africa-food-fuel-supplies-2023-08-24
10. MakarychevAndrey،Russia and global governance(G8–G20)**:**TüürKarmo and MorozovViacheslav،: Short-term prognosis: Individual authors، Estonia،2014 ://www.ut.ee/ pdf/RF2014.pdf
11. Tucas B, The Geostrategic Importance of the Black Sea region: A Brief History. Center for Strategic and International Studies. February 2 2017 , Retrieved from: https://www.csis.org/analysis/geostrategic- importance-black-sea-region-brief-history
12. Maliukevicius/Nerijus, "Russia's Information Policy in Lithuania: The Spread of Soft Power or Information Geopolitics?" Baltic Security and Defence Review, vol. 9, 2007, pp. 150-170, appc.lv/wp-content/uploads/2009/11/Nerijus-Maliukevicius.pdf. Accessed 24 Apr. 2023.
13. Veemaa, Jaanus. "Contextualizing 'Baltic Unity' in Estonian Post-Soviet Territorial Policies." Journal of Baltic Studies, vol. 41, no. 1, 2010, www.jstor.org/stable/43212934.
14. Tekir, G, Geopolitics of Russia's Caucasus policy and its Implications for the world, (Master's Thesis), Ihsan Dogramaci Bilkent University, Ankara, Turkey, May 2014.
15. TRENIN, Dmitry 2000, "Tretiy vozrast: rossiysko-amerikan skie otnosheniya na poroge XXI veka", Pro et Contra, Vol. 5, N 2, Spring
16. M A Smith, Russian Foreign Policy 2000: The Near Abroad, conflict studies research center, december 2000.
17. Andrew Monaghan, the New Russian Foreign Policy Concept: Evolving Continuity /Chatham House April 2013.
18. Foreign Policy of the Russian Federation, The Foreign Policy Concept of the Russian Federation was approved by President V. Putin on 2023 , https://mid.ru/en
19. Catherine Belton, Secret Russian foreign policy document urges action to weaken the U.S.
20. April 17, 2024 at 5:00 a.m. EDT https://www.washingtonpost.com/world/2024/04/17/russia-foreign-policy-us-weaken/
21. Nikita Lipunov and Pavel Devyatkin,The Arctic in the 2023 Russian Foreign Policy Concept
22. May 30, 2023https://www.thearcticinstitute.org/arctic-2023-russian-foreign-policy-concept/
23. Verluise Pierre, Géorgie: objectifs russes, disponible sur le site:http://www.diploweb.com/Géorgie-objectifs-russes.htm, consulté le 28 Aout 2008, p 2.
24. Nigel Gould-Davies, Russia's new foreign-policy concept: the impact of war. https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/06
25. the Council on Foreign ,Foreign Affairs, date of publication 1/10/2015 , Date of visit 19/12/2020https://www.foreignaffairs.com
26. Catherine Belton, Secret Russian foreign policy document urges action to weaken the U.S.
27. April 17, 2024 at 5:00 a.m. https://www.washingtonpost.com/world/2024/04/17/russia-foreign-policy-us-weaken
28. Oleg Burunov, Lavrov: Moscow's New Foreign Policy Concept Calls out US as Main Instigator of Anti-Russian Crusade. Sputnik International, March 31, 2023, Available at:

https://sputniknews.com/20230331/russian-president-putin-signs-decree-approving-new-foreign-policy-concept-1108989348.html
29. Simon Rushton, Russia adopts new global strategy to counter West, The National. Mar 31, 2023. Available at: https://www.thenationalnews.com/world/europe/2023/03/31/russia-adopts-new-global-strategy-to-counter-west
30. Foreign Policy of the Russian Federation, The Foreign Policy Concept of the Russian Federation was approved by President V. Putin on 2023 https://mid.ru/en/foreign_policy/news/1661471/
31. The Wire, Russia Adopts New Anti-West Foreign Policy Strategy, China Strategic Partners Calls India, April -1- 2023. Available at: https://thewire.in/uncategorised/russia-adopts-new-anti-west-foreign-policy-strategy-says-will-continue-to-work-with-india
32. The Wire, Russia Adopts New Anti-West Foreign Policy Strategy, Calls India, China Strategic Partners, April 1, 2023. Available at: https://thewire.in/uncategorised/russia-adopts-new-anti-west-foreign-policy-strategy-says-will-continue-to-work-with-india
33. Oleg Burunov, Lavrov: Moscow's New Foreign Policy Concept Calls out US as Main Instigator of Anti- Sputnik International Russian Crusade, March 31, 2023. Available at: https://sputniknews.com/20230331
34. Mariel Ferragamo, Russia's Growing Footprint in Africa, December 28, 2023 10:28 am (EST) https://www.cfr.org/backgrounder/russias-growing-footprint-africa
35. Nikita Lipunov and Pavel Devyatkin, the Arctic in the 2023 Russian Foreign Policy Concept
May 30, 2023https://www.thearcticinstitute.org/arctic-2023
36. Simon Rushton. Russia adopts new global strategy to counter west. The National. Mar 31, 2023. Available at: https://www.thenationalnews.com/world/europe/2023/03/31/russia-adopts-new-global-strategy-to-counter-west
37. Reuters.Putin Says West Forcing Will on World 10, 2007 www.rferl.org/a/1074621.html
38. Reid, J. They started the war': Russia's Putin blames West and Ukraine for provoking conflict . 2023/02/21: https://www.cnbc.com
39. Hanrahan, Charles E, and Randy Schnepf. WTO Doha Round: The Agricultural Negotiations. Washington, DC: Congressional Research Service, January 22, 2007.
http://www.nationalaglawcenter.org/wp-
40. Peter Marsh, China noses back ahead as top goods producer to halt 110-year US run, FT Zhongwen Wang, March 14, 2011, http://www.ftchinese.com/story/001037460/en/, accessed November 4, 2011
41. Presidential Decree, on long-term economic policy in Russian, No 596, 7 May 2012. http://government.ru
42. Pablo Robles، China plans to be a world leader in Artificial Intelligence by 2030، site of SouthMorningPost،1/10/2018https://multimedia.scmp.com/news/china/article/2166148/china-2025-artificial-intelligence/index.html
43. Pablo Robles، China plans to be a world leader in Artificial Intelligence by 2030، site of South China Morning https://multimedia.scmp.com/news/china/article/2166148/china-2025-artificial-intelligence/index.html
44. Gideon Rachman،Understanding Vladimir Putin, the man who fooled the world، Sat 9 Apr 2022 08.00 BST https://www.theguardian.com/world/2022/apr/09/understanding-
45. Center for Strategic and International Studies, Russia and Eurasia , Retrieved from: https://www.csis.org/programs/russia-and-eurasia -program/archives/central-asia
46. Grigas Agnia, "Legacies, Coercion and Soft Power: Russian Influence in the Baltic States," Chatham House, Aug 2012, www.chatham
47. Pal Kolsto, The New Russian Nationalism: Imperialism, Ethnicity and Authoritarianism 2000–2015 Helga Blakkisrud Copyright Date: 2016 Published by: Edinburgh University Press https://www.jstor.org/stable/10.3366/j.ctt1bh2kk5
48. Armstrong P, Russia prepares for a big war: Significance of a Tank Army, 2016 April ,Retrieved from :https://patrickarmstrong.ca -

49. Rahim S, Eurasianism: The struggle for the multi- polar world. Geopolitica.ru. 2019, July 10 ,Retrieved from: https://www.geopolitica.ru/en/article
50. Deborah Welch Larson and Alexei Shevchenko. MEDVEDEV, Dmitry, 2008a, “Speech at Meeting with German Political, Parliamentary and Civic Leaders, Ber- lin, 5 June, 2008”, Official website of the President of the Russian Federation, June 5. http://eng.kremlin.ru.
51. Anna Maria Dyner, Russian Federation’s New Foreign Policy Concept /Foreign Affairs Document of the Russian Federation 2013.2016/ 03.01.2017https://pism.pl.
52. Grigas Agnia, Legacies, Coercion and Soft Power: Russian Influence in the Baltic States. Chatham House, Aug. 2012.www.chatham.
53. The Moscow Times, Russia Adopts New Global Strategy to Curtail Western 'Dominance'. March 31, 2023,Available at: https://www.themoscowtimes.com/2023/03/31/russian-national-fined-for-attending-anti-war-rally-in-georgia-a80677
54. Oleg Burunov, Lavrov: Moscow’s New Foreign Policy Concept Calls out US as Main Instigator of Anti-Russian Crusade. Sputnik International. March 31, 2023. Available at: https://sputniknews.com/20230331/russian-president-putin-signs-decree-approving-new-foreign-policy-concept-1108989348.html
55. Nikita Lipunov and Pavel Devyatkin,The Arctic in the 2023 Russian Foreign Policy Concept
56. May 30, 2023https://www.thearcticinstitute.org/arctic-2023-russian-foreign-policy-concept/
57. Michel Gurfinkeiel, The Strategic Goals of a Restored Russia, date of publication: 15/April/2018 , date of visit:19/12/2022: https://besacenter.org
58. The Moscow Times, Russia Adopts New Global Strategy to Curtail Western 'Dominance'.. March 31, 2023. Available at: https://www.themoscowtimes.com/2023/03/31/russian-national-fined-for-attending-anti-war-rally-in-georgia-a80677
59. Hiski Haukkala and Nicu Popescu, Russia Futures: Horizon 2025”, Paris: European Union Institute for Security Studies, March 2016
60. Nigel Gould-Davies. Russia’s new foreign-policy concept: the impact of war. https://www.iiss.org/online-analysis/online-analysis/2023/04/06
61. Liz Fuller‹Analysis: Russia Coordinates New Broadside against OSCE‹ Strategy page‹ 7/25/2004‹ http://www.strategypage.com/militaryforums/47-1330.aspx
62. Battistella‹Raymond Aron‹ réaliste néoclassique. Etudes internationals‹2012‹ https://doi.org
63. Russia in Global Affaires‹ Sergei Lavrov‹ Russia and the World in the 21st Century‹ Vol.6‹ No. 3‹ July-Septembre 2008: http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/‹pdf
64. Walter Carlsnaes‹ The Agency-Structure Problem in Foreign Policy Analysis‹ International Studies Quarterly‹ Published By: Oxford University Press Vol36‹ No3‹Sep1992
65. Robert Istove‹ Russian Geopolitics and Geopolitics of Russia- Phenomenon of Space‹ European Journal of Geopolitics‹2013‹https://goo.gl/2NXj9Z
66. Toni Mileski‹ Identifying the new Eurasian orientation in modern Russia‹ Eastern Journal of European Studies‹ Volume 6‹ Issue 2‹ December 2015‹ https://goo.gl/CCsKQS .
67. Anton Barbashin and Hannah Thoburn‹ Putin's Brain‹ Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion of Crimea‹ Foreign Affairs‹ March 31‹ 2014. https://goo.gl/pGbFZd
68. IMF, October 2016. https://www.reuters.com/article/idUSL8N1OF0ZY/
69. Reuters, Russia approves privatization plan aimed at raising 17 billion roubles, 2 February 2017. https://www.ganintegrity.com/country-profiles/russia/
70. Reuters, Russia's improving economy leaves privatization out in the cold, 27 October 2017 https://www.reuters.com
71. Reuters, Russia hit by $3.4 billion Promsvyazbank bailout in latest bank blow, 15 December 2017. https://www.reuters.com/article/idUSKBN1E91HC/
72. Viktor Vekselberg's Renova Group says it needs a government bailout (or two), Meduza, 3 May 2018, https://www.europarl.europa.eu
73. Hough Clothe T, Meaning of Total Factor Productivity, 17 March 2017. https://www.reuters.com

74. Russian Federation Systematic Diagnostic, TFP by Sector and Ownership,: Pathways to Inclusive
75. Growth, World Bank, 2016. https://www.reuters.com/article/idUSL8N1OF0ZY/Russian%
76. BNP Paribas Russia: The land of the bountiful giants, 2012. https://cdn.centralbankbahamas.com
77. Brian O'Toole and Daniel Fried, Five ways the West might increase pressure on the Russian economy, New September 8, 2023. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/five-ways-the-west-might-increase-pressure-on-the-russian-economy/
78. Jamie Dettmer, Is Russia's Putin a Rash Gambler or Calculating Risk-Taker?' VOA News, 27 January 2022, https://www.voanews.com/a/is-putin-a-rash-gambler-or-calculating-risk-taker/6415299.html.
79. Hanna Smith & Cristina Juola, 'Putin 4.0 Trends – Is there anything new?', Hybrid CoE (Trend Report 1, August2019), 9, https://www.hybridcoe.fi/publications/hybrid-coe-trend-report-1-putin
80. Sergey Vakulenko, Terminal'naya voyna. Chto budet yesli Ukraina atakuyet rossiyskiye neftyanye
81. Porty, Carnegie Politika, August 8, 2023, https://carnegieendowment.org/politika/90336;
82. Upsells R., Eurasian Economic Union integration, European Parliament Research Service, 2023.
83. Roman A. Yuneman, economic Multi-Vector Foreign Policy: A Case Study of Voting on UNGA Resolution," 2, April/June 2023, https://eng.globalaffairs.ru/articles/kazakhstan-multi-vector/.
84. NATO, NATO's military presence in the east of the Alliance,28 Mars 2022, Accessed:3 April 2022, https://bit.ly/3LUEkkr
85. Anne-marie slaughter et al., u.s. grand strategy after ukraine: seven thinkers weigh in on how the war will shift U.S. foreign policy," march 21, 2022. "Accessed april 1, 2022". https://bit.ly/3j3906j
86. European External Action Service (EEAS) (http:// eeas. europ eu /c sdp / about- cspd/ index _ en.htm)
87. G5 Diplomacy: Understanding the Role of Emerging Powers in Global Politics Updated: 12 Apr 2024 https://fastercapital.com/content/G5-Diplomacy--Understanding-the-Role-of-Emerging-Powers-in-Global-Politics.html
88. Christopher S. Chivvis and Beatrix Geaghan-Breiner Emerging Powers and the Future of American Statecraft. 2024 Carnegie Endowment for International Peace
89. Bloomberg, s-400-missiles-remain-an-irritant-in-turkey-us-relations? Sref=QmOxnLFz. February 4, 2024 https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-02-04/russian-
90. Kevin Daly and Tadas Gedminas, "The Path to 2075—Slower Global Growth, but Convergence Remains Intact," Goldman Sachs, December 6, 2022, https://www.goldmansachs.com/intelligence/pages/gs-research/the-path-to-2075-slower-global-growth-but-convergence-remains-intact/report.pdf.
91. Freedom House, "Freedom in the World Dataset," 2024, https://freedomhouse.org/explore-the-map?type=fiw&year=2023**.**
92. We follow the work of other policy analysts examining these global trends. See Heather A. Conley et al., "Alliances in a Shifting Global Order: Rethinking Transatlantic Engagement With Global Swing States," German Marshall Fund, May 2, 2023, https://www.gmfus.org/news/alliances-shifting-global-order-rethinking-transatlantic-engagement-global-swing-states; and Georgetown Institute for the Study of Diplomacy, "The Ripple Effect: a U.S. Diplomatic Strategy for a Changing World Order," August 18, 2023, https://isd.georgetown.edu/2023/08/18/new-isd-working-group-report-the-ripple-effect-a-u-s-diplomatic-strategy-for-a-changing-world-order
93. Kevin Daly and Tadas Gedminas, "The Path to 2075—Slower Global Growth, but Convergence Remains Intact," Goldman Sachs, December 6, 2022, https://www.goldmansachs.com/intelligence/pages/gs-research/the-path-to-2075-slower-global-growth-but-convergence-remains-intact/report.pdf.
94. Freedom House, "Freedom in the World Dataset," 2024, https://freedomhouse.org/explore-the-map?type=fiw&year=2023.
95. Joseph Majkut et al., "Building Larger and More Diverse Supply Chains for Energy Minerals," Center for Strategic and International Studies, July 19, 2023, https://www.csis.org/analysis/building-larger-and-more-diverse-supply-chains-energy-minerals; and White House, "FACT SHEET: Securing a Made in America Supply Chain for

96. Carnegie Endowment for International Peace “American Statecraft and the Global South,”, 2023, https://carnegieendowment.org/programs/americanstatecraft/emergingpowers
97. Jim O’Neill, “Building Better Global Economic BRICs,” Goldman Sachs, November 2001, https://www.goldmansachs.com/intelligence/archive/building-better.html
98. Dominic Wilson, “Dreaming with BRICs: The Path to 2050,” Goldman Sachs, October 2003, https://www.goldmansachs.com/intelligence/archive/brics-dream.html. To maintain consistency with Goldman Sachs’ projections, we use G6 rather than G7 data. The percentages would be somewhat smaller if G7 data were used.
99. Authors’ calculations based on the International Monetary Fund, “World Economic Outlook, October 2023,” https://www.imf.org/external/datamapper/datasets/WEO
100. United Nations Population Fund, “World Population Dashboard,” https://www.unfpa.org/data/world-population-dashboard; and World Bank
101. Kremlin calls special economic zones inefficient, Russia beyond the Headlines, June 2016.
102. European Parliament https://www.europarl.europa.eu
103. World Bank, Russia's Recovery: How Strong are its Shoots?, November 2017. June 2016.
104. European Parliament https://www.europarl.europa.eu › etudes › IDAN
105. Year Plunge, the Moscow Times; Incomes in Russia Continue Federal State Statistics Service, 21 November 2017
106. International Monetary Fund ,World Economic Outlook April 2018, June 2016.
107. European Parliament https://www.europarl.europa.eu
108. Health at a Glance 2017 – OECD Indicators, OECD, 10 November 2017 https://www.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/health-at-a-glance-2017_health_glance-2017-en
109. World Bank, Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, 2016. https://www.worldbank.org/en/country/russia/publication/systematic-country-diagnostic-for-the-russian-federation-pathways-to-inclusive-growth
110. Oxford Analytica, Lack of people may be Russia's greatest challenge,, 31 May 2018. https://dailybrief.oxan.com/Analysis/DB234111/Lack-of-people-may-be-Russias-greatest-challenge
111. Institute of Modern Russia, A New Emigration: The Best Are Leaving, , April 2015
112. Reuters,'No miracles': labor shortage set to hit Russia's GDP, 3 October 2017 https://www.reuters.com/article/idUSKCN1C80CX/
113. Centre for Economic and Political Reforms Russia, Russia, a land of dying villages, 17 May 2017.https://www.europarl.europa.eu
114. Levada Center Attitudes towards migrants, , 29 May 2017. https://www.levada.ru/en/2017/05/29/
115. Russian Federation, Education at a Glance, OECD, 2013. https://www.europarl.europa.eu
116. Russell M., Russia's education system, European Parliament Research Service, January 2017
117. World Economic Forum, Executive Opinion Survey 2017, cited in The Global Competitiveness Report 2017–2018, World Economic Forum, 2017.
118. World Bank .Developing Skills for Innovative Growth in the Russian Federation, June 2013.
119. Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016
120. Federal State Statistics Service in Russian. https://www.europarl.europa.eu
121. The mystery of 2017: higher wages, but no money, gazeta.ru, in Russian 18 December 2017. https://www.europarl.europa.eu
122. MacLeod J, Technology import substitution fits wider Russian aims, Oxford Analytical, 12 July 2018.
123. TASS, Russia expects to complete 780 import substitution projects in two years, 20 January 2018.
124. Reuters, Russian ex-minister Ulyukayev jailed for eight years over $2 million bribe, 15 December 2017. https://www.reuters.com/article/idUSKBN1E90SN/
125. Pouget-Abadie T., How successful was the policy of import substituting industrialisation in Latin America?, January 2017 https://www.europarl.europa.eu

126. The Guardian, The luxury hotel, the family of the top Moscow prosecutor and Russia's most notorious gang, 13 December 2015. https://www.theguardian.com/world/2015/dec/13/alexei-navalny-yuri-chaika
127. Federal State Statistics Service in Russian. https://eng.rosstat.gov.ru/2015
128. World Economic, Executive Opinion Survey 2017, cited in The Global Competitiveness Report 2017–2018, The World Economic Forum https://www3.weforum.org › docs › 05 FullReport .
129. Developing Skills for Innovative Growth in the Russian Federation, World Bank, June 2013.
130. World Bank,: Is there a wage-income paradox? In Russia's Recovery: How Strong Are Its Shoots? November 2017Federal State Statistics Service in Russian. https://eng.rosstat.gov.ru/2016
131. The mystery, higher wages, but no money, gazeta.ru, 18 December 2017 Russian. https://www.europarl.europa.eu
132. Russian Federation Systematic Diagnostic: Pathways to Inclusive Growth, World Bank, 2016
133. Levada Center, institutional corruption and personal experience in Russian, 28 March 2017
134. MacLeod J., Technology import substitution fits wider Russian aims, Oxford Analytica, 12 July 2018.
135. Russia expects, to complete 780 import substitution projects in two years, TASS, 20 January 2018.
136. Import Substitution and Economic Sovereignty in Russia, Chatham House, June 2016. https://research.birmingham.ac.uk/en/publications/import-substitution-and-economic-sovereignty-in-r
137. Russian Federation, Doing Business 2018, Economy Profile, World Bank, 2017. europarl.europa.eu
138. Medvedev D, The new reality: Russia and global challenges in Russian, 2015. https://rujec.org/article/
139. Doing Business 2010, World Bank, September 2009 https://www.ganintegrity.com/country-profiles/russia
140. Russia Corruption Report, GAN Business Anti-Corruption Portal. https://elibrary.worldbank.org
141. Levada Center, Institutional corruption and personal experience in Russian, 28 March 2017. https://www.levada.ru/en/2017/04/21/corruption/
142. Alexey Navalny, Don't call him Dimon, 2 March 2017. https://www.imdb.com/title/tt6679360/
143. The Guardian, The luxury hotel, the family of the top Moscow prosecutor and Russia's most notorious, 13 December 2015.
144. Angie Holzer, Russia: Increased Corruption and eased Corruption and Deterioration of Freedom, Is there Hope? Aspen University. -2024 https://scholarsarchive.byu.edu/joni/vol4/iss1/6/
145. Evgeny Gontmakher, How Russia can shed centuries of corruption Russian Corruption At Eight-Year Peak, Says ,ReportReassessing Russia, May 10,2023www.gisreportsonline.com
146. Innovation Statistics, Eurostat, Financial reports for Gazprom; Rosneft; Shell; ExxonMobil. March 2017. https://www.rosneft.com › a_report_2017
147. World Intellectual Property Organization Statistical country profile: Russian Federation, , 2007-2016. https://www.wipo.int/wipolex/en/members/profile/RU
148. Peter Marsh, “noses back ahead as top goods producer to halt 110-year US run,” FT Zhongwen Wang, March 14, 2011, http://www.ftchinese.com/story/001037460/en/, accessed November 4, 2011.
149. “The Budget and Economic Outlook: Fiscal Years 2011-2021,” Congressional Budget Office, Publication No. 4236 (January 2011), http://www.cbo.gov/ftpdocs/120xx/doc12039/01-26_fy2011outlook.pdf; accessed November 7, 2011
150. Infrastructure 2011: A Strategic Priority,” Urban Land Institute and Ernst & Young, 2011, http://www.uli.org//Infrastructuremedia/Documents/ResearchAndPublications/Reports/Infrastructure2011.ashx; accessed November 7, 2011.
151. Amy Belasco,The Cost of Iraq, Afghanistan, and Other Global War on Terror Operations Since 9/11, Congressional Research Service, March 29, 2011, http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL33110.pdf; accessed November 7, 2011.
152. U.S. Census Bureau, Hispanics in the United States, 2006, accessed November 7, 2011.http://www.census.gov _in_US_2006.pdf;

153. National Center for Education Statistics, Digest of Education Statistics; 2010, Table 408, For a comparison of average reading, mathematics, and science literacy scores for 15 year-old students in OECD members and other nations, see U.S. Department of Education, December 2010, http://nces.ed.gov/programs/digest/d10/tables/dt10_408.asp?referrer=list; accessed November 8, 2011
154. European External Action Service (EEAS) (http:// eeas. europ eu /c sdp / about- cspd/ index _ en.htm)
155. Gillespie, Patrick.Russia and China Have Had Enough of Western Banking. CNNMoney, May 4, 2015. http://money.cnn.com/2015/05/04/news/economy/russia-approves-brics-reserve- bank-imf/index.html.
156. Weber, P., 2023. How Ukraine's looming counteroffensive could reshape Russia's war. [Online] Available at: https://theweek.com/in-depth/1022166/what-we-know-about-ukraines-crucial
157. Angela Stent Vladimir Putin's Post-West Disorder 01/09/2022 https://www.institutmontaigne.org
158. Sylwia DEMEDZIUK THE NEW DIMENSION OF WAR – THE UKRAINE CONFLICT War Studies University, Warsaw, Poland 1/2017 vol. 14
159. Office of Foreign Assets Control Imposing New Measures on Russia for its Full-Scale War and Use of Weapons against Ukraine May 1, 2024 https://www.state.gov/sanctions-delisting
160. Bartosz Brzezinski Russia is winning the global grain war March 19, 2024 3:27 pm CET
161. https://www.politico.eu/article/russia-winning-global-grain-war-farmer-ukraine-putin-agriculture/
162. Caitlin Welsh and Joseph Glauber Food as the “Silent Weapon”: Russia’s Gains and Ukraine’s Losses Published February 29, 2024https://www.csis.org

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء.....2
شكر وتقدير.....3
مقدمة:.....1
الفصل الأول: بيئة السياسة الخارجية وبنية النظام الدولي.....16
المبحث الأول: السياسة الخارجية الروسية: التطور التاريخي والنظريات المفسرة لها.....16
المطلب الأول: نبذة تاريخية حول تطور السياسة الخارجية الروسية.....16
أولا: تطور السياسة الخارجية في حقبة الإمبراطورية الروسية (1721-1917):.....16
ثانيا: تطور السياسة الخارجية في فترة الاتحاد السوفياتي:.....23
تطور السياسة الخارجية السوفياتية في الفترة الأولى (1917- 1947):.....23
تطور السياسة الخارجية السوفياتية في الفترة الثانية (1941-1991):.....25
ثالثا: تطور السياسة الخارجية الروسية بعد زوال الاتحاد السوفييتي في فترة الرئيس "بوريس يلتسين" (1991-1999):.....27
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الروسية.....31
أولاً: السياسة الخارجية الروسية في ميزان النموذج المعرفي الواقعي:.....31
.1الواقعية الكلاسيكية وتفسير السياسة الخارجية الروسية:.....31
2 الواقعية الجديدة (البنيوية) وتفسير السياسة الخارجية الروسية:.....33
3 الواقعية النيوكلاسيكية وتفسير السياسة الخارجية الروسية:.....34
ثانيا: النظرية الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية الروسية:.....36
ثالثا: النظرية البنائية وتفسير السياسة الخارجية الروسية:.....38
رابعا: النظرية الجيوبوليتيكة وتفسير السياسة الخارجية الروسية.....40
المبحث الثاني: بنية النظام الدولي والنظريات المفسرة له:.....44
المطلب الأول: مراحل تطوره، والعوامل المؤثرة في تحديد بُنية(شكل) النظام الدولي.....44
أولاً: ضبط بعض المفاهيم المساعدة في فهم النظام الدولي:.....45
تعريف النظام الدولي:.....45
التحول في بنية النظام الدولي:.....45
التغيير في شكل النظام الدولي:.....46
ثانياً: مراحل تطور النظام الدولي:.....47
- تطور النظام في الفترة الممتدة من 1648 إلى 1914:.....47
- تطور النظام في الفترة الممتدة من 1914 إلى 1945:.....47
- تطور النظام في الفترة الممتدة من الفترة الثالثة 1945 إلى 1989:.....48
- تطور النظام في الفترة الممتدة من 1990 م حتى 11 سبتمبر2001:.....48
- تطور النظام بعد أحداث 11سبتمبر 2001:.....48
ثالثاً: العوامل المؤثرة في تحديد مستقبل النظام الدولي:.....49
1 دور العاملين العسكري الجيوبوليتيكي في تحديد شكل النظام الدولي:.....49

2- دور العاملين الاقتصادي والتكنولوجي في تحديد شكل النظام الدولي: 51
3- دور العاملين الحضاري والثقافي في تحديد شكل النظام الدولي: 53
4- السمعة والمكانة الدولية ودورهما في تحديد شكل النظام الدولي: 55
أولا:دور السمعة الدولية في تحديد شكل النظام الدولي: 55
أ- السياسة الخارجية: 55
ب - الاقتصاد: 56
ج- الثقافة: 56
ثانيا: دور المكانة الدولية في تحديد شكل النظام الدولي: 57
أ-المقومات المادية: 58
ب-المقومات المعنوية غير المادية: 58
المطلب الثاني: أنماط التحول في بنية النظام الدولي والنظريات المفسرة لها: 59
أولاً: أنماط النظام الدولي: 59
1 النظام الدولي أحادي القطبية: 59
2- النظام الدولي ثنائي الأقطاب: 60
3- النظام الدولي متعدد الأقطاب: 61
4 النظام الدولي اللاقطبية: 63
ثانياُ: النظريات المفسرة للتحول في بنية النظام الدولي: 65
1.نظرية النظم: 65
- نظام توازن القوى وقواعده: 66
- نظام القطبية الثنائية المرن: 66
- نظام القطبية الثنائية المحكم: 66
- النظام الدولي العالمي: 67
- النظام الهيراركي الموجه أوغير الموجه: 67
- نظام الكتل غير المستقرة: 68
- نظام أحادي القطبية: 68
.2نظرية الحرب والتغيير في السياسات العالمية روبرت غليبين: 69
3.نظرية انتقال القوة لأبرام فيم كينث اورغانسكي والتحول في بنية النظام الدولي: 70
أ. الدول القوية القانعة: 70
ب. الدول القوية غير القانعة: 71
ج. الدول الضعيفة القانعة وغير القانعة: 71
4.نظرية لصعود الدول العظمى وهبوطها ل بول كيندي: 72
الفصل الثاني: توجهات وأهداف السياسة الخارجية الروسية 77
المبحث الاول: توجهات السلوك الخارجي الروسي 77
المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية لروسيا بعد2001: 77
أولا": المحددات الشخصية للسياسة الخارجية الروسية في فترات حكم الرئيس فلاديمير بوتين: 77
1- قوة الشخصية: 78
2-طموح بوتين: 79

3-رؤيته لطبيعة النظام الدولي:..... 80
4-العقيدة العسكرية الجديدة للرئيس "بوتين":..... 80
5-احترام "بوتين" لمبادئ القانون الدولي:..... 81
6-توجه بوتين الأوراسي:..... 82
ثانياً: المحددات الداخلية:..... 83
1- المؤسسات الرسمية:..... 83
1-1 السلطة التشريعية:..... 83
1-1-1- 1مجلس الفيدرالية:..... 83
المجلس الأدنى "الدوما":..... 83
1-2- السلطة التنفيذية:..... 84
1-2-1-رئيس الدولة رئيس الاتحاد الروسي:..... 84
1-2-2- الجهاز التنفيذي الحكومة:..... 85
3- وزارة الخارجية:..... 85
4- الاستخبارات الروسية: جهازK.G.B :..... 86
5- توجهات النخب السياسية:..... 87
6- المحددات الجغرافية:..... 88
7- المحددات السكانية:..... 89
8- المحددات العسكرية:..... 89
9- محددات الهوية الوطنية:..... 90
ثالثاً: المحددات الخارجية:..... 90
1- المحددات الإقليمية:..... 90
1-1 أوكرانيا:..... 91
1-2 شبه جزيرة القرم:..... 93
1-3 دول البلطيق:..... 93
1-4 دول البلقان:..... 94
- محدد الطاقة:..... 94
-محدد القوميات الروسية:..... 94
1-5 دول جنوب القوقاز:..... 95
1-6 بيلاروسيا:..... 95
2 المحددات الدولية:..... 96
المطلب الثاني: الإستراتيجيات المعتمدة لتوجيه للسياسة الخارجية الروسية:..... 97
أولا: الوثائق الاستراتيجية لتوجيه السياسة الخارجية الروسية:..... 98
1- أنظمة الأمن الجماعي والمنظمات الدولية:..... 100
2- الأزمات المتصاعدة للاقتصاد المعولم:..... 100
3- المواجهة مع الغرب في سياق الحقائق الجيوسياسية الجديدة:..... 101
5- تعزيز التحالفات الروسية الجديدة:..... 101
6- دعم الشراكة مع الصين والهند:..... 102

ثانياً: نقاط التحول في الاستراتيجية الجديدة:.....102
1- تغيير أيديولوجية الصراع القائم في النظام الدولي:.....102
2- مواجهة الهيمنة الامريكية للعالم:.....103
3-مكانة روسيا في النظام العالمي:.....103
4- رفض تحقيق السلام الدولي على حساب مصالح روسيا:.....104
5- اللجوء الى الردع النووي:.....105
المبحث الثاني: أهداف ومستويات توجهات السياسة الخارجية الروسية منذ 2001.....107
المطلب الأول: أهداف توجهات السياسة الخارجية الروسية:.....107
أولاً: الأهداف المرتبطة بالمصالح المطلقة (المصالح القومية لروسيا).....107
1- الأهداف القومية:.....107
2- الأهداف العسكرية:.....108
3- الأهداف الاقتصادية:.....109
4-الأهداف الثقافية:.....109
ثانياً: الأهداف المرتبطة بالمصالح النسبية لروسيا:.....110
1- تشكيل نظام عالمي متعدد الاقطاب:.....110
2- احترام القانون في العلاقات الدولية:.....111
3- المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين:.....112
4- دور روسيا في حفظ السلام:.....112
5- محاربة الإرهاب الدولي:.....113
6- حماية البيئة والصحة:.....113
7- دعم قيام إتحاد أوراسيا:.....114
المطلب الثاني: مستويات السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001.....115
أولا: التوجهات على المستوى الإقليمي:.....115
على مستوى القطب الشمالي:.....116
2-على مستوى الأوراسي:.....117
3-على مستوى آسيا والمحيط الهادئ:.....118
ثانيا: مستويات التوجه دوليا:.....118
1-على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية:.....118
2-على مستوى الاتحاد الأوروبي:.....119
3-على مستوى العالم الإسلامي:.....119
4- على مستوى القارة الإفريقية:.....120
5-على مستوى دول أمريكا اللاتينية:.....121
الفصل الثالث: انعكاسات التوجهات الخارجية لروسيا على بنية النظام الدولي في ظل فرص البيئة الدولية:.....124
المبحث الاول: انعكاسات السلوك الخارجي الروسي على بنية النظام الدولي.....124
المطلب الأول: المواجهة مع الغرب وسلاح الطاقة.....124
أولا: المواجهة بين روسيا والغرب:.....124
1-المواجهات السياسية:.....124

2- المواجهات العسكرية:.....128
3-المواجهات الاقتصادية:.....132
ثانيا: الأمن الطاقوي الروسي والمواجهة مع الغرب:.....133
1- الاستراتيجية الروسية الخاصة بأمن الطاقة:.....134
- دور المؤسسات الحكومية:.....136
- دور الشركات الروسية:.....136
2- التهديد المتبادل في جيوسياسية الطاقة الروسية مع الغرب:.....138
3- الامكانيات الروسية في إدارة التعامل الطاقوي مع الغرب:.....139
4- استراتيجية الشركاء البديلين:.....140
5- تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز:.....141
المطلب الثاني: بناء روسيا للتحالفات الدولية والإقليمية المناهضة للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي:.....142
أولاً: التحالف الروسي الصيني:.....142
1- الترتيب الجيوسياسي الجديد:.....142
2- التوسع الجيوبوليتيكي:.....144
2-1-مشروع الحزام والطريق:.....144
2-2-بحر الصين الجنوبي:.....144
3- التفوق التكنولوجي:.....145
4- انتعاش التبادل التجاري:.....145
ثانياً: تحالفات الطاقة أوبك ومنتدى الدول المصدرة للغاز:.....148
1- التحالف الروسي مع دول منظمة الأوبك:.....148
2- منتدى الدول المصدرة للغاز:.....149
ثالثا: التحالف الروسي الايراني:.....150
رابعاً: التحالف الروسي الهندي:.....151
خامساً: التعاون الروسي البرازيلي.....152
سادساً: إنشاء التكتلات المناهضة للهيمنة الأمريكية:.....154
1-منظمة شنغهاي:.....154
2- منظمة البريكس:.....155
المبحث الثاني : فرص تأثير السلوك الخارجي الروسي على بنية النظام الدولي.....158
المطلب الاول: تراجع مكانة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي.....158
I.تراجع مكانة الولايات المتحدة الامريكية:.....158
أولا: مظاهر التراجع الامريكي الخارجية:.....159
1.مظاهر التراجع الاقتصادية:.....159
2.تاثير هجمات 11 من سبتمبر والحرب على أفغانستان:.....161
3.تبعات الحرب على العراق 2003:.....162
4.الملف النووي الايراني:.....163
5.تطور الاقتصاد الصيني:.....164
6. استعادة الدور الروسي في النظام الدولي :.....166

7.توسع الخلافات داخل الحلف الاطلسي:.....167
ثانيا: مظاهر التراجع الداخلية:.....168
1 ملامح التراجع السياسية: 168
2 ملامح التراجع الاقتصادية :.....172
3 ملامح التراجع الثقافية: 173
4 ملامح التراجع الاجتماعية:.....173
5 استمرار التهديدات الإرهابية: 174
6 تداعيات العدوان على غزة داخليا:.....175
II.تراجع مكانة الاتحاد الاوروبي:.....177
أولا: انخفاض النموالسكاني وارتفاع الشيخوخة:.....177
ثانيا: ملامح التراجع الاقتصادي:.....179
ثالثا: أزمة الديون السيادية:.....181
رابعا: خلافات بين الحلف الاطلسي والاتحاد الاوروبي :.....183
خامسا: تصاعد الخلافات بين دول الاتحاد:.....185
سادسا: أزمة الهجرة غير الشرعية:.....187
سابعا: ازمة كورونا:.....188
ثامنا: الازمة الاوكرانية:.....189
تاسعا: تصاعد التوترات الإقليمية:.....190
المطلب الثاني:.بروز القوى الناشئة:.....191
1 - دور القوى الناشئة في الحوكمة العالمية: 192
2 الولايات المتحدة الامريكية وتأثير القوى الناشئة:.....192
3 القوى الناشئة والازمة الاوكرانية:.....194
4 مجالات تأثير القوى الناشة:.....194
5 مؤشرات تطور القوى الناشئة: 196
الفصل الرابع: تحديات السلوك الخارجي الروسي ومستقبل النظام الدولي.....206
المبحث الأول: تحديات السلوك الخارجي الروسي 206
المطلب الاول: التحديات الداخلية التي تواجه السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001.....206
1-التحديات الاجتماعية:.....206
1-1- تدهور الوضع الديموغرافي في روسيا:.....206
1-2- مشكل الهوية في المجتمع الروسي:.....210
1-3- 20 مليون روسي تحت خط الفقر الوطني:.....211
1-4- الوضع الاجتماعي ومخاطر الاضطرابات:..... 212
2- التحديات السياسية.: 213
2-1-الفساد والبيروقراطية وغياب الحوكمة في روسيا:.....213
2-2- تأثير تمرد فاغنر على سمعة الرئيس بوتين وعلى دور النخب السياسية في روسيا:.....216
3- التحديات الاقتصادية: 219
هيمنة الشركات الكبيرة المملوكة للدولة على الاقتصاد:.....220

قطاع خاص غير تنافسي:..... 221
الحواجز التجارية لحماية الشركات الروسية من المنافسة الأجنبية:..... 222
تحديات العقوبات الغربية على الاقتصاد:..... 222
3-4-1- زيادة الإنفاق العام لدعم المجهود الحربي:..... 223
3-4-2- انخفاض في إيرادات الطاقة بمقدار الربع:..... 223
3-4-3- ثبات الإنتاج المدني مقارنةً بالإنتاج الحربي:..... 224
3-4-4- تأثير العقوبات سلباً على المستهلكين:..... 224
3-4-5-زيادة إنفاذ ضوابط التصدير:..... 225
فرض حظر مالي:..... 227
المطلب الثاني: التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001 228
التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001..... 228
اولا: ظهور التحالفات الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية:..... 229
.IIالتحالف الثلاثي مع كوريا الجنوبية واليابان: 230
.IIIالتحالف الثلاثي مع الفلبين واليابان:..... 230
.IIIاتحالفات ثنائية للحلفاء:..... 231
ثانيا: توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً:..... 231
ثالثا: إقامة الدرع الصاروخي الأمريكي في شرق ووسط أوروبا:..... 234
رابعا: توسع حلف شمال الأطلسي:..... 236
خامسا: تحدي الإرهاب الدولي:..... 239
سادسا: إثارة النزاعات بين أوفي منطقة الكومنولث الروسي (الأمن الإقليمي الروسي) 241
المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية لروسيا في ظل النظام الدولي..... 245
المطلب الاول: استمرار القطب الواحد والهيمنة الامريكية للنظام الدولي 245
1)استمرار الهيمنة الامريكية على الامم المتحدة:..... 246
مقومات استمرار القطبية الأحادية الأمريكية (الهيمنة):..... 248
أولا: الامكانيات الاقتصادية:..... 248
- الهيمنة على مؤسسات الاقتصاد الدولي:..... 251
ثانيا: الامكانيات العسكرية:..... 253
ثالثا: امكانيات التكنولوجية الأمريكية:..... 257
رابعا: امكانيات القوة الناعمة الأمريكية:..... 259
المطلب الثاني: النظام الدولي ثنائي القطبية بقيادة محورين الولايات المتحدة الامريكية امام روسيا والصين..... 263
اولاً: المجال السياسي:..... 264
ثانياً: المجال الاقتصادي:..... 266
ثالثاً: المجال الأمني والعسكري 268
المطلب الثالث: سيناريونظام متعدد الاقطاب "متوازن وغير متوازن ": 270
أولا: النظام دولي المتعدد الاقطاب المتوازن:..... 272
ثانيا: النظام الدولي متعدد الاقطاب غير المتوازن..... 276
الخاتمة..... 286

قائمة المصادر والمراجع.....291
فهرس المحتويات 313